

# الحياة البرلمانية

في مصر

١٩٢٤ - ١٩٣٦

١٩٥١

تأليف

الدكتور

نبيهة بونى عبد الله

١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

# الحياة البرلمانية

في مصر

١٩٢٤ - ١٩٣٦

تأليف  
الدكتور  
نسيم بنوحي عبد الله

١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

حقوق الطبع والنشر محفوظة للأولف







## تقديم

يتناول هذا الكتاب دراسة الحياة البرلمانية في مصر من عام ١٩٢٤ إلى عام ١٩٣٦ .

وقد حاولت أن تكون الدراسة في موضوعات متصلة مع الحرص على «التتابع الزمني» وعلى عدم إغفال العوامل المؤثرة في الحياة البرلمانية من قوى مختلفة وبخاصة القوى السياسية .

وقد جاء الكتاب في تسعة فصول مع مقدمة شملت الحياة النيابية عن « مجلس شورى النواب » في عهد الخديو إسماعيل عام ١٨٦٦ إلى قيام الجمعية التشريعية عام ١٩١٣ . وخاتمة أوضحت بها أسباب عدم استقرار الحياة النيابية في تلك الفترة وأهم إنجازات البرلمانات فيها رغم الظروف التي أحاطت بتطورها .

ومن حيث المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الكتاب ، فقد أتت جميعها دورا متكاملًا في جعل الموضوع في متناول الباحث . فالمراجع العلمية سواء التاريخية أو الاقتصادية أو الدستورية قد امدتني بالخطوط الرئيسية للبحث . ومن المصادر التي أمكن الاعتماد عليها ، محاضر جلسات اللجنة وضع الدستور ، وتشمل محاضر لجنة المبادئ العامة ، واللجنة العامة أو لجنة الثلاثين ، وقد احتوت على مناقشات حية ، وأثبتت تلك الجلسات نضج الفكر السياسي في مصر . هذا إلى جانب الإطلاع على مضابط جلسات مجلس النواب والضيوف ، وقد احتوت على مناقشات مستفيضة وغزيرة في جوانب المجتمع المختلفة .

واعتمدت على مجموعة مراجع محمد خليل صبحي عن الحياة النيابية في مصر وبخاصة الأجزاء الأخيرة ( الرابع والخامس والسادس ) وفي مجموعتها «تطور الحياة النيابية في مصر من الجانب الرسمي» .

وتابعت الدوريات من صحف ومجلات ، فليها يعمش الباحث في الجو الذي وقعت فيه الأحداث ، وبالإطلاع عليها يحس الباحث بالأحداث وما

يحيط بها من غموض . وقد حرصت على قراءة أكثر من صحيفة لكل حزب . لأن الصحافة في تلك الفترة كانت صحافة حزبية ، الى جانب الصحف المحايدة حتى يمكن الاطلاع على جميع جوانب الصورة ، وعدم النظر اليها من زاوية واحدة . ومن هنا فقد كان للدوريات دور كبير في توضيح وتطليل الأحداث مما أعطى صورة واضحة لجميع الموضوعات .

والى جانب ذلك اعتمدت على مضايقة جلسات مجلسي العموم واللوردات البريطانيين ، وقد طرحت فيها وبخاصة في مجلس العموم عدة اسئلة عن الدستور المصري ، وقانون الانتخاب ، والانتخابات والمفاوضات ، واسباب تعطيل البرلمان ومدى تدخل الحكومة البريطانية في هذا التعطيل ، واتضح ان ذلك كان مرتبطا بدور البعثات التي كان يرسلها الوفد بعد كل انقلاب دستوري ، للاتصال ببعض النواب وبخاصة من حزب العمال لاثارة تلك الاسئلة لمحاولة كسب الرأي العام البريطاني ضد الانقلابات الدستورية ، ولا شك انها كانت تعبر عن احدى القوى السياسية التي تمسك بزمام الأمور في مصر .

وامكن الاطلاع على بعض وثائق وزارة الخارجية البريطانية **Foreign Office** المنصلة بالبرلمان . حيث أبرق المندوبون المسميون الى وزارة الخارجية البريطانية بالاقتراعات والاسئلة والاستجابات التي كانت تقدم الى مجلسي البرلمان المصري وعلمة المناقشات البرلمانية التي اربطت بالاحتلال ، كالمناقشات التي دارت حول السودان ، المفاوضات ، الأمن ، الجيش ، الموظفون الأجانب ، الديون العثمانية . ونتائج الانتخابات وما حصل عليه كل حزب من مقاعد البرلمان ، وأهم الأحداث العلية التي اثرت في الوزارات المختلفة قوة أو ضعفها ، ويمكن الوقوف على تدخل « لويد » لمنع منع زغلول من تشكيل الوزارة سنة ١٩٢٦ ، وادعاء الخيال بين القوى السياسية المصرية عند تعطيل البرلمان أو حل مجلس النواب ، بل وغزو قلايدهم لذلك وقد ترجم على وقته .

وأتاح لى مركز وثائق وتاريخ مصر المصاير الاستفادة من بعض الوثائق الخاصة بالبحث ، اذ يضم مجموعة محضر لجنة المبادئ العامة ، واللجنة العامة لوضع الدستور ، والتعديلات التى طرحت فى عهد وزارة محمد توفيق نسيم ، كما يضم التقارير المرفوعة الى وزارة الداخلية من بعض المحافظين والمديرين عن احوال الانتخابات فى عام ١٩٢٥ وظروف مرشحى الائتلاف الحكومى من أحزاب ( الاحرار الدستوريين والاتحاد الوطنى ) والمستقلين ، وأنحياز وزير الداخلية اسماعيل صدقى لمرشحى الحكومة ، وبضم تقاريرها عن مقاومة الوفد للانقلابات الدستورية ، وملفا خلاصا عن الائتلاف الحزبى عامى ١٩٢٥ - ١٩٢٦ .

ولا شك ان المذكرات الشخصية قد لعبت دورا أساسيا فى تحليل الأحداث وتتبعها وإظهار ما خفى منها ، وبالرغم من ذلك فان أصحابها كانت لهم ميولهم الحزبية ، فمذكرات ابراهيم الهلباوى رغم صراحته فقد كان متحيزا لحزبه « الاحرار الدستوريين » واعتد الباحث على عدة مذكرات غير منشورة ، لسعد زغلول وابراهيم الهلباوى وعبد الرحمن فهمى ومحمد على علوية ، وخاصة على مذكرات عبد الرحمن فهمى لاهتمامه بالحياة البرلمانية والدعاية الانتخابية ونتائج الانتخابات ، وبالرغم من أنه كان من أعضاء الوفد البارزين الا أنه مال فى مذكراته الى الاعتدال . واستفدت من المذكرات المنشورة ، بما تحل من آراء وتحليل ولكن أصحابها كانوا يميلون فى الغالب الى الدفاع عما قابوا أو شاركوا فيه من أحداث .

ومما لا شك فيه أنه كان للمشرف الاستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم استاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب جامعة عين شمس ورئيس قسم التاريخ بها دور كبير الأثر فى توجيهى وزودنى بتوجيهاته كما قام بمراجعة البحث مراجعة دقيقة ، مرة طو الأخرى فى مثابرة العلماء ، الى جانب روح سيادته النبيلة العالية ، مما كان له أكبر الأثر فى

انجاز هذا العمل المتواضع ولا يسعى إلا أن اتقدم لسيادته بخالص الشكر  
راجيا له من الله الاجر والثواب .

واتقدم بخالص الشكر للسادة الذين اسهوا معى خلال بحثى هذا  
وقدموا لى كل عون واخص بالشكر الاستاذ الدكتور احمد عزت عبد الكريم  
والاستاذ الدكتور عبد العزيز نوار والاستاذ الدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى  
والاستاذ الدكتور على بركات حيث امدوني بالتوجيهات القيية ، والاستاذ  
الدكتور محمد احمد انيس الذى اتاح لى الاطلاع على الوثائق التى فى مركز  
وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، والاستاذ الدكتور يونان لبب رزق الذى  
علوننى فى الاطلاع على وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، ولجميع اساتذتى  
وزملائى أعضاء سنار التاريخ الحديث بكلية آداب — جامعة عين شمس ،  
لتشجيعهم المتواصل لى ، والى زوجتى السيدة ثريا عبد الطيم وهدان ،  
لمعاونتها وتشجيعها وسهرها بجانبى ، والى الاخ الاستاذ محمد محمد مكي  
لمراجعة الكتاب لغويا . والى مؤلفى الكتب التى استندت منها فى دراستى ،  
والى الاساتذة الذين تشرفت بمقابلتهم ، والى القائمين بدور الكتب فى  
القاهرة وخاصة العاملين بدار الوثائق القومية بالقلعة . والله ارجو أن  
لكون قد وفقت فى دراستى وعلى الله قصد السبيل .

القاهرة — عباسية جمادى الثانية ١٤٠٩ هـ — يناير ١٩٨٩ م .

نبيهه عبد الله

## مقدمة

### تطور الحياة النيابية قبل عام ١٩٢٤

- ١ - الحياة النيابية في عهد الخديو اسماعيل ، مجلس شورى النواب ١٨٦٦ ، ١٨٧٩ .
- ٢ - الحياة النيابية في عهد الخديو محمد توفيق ، مجلس النواب لعام ١٨٨٢ .
- ٣ - الحياة النيابية في عهد الاحتلال البريطاني .  
( مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ١٨٨٣ - ١٩١٣ ) .
- ٤ - مطالبة الاحزاب وأعضاء المجلسين السابقين من عام ١٨٩٢ - ١٩١٣ بقيام مجالس نيابية لها اختصاصات المجالس النيابية .
- ٥ - الجمعية التشريعية وظروف تكوينها عام ١٩١٣ .



## تطور الحياة النيابية قبل عام ١٩٢٤

نشأت الدساتير وقامت الديمقراطية النيابية عندما قام الصراع حول السلطة بين نظم الحكم المستبدة وخاصة الملكيات المستبدة من ناحية ، والبورجوازية من ناحية أخرى ، وقد مر هذا الصراع بأغلبية دول أوروبا وخاصة إنجلترا وفرنسا ، وعقد بين الحاكم والمحكومين ما عرف «بالدستور» وحصلت البورجوازية الأوروبية على حقوقها السياسية الذي تمثل في تلك الفترة في النظام الليبرالي الذي يقوم على تقييد سلطة الحاكم ، وحرية المواطن وإقامة مجموعة من المؤسسات كالبرلمان وتعدد الأحزاب ومجلس الوزراء المسئول أمام البرلمان وحق المعارضة ، وبشكل عام ضرورة مشاركة ممثلي الشعب في التشريع والرقابة وتقرير الضرائب . وقد تأصل هذا النظام في أغلبية الدول الأوروبية في الربع الثاني من القرن التاسع عشر .

### الحياة النيابية في عهد اسماعيل :

وإذا قلنا ذلك بما حدث في مصر في الربع الثالث من القرن التاسع عشر عندما أنشأ الخديو اسماعيل (١) في ٢٢ أكتوبر ١٨٦٦ مجلساً أطلق عليه « مجلس شورى النواب » نلاحظ أن الطبقة الحاكمة كانت تتمثل في الخديو اسماعيل وطبقة الأتراك والشراكسة التي احتلت كافة المناصب العسكرية الكبرى ومعظم المناصب المدنية ، ومنحت إقطاعات كبيرة هي « الجفالك والإبعديات » وإن الطبقة البورجوازية المصرية الناشئة تمثلت في كبار الملاك الزراعيين الذين منحهم محمد علي « الإبيديات » وثبتت ملكيتهم باللائحة السعيدية عام ١٨٥٨ في عهد الوالي محمد سعيد ،

---

(١) اقيم في عهد محمد علي مجلس - ولكنها كانت بالعلمين - وكانت اختصاصاتها استشارية - واستبعدت محمد علي منها الاستئناس برأي أممائها في المسائل الداخلية كالعلمية والزراعة .



وكبار التجار في المدن (٢) والموظفين المدنيين والعسكريين ، وكانت منهم فئة مثقفة عادت من بعثاتها من الخارج وهي مشجعة بالليبرالية الأوروبية ، وتلاحظ أن الطبقة البورجوازية المصرية الناشئة لم تطالب بمشاركة الوالى الحكم وإقامة نظام نيابى . حيث لم يكن الصراع قد بدأ بعد بين القوتين قسوة الخديو والإتراك والشراكسة ومن خلفهم النفوذ الأجنبى من ناحية والبورجوازية المصرية من ناحية أخرى ، لأن البورجوازية المصرية حتى تلك الفترة كانت ترى أن أسرة محمد على هى ولىة نعمتها . ولما أن نتساءل إذن ، لماذا أقام الخديو إسماعيل مجلس شورى النواب ؟ .

ويعزى البعض أن المجلس نشأ مع ظهور الازمة المالية في عهد الخديو إسماعيل « وأن الدافع الحقيقى الذى يمكن أن يعزى إليه انشاء المجلس هو رغبة الوالى اشراك كبار الملاك الزراعيين والاعيان في اعباء سياسته المالية ، فيقررون ما يراه اقراره » (٣) . لكى يدعمونه في مواجهة الازمة المالية لحاجته الى المال في شكل مزايد لكثرة نفقاته في حيلاته العسكرية ومشاريعه الطموحة ، وتبذيره المال في شتى المجالات ولهذا جاء تكوين المجلس مفصلا على كبار الملاك الزراعيين (٤) والتجار . ومن الجدير بالذكر أن الخديو إسماعيل لم يكن حريصا على اشراك تلك الفئة الحكم وتوجيه سياسة الحكومة ، ويتضح ذلك من البند الاول من اللائحة التأسيسية « الدستور » الذى نص على أن « تأسيس هذا المجلس مبنى على المداولة في المنافع الداخلية والتصورات التى تراها الحكومة انها من خصائص المجلس تصير المذاكرة واعطاء الرأى عنها وعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية » (٥) . مما يؤكد أن انشاءه كان لهدف بمساعدة الخديو إسماعيل ماليا ، وفي نفس الوقت ظهوره بظهور الحاكم المستنير حتى يحقق

---

(٢) د. محمد أنيس ، د. السيد رجب حراز ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية

ص ٧٥ : ص ٨٢ .

(٣) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ، ص ٢٢ .

(٤) رفوف أبو زيد ، المصحف وتضلها الفكر العر في مصر ، ص ١٦٢ .

لنفسه دعاية واسعة في أوروبا تدعم موقفه لدى البيوت المالية هناك ،  
وليسهل عليه أن يحصل على قروض جديدة .

وكانت للمجلس لائحة أساسية هي بمثابة الدستور « ولائحة داخلية  
عرفت » « باللائحة النظامية » وقصرت اللائحة الأساسية اختصاص  
المجلس على المداولة في المنافع الداخلية ، وعلى تأليف المجلس من خمسة  
وسبعين عضوا ينتخبون لمدة ثلاث سنوات على أن يتولى انتخابهم عهد  
البلاد ومشايخها في المديرية على أساس أنهم المختارون من قبل الأهالي ،  
والأعيان في المدن ، واشترطت اللائحة أن يتصف العضو بالرشد والكمال ،  
والأقل سنه عن خمس وعشرين سنة . ونصت على عدة أمور منها تعيين  
الخدو لرئيس المجلس ووكيله ، وعلى سرية جلساته ، وأن تكون مدة  
اجتماعه شهرا من ١٥ ديسمبر الى ١٥ فبراير ، وأن يكون للخدو حق  
دعوة المجلس أو تأجيل انعقاده أو اطلالة مدة اجتماعه أو نفض جلساته بشرط  
اجراء انتخابات جديدة في مدة معلومة (٦) .

وكان للمجلس تشكيلات الحياة النيابية كحق المجلس في فحص نيابة  
أعضائه ، وتمتع الأعضاء بالحصانة النيابية ( مدة الاعتقاد ) واجترام  
المجلس لرأي الاقلية والاصفاء لاموالها وملاحظاتها . ويتضح من لائحة  
المجلس الأساسية عدة أمور منها ، أن المجلس لم يكن له رأي قاطع فيما  
يعرض عليه من الشؤون ، وما يعرض عليه مسائل داخلية كمسائل الري  
وتطهير القرع وربط الضرائب ولم يكن رأيه معمولا به الا بعد موافقة  
الخدو ، وبهذا لم يكن من حقه التصدي من تلقاء نفسه لأي مسألة تتعلق

---

(٥) مؤسسة الاحرام ، مركز التنظيم والميكرو فيلم ، الصغائر المعربة ١٨٠٥ - ١٩٧٦ م

٥ .

ص ٥٧ .

(٦) محمد خليل صبحي ، تاريخ الحياة النيابية في مصر ج ٥ ص ٨٣ - ٨٦ .

جسئون البلاد (٧) . بالإضافة الى ذلك اقتصر اختيار نواب المجلس على ثمة الملاك الزراعيين من العمدة والمشايخ والأعيان وضم المجلس مجموعة من العمدة (٨) والأعيان كما يمكن القول ان اختيارهم كان أشبه بالتعيين لان ٢٠ العمدة والمشايخ والأعيان لم ينتخبوا غير مرشحي الحكومة الذين يعول عليهم اسماعيل في مساندته في الأزمة المالية (٩) .

وبهذا أخذ المجلس شكل المجالس النيابية دون الجوهر الذي يقوم أساسا على الاختيار المباشر للنواب وحق المجلس في التشريع والرقابة التنفيذية عن طريق الاسئلة والاستجابات ، والمسئولية الوزارية امامه . ومن هنا يتضح لنا حرص اسماعيل على استمرار حكمه المطلق ، وأصبح المجلس مجلسا استشاريا يستأنس الخديو برأى أعضائه في المسائل الادارية والداخلية .

وقد افتتح المجلس في ٢٥ نوفمبر ١٨٦٦ بالقلمة ، واستمر اداة طبيعة في يد الخديو لا يجرؤ على المعارضة ، لعدم توفر ضمانات الحرية الفردية والسياسية ، ولعدم وجود صحافة تشد أزره (١٠) . حتى جاء عام ١٨٧٦ وما بعدها في بداية الفصل التشريعي الثالث ، حيث دخلت الحياة النيابية عصرا جديدا ، اذا ظهرت فيه المعارضة وقد أدى الى قيامها علمين ، التعامل الاول داخلي تجسم في عدة مظاهر منها التوسع في انشاء المدارس والمعاهد العالية ، وتشجيع حركة الترجمة من علوم الغرب ، والتأليف ، وعسودة

---

(٧) د. محمد كليل ليلة ، القانون الدستوري ص ٢١٢ ، د. ثروت بدوي ، الفقهون الدستوري وتطور النظمه الدستورية في مصر ص ١٨٢ .

(٨) غاز ٥٨ عمدة في الانتخاب الأول عام ١٨٦٦ ، ٦٤ عمدة في الانتخاب الثاني ١٨٧٠ ، ٥٩ عمدة في الانتخاب الثالث ١٨٧٦ د. لطيف أنسي جوني ، الحياة النيابية والصحافة المصرية ١٨٦٢ — ١٩٢٤ ، ( ص رسالة دكتوراة غير منشورة بكلية الآداب جامعة القاهرة ) .

(٩) د. عبد العزيز رفاعي ، فجر الحياة النيابية في مصر الحديثة ، ص ٢٤٠ .

(١٠) د. السيد مبري ، القانون الدستوري ، الكتاب الثاني ، التسميولوجيا ص ٢٢١

البعثات العلمية التي أرسلها إسماعيل إلى أوروبا . مما أدى إلى ظهور فئة من المثقفين المتأثرين بالثقافة الغربية . ودور المطبعة وانتشار الصحافة . والقراءة في عهد إسماعيل ورعايته للأدب وظهور طائفة من العلماء والأدباء (١١) وساعد كل ذلك على تثقيف العقول وتهئية الأفكار مما أدى اليقظة والوعى .

كما شهد عام ١٨٧٧ ظهور عدد من الصحف الوطنية التي كان يكتب فيها ويشرف على تحريرها جيل من المثقفين الذين تربوا في كنف أفكار جمال الدين الأفغاني (١٢) الثورية . وقد قامت على هدم الأساس الذي تقوم عليه الحكومة المطلقة الاستبدادية عن طريق هدم نظرية الحق الإلهي للملوك وكتب سليم نقاش في « المحروسة » وفي « العصر الجديد » . وميخائيل عبد السيد في « الوطن » وأمين شميل في « التجارة » و « مصر » وبشارة تولا في « الأهرام » و « الوقت » ودعوا فيها إلى الحكم المقيّد وانتهاء الاستبداد (١٣) . وكتب عدد كبير منهم مطالبين بعلانية جلسات المجلس وحقه في اختيار رئيسه ووكيله ومسئولية الوزارة أمام مجلس النواب وحق النواب في اقرار الميزانية .

والعادل الثاني : عامل خارجي ، نتج عن الأزمة المالية وما نتج عنها من تدخل غير مباشر أو سافر في شؤون البلاد ، مما أدى إلى انشاء صندوق الدين ثم المراقبة الثنائية على مالية البلاد ومشاريعها ، وتأسيس لجنة التحقيق

---

(١١) Landau, J., *Parliaments and Parties in Egypt*. P. P. 73, 74.

(١٢) جاء جمال الدين الأفغاني إلى مصر عام ١٨٧١ وتلبّت دعوته على الإصلاح الاجتماعي والسياسي والتعصير الفكري ودعا إلى قيام الحياة النيابية . وكان له أثر في عقول تلاميذه الذين استشعروا مبادئه في البلاد وخاصة في القاهرة .

(١٣) غاروق أبو زيد ، المرجع السابق ، ص ٢٨٧ .

الأوربية ، والتي كان من ضمن ما دعت اليه تكوين وزارة مسئولة لملء الخديو ، وقد شكلها نوبار باشا في ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ ، ودخل فيها وزيران اجنبيين (١٤) . وقد انتقلت اليها السلطة في الواقع من يد الخديو الى الوزيرين الاجبيين بالوزارة وانحازت وزارة نوبار الى المصالح الاجنبية ، وقامت بفصل كثير من الموظفين المصريين بحجة توفير اموال الدين العام مما ادى الى تذمر فئات الشعب المخلفة ، والى مقاومة الصحافة الوطنية للحكم الاجنبى بل اخذت الى جانب ذلك تشن حملة في سبيل اقرار مسئولية الوزارة امام الشعب ممثلا في مجلس شورى النواب .

وادت العوامل السابقة الداخلية والخارجية الى اشتداد معارضة مجلس شورى النواب للوزارة وكان ذلك مظهرا لنمو الحركة الوطنية التي تردد صدها في الصحف وفي مجلس شورى النواب ، والتي ترمى الى انقاذ مصر من التدخل الاجنبى وتقرير النظام الدستورى ولذلك اجتمع أعضاء المجلس وزعماء البلاد واعيانها وعلماؤها وضباط جيشها وكبار موظفيها وتجارها ورفعا عريضة الى الخديو في ٥ ابريل ١٨٧٩ سموها « اللائحة الوطنية » يعارضون فيها مشروع وزير المالية الاتجلىزى « ويفرس ويلسون » لتسوية الازمة المالية على اساس اعلان افلاس البلاد ، ويكون قدرتها على سداد ديونها ، وانتخاب مجلس نواب يتمتع بنفس الحقوق التى للمجالس النيابية الاوربية ، وتشكيل وزارة مصرية خالصة مسئولة امام مجلس شورى النواب ، مع القبول باعادة المراقبة الثنائية . ورحب الخديو اسماعيل بالحركة وتحقيق المطلب الوطنية حتى يتخذها وسيلة في كبحه ضد التدخل الاجنبى والتخلص من الوزارة التى سلبت الخديو مملكته واتصته عن رئاسة مجلس الوزراء (١٥) . وبهذا لم يكن قبوله عن

---

(١١) هانريفرس ويلسون الاتجلىزى المالية ، وديبلينير الفرنسى للأشغال .

(١٥) د. طلعت اسماعيل رمضان ، بعد شريقا بلقا ، ص ١٧٢ ( رسالة ماجستير غير

منشورة كلية آداب - جامعة عين شمس ) .

اقتناع لتطور الحياة النيابية والوقوف أمام التدخل الاجنبى وانما من اجل مصالحه الشخصية والقضاة على السلطة التى سلبت منه .

وعهد الخديو اسماعيل الى شريف تشكيل وزارة وطنية فى ١٧ أبريل ١٨٧٩ ، وكان أعظم أعمالها ان وضعت مشروع لائحة أساسية جديدة ( دستور ) وقدمته الى مجلس شورى النواب فى ١٧ مايو ١٨٧٩ ومنحته الوزارة سلطة جمعية تأسيسية تلك حق تعديل الدستور واقراره . وفى ٢ يونيو قدمت اليه الحكومة مشروع قانون الانتخاب الجديد فألف المجلس لجنة لدراسة مشروع الحكومة ، فأدخلت عليه بعض التعديلات ، وفى ٨ يونيو وافق المجلس بالإجماع على تقرير اللجنة والمشروعين اللذين انتهى اليه بحثهما وصدرت اللائحة الأساسية ( الدستور ) فى ٤٩ بندا ، تنص على حق المجلس فى اقرار القوانين على شرط أن لا يصدر قانون الا بموافقة المجلس والخديو ، وصار التشريع مناصفة بين الخديو والمجلس ، وصار للمجلس ايضا اقرار الضرائب واقرار الميزانية ، وأن تكون مسئولية الوزارة أمام المجلس وحق توجيه الأسئلة الى النظار وفى مقابل ذلك أقرت للخديو سلطة حل المجلس على شرط اجراء انتخابات جديدة خلال أربعة اشهر من تاريخ الحل ، وتضمنت اللائحة انتخاب المجلس لرئيسه ولوكيله ، والحصانة النيابية لأعضائه وحق المجلس فى تحقيق صحة نيابة أعضائه وعملانية الجلسات . وعلى أن يتكون المجلس من مائة وعشرين نائبا بما فيهم نواب السودان ، وحددت مدة العضوية بثلاث سنوات ونص قانون الانتخاب على أن يكون الانتخاب على درجتين بعد أن كان مقصورا على العهد والمشايع (١٦) . وهكذا أمام نمو الحركة الوطنية ووقوف الخديو بجانبها

---

(١٦) محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ج ٤ : ص ٣٦ ، د . لطيف انس ، المرجع السابق ، ص ٥٠ و ص ٥١ . ومعنى أن يكون الانتخاب على درجتين هو انتخاب مجموعة من الناخبين مندوبا لاختيار منهم هؤلاء يقومون بانتخاب النواب .

حصلت البلاد على دستور مبنى على قواعد نيابية سلبية وزادت اختصاصات المجلس بالاضافة الى توسيع قاعدة الانتخاب ومع أن الانتخاب كان مقيدا بشرط مالى (١٧) ، إلا أن قانون الانتخاب اعنى قطاعا من المنتخبين من الشرط المالى وهم العلماء والقسس والمدرسون والموظفون الذين لا يقل راتبهم عن الفى قرش والمحامون والأطباء والصياطة مما يتيح الفرصة لدخول فئات جديدة مثقفة واعية الى مجلس شورى النواب « على أن تأليف الوزارة الوطنية وابعاد العضوين الاوربيين منها ، وتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية امام مجلس شورى النواب وما تضمنه مشروع اللائحة من سلطات واسعة للنواب ، كان معناه وقف التدخل الاجنبى وابعاد النفوذ السياسى الفرنسى الانجليزى عن البلاد » (١٨) وليل النفوذ الاجنبى الى الحاكم المطلق الذى يحقق أهدافه دون مشقة ، فقد اعتقدت دولتا بريطانيا وفرنسا أن النظام الدستورى الذى ايده الخديو اسماعيل سيثقل يد المراقبة الثنائية فاعترضتا على اللائحة الوطنية وعلى قبول الخديو لها وسعنا لدى السلطان العثمانى لخلعه ، وفى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ تم خلع الخديو اسماعيل دون إصدار الدستور وقانون الانتخاب الجديدين .

### الحياة النيابية فى عهد توفيق :

وخلف اسماعيل فى حكم مصر ابنه محمد توفيق ، وحسب التقاليد الدستورية قدم شريف استقالة وزارته ، ثم أعاد تأليفها بتكليف من الخديو الجديد ، ورغم ما جاء فى أمر تأليف وزارة شريف الثانية من تأييد مجلس شورى النواب وتوسيع اختصاصاته فقد رفض التصديق على اللائحة الاساسية وقانون الانتخاب الجديد ، لأنه أقتنع أن المحافظة على عرشه تقتضى الاعتماد على انجلترا وفرنسا والانصياع لارادتهما « . وشعر بنفوذهما ممثلا فى عزل والده عن العرش ، وابعاد النفوذ أو التدخل

---

(١٧) اشترط قانون الانتخاب أن يدفع المنتخب مائتين وخمسين قرشا نظير الاموال

والمشور .

(١٨) د. محمد أنيس ، د. السيد رجب حراز ، المرجع السابق ص ١٩ .

العثماني في شئون مصر عقب توليته . لهذا خضع لضغط الدولتين الكبيرتين إنجلترا وفرنسا ورفض التصديق على اللائحة الأساسية لأنها يرى أن أي إصلاح من شأنه إضعاف نفوذها في مصر ، ورأى الخديو رأيها في أن النظام الدستوري يتعارض مع المراقبة الثنائية خصوصا فيما يتصل بالاشراف على ميزانية البلاد (١٩) ، وإلى جانب ذلك ميله إلى الحكم المطلق ، فقدم شريف استقالته في ١٧ أغسطس ١٨٧٩ . وفي ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ كلف الخديو توفيق مصطفى رياض بتشكيل الوزارة ، وكان يشارك الخديو ميله إلى الحكم المطلق ، ومبالاة الأجانب لذلك هاجمته الصحف وأيدت معارضة النواب لوزارته . وظهر على المسرح السياسي ثلاث قوى ، الأولى سلطة الخديو وتمسكه بالحكم المطلق يشاركه فيه مصطفى رياض رئيس الوزراء ، والثانية قوة الأجانب بنفوذهم المزايد المالي والسياسي ، ووقفهم خلف الخديو والوزارة ، أما القوة الثالثة فهي القوة الوطنية التي رفضت التدخل في شئون مصر سواء من جانب المراقبة الثنائية أو الوزارة الأوربية ورفضت أيضا الحكم المطلق ونادت بإقامة وزارة مصرية خالصة وحياة نيابية سليمة ، وكانت هذه القوة تضم كبار الملاك الزراعيين الذين أرهقوا بكثرة الضرائب وأضربوا بالغاء قانون (x) المقابلة ، والأعيان والموظفون الوطنيون الذين كانوا يؤلفون الفئة المصرية المثقفة سواء منهم المنفيون الذين فضلت الحكومة عليهم الأجانب ، وطردت عددا كبيرا منهم من وظائفهم فوق ذلك سياسة القمع والكبت ومصادرة الصحف وضباط الجيش لعدم مساواتهم بزملائهم من الأتراك والشراكسة .

وأدى التدخل الأجنبي والحكم المطلق إلى تجرع تلك القوة الوطنية

(١٩) د. أحمد عبد الرحمن مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ، ص ١٠٩ و ص ١١٠ ، د. يوتان ليب ، تاريخ الوزارات المصرية ص ٧٧ .

(x) بعد امتناع البنوك الأجنبية عن إعطاء القروض إلى الحكومة المصرية ، لجأت الحكومة إلى عقد قروض داخلية من الأهالي سميت دين المقابلة أو قانون المقابلة ، وكان إجباريا . ويعفى به إذا دفع ملاك الأراضي ضرائب ٦ سنوات مقدما علاوة على الضريبة السنوية أعتت الحكومة أهلهم من نصف الضريبة وتمتعهم بوائد أرباح قرض ، وأقرت ملكيتهم للأطيان .



بنفاتها المضطمة وقيام الثورة العربية التي تركت أهدافها في المطالبة بعزل  
ريفس باشا ، وتشكيل مجلس نواب وتحقيق المساواة في الجيش وزيادة  
عده (٢٠) . وبذلك الثورة امتزجت الحركة الوطنية بالحركة الديمقراطية ،  
وصارت الحركتان متلازمتين فيما بعد حتى تحقق الاستقلال لمصر واستجاب  
الخدو تونيق لمطالب الشعب ، وليست استجابته عن اقتناع لاقامة  
ديمقراطية سليمة ومنع التدخل الاجنبى ، ولكنه استجاب خوفا على عرشه  
وجتى ينهز اقرب فرصة لينقض على مكاسب الثورة ، وهذا ما سيوضح  
فيها بعد مكلف شريف بتشكيل الوزارة في ١٤ سبتمبر ١٨٨٦ ، على ان  
يشمل برنامجها وضع النظم الدستوري . وغور تشكيل الوزارة قدم اعيان  
البلاد وعمدها الى شريف عريضة تتضمن التماسهم بتشكيل مجلس  
النواب (٢١) . فرغ شريف الى الخديو تقرير في ٤ اكتوبر ١٨٨٦ تضمن  
ضرورة انشاء مجلس نيابى ، دعا فيه الى اجراء الانتخاب طبقا للاتحة ١٨٦٦  
مع اعترافه بانها لم تعد تلائم الافكار الجديدة ، على ان تعرض الوزارة على  
المجلس المنتخب مشروع اللاتحة الاساسية (٢٢) . في الوقت الذى طالب  
فيه عربى وكثير من الزعماء تطبيق مشروع لاتحة ١٨٧٩ (٢٣) العصرية  
كما دعا الخديو المجلس ايضا الى الاعتقاد خصب لاتحة ١٨٦٦ (٢٤) . وكان  
هدف شريف من اجراء الانتخابات حسب لاتحة ١٨٦٦ قيام مجلس نيابى  
معتدل من فئة كبار الملاك الزراعيين والتجار ثيواجه به مطالب الجيش (٢٥)  
وحرص شريف على ان تجرى الانتخابات حرة بعيدة عن تدخل الحكومة .

(٢٠) عبد الرحمن الرافعى ، الثورة العربية والاحتلال الانجليزى ص ٦٦ و ٦٧ .

(٢١) د . احمد عبد الرحيم ، المرجع السابق ص ١٦٢ .

(٢٢) Landnu, J., op. cit., P. F 26, 27

(٢٣) Ibid, P. 29

(٢٤) محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ص ١١١ .

(٢٥) ملاح عيسى ، صحيفة الجمهورية في ٩ سبتمبر ١٨٧٩ . ( لماذا اجتمعت الشجرة

العربية ) .

عاصم أوامره الى رجال الإدارة بالتزام الحياد (٢٦) ، وجاءت الانتخابات الجديدة بالفئة التي اعتادت ممارسة النشاط النيابي من قبل وهم كبار الملاك الزراعيين من العبد والمشيخ والاعيان . وهذا ما اراده شريف من اجراء الانتخابات على لائحة ١٨٦٦ .

وافتح المجلس في ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ ، وفي ٢ يناير ١٨٨٢ عرض عليه شريف اللائحة الاساسية التي استقاهها من مشروع لائحة ١٨٧٩ ، وجعل المجلس بمثابة جمعية تأسيسية للنظر في الدستور واقراره . واحتوت اللائحة على كثير من القواعد الرئيسية للنظم الدستورية الحديثة . واحيل المشروع الى لجنة من المجلس فأدخلت عليه بعض التعديلات ، وكاد أن يتم الاتفاق عليه بين المجلس والوزارة لولا تدخل قنصلى انجلترا وفرنسا اللذين طلبا من شريف باشا بايعاز من الرقيين الا يخول مجلس النواب حق تقرير الميزانية (٢٧) . ومعنى ذلك هيمنة المراقبة الثنائية في البلاد على مصادر الإيراد والمصروفات والتحكم في ترقيات الضباط والحد من زيادة قوة الجيش (٢٨) . وبينما كان الحوار دائرا بين الوزارة ومجلس النواب حول مواد الميزانية في الدستور قدم ممثلا انجلترا وفرنسا مذكرة ٧ يناير الى الى الخديو التي اشارت في جزء منها الى تأييد سلطته ومقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية وهي تعنى بذلك الحركة الوطنية والجيش ومجلس النواب وتمسك الأخير بحق تقرير الميزانية (٢٩) . وعلى ذلك أوقعت بين الخديو والحركة الوطنية واغرته باسترداد سلطته في إعادة الحكم المطلق . وكان رد فعل المذكرة الثنائية هو اصرار النواب على أن يكون لهم الحق في اقرار الجزء من الميزانية ، الذي لم يكن خاضعا لقانون الدين العام . وعارض شريف مطالب الجيش في الميزانية — وأنضم الى المراقبة الثنائية التي رأت

(٢٦) د. محمود عيد ، نظام الانتخاب في التشريع المصري والمغاربي ص ٦٥ .

(٢٧) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ص ٢١٢ .

(٢٨) د. محمد العزيز رفاعي ، نجم الحياة النيابية ص ١٦٤ .

(٢٩) د. أحمد عبد الرحيم ، المرجع السابق ص ١٦٤ .

استحالة مهمتها مع مطالب النواب ، ويتضح من ذلك أن شريف أدار ظهوره للنواب ، ولم يعمل كما كان مأمولاً منه بتوسيع اختصاصات المجلس النيابي ، وأيد المراقبين في رغبتهما في بقاء الميزانية كلها تحت تصرفهما المطلق ، فذهبت جماعة من النواب في ٢ فبراير لمقابلة الخديو وطلبوا منه تغيير وزارة شريف ، وفي اليوم التالي اقترحوا عليه محمود سامي البارودي لرئاسة الوزارة فكلفه الخديو بتشكيلها (٣٠) .

وعقب تشكيل الوزارة أقرت اللائحة الجديدة ( الدستور ) في ٧ فبراير ١٨٨٢ متضمنة المسؤولية الوزارية أمام مجلس النواب ، ولكنها اكتفت بمسؤولية وزارية جزئية بتوجيه الأسئلة للوزارة وحق المجلس في إقرار الميزانية فيما لا يتصل بالدين العام وحق إقرار سن أنقوانين ولكنها جعلت الحكم مناصفة بين الخديو والمجلس ، إذ جعلت اللائحة لحكومة الخديو اقتراح مشروعات اللوائح والقوانين ، وحددت دور المجلس في حق الإقرار التشريعي وللخديو حق التصديق . وفي مقابل المسؤولية الوزارية أقرت للخديو حق حل المجلس بشرط إجراء انتخابات جديدة في فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ الحل ، وعدم حل المجلس الجديد لنفس السبب . وحددت العضوية بخمس سنوات على أن يكون النائب ممثلاً للأمة كلها وأقرت مدة الانعقاد في كل دور بثلاثة أشهر ، وتضمنت انتخاب المجلس للوكيلين واختيار ثلاثة أعضاء يعين الخديو واحدا منهم رئيساً للمجلس مدة الخمس سنوات ، وتضمنت الحصانة البرلمانية . وعلى ذلك نقلت اللائحة الجديدة البلاد من الحكم المطلق إلى الحكم الديمقراطي النيابي ، سواء في سن القوانين أو الرقابة التنفيذية وإقرار الجزء من الميزانية غير الخاضع للدين العام إلى جانب اختيار النواب لوكيلي المجلس ، ولهذا يمكن القول أنها خطوة إيجابية نحو إشراك الشعب في السلطة .

---

(٣٠) د. طلعت اسماعيل رمضان ، محمد شريفة يفتة ، ص ٢٠٦ : ص ٢١٣ ، عبد الرحمن

المراسي : المراجع السابق ، ص ١٣ : د. أحمد عبد الرحمن : المراجع السابق ، ص ٨٨٢

وما بعدها .

ثم أحال مجلس النواب مشروع قانون الانتخاب على اللجنة التي شكلت للنظر في اللائحة الأساسية ، ووافق المجلس على المشروع وصدر الأمر العالى به في ٢٥ مارس ١٨٨٢ ، وبمقتضاه يتكون المجلس من مائة وخمسة وعشرين نائبا بما فيهم نواب السودان . واشترط في النائب الماهه بالقراءة والكتابة والا يقل عمره عن خمس وعشرين سنة . وأن يكون الانتخاب على درجتين ، أى ان يقوم كل مائة ناخب باختيار مندوب عنهم سوا « مندوبين مؤيين » وهؤلاء يقومون بانتخاب النواب واشترط القانون نصابا ماليا للناخب ( ان يدفع للحكومة من مال الضرائب أو الرسوم المقررة أيضا كانت ما يبلغ خمسمائة قرش في السنة ) وأغنى منها بعض الفئات وهم ( العلماء والرؤساء الدينون وحلة الشهادات العالية والمدرسون والموظفون العاملون والمتقاعدون والحامون والأطباء المهندسون ) وأن يكون قد بلغ من العمر واحدا وعشرين عاما (٣١) . ولا شك أن طريقة الانتخاب على هذه الصورة تعتبر خطوة ايجابية نحو توسيع القاعدة الانتخابية بدلا من حصر الانتخابات في عمد ومشايخ البلاد والاعيان بالحد كما كانت عليه الحال في الماضي وفتح المجال امام الفئات المهنية والدينية لدخول المجلس مما يتيح الفرصة لتمثيل البلاد تمثيلا صحيحا (٣٢) . وهذا ان دل على شيء فانها يدل على نمو الحركة الوطنية واستمرار عجلة التطور .

وبصدور دستور ١٨٨٢ متضمنا المسؤولية الوزارية امام مجلس النواب ، وحق المجلس في اقرار الميزانية ، مما سيؤدي الى عدم هيمنة المراقبة الثنائية على شئون البلاد المالية ، لهذا اخذت المراقبة الثنائية تترىص بالحياة النيابية ، وقد انتهت الظروف باكتشاف المؤامرة التركسية في ٢ ابريل ١٨٨٢ والتي كان هدفها اغتيال عرابي وزملائه من رؤساء الحزب العسكري وكبار زعماء البلاد لاعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل الثورة

---

(٣١) محمد خليل صبحي ، المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٢٢٠ وما بعدها .

Landau, J., op. cit. F. 38.

العراقية وقد ألقى القبض على ثمانية وأربعين من الضباط الاتراك والشراكسة المتأثرين ، وحوكوا أمام محكمة عسكرية مصرية ، وفي ٣٠ أبريل أصفرت حكمها على أربعين من قاداتهم وكان منهم عثمان رفلى بتقريدهم من القاهم ، ونفيهم إلى اقصى السودان ، ولكن الخديو تعاطف مع المتأثرين ، واستعج إلى نصيحة القنصلين البريطانى والفرمى ، فرفض التصديق على الحكم العسكرى (٢٣) . وقدخلت بريطانيا وفرنسا لتأييد سلطة الخديو وأرسلت أساطيلهما إلى الاسكندرية ، وفي ٢٥ مايو ١٨٨٢ أرسلتا المذكرة المشتركة الثانية ، تحتان فيها اسقاط وزارة البارودى ، ونفى عربى خارج مصر وابعاد على فهمى وعبد العال حلمى عن القاهرة بهدف اقضاء قيادة الثورة واسقاط الوزارة الثورية وتعطيل مجلس النواب . ثم ما لبثت الحرب ان نشبت بين العربيين وبريطانيا وأدت إلى احتلالها لمصر . والغاء مجلس النواب وضياع المكاسب الدستورية . ورغم مدة انعقاد مجلس النواب القصيرة من ٦ فبراير إلى ٢٦ مارس ١٨٨٢ فقد اقترح المجلس تحسين أحوال الزراعة والرى . وتنظيم التجارة واصلاح القضاء وجعل التعليم الزاميا (٣٤) . وهى ولا شك رغبات شعبية .

### الحياة النيابية في عهد الاحتلال :

وعقب الاحتلال البريطانى لمصر قررت الحكومة البريطانية حل مجلس النواب والغاء دستور ١٨٨٢ ، وانشاء نظام جديد يحل محله . ولهذا استدعت سفيرها في الآستانة « دفرن » لدراسة الحالة السياسية في البلاد وتقديم تقرير عنها تمهيدا لاختيار نظام جديد لحكمها وتنظيم شئونها على أساس يحقق المصالح البريطانية فيها « وقرر » دفرن « في تقريره » أن اصول النظام لم تثبت في أرض أن لم تنم ببطء وتمتد غروعا بالتدريج وأنه ليس في الشرق جرثومة للحرية النظامية . ورأى « أن الشعب المصرى غير قادر

---

(٢٣) د. محمد انيس ، د. السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ١٠٤ و ص ١٠٥ ،

د. أحمد عبد الرحيم ، بحر والمسألة المصرية ص ٢٠٢ و ٢٠٣ .

(٢٤) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٩٢ .

على ادارة مصالحة بنفسه لأنه حكم حكما استبداديا وان الاستبداد يبيت بفور تلك الحرية » ، وكان من أهم اقتراحاته إنشاء مجلسين تشريعيين وهما عيها عرفاً بعد مجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية — وقد وصفها دفرن بأنها مجالس ادارية استشارية « لأن مصر لم تصل الى درجة تتيح لها انشاء حكومة ديمقراطية محضة » (٣٥) . وبهذا التقرير رأى « دفرن » أن مصر ليست أهلا لنظام نيابى سليم وحكم ديمقراطى نظرا لسيطرة حكم الاستبداد وانتشار الامية بها فجعل سلطة المجلسين استشارية ودون أن يكون لهما أثر واضح فى السياسة المصرية وهرم مصر من تطورها النيابى وكماحها من أجل الدستور ورأى أن ذلك طرفة فى التشريع يتبعها نتائج غير مأمونة . وعادت مصر من جديد الى النظم شبه النيابية ؛ وقد كانت اقتراحاته أساس التنظيم الجديد الذى صدر به القانون النظمى لمصر فى أول مايو عام ١٨٨٢ وبمقتضاه شكلت به حياة شبيهة بالمجالس النيابية وشملت مجالس المديرية وهى خاصة بالقئون المحلية ومجلس شورى الحكومة الذى لم يشكل ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية . ( وسوف اتعرض لمناقشة المجلسين السابقين على أساس تمثيلهما لجميع انحاء البلاد ) .

ويتكون مجلس شورى القوانين من ثلاثين عضوا تعين الحكومة منهم أربعة عشر عضوا بها فيهم الرئيس واحد والوكيلين ( وهم أعضاء دائمون ) — أما الستة عشر عضوا المندوبين ، ينتخب واحد من كل مديرية من الأربع عشرة مديرية ، وتنتخبهم مجالس المديرية من بين أعضائها . والعضوان الباقيان ينتخبان بواسطة مندوبى المدن والمحافظات أحدهما من القاهرة والآخر عن مدن الاسكندرية ودمياط ورشيد والسويس وبورسعيد . والاسماعيلية والعريش ، ويشترط فى العضو معرفة القراءة والكتابة وأن يكون قد دفع ضريبة عبارة عن خمسة وعشرين جنيها ضرائب اطيان يملكها

---

(٣٥) دار الوثائق القومية ، الوثائق المصرية ، العدد رقم ١٦٢٠ فى ١٨ ابريل ١٨٨٢ الى

اتعدد ١٦٢٥ فى ٢٤ ابريل ١٨٨٢ — وتشمل الامداد نص المشروع .

إذا كان حاصلًا على شهادة عالية أو خمسين جنيهًا إذا لم تكن لديه شهادات .  
 ومدة العضوية للأعضاء ( المنتخبين ) ست سنوات ، ويحق لهم إعادة انتخابهم .  
 على الدوام . ويجتمع المجلس مرة كل شهرين ويستمر منعقدًا حتى ينتهى من  
 الأعمال المعروضة عليه . ويكون اجتماعه فى المرة الأولى بمرسوم خديوى ،  
 وتفض جلساته متى فرغ من نظر المسائل المعروضة عليه . ويكون حله بأمر  
 خديوى على شرط اجراء انتخابات جديدة فى الأشهر الثلاثة التالية لتاريخ  
 حله . أما اختصاصات المجلس فكانت تتلخص فى ابداء الراى فى القوانين .  
 واللوائح التى تقدمها اليه الحكومة والحق فى مطالبة الحكومة بتقديم مشروعات  
 قوانين أو اوامر عالية متعلقة بالادارة العمومية — وهذه المقترحات ليست  
 ملزمة للحكومة ، وللمجلس أن يبدى آراءه ورغباته فى كل قسم من أقسام  
 الميزانية دون أن تلزم الحكومة السير بمقتضاها على شرط بيان الأسباب ،  
 وليس للمجلس الحق فى مناقشة أو ابداء أية رغبة فى ويركو الاستانة والدين .  
 العمومى فيها التزمت به الحكومة ( ٣٦ ) . وإذا نظرنا الى لائحة مجلس شورى  
 القوانين الأساسية نجد انه لا يمثل الأمة تمثيلا صحيحا لقلّة عدد أعضائه ،  
 وتعيين الحكومة لما يقرب من نصف الأعضاء — بالإضافة الى كونه مجلسا  
 استشاريا . محضا حتى إذا أبدى الأعضاء رأيهم فى أية مشروع فانه ليس  
 ملزما للحكومة ، وقد اشترط قانون الانتخاب نصابا ماليا للناخب وأهمل  
 شرط الكفاءة وتخصيص نسبة للمثقفين وفوى المهن الحرة وكان من نتيجة  
 ذلك أن رأينا معظم أعضاء المجلس والجمعية العمومية ومجالس المديرية  
 طوال ثلاثين عاما من طبقة الاغنياء ( كبار الملاك الزراعيين ) ( ٣٧ ) .

أما الجمعية العمومية فتتكون من نظار الدواوين الستة « السوزاء »  
 ورئيس ووكلى وأعضاء مجلس شورى القوانين ومن ستة وأربعين عضوا من  
 الأعيان ينتخبون على درجتين ولدة سنوات ، ممن لا تقل سنهم عن ثلاثين سنة »

( ٣٦ ) دار الوثائق القومية — الوثائق المصرية ، العدد ١٦٣٠ — أول مايو ١٨٨٣ .

( ٣٧ ) د . لطيفة أنسى جوى ، الحياة النيابية والمصحافة المصرية ١٨٦٦ — ١٩١٣ : ٤٠

وأن يكون العضو عارفا بالقراءة والكتابة مؤديا منذ خمس سنوات على الأقل، ضريبة لا تقل من ( ألفى قرش سنويا ) وأن يكون اسمه مندرجا منذ خمس سنوات على الأقل في دفتر الانتخابات ورئيسها هو رئيس مجلس شورى القوانين ، ولم ترد اختصاصاتها عن اختصاصات مجلس شورى القوانين. الا ان حيث انه خول للجمعية العمومية سلطة قطعية في امر واحد هو تقرير ضرائب جديدة واستشارتها وابداء رأيها في الامور الادارية او المالية او المواد المتعلقة بالثروة العمومية دون الزام الحكومة بشيء ، مع بيان الاسباب وعدم مناقشة الجمعية فيها وان تعقد جلساتها على الأقل كل سنتين ، ولولى الامر عقدها وفضها وحلها . وفي حالة حلها يكون اجراء انتخابات في مدى ستة اشهر من تاريخ الحل ، ونص القانون على ان تكون جلساتها سرية (٣٨) . ومعنى ذلك التقرير وما ترتب عليه ان النظم الدستورية في مصر قد ارتدت الى الوراء بعد ان قطعت شوطا بعيدا في سبيل التطور منذ عام ١٨٦٦ — ١٨٨٢ فصارت الحكومة بهذا النظام هي صاحبة الامر وليس لاحد الحق في محاسبتها . وكانت الحكومة البريطانية في الواقع هي صاحبة السلطة ، وسيطر المعتقد البريطاني على كافة الادارات . وتدخل في شئون مصر . وكانت الحكومة المصرية لا تترأى الا بآمره وفقدت الحياة البرلمانية بعد تكوين تلك المجالس الاستشارية التي وضعها الاحتلال البريطاني اركانها الاساسية وهي سلطة التشريع والرقابة التنفيذية ومسئولية الوزارة امام المجلس النيابي — واصبح مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية مجرد مجالس شكلية او استشارية .

وامتازت الفترة ما بين عام ١٨٨٣ — ١٨٩٢ في عهد الخديو توفيق بالاستسلام للمحتل وانعدمت روح المعارضة ، واقتصرت عمل المجلسين على النظر في المشروعات التي كانت تقدمها الحكومة ، دون أن يكون لهما اثر في



سياسة الحكومة علي أساس أنها مجالس استشارية (٣٩) لا سلطة لها .  
ومنذ عام ١٨٩٢ في بداية عهد الخديو عباس حلمي بدأت اليقظة وبدأت  
الاحزاب والصحف المصرية بل والمجالس النيابية الشكالية تطالب الخديو  
والحكومة بالدستور ، وطالبت الاحزاب وفي مقدمتها الحزب  
الوطني بالدستور . وقدم الحزب الوطني عدة عرائض الي الخديو  
طلب فيها انشاء المجلس النيابي (٤٠) . وحل مصطفى كامل في صحيفة  
اللواء ( في ١٦ نوفمبر ١٩٠٢ ) على فساد الادارة ، ودعا الي انشاء مجلس  
نيابي تكون له السلطة التشريعية لمعالجة هذه الحالة (٤١) . ثم واصل محمد  
فريد في صحيفة العلم بعد مصطفى كامل الدعوة لعودة الدستور وانشاء  
مجلس نيابي حقيقي . و في الوقت الذي طالب فيه الحزب الوطني وحزب  
الاصلاح على المبادئ الدستورية بحياة نيابية تامة طالب حزب الامة  
الاشتراك مع الحكومة في وضع القوانين العامة وتوسيع اختصاصات مجالس  
المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية تدرجا الي ايجاد  
مجلس نواب ، لان ذلك النظام القديم يكفل لرجالهم وهم اصحاب الاراضى  
الزراعية غالبية كبيرة في تلك المجالس لا يضمنها في نظام نيابي تمام  
السلطة (٤٢) . وقد رحب الخديو عباس حلمي بمطالب الشعب في اقامة  
حياة نيابية سليمة ، واحتضن الخديو الحزب الوطني وزعيمه مصطفى كامل ،  
بالرغم من انه كان اكثر الاحزاب الموجودة ثورية لانه ضم بصفة اساسية  
عناصر المدن من المثقفين والطلبة والتجار ، وطالب الاحتلال بالجلء والخديو  
بالدستور واقامة حياة ديمقراطية . واتضح فيما بعد ان الخديو ايد الحركة  
الوطنية ليتخذها وسيلة لتأييد مركزه امام طغيان الاحتلال البريطاني وسيطرة  
المعتد البريطاني « اللورد كرومر » سيطرة كاملة سافرة على كل امور البلاد .

---

(٣٩) د. لطيف أنسى ، المرجع السابق ، ص ٢٦٠ .

(٤٠) محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٥٦٥ .

(٤١) خبسون عليا على ثورة ١٩١٩ ، مؤسسة الاهرام ص ٢٢ ، ص ٢٤ .

(٤٢) د. يونان لبيب ، الحياة الحزبية في مصر ، ص ١٦٤ .

وعندما اعتقدت سلطات الاحتلال أن الخديو عباس حلمى وراء حركة المطالبة بالدستور لجأت إلى السياسة التى عرفت « بسياسة الوفاق » وجاء المجتمع البريطانى الجديد السر « الدون جورست » لتنفيذ السياسة الجديدة ونجح جورست فى استمالة الخديو عباس حلمى ، وسبحت له سلطات الاحتلال ببعض السلطة ، وحرضته على الحزب الوطنى ، فانتظب عليه وأصبح حربا على رجاله ، وتوارى الاحتلال خلف السلطة الشرعية المتمثلة فى الخديو ووزرائه ، وأصبحت السلطان الفعلية والشرعية ضد الحركة الوطنية الأكثر ثورية ، التى تطالب بالجلء (٤٣) والدستور الا أن المطالبة بالدستور كانت حركة طيعية سواء وجدت التأييد أو الرفض من الخديو عباس فقد استمر ارسال العرائض وخاصة فى تلك الفترة الأخيرة (٤٤) . وبوجه عام قامت فى مصر حركة وطنية تطالب بالدستور وبرلمان ، والغاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية اللتين أوجدهما الاحتلال . وانعكست هذه الیقظة ونمو الحركة الوطنية على المجالس النيابية الشكلية فطالبت الجمعية العمومية بانشاء مجلس نيابى أسوة بالمجالس النيابية الحقيقية ، وقدم الشيخ على يوسف رئيس حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية اقتراحا من أجل هذا الهدف فى فبراير ١٩٠٤ (٤٥) ، ردت الحكومة عليها بالرفض على أساس أن الاقتراح خارج عن اختصاصات الجمعية العمومية (٤٦) . وفى فبراير ١٩٠٧ طلب أحد الأعضاء من الحكومة انشاء مجلس نيابى يشارك الحكومة فى الرأى وعلى الأمل توسيع اختصاصات الهيئات الحالية وتقرر بأغلبية الآراء رفع الاقتراح الى الحكومة فى جلسة ٣ مارس ، وردت الحكومة على الجمعية العمومية أيضا بالرفض واشارت

(٤٣) عباس محمود العقاد ، سعد زغلول سيرة وتحية ، ص ١٢٨ ، د . محمد كمال ليلة ٤ المرجع السابق ، ص ٢٧٧ : ص ٢٨٢ ، د . محمد أنيس ، المرجع السابق ، ص ١١٤ .  
(٤٤) عباس محمود العقاد ، المرجع السابق ، ص ١٢٩ ومن ١٤٠ .  
(٤٥) الجمعية العمومية ، جلسة ٢٢ فبراير ١٩٠٤ .  
(٤٦) بتكليف جيلتلت ، الجمعية العمومية ، جلسة ٣ أبريل ١٩٠٤ .

بان الوقت لم يأت بعد لتشكيل مجلس للنواب يرجى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية (٤٧) . ثم طالبت الجمعية فى جلسة ٦ فبراير ١٩٠٩ فى جعل الجلسات علنية ، وردت الحكومة بالموافقة وتم اصدار القانون فى ٣ مارس ١٩٠٩ . واستمرت الجمعية تطالب بحياة نيابية سليمة فاقترح معظم الاعضاء اشتراك الأمة مع الحكومة اشتراكا فعليا برأى قاطع فى المسائل الداخلية المصرية ، لأن الهيئات النيابية الموجودة لا تناسب سنة التطور والارتقاء ، ولأن البلاد قد خطت خطوات واسعة فى طريق التقدم السياسى تجعلها أهلا لتحقيق تلك الأمنية (٤٨) . لدرجة أن معظم الاعضاء تباروا فى عرض الاقتراح فى جلسة ٢٤ مارس ١٩١٠ ، وطالب بعض الاعضاء بالدستور . ومجلس نيابى على أساس ان تلك أمنية كل فئات الشعب صغيرها وكبيرها (٤٩) .

أما بالنسبة الى مجلس شورى القوانين فقد طالب أحد الاعضاء بعلانية الجلسات (٥٠) . وفى جلسة ٣١ أكتوبر ١٩٠٨ طالب بعض الاعضاء باعطاء المجلس سلطة واسعة فى الأمور الداخلية واشراك الأمة فى الرأى وأن يكون للمجلس رأى قطعى فى امضاء تلك الشئون ، وأن تكون الوزارة مسئولة امام المجلس وأن ينظر فى ميزانية الحكومة وأن يقرر الضرائب ، واقتراح منح الأمة مجلس نواب يكون له تلك الاختصاصات وكانت اقتراحاتهم فى شكل حماسى لاحساسهم بقيمة الحياة النيابية على تطور البلاد وتقدمها . وفى الوقت الذى طالبت فيه الاغلبية بمجلس نيابى كمجلس ١٨٨٢ (٥١) . طالب آخرون بتوسيع اختصاصات المجالس الحالية لأن الطلب الأول من المحال لوجود الاحتلال (٥٢) وفى أول ديسمبر ١٩٠٨ قرر

---

(٤٧) الجمعية العمومية ، جلسة ٢ فبراير ١٩٠٩ .

(٤٨) الجمعية العمومية ، جلسة ١٩ مارس ١٩١٠ .

(٤٩) الجمعية العمومية ، جلسة ٢٤ مارس ١٩١٠ .

(٥٠) مجلس شورى القوانين ، جلسة أول ديسمبر ١٩٠٧ ( اسماعيل اباطة ) .

(٥١) مجلس شورى القوانين ، جلسة ٣١ أكتوبر ١٩٠٨ .

(٥٢) موسى غالب ، وفريق من سرادة المجلس .

٤ المجلس اعداد مشروع قانون يمنح الامة حق الاشتراك اتفعلى مع الحكومة فى ادارة امورها الداخلية وتدير شئونها المحلية وان يكون رايها قطعيا فى مشروعات القوانين واللوائح التى تطبق على الاهالى وفى تقرير الضرائب ( غير الخاصة بالدين العام والجزية ) (٥٣) . وقد اجابت الحكومة على هذا المشروع فى الجمعية العمومية فى جلسة ٢ فبراير ١٩٠٩ بالرفض وقد تحسن رد الحكومة فيما بعد تحت توالى ضغوط الحركة الوطنية وانعكاسها على مواقف النواب . فمنحت مجلس شورى القوانين حق توجيه الاسئلة للنظار فى المسائل الادارية فى جلسة ١٥ نوفمبر ١٩٠٩ ولكنها قيدت هذا الحق بقيود جعلته مجرد شكليات ليس له معنى وقية وصدر به قانون فى جلسة ٢٦ ابريل ١٩١٢ . ونص على أن تكون الاجابة على السؤال بعد تحريره بخمسة ايام ، وللرئيس ان يرفض السؤال أو يطلب تعديله ، وللنظار الحق فى عدم الاجابة عليه اذا راوا أن المصلحة العامة تقتضى ذلك ، وعدم جواز المناقشة فى اجاباتهم ، ما جعل أحد الأعضاء يعقب على القانون « بأن ذلك لم ينقل المجلس قيد شعره الى الامام بل ابقاه فى مكانه كالرحى تدور حول نفسها دون ان تتعدى مكانها » .

### الجمعية التشريعية :

وتحت ضغط القوى الوطنية المتمثلة فى الاحزاب وبخاصة الحزب الوطنى والمجالس شبه النيابية ومطالبتها بانشاء مجالس نيابية حقيقية اضطر المعتمد البريطانى « كتشتر » الى اقامة نظام شورى جديد فى أول يوليو ١٩١٣ وهو المعروف بالقانون النظامى رقم ٢٩ لعام ١٩١٣ . وضم هذا القانون النظامى المجلسين السابقين فى هيئة واحدة هى « الجمعية التشريعية وافر تاليفها من ثلاثة وثمانين عضوا هم الاعضاء القانونيون ( نظار الدواوين ) وستة وستون عضوا ينتخبهم نوابون مندوبون ينتخب احدثهم وكيلا بمعرفة الجمعية وسبعة عشر عضوا معينا ، من بينهم الرئيس واحد الوكيلين والباقي من المعينين » على نحو يكفل النيابة عن الاقليات والمصالح التى لم تفل نصيبا من الانتخاب « وعلى أن تكون مدة عضوية

الأعضاء المنتخبين والمعينين في الجمعية التشريعية ست سنوات ، ويتجدد ثلث كل من الفريقين في كل سنتين وعلى حق الخديو في حل الجمعية في أي وقت بناء على طلب النظر على شرط إجراء انتخابات جديدة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الحل . ونص على أن تكون جلساتها علنية وأن يتم انعقادها في أول نوفمبر من كل عام وأن يمتد دور انعقادها إلى آخر مايو من السنة التالية . وعلى أن لا يصبح انعقادها إلا إذا حضر ثلثا الأعضاء على الأقل ، وأن تصهر القرارات بأغلبية الحاضرين إلا في الحالات الخاصة التي تستلزم موافقة ثلاثة أرباع الأعضاء . ونص قانون الانتخاب على أن تجرى الانتخابات على درجتين على أن لا يقل سن الناخب عن إحدى وعشرين سنة . وعلى توسيع دائرة المندوبين الذين بيدهم المصير النهائي للانتخابات ، بأن جعل كل خمسين ناخبا ينتخبون مندوبا عنهم لا يقل سنه عن ثلاثين سنة كاملة ، وأن ينتخب مندوبو كل دائرة انتخابية بالاقتراع السري عضوا واحدا للجمعية التشريعية ، واشترط أن يكون قد دفع منذ سنتين مال اطيان قدره خمسون جنيها أو عوائد مبان قدرها عشرون جنيها في السنة أو دفع خمسة وثلاثين جنيها مال اطيان وعوائد مبان معا وينقص المال السنوي إلى الخمسين جنيها بالنسبة لكل حائز لشهادة من مدرسة عالية (٥٤) . وهكذا جاء تكوين الجمعية واختصاصاتها على نمط المجلس التي أشار بانثائها « دفرن » ١٨٨٣ الهدف منها تخدير الحركات الوطنية وخضمة مصالح الاحتلال وسفل الاحتلال المصريين والحركة الوطنية بنظام جديد ، دون أن يكون له قواعد الدستور الحقيقي السليم وكل ما في الأمر أن القانون شمل بعض الميزات ، كازدياد عدد الأعضاء المنتخبين بالنسبة إلى المعينين ، وازدياد عدد المندوبين الناهجين زيادة ملحوظة ، فقد صار لكل خمسين ناخبا ابتدائيا ناخبا مندوبا واتيح لصمد من المهملين والعلماء دخول المجلس وإلى تخويلها الاختصاصات التي كانت منوطة

---

(٥٤) محمد خليل مكي ، المرجع السابق ، ج ٤ ص ٣٩١ و ص ٣٩٢ و ص ٤١٢

للمجلسين السابقين (٥٥) ، وأخصها اقرار الضرائب والرسوم . كما أصبح لها حق اقتراح مشروعات القوانين ماعدا ما يتعلق بالقوانين النظامية ولكن اقتراحاتها ليست ملزمة للحكومة . ومنح اعضاؤها حق توجيه أسئلة للنظار في المسائل الادارية ذات المصلحة العامة ، مع حق الوزراء في عدم الاجابة عليها اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك كما أصبحت جلساتها علنية (٥٦) . وبهذا أصبحت سلطة التشريع والرقابة التنفيذية والمسئولية الوزارية ، وهى الركان الاساسية للحياة النيابية البرلمانية غير قائمة وأصبحت اختصاصاتها اقرب ما تكون الى هيئة استشارية بنها الى مجلس نيابى . وثمة ظاهرة جديدة لها خطورتها وهى ان تعيين عدد من النواب على أساس من الطوائف والاطنية يخشى أن يكون تفرقة بين المصريين . وقد دام انعقاد « الجمعية التشريعية » العادى الاول من ٢٢ يناير الى ١٧ يونيو ١٩١٤ أى حوالى خمسة شهور ناقشت في تلك المدة كثيرا من الامور ، كنظام الزراعة وقانون « كشنر » الشهر بالخسة أفدنة ، ونظام الامتحانات ونظام مدرسة التجارة العليا ، وتشجيع المسرح العربى في مصر . وقبلت الحكومة نصائح المجلس في كثير من الامور (٥٧) . ونظرا لقيام الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ ، واعلان الحباية البريطانية على مصر وقيام الاحكام العرفية في البلاد ، وخلع الخديو عباس حلمى الثانى ، رأت الحكومة تأجيل انعقاد الجمعية التشريعية ، واستمر التأجيل حتى قيام ثورة ١٩١٩ (٥٨) .

---

(٥٥) انظر ص ٢٦ ، ص ٢٧ ، بالكتاب .

(٥٦) محمد خليل صبحى ' المرجع السابق ' ج ٢ ص ١٢ وما بعدها .

Ladan, J., op.cit., P. 75.

(٥٧)

(٥٨) محمد خليل صبحى ' المرجع السابق ' ج ٤ ص ٤٦ .

( م ٣ — الحياة البرلمانية )



# الفصل الأول

دستور ١٩٢٣

وضعه — أهم أحكامه ونقده

- ١ — لجنة وضع الدستور .
- ٢ — اتجاهات اللجنة والقضايا التي أثرت .
- ٣ — موقف القوى الرسمية والشعبية من مشروع الدستور .
- ٤ — نقد الدستور .





## دستور ١٩٢٣

قامت ثورة ١٩١٩ وكان جوهرها الاستقلال السياسى واقامة حياة  
تميلية سليمة ، وقدر لعناصر حزب الامة واعضاء الجمعية التشريعية  
الذين كانوا اعضاء بالحزب او قريبين في فكرهم منه ، قيادة ثورة ١٩١٩ من  
خلال الوفد المصرى ، وهذه العناصر تتكون من كبار الملاك الزراعيين بحيث  
يمكن القول ان تشكيل الوفد كان دون نزاع ، من كبار اصحاب الاراضى  
الزراعية من المعروفين باعتدالهم وثورتهم المحدودة (١) . ثم حدث انشقاق  
فى الوفد وخرجت منه غالبية الممثلين السياسيين لكبار الملاك الزراعيين  
الذين كونوا فيما بعد حزب الاحرار الدستوريين برئاسة عدلى يكن ،  
وانفصال سعد زغلول عنهم وارتباطه بالجناح المتقدم جناح الرأسمالية  
التجارية والصناعية والمتقنين ، ما يسمى « بالبرجوازية الوطنية » وكان  
أكثرها ثورية جناح المثقفين وخاصة اصحاب المهن الحرة وبالأخص قطاع  
المحامين ، ولا شك انه ضم أيضا عناصر من كبار الملاك الزراعيين التى  
تميل الى الاعتدال ، واصبح يعبر تعبيرا صادقا عن المطالب الوطنية  
الحقيقية التى تدور حول الاستقلال التام والدستور ، بل اصبح معبرا عن  
الرأى العام فى مصر عقب ثورة ١٩١٩ . وقد استمرت الحركة الوطنية  
المتحدة فى الوفد المصرى برئاسة سعد والمعتدلين برئاسة عدلى يكن رافعة  
شعار الاستقلال والدستور وبعد تشدد الحكومة البريطانية أمام الحقوق  
القومية أمتنع الناسة المصريون عن التعاون معها ، ثم قبل عبد الخالق  
نثروت تشكيل الوزارة على أساس شروط اتفق عليها بينه وبين السلطان  
عزاد والمنذوب السامى البريطانى « اللورد اللنبى » منها تصريح الحكومة  
بالبريطانية الغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر وإعادة وزارة الخارجية

(١) مجلة الكاتب عدد اغسطس ١٩٦٥ ( ثورة ١٩ تحالفت الطبقات بقيادة الرأسمالية

المصرية بقلم د. محمد انيس ) .

وتقيام التفصيل الخارجى وانشاء برلمان من هيتين مجلس النواب ومجلس الشيوخ تكون له السلطة الثابتة على أعمال الحكومة وتكون مسئولة امامه. والدخول فى مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان مع الحكومة البريطانية بواسطة هيئة يعتمدها البرلمان ويكون له القول الفصل فى نتيجة المفاوضات (٢) . وعلى ذلك انتفض عبد الخالق ثروت الفرصة للحصول على موافقة كل من انجلترا والسلطان بمقتضى وثيقة رسمية على اقامة الحياة النيابية السلبية وارجاع مسئولية الحكومة الى البرلمان (٣) . وفى برقية من وزير خارجية بريطانيا الى اللورد اللنبى فى ٢٨ يناير ١٩٢٢ ، اوضح فيها انه موافق على شروط ثروت وأن حكومة جلالة الملك « جاهزت باتها مستعدة ان تطلب من البرلمان البريطانى رفع الحماية المعلنة على مصر من عام ١٩١٤ والاعتراف بمصر دولة ذات سيادة والموافقة على ايجاد برلمان مصرى وعلى اعادة وزارة الخارجية المصرية بمجرد الوفاء بالشروط (٤) ، التى تعتبرها بريطانيا شروطا حيوية لمنفعة مصر ومنفعة الامبراطورية على السواء (٥) ثم صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وفى نفس تاريخ صدوره وجهت الحكومة البريطانية خطابا الى السلطان حمله المندوب السامى « اللورد اللنبى » وجاء فيه ، « اما انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالامر فيه يرجع الى عظمتكم وللشعب المصرى » .

ونلاحظ من هذا الخطاب ان الحكومة البريطانية ، ارجعت انشاء البرلمان الى السلطان فؤاد أولا وإلى الشعب المصرى ثانيا ، وقصد الاحتلال ان تكون للسلطان فؤاد اليد العليا فى انشاء البرلمان ونهض السلطان

(٢) خيسون معجما على ثورة ١٩١٩ ، مؤسسة الاهرام ، ص ٥١٢ ، عبد الرحمن

الترامسى ، فى اعقاب الثورة المصرية ج ١ ص ٤٠ و ٤١ .

(٣) د. احمد فؤاد مصطفى ، تاريخ العلاقات المصرية الانجليزية وانماها فى تطور الحركة

الوطنية فى مصر ١٩١٤ — ١٩٥٢ ص ١٨٧ ( رسالة دكتوراه باءادب القاهرة غير منشورة ) .

(٤) وهى التخططات الأربعة المشهورة فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

(٥) احمد شفيق ، الحواشيات ، تمهيد ج ١ ص ٧١١ .

هذه الإشارة ولذا حرص على أن يكون الدستور رغبة ملكية وليس لرادة شعبية نعمت ب إعلان التصريح وإبلاغه للسلطان فؤاد ، أصدر مرسوماً بتشكيل وزارة جديدة برئاسة عبد الخالق ثروت يكون من مهامها وضع دستور يحقق التعاون بين الأمة والحكومة اذ جاء به « ولما كان من أجل رغبتنا أن يكون للبلاد نظام دستوري يحقق التعاون بين الأمة والحكومة ولذلك يكون من أول ما تعنى به الوزارة اعداد مشروع لذلك النظام » (٦) . ولم يبين المرسوم كيفية وضع الدستور ، ورد عبد الخالق ثروت على خطاب تكليفه تشكيل الوزارة بما يفيد التزام وزارته اصدار الدستور اذ جاء غيه « والوزارة عملاً بأوامر عظمتكم ستأخذ في الحال في اعداد دستور طبقاً لجنادى القانون العلم الحديث ، وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسؤولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الاشراف على العمل السياسى المقبل » (٧) .

وكان الراى العام السائد تجاه وضع الدستور متجها الى أن يعهد الى جمعية تأسيسية منتخبة لوضعه (٨) . وكان الوفد المصرى والحزب الوطنى والحزب الديمقراطى المصرى (٩) ، وبوجه عام كانت تلك الاحزاب الثلاثة تشكل البورجوازية الوطنية ، وتمثل قطاعاً كبيراً من الرأسمالية التجارية والصناعية والمتقنين وكان لها تأثيرها الكبير فى الطلاب والعمال والفلاحين . بمعنى أنها كانت تعبر عن الراى العام للشعب المصرى وتمثل الحركة الوطنية خير تمثيل لذا اقترحت تلك الاحزاب الثلاثة وضع دستور عن طريق جمعية وطنية منتخبة على اساس أن هذا حق من حقوق الشعب .

(٦) أول مارس ١٩٢٢ . المجمع السابق تبويب ٣ ص ٩

(٧) أحمد شفيق الحوليات تبويب ٣ ص ٢٢

(٨) السياسة فى ١٩٢٢/١٢/٤

Vatikiotis, the modern History of Egypt, P. 267.

(٩) كان يتألف من عدد قليل من المثقفين ثقاته الغربية وبخاصة الفرنسية ، وكان فى مقدمتهم محمد حسين هيكل وعزيزة مكرم ومحمود عزمى ثم اتحل وتفرق أعضاء على الاحزاب الأخرى قبل انشاء البرلمان

من جهة ثانية فإن الملك فؤاد كان حريصاً على أن تقوم الوزارة بوضع دستور يتيح له أن يملك ويحكم في نفس الوقت ، ويعلن الملكية في مصر ازداد الملك فؤاد طموحاً وحجاً للسيطرة والقوة كجده محمد علي أو والده الخديو : اسماعيل (١٠) والقوة الثالثة وهي قوة الإحتلال البريطاني المتمثل في مندوبه السامي في نفوذه السياسي على مؤسسات الحكم المصرية وكبار موظفيه وجيشه الرابض على أرض مصر وفوق ذلك تصريح ٢٨ فبراير الذي يتيح لهم التدخل في شئون البلاد وتلك القوة لا تقبل نظماً شعبياً حقيقياً يقتل للشعب حكم نفسه . وكان هناك قوة رابعة هي جماعة المعتدلين وهم « كبار الملاك الزراعين » التي تهدف الى المشاركة في الحكم وتقيد سلطة الحاكم الشرعى والتي تمثلت من قبل في أغلبية أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ودعت في هذين المجلسين السابقين الى مشاركة الإحتلال والسلطة الشرعية الحكم وبخاصة في الأمور الداخلية ، ثم تمثلت بعد في حزب الأمة ، الذي لم يدع الى حياة نيابية تامة السلطة كالحزب الوطنى الذى كان يعبر حينئذ عن رأى العام ، ورئيس الوزراء متحد في الفكر مع جماعة عدلى . ولهذا لم تقم الوزارة بإجراء انتخابات لتأسيس جمعية وطنية تقوم باعداد الدستور وإدارت ظهرها لمطالب الحركة الوطنية في طريقة وضع الدستور واختارت الوزارة تعيين لجنة لوضعه . وعلى هذا يكون ثروت قد أرضى السراى والإحتلال وكبار الملاك الزراعيين في هذا الأسلوب . وعرض ثروت على الوفد المساهمة ببعضين أو ثلاثة ، ولكن الوفد رأى أن تمثيله بهذا العدد القليل بين ثلاثين عضواً من أنصار الوزارة المعادية للوفد ورئيسه لا تأثير له في وضع دستور يرضى عنه الشعب ، وفي نفس الوقت فإنه يخالف خطه في أن تقوم بوضع الدستور جمعية وطنية منتخبة (١١) .

Wavell, Allenby in Egypt, Vol. 11, P. 84.

(١٠)

(١١) مجلس محمود العتاد — سعد زغلول — سيرة ونحية ، ص ٤١٩ ، وهذه هي

Vatikiotis, op cit, p. 267.

لمعد المزيّن فهي من ١٢٩

وكذلك لم يوافق الحزب الوطنى على المساهمة فى لجنة وضع الدستور على أساس مبدئه فى أن تقوم بوضعه جمعية منتخبة وقادت صحيفة الاخبار حملة أن تقوم جمعية منتخبة بوضع الدستور لحفظ حقوق الامة (١٢) . وبهذا خرجت البرجوازية الوطنية عن المشاركة فى لجنة وضع الدستور .  
ومصدر قرار مجلس الوزراء فى ٣ أبريل ١٩٢٢ بتأليف لجنة تتولى بوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب برئاسة حسين رشدى وذكر عبد الخالق ثروت ان الوزارة لم تنظر فى تأليف تلك اللجنة الى اى اعتبار حزبي (١٣) .

وقد راعت الحكومة فى تأليفها تمثيل الهيئات التى لها صفة فى البلاد من بين الوزراء السابقين ، ممثلين عن الجمعية التشريعية ورجال القانون ، والتجار ، وقادة رجال الدين وممثلين عن بعض الطوائف كالكاثوليك والعربان . وتألفت اللجنة من ثلاثين عضوا عدا الرئيس والوكيل (١٤) . ومن الوزراء السابقين حسين رشدى باشا رئيس اللجنة واحمد حشمت باشا وكيل اللجنة ، ويوسف سابا باشا ، وعبد الفتاح يحيى باشا ومحمد توفيق رفعت باشا ولا شك ان هؤلاء كانوا على صلة طيبة بالملك فؤاد ، ومن الممثلين للجمعية التشريعية قلبنى فهمى باشا واسماعيل ابازة باشا ، محمود أبو حسين باشا ، ابراهيم أبو رحاب باشا ، يوسف اعلان قطاوى باشا ، على المنزلاوى بك ، عبد اللطيف المكيانى بك ، محمد على بك ، زكريا نامق بك وممثلين عن الاقباط كتوفيق دوس بك والياس عوض بك . وممثلين عن المحامين كابراهيم الهلباؤن بك ، ومحمود أبو النصر بك ، نقيبى المحامين لاهلين سابقا ، وعبد العزيز فهمى بك نقيب المحامين سابقا . والشيخ محمد خيرت راضى بك ، نقيب المحامين الشرعيين . وممثلين عن القضاة

(١٢) النظم فى ٢٤ أبريل ١٩٢٢ .

(١٣) صحيفة مصر فى ١٦ أبريل ١٩٢٢ .

(١٤) محمد خليل صبحى ، تاريخ الحياة النيابية فى مصر ج ٢ ص ٤٦٠ .

كلجيد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف حينئذ ، وعلى ماهر بك وكيل محكمة أسبوط الأهلية سابقا . وممثلين للتجار كمنصور يوسف باشا سر تجار الاسكندرية وعبد القادر الجبال باشا سر تجر العاصمة حينئذ وصالح اللوم باشا ممثلا عن العربتين ، وكان لهؤلاء بعض الامتيازات كالاغفاء من الخدمة العسكرية وممثلا لرجال الدين المسلمين وهو الشيخ محمد بختيار مفتى الديار المصرية سابقا وممثلا لرجال الدين المسيحيين وهو الانبا يوانس مطران كرسى الاسكندرية ويهوديا واحدا هو يوسف اصلان قطاوى باشا ، والسيد عبد الحميد البكرى شيخ مشايخ الطرق الصوفية ومحافظ القاهرة ، حافظ حسن باشا ، ومحافظ الاسكندرية حسن عبد الرازق باشا ، والسكرتير العام لمجلس الوزراء عبد الحميد بك ، ووكيل وزارة المالية عبد الحميد مصطفى بك . ولا شك أن اغلبيه اعضاء لجنة وضع الدستور من ذوى الخبرة وذوى الآراء ، ولكن لم يقر الشعب باختيارهم وعلى ذلك فهم ليسوا ممثلين عنه لوضع دستور للبلاد ، ولكنهم معينون من قبل الحكومة ولذلك سوف لا نجد الا القليل منهم الذى ايد بروز الامة مصدر السلطات وفصل السلطات الثلاث ، وتأكيد المسئولية الوزارية . وبشكل عام سوف لا تعمل على اقامة ملكية دستورية تلك ولا تحكم ، بل ستعمل من اجل تحقيق سلطات كثيرة للملك . واطلقت عليها الصحف لجنة الثلاثين او لجنة الدستور .

وعقب اذاعة نبا تشكيل اللجنة احتجت عليه المعارضة ، التى تمثلت فى الوفد المصرى والحزب الوطنى والحزب الديمقراطى المصرى ، لانها رأت وجوب انتخاب جمعية وطنية لوضع الدستور (١٥) . وأشارت احدى الصحف المصرية الى تعيين لجنة الدستور فقالت « لكن اعضاء اللجنة من خير الناس وامثلهم واعلمهم واغناهم ولكنهم لا يستطيعون ان يعدوا انفسهم

---

Holt, P. M., *Political and social change in modern* (١٤)

'Egypt, P. 351' Vatikiotir, P. J., op. cit, p. 267.

منتخبين من قبل الشعب المصرى للتعبير عن آراء جميع الهيئات والعناصر والطبقات في وضع الاساس الدستورى لحكم جديد وعهد جديد » ، وانه كان من الضرورى أن تنزل الوزارة عن رغبة الأمة في انتخاب جمعية وطنية تقوم بوضع الدستور (١٦) .

وعادت مصر الى الوراء في وضع الدستور بواسطة الهيئة التنفيذية بعد أن كسبت الأمة حقها في وضعه عن طريق جمعية وطنية عام ١٨٨٢ (١٧) .

كما أن تكوين لجنة من ثلاثين عضوا كان يشكل خطرا على الدستور نفسه ، إذ اتاح للحكومة فرصة اختيار أغلبية من أنصارها وأنصار الملكية في اللجنة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن لجنة بهذا العدد يسهل التأثير عليها من قبل الملك بعكس الحال إذا ما وكل هذا العمل الى جمعية وطنية منتخبة من الشعب (١٨) . وقد أشار إبراهيم الهلباوى في مذكراته الى بذل مساعى من أجل التضييق في قواعد الدستور في شكل رجعى ، ومحاولة بعض الأعضاء الذين اقتنعوا بتلك المساعى اقناع زملائهم بتلك الآراء الرجعية ولكنهم لم يوفقوا (١٩) . ولكن القوى الوطنية الخارجة عن تشكيل اللجنة واقصدها الوعد والحزب الوطنى واصحاب الراى فى البلاد والهيئات المحلية اخذت تراقب اعمال اللجنة وتعبّر عن راي الأمة فى مشروعى الدستور وقانون الانتخاب (٢٠) .

وبدأت اللجنة العامة للدستور أولى جلساتها في ١٠ أبريل ١٩٢٢ في القاعة الكبرى بالجمعية التشريعية والتقى فيها رئيس الوزراء عبد الخالق

---

(١٦) صحيفة مصر في ٦ ابريل ١٩٢٢ ( من بيان نقابة المحامين ) .

(١٧) الاخبار في ٢٥ ابريل ١٩٢٢ ( من بيان نقابة المحامين ) .

(١٨) أمية صليو البقّادى ، الحركة الوطنية المصرية ١٩١٩ — ١٩٢٤ ص ٢٨٦ ، ص ٢٨٧

ومقالة ماجستير غير منشورة كلية أداب جامعة القاهرة ( .

(١٩) المذكرات ، ص ١٨٥ .

(٢٠) محمد حسين هيك : مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ص ١٢٨ .



ثروت خطبة أشار فيها الى ضرورة ان تراعى في الدستور تقاليد البلاد المحلية وعاداتها ومختلف الاعتبارات الاجتماعية فيها . وان الحكومة قد استعانت بذوى الكفاءات من أبناء البلاد ، وانتقد المعارضة لعدم المساهمة في عمل وطني حيث اشار « ان الحكومة لم تقتصر الدعوة الى معاونتها » على فريق دون آخر ، بل وجهتها أيضا الى من قضت عليهم الظروف بأن يعتبروا أنفسهم خصوصاً سياسيين لها « ويقصد الوفد وعدم موافقته المساهمة في لجنة وضع الدستور ، ثم اضاف « غير أنهم للأسف لم يريدوا أن يصفحوا اليد التي مدت اليهم ، وأبو أن يتقدموا الى المشاركة في هذا العمل الوطنى الخطير » ثم اشار الى جمعية وطنية فقال لا ادرى مقدار ارتباط هذا الرفض بالحركة التي روجت منذ أيام للدعوة التي عقدت الى عقد جمعية وطنية وان القوانين الدستورية وتواريخها ومبادئها معروفة ومنتشرة بين جميع الناس وان كثيرا من البلاد الدستورية الاوربية وغير الاوربية لم تكن قوانينها الدستورية وليدة جمعية وطنية . وبالنسبة لمصر اشار الى ضرورة الرجوع الى قانوننا العام وقد جرى الأمر فيه على أن تصدر القوانين النظامية من ولى الأمر » . وارجع عمل جمعية وطنية الى ثورة او زوال السلطة الشرعية فيها وحلول سلطة مؤقتة محلها كما حدث . عام ١٨٨٢ عقب قيام ثورة على العرش دعت الى اغتصاب وضع الدستور لسنا في مظهرها . واثار الى القول ، بأن الدستور اذا لم يكن من وضع جمعية وطنية فان في وسع ولى الأمر أن يسترده في أى يوم من الأيام فنذكر ان « استرداده بعد ذلك محال اذا أن مجرد صدوره يصبح حقا مكتسبة للأمة » . وستثبت الاحداث فيها بعد انه لوجود الاختلال بكل مؤسساته المختلفة ورغبة الملك في الحكم المطلق فقد تعرض الدستور الى التعطيل مرات كثيرة ثم الى تغييره في عهد اسماعيل صحتى عام ١٩٣٠ لصالح الملكية . ثم اشار رئيس الوزراء الى ما يتردد من الراى ، في أن الجمعية الوطنية هى الوسيلة الوحيدة للوقوف على رغبات الأمة وحاجتها ، وأن الحكومة تخشى اقامة جمعية وطنية حتى لا تتخذ من القرارات ما لا يتفق مع

ميول الحكومة في تأليف لجنة تتحكم في النظام الدستوري ، وأن تحول بين الأمة وبين إبداء رغباتها ، فذكر أن اجتماع جمعية وطنية « سيسود فيها تلك النزعات وسينقلب العمل فيها الى معارضة وتهويش » وذكر أن لوزارته برنامجا وهو وضع الدستور على أحدث مبادئ القانون العام وعلى الاخص مبدأ المسؤولية الوزارية أمام البرلمان وهو محور النظام الدستوري وجوهره ورد أيضا على اتهامه بخروجه عن برنامج وزارة عدلى يكن الفها في مارس ١٩٢١ والتي تضمن برنامجها أن تقوم جمعية وطنية بوضع الدستور ، وكان ثروت عضوا بها ومقرا برنامجها « أن مهمة الجمعية الوطنية بحسب ذلك البرنامج لم تكن في الاصل وضع دستور للبلاد وإنما كانت مهمتها النظر في الاتفاق الذى تالفت وزارة عدلى باشا للمفاوضة فيه ثم وضع الدستور المبنى على نصوص هذا الاتفاق بعد ذلك فالمهمتان لا تقبلان التجزئة . وكان يجب على الجمعية اذا هى اقرت الاتفاق ان تراعى في وضع الدستور ما يكون قد تضمنه من الشروط والقيود . أما اليوم فـان وضع الدستور متقدم على الاتفاق واذا كان لا يبنى عليه فانه يجب على اى حال ان لا يسد الطريق للوصول اليه » ( ٢١ ) . ويمكن القول ان هذا الاسلوب في تشكيل لجنة لوضع الدستور حرم الشعب ان يكون الدستور من وضع ممثليه او نوابه الحقيقيين ، وقطعت الوزارة على الشعب تطوره النيابى وحرمته من ثمرة جهاده ، وأبعدت القوى الوطنية المؤثرة عن المشاركة في وضعه ، وفي نفس الوقت عزل ثروت نفسه عن قوى الشعب التى يمكن أن تقف بجانبه عند اصدار الدستور دون اى تعديل . وفي نفس الجلسة ذكر بعض الاعضاء ان اللجنة ستقوم باعداد مشروع للدستور وآخر للانتخاب ، وتساؤلوا هل ذلك سيكون قطعيا أم أن للحكومة حق تعديله او تنقيحه او رفضه ، واجاب رئيس الوزراء ان عمل اللجنة بمشابهة تنوير

---

(٢١) الحكومة المصرية ، لجنة الدستور - مجموعة محاضر اللجنة العامة ، الجلسة

تسترشد به الحكومة في وضع الدستور ، مما أدى بعد الى تدخل الملك وتعديل مشروع الدستور الذي ستضعه اللجنة وادى الى تغليب السلطة التنفيذية على التشريعية . وطلب الشيخ بخيت ضرورة عرضة على البرلمان قبل التصديق عليه . وركز عبد اللطيف المكباتى على بعض النقاط الاساسية ، ومنها أن الدستور ليس منحة من الملك كما ذكر رئيس الوزراء ولكنه ثمرة من ثمار جهاد الامة وأن سلطة الامة ومسئولية الوزارة يجب أن تكون بارزة ، وأن يكون الدستور قابلاً للتعديل امام المجلس النيابى . وفي بداية الجلسة الثانية (٢٢) أخذ الاعضاء في تكوين لجنتين واحدة لوضع الدستور وأخرى لوضع قانون الانتخاب ، ولكن أحد الاعضاء ذكر أن القواعد التي سيبنى عليها قانون الانتخاب يتوقف وضعها على معرفة المبادئ التي يؤخذ بها في وضع الدستور ، واقترح تكوين لجنة واحدة لتحقيق المهمتين ، وقد ايدته رئيس اللجنة حيث وجد أن الاغلبية رأت لضبط عملها أن تشكل بادية الامر لجنة فرعية لوضع المبادئ العامة فاذا فرغت من ذلك قدمت ما انتهت اليه رايها مع تقرير عنه الى اللجنة العامة ، وبعد بحثه وقراره تشكل لجنة أخرى لوضع مشروع قانون للانتخاب لتسير في عملها طبقاً للمبادئ المقررة وتم انتخاب هذه اللجنة بالاقتراع السرى من ثمانية عشر عضواً (٢٣) . وقد نفى رئيس لجنة الدستور لمراسل صحيفة الامهram أن هناك مشروعا مقدما من الحكومة (٢٤) . وذكر أن اعضاء اللجنة يعملون بما يليه عليهم الواجب الوطنى

---

(٢٢) الخميس ١٣ أبريل ١٩٢٢ .

(٢٣) ونعم لآء عبد العزيز نفسه ، توفيق دوس ، عبد الفتاح يحيى ، محمد على علوبة ، أحمد حشيت ، على ماهر ، عبد الحميد مصطفى ، أحمد طلعت ، محمد توفيق رفعت ، عبد الحميد بدوى ، عبد اللطيف المكباتى ، على آلزلاوى / الشيخ بخيت ، ابراهيم الهلباوى ، يوسف اسلان ، زكريا نلق ، محمود ابن النصر ، وحسين رشدي رئيس لجنة وضع الدستور . (٢٤) كان لمجد المزيّن نفس مشروعا ناقشت اللجنة بعض مبادئ الاستفادة به في اعداد مشروع الدستور جاء فكره في الجلسة الخامسة في ٢٥ ابريل والسابعة عشرة في ١٣ مايو للجنة الترميمية .

والخبر (٢٥) . وأطلقت عليها الصحف لجنة المبادئ العامة أو لجنة  
الثمانية عشر .

وقد جرى الصراع في اللجنة حول وضع الدستور بين ثلاث اتجاهات  
واضحة المعالم ، الاتجاه الأول « أوتوقراطي » ومثله انصار الملك فؤاد ،  
وفي مقدمتهم عبد الحيد مصطفى ، محمود أبو النصر ، عبد الحيد بدوي ،  
محمد توفيق رفعت وزكريا نامق وقد رأى هذا الفريق « أن البلاد ولم تبلغ  
بعد من التعليم العام مبلغ الدول الغربية ، جدير بها أن يكون لصاحب  
العرش فيها من الحقوق ما يكبح من جماح الأهواء الحزبية ، وخاصة بعد  
الذي رآه من انقسام الأمة المصرية واتجاه الكثرة الى سياسة ليس بينها  
وبين الواقع الملموس أى صلة (٢٦) ومن افكارهم ، لمطلو الشعب مشاركة  
الملك فقط في السلطة التشريعية وان يستتر الملك جزءا من السلطة  
التشريعية ، وله الحق في حل مجلس النواب للموازنة بين السلطين  
التشريعية والتنفيذية لان الاستعداد في رأيهم ربما يأتى من جانب السلطة  
التشريعية ، فقد تتأثر الهيئة بالشبهوات أو بؤثرات خارجية أى انهم  
حريصون على أن يملك الملك ويحكم في نفس الوقت والاتجاه الثاني يمكن  
أن يطلق عليه جماعة « الملكيين المعتدلين » ومثله انصار حكومة ثروت وفي  
مقدمتهم حسين رشدي ، عبد العزيز فهمي ، على المنزلاوي ، محمد على ،  
النباس عوض وحسن عبد الرازق ، ومع اتجاه فكرهم في أن الأمة مصدر  
السلطة الا أن افكارهم لم تكن على نهج واحد وكانت على درجات  
مختلفة حسب الموضوعات المطروحة للمناقشة ومع حرصهم على مشاركة  
الملك السلطة فكثروا حريصين على الحقوق الملكية وايدوها في اللجنة ،  
وكان حسين رشدي مع اقاربه بالحرية العامة يدعو في جانب التسليم  
بحقوق معينة للملك حتى لا تقوم عقبات من صاحب العرش في التصديق

(٢٥) الأهرام في ٢٢ أبريل ١٩٢٢ .

(٢٦) د. محمد حسين هيكل : أترجع السبق ، ص ١٣٦ ، ص ١٣٧ .

على مشروع اللجنة ، وكان هذا الاتجاه هو اتجاه ثروت في وضع الدستور (٢٧) . والاتجاه الثالث يمكن أن يطلق عليه «الملكية الدستورية» حريص على بروز الأمة مصدر السلطات والمسئولية الوزارية ، وبدأ فصل السلطات ومثله في اللجنة عدد قليل من الاعضاء وهم على ماهر ، عبد اللطيف المكباتي والشيخ محمد بخيت يؤيده أحيانا بعض أعضاء الاتجاه الثاني في بعض الموضوعات الثانوية . وبوجه عام كانت أغلبية أعضاء لجنة الدستور من كبار الملاك الزراعيين ولذا سنجد أن الفكرة القومية الليبرالية ، سيكون لها اثر في وضع الدستور ، في الاقرار بالحريات العامة ، حرية الرأي وأصدار الصحف ، حرية الاجتماع ، حرية العقيدة الدينية ، وحق التملك ، وحرية التعامل في مجموعة من المؤسسات ، كتعدد الاحزاب واتحاد البرلمان ومجلس وزراء مسئول امام البرلمان ، وحق المعارضة (٢٨) .

وقد ناقشت لجنة وضع الدستور عدة قضايا ، منها القضايا الدستورية واهمها السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وتعديل الدستور ، وبالنسبة للسلطة التنفيذية نلاحظ ان الملك كان حريص على متابعة ما كان يجري داخل اللجنة ، ورغم ان لجنة وضع الدستور اقرت ان يتولى الملك السلطة التنفيذية في الحدود المقررة في هذا الدستور الا ان اللجنة اشركته في التشريع عن طريق التصديق على القوانين واصدارها ، اذ نصت على أن الملك يصدر القوانين ويصدرها ويضع اللوائح اللازمة لتنفيذها في حدود القوانين (٢٩) رغم حرص الذين يمثلون الاتجاه الثالث باللجنة على حصر السلطة التشريعية في البرلمان خوفا من عدم تصديق الملك على القوانين لدرجة أن وصف احدهم ذلك الحق بأنه تنظيم للاستبداد لان الأمة

---

(٢٧) د. محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ١٣٧ . و ص ١٣٨ .

(٢٨) الكاتب العربي ، المجلد ١٢١ يونيو ١٩٧١ — البوارجوازية والدستور بقلم

د. عبد الكريم احمد ، ص ١١ .

(٢٩) الجلسة الثامنة للجنة الفرعية في ٢٩ ابريل ١٩٢٢ .

« هي مصدر السلطات (٣٠) . ورأى الفريق الأول والثاني « أن ينص على أن الملك هو الذي يدعو البرلمان الى الاجتماع وله تأجيل انعقاده وحل مجلس النواب ومع ذلك فلا يجوز ان يزيد التأجيل على شهر ولا ان يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين » (٣١) . فاعترض الفريق الثالث « الملكي الدستوري » على أن يكون للملك سلطة تعطيل انعقاد البرلمان ، واقترح عبد العزيز نهى أن يجتمع المجلس في مواعيد محددة من تلقاء نفسه في الادوار العادية . وعدل النص على أن يقتصر حق الملك على الدعوة الى الاجتماع غير العادي (٣٢) . وعلى ذلك لا يتحكم الملك في اجتماع البرلمان ويصبح اجتماعه حسب القانون . كما حدث واجتمع البرلمان فيما بعد عام ١٩٢٥ بفندق الكونغرس . وعلل بعض أعضاء الفريقين الأول والثاني ، حق الملك في تأجيل البرلمان حتى يمكن التقاضي من حل مجلس النواب وان يكون في وسع النواب أن يتداولوا مع ناخبيهم الامر . واذا انتهى الامر بحل مجلس النواب يجب أن يحدد في امر الحل ميعاد لاجراء انتخابات المجلس الجديد ، فاذا انتخب المجلس الجديد فلا يجوز حله لنفس السبب الذي حل من أجله المجلس الأول واعترف بهذا الحق للملك كما رأى البعض حتى لا تستبد الهيئة التشريعية بالامر استبدادا قد لا يكون أقل من استبداد الهيئة التنفيذية (٣٣) . واتفق على أن يصدر الملك مراسيم لها قوة القانون عند الضرورة في فترة العطلة بين ادوار الانعقاد على شرط عرض هذه المراسيم على البرلمان في أول اجتماع له وأن يرتب الملك المصالح العمومية ويعين ويعزل جميع الموظفين الملكيين والعسكريين ويمنح الرتب وان يكون له حق

---

(٣٠) الجلسة العشرة ، للجنة المالية في ١٠ يونيو ١٩٢٢ .

(٣١) الجلسة الثالثة للجنة الفرعية في ٢٩ ابريل .

(٣٢) الجلسة السابقة .

(٣٣) الجلسة الثانية عشرة للجنة الفرعية في ٦ مايو ٢٠ .

صك العملة وحق العفو وتخفيض العقوبة وإعلان الأحكام العرفية وكل ذلك يكون بالكيفية المبينة بالقوانين (٣٤) . وعندما اقترح رئيس اللجنة النص على أن « الملك يباشر سلطته مع مجلس وزرائه وبواسطته » اعترض أحد أعضاء الفريق الثالث ( المكباتى ) على كلمة ( مع ) على أن لا يرأس الملك الوزارة لتفادى تدخله ومنع تأثيره . وتقرر بالأغلبية قبول الاقتراح لوجود المسؤولية الوزارية (٣٥) . إلا أن عبد العزيز فهمى أعاد مناقشة الاقتراح السابق ورأى أن هذا المبدأ يجعل الدستور عديم القيمة، وأن تدخل الملك في أعمال مجلس الوزراء يجعل الوزارة آلة في يده ورأى أن يكون الملك بعيدا بالفعل عن مباشرة أعمال الحكومة وأن يكون فوق الأحزاب، يملك ولا يحكم ولهذا اقترح حذف كلمة « مع » من النص وتقرر بالإجماع حذفها وأصبحت « الملك يباشر سلطته بواسطة الوزراء » (٣٦) واتفق على أن يعين الملك وزراءه ويقبلهم وتقرر أن لا يكون الأمراء وزراء (٣٧) .

ولما اقترح رئيس اللجنة « أن كل مشروع قانون رفضه البرلمان نهائيا أو لم يصدق عليه الملك ولم يرده للبرلمان لإعادة النظر فيه فلا يجوز أن ينظر مرة ثانية في دور الانعقاد نفسه . فإذا تجدد القانون الذى لم يصدق عليه الملك في دور انعقاد آخر فلما أن يصدق الملك على القانون أو يحل المجلس » ثار حوله جدل ونقاش كثير مما أدى إلى تعديله ، حرص فيه الفريق الثالث على المحافظة على سلطة الأمة وعدم استبداد السلطة التنفيذية على أساس القاعدة الدستورية الصحيحة المبينة على مبدأ فصل السلطات التى تقتضى بأن القانون متى أقره البرلمان تحتم صدوره والعمل به ، لأن اللجنة قررت في صدر مشروع الدستور أن الأمة مصدر السلطات،

---

(٣٤) الجلسة الثامنة للجنة الفرعية في ٢٩ إبريل .

(٣٥) الجلسة السابعة .

(٣٦) الجلسة الحادية عشرة للجنة الفرعية في ٥ مايو .

(٣٧) الجلسة الثامنة للجنة الفرعية في ٢٩ إبريل .

وبين أن الاقتراح أعطى للملك حقوقا كبيرة ومتعددة ليست متفقة مع سلطة الأمة ، وهى عدم تصديق الملك وتعطيل القانون سنة ، واعتبر الاقتراح وسيلة لهم مبدأ سلطة الأمة وتنظيم الاستبداد ، واقترح التصديق بمجرد موافقة المجلسين . فى حين رأى الفريق الأول الاوتوقراطى المتعصب للحقوق الملكية ان الملك لا يمكن أن يجلس على العرش ويخضع حتيا لراى البرلمان ويجب أن يحفظ سلطانه مع حفظ سلطة الأمة ، واتهم الفريق الثالث بأن قواعده هى قواعد النظام الجمهورى ، وان الاستبداد يأتى ايضا من جانب السلطة التشريعية فقد تتأثر بالشهوات أو بمؤثرات خارجية . ثم اقترح احد أعضاء الفريق الثانى ان يرد القانون الى المجلسين فى مدة أقصاها شهر فى حالة عدم التصديق فإذا وافق البرلمان عليه فى المرة الثانية بأغلبية الثلثين من أعضاء كل من المجلسين هنا وجب ان يصدر القانون فاعترض عليه الفريق الثالث بحجة ان لثلث أعضاء احد المجلسين ( ويقصد المعينين فى مجلس الشيوخ ) أن يشل القوانين الى الابد وبذلك تتحكم الاقلية فى الاكثرية واستمرت المناقشة فى هذا الاقتراح أربع جلسات ( ٢٨ ) . حتى انتهوا الى اقتراح قدمه توميق دوس وهو كقانون اقتره البرلمان ولم يصدق عليه الملك يرد للبرلمان فى بحر شهر مشفوعا بالاسباب التى أدت الى عدم التصديق ، فإذا اقتره البرلمان ثانية بموافقة ثلثى أعضاء كل من المجلسين وجب انفاذه ، وإذا لم يرد البرلمان فى بحر شهر اعتبر هذا مصادقة من الملك عليه ووجب انفاذه ، أما اذا رد الى البرلمان وحاز أغلبية عادية ولكنها أقل من الثلثين تأجل نظر القانون الى دور انعقاد آخر فإذا اقتره البرلمان بأغلبية عادية نفذ القانون ( ٣٩ ) . ولا شك أن فى هذا تخفيفا من سلطة الملك التى كانت له فى المشروع الأصلى فى حل المجلس واقترحت اللجنة أن ملك مصر يلقب بملك مصر والسودان ليتناسب ذلك مع ما قرره اللجنة

---

( ٣٨ ) فى الجلسة المائسة عشرة للجنة الفرعية فى ١٣ مايو والجلسة المائتة والحادية

عشر والثانية عشر للجنة العامة فى ١٣ و ١٩ و ٢٠ يونيو ١٩٢٢ .

( ٣٩ ) الجلسة الثالثة عشرة للجنة العامة فى ٢١ يونيو ١٩٢٢ .



من أن السودان جزء من مصر تحت سيادتها وخاضع للملكها (٤٠) .

وبالنسبة للوزراء اتفق على أن جميع القوانين وأوامر الملك المتعلقة بشئون الحكومة لا تكون نافذة المفعول إلا إذا كان موقعا عليها من رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصين وأن الوزراء مسئولون بالتضامن لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للأمة ، وأن أوامر الملك شفوية كانت أو كتابية لا يمكن بحال من الاحوال أن تخلى الوزراء أو غيرهم من موظفى الحكومة من المسئولية ولا يكون للوزراء رأى محدود فى مداوات أى المجلسين. إلا إذا كانوا من أعضائه ولهم دائما حق حضور المجلسين والكلام والدفاع أو ارسال من ينوب عنهم من كبار موظفى دواوينهم ، ولكل مجلس حق الزام حضور الوزراء لجلساته (٤١) . وتقرر بأغلبية الآراء أن تنشأ محكمة خاصة لمحاكمة الوزراء على ما يقع منهم من الجرائم السياسية المتعلقة بوظائفهم على أن تتكون من أعضاء من مجلس الشيوخ ومن كبار رجال القضاء (٤٢) . وعندما اقترح رئيس اللجنة « إذا أعلن المجلس عدم ثقته بالوزارة ورفضت استقالتها الى الملك فانه له حق رفضها » . وفى هذه الحالة يستعمل الملك حقه فى حل مجلس النواب بعد أخذ رأى الوزارة (٤٣) . رأى الفريق الثالث أن تستقبل الوزارة إذا فقدت ثقة المجلس حتى يتمكن المجلس من العمل بحرية تامة دون تهديد بالحل ولا يخل المجلس الا لسبب جوهري وحجته ان هذا الأسلوب من جهة سيجعل من المستحيل الاقتراع على عدم الثقة بالوزارة وتعطيل حرية المجلس ، ومن جهة أخرى فان الأمة هى مصدر السلطات والمجلس هو النائب عن الأمة ، وأنه لا يريد ان يحرم الملك من حق حل المجلس وإنما يمكن قبول الحل اذا حدث خلاف حول قانون اقتره المجلس ورفضه الملك أو حول مسألة معينة ، أما اذا كان الخلاف لأمور غير معينة

---

(٤٠) الجلسة الثانية عشرة للجنة الفرعية فى ٦ مايو .

(٤١) الجلسة الثامنة للجنة الفرعية فى ٢٩ ابريل .

(٤٢) الجلسة العشرة للجنة الفرعية فى ٣ مايو .

(٤٣) الجلسة الثالثة عشرة للجنة الفرعية فى ٧ مايو .

فلا يجوز حل المجلس مطلقا لانه في هذه الحالة لا يكون امام الأمة شيء يراد استفتاءها فيه . وتساؤل احدهم هل يوجد في بلد دستوري ان اقترح على عدم الثقة بالوزارة وحل المجلس (٤٤) . اما الفريق الاوتوقراطي فقد رأى ان للملك ان يقبل الاستقالة وله الا يقبها ويحل المجلس . وقد ايدهم الفريق الثاني واثار احدهم وهو محمد علي علوية الى ان يكون حل مجلس النواب مقيدا بأخذ رأى مجلس الشيوخ . وانتهت المناقشة باقتراح قدمه أحد أعضاء الفريق الاوتوقراطي وهو « ان الأصل في عدم الثقة استقالة الوزارة وقبول تلك الاستقالة الا انه يجوز بطريقة استثنائية الرجوع الى رأى الأمة اذا ما ظهر ان المجلس لا يعبر في عدم الثقة عن رأى «الأمة» (٤٥) وكان لهذا القرار وهو جواز بقاء الوزارة مع تقرير مجلس النواب عدم الثقة بها وحل المجلس اثر سئى في التطبيق ، اذ سيكون سيفا مسلطا على رقاب أعضاء المجلس وسيتيح للملك ولحكومات الاقلية البرلمانية فرصة حل المجلس وتعطيل نمو الحياة الدستورية ، وفي نفس الوقت ضرب القوى الوطنية . واتفق لتقرير عدم الثقة بالوزارة الاغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ، وذلك لا يكون الا بعد طلب ايضاح قبل الجلسة بثمانية ايام حتى تتمكن الوزارة من تقديم ما لديها من بيانات وايضاحات (٤٦) .

وبخصوص السلطة التشريعية كان أول ما اقرر أن السلطة التشريعية يقوم بها الملك (٤٧) والبرلمان ولكن الفريق الثالث اقترح حصر السلطة التشريعية في البرلمان فقط ، وضرورة تصديق الملك على ما يقرره المجلسان احتراماً لمبدأ فصل السلطات ، وعلى أساس استترار اتصال أعضاء المجلسين بجواهر الشعب ، والعمل على تحقيق أهدافهم ، وحتى لا يحدث خلاف بين

---

(٤٤) الجلسة الخامسة عشرة للجنة الفرعية في ١٢ مايو ، والجلسة الواحدة والعشرين

للجنة العامة في ١٧ أغسطس ١٩٢٢

(٤٥) الجلسة الواحدة والعشرين للجنة العامة في ١٧ أغسطس ١٩٢٢

(٤٦) تقرير لجنة المبادئ العامة .

(٤٧) الجلسة الاولى للجنة الفرعية في ١٩ أبريل ١٩٢٢ .

السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية . ورفض الفريقان الآخران اجراء الفريق الثالث وهم الاغلبية في اللجنة مع تعليق عبد العزيز فهمي ، وهو المشرع الذي برز فكره ونشاطه في اللجنة « ان اشتراك الملك ضروري ولكنه يخشى نتائج هذه القاعدة اى من جواز عدم التصديق » وتقرر بالاغلبية بقاء النص كما هو (٤٨) . وتقرر بالاجماع ان يشكل البرلمان من هئتين وأن يكون أعضاء الهيئة الاولى كلها بالانتخاب ويسمى « مجلس النواب (٤٩) » وعملت لجنة المبادئ العامة ذلك في تقريرها بان الهيئة التشريعية بطبيعة نيابتها عن الأمة مبالاة الى الاعتداء على السلطات الأخرى فإذا كانت محصورة في مجلس واحد استبدت بتلك السلطات استبدادا سيئ الاثر ، أما تداولها في مجلسين فيشكل زوال هذا الاستبداد وعدم اضطراب العلاقات بين هيئات الحكومة (٥٠) . ودعت صحيفة الاخبار الى الاكتفاء بمجلس واحد حتى لا يحدث شقاق بين المجلسين وفوق ذلك فان التعيين في مجلس الشيوخ سيحوله أداة في يد السلطة التنفيذية تعطل به أعمال وقرارات مجلس النواب (٥١) ، ورأى أحد الأعضاء ان تأليف البرلمان من مجلسين اضاعة للوقت وتعطيل للأعمال ، واقترح أن يؤلف البرلمان من مجلس واحد ، وأن يضم أعضاء من الفئات التي ينتخب منها أعضاء مجلس الشيوخ فيكون وجودهم ما يغنى عن ايجاد مجلس ثان . وتقرر بقاء نظام المجلسين لأن مجلس الشيوخ اعتبر ملطفا لمجلس النواب (٥٢) .

وبالنسبة للمجلس الثاني اتفق بأغلبية الآراء أن يكون « مجلس الشيوخ » ، ولكن أعضاء اللجنة اختلفوا في عدده ، وفي نسبة الميعنين الى المنتخبين ومال الفريق الثالث (٥٣) الى زيادة عدد المنتخبين بان يكونوا ثلاثة

---

(٤٨) الجلسة الخامسة ، للجنة العامة في ٤ يونيو .

(٤٩) الجلسة الاولى للجنة الفرعية في ١٩ ابريل ١٩٢٢ .

(٥٠) تقرير لجنة المبادئ العامة .

(٥١) الاخبار في ٢ مايو ٢٢ ( مجلس او مجلسان لامين الرافعي ) .

(٥٢) الجلسة الخامسة للجنة العامة في ٤ يونيو . والرواي للمصطفى منصور يوسف .

(٥٣) على ما هو : عبد اللطيف المكبي ، وشاركها في هذا الرأي محمد علي طوبية .

أرباع المجلس أو ثلثيه ، وفي حين مال الفريق الاوتوقراطي الى جعله كله من المعينين أو تساوى عدد المعينين والمنتخبين ، وحجتهم في ذلك حتى لا يكون صورة لمجلس النواب . واقترح الفريق الثانى أن يكون المعينون نصف المنتخبين أو أكثر بقليل . وبعد مناقشات طويلة اتفق اغلبية الآراء أن يؤلف مجلس الشيوخ من ثمانين عضواً على أن يكون عدد المعينين ثلاثين والمنتخبين خمسين عضواً مع ملاحظة أن يترك الأمر الى اللجنة العامة باستثناء أن يكون نصفه بالتعيين في المدة الأولى ، واتفق على أن لا يقل عمر العضو عن أربعين سنة ، وأن تكون مدة العضوية عشر سنوات ، واقترح رئيس اللجنة أن يكون أعضاء هذا المجلس سواء المعينين أو المنتخبين من الفئات العليا (٥٤) ، وتقرر قبول هذا الاقتراح (٥٥) بالاغلبية مع تعرضه للنقد على أساس أنه ذو نزعة رجعية . ثم دارت المناقشة من جديد حول عدد مجلس الشيوخ وعدد المعينين منه ، وتقرر بالاغلبية أن يكون عدد أعضاء مجلس الشيوخ نصف عدد أعضاء مجلس النواب ، ولم تتغير نسبة عدد المعينين وعددهم ثلاثون عضواً . واتضح من المناقشة أن الهدف من اللجوء الى التعيين في مجلس الشيوخ هو تمثيل الاقلية من ألوان مختلفة دينية أو عرقية ، وبعض الكفاءات الأخرى ، حتى يمكن سد بعض مواضع النقص في هذا

- 
- (٥٤) وهذه هي الثلاث بعد تعديل اللجنة المطالبة لها بإضافة بعض الفئات إليها :  
 أ - الأبراء ٢ - الوزراء ٣ - المظنون السيسميون  
 ٤ - رؤساء مجلس النواب ٥ - كبار العلماء والرؤساء الروهتسيون .  
 ٦ - وكلاء الوزارات ٧ - رؤساء محكمة الاستئناف .  
 ٨ - النواب المصوميون ٩ - مستشارون الاستئناف ١٠ - نواب المحامين .  
 ١١ - نواب المهن الحرة ١٢ - رؤساء المصالح العامة .  
 ١٣ - المحبرون والمهنتون من الدرجة الأولى سواء الحليين أو السبطون .  
 ١٤ - كبار الضباط من رتبة لواء فصلاً ١٥ - النواب الذين قضوا بدين في النبلية  
 ١٦ - كبار الملاك الذين يؤدون خريبة لا تقل عن ( ١٥٠ جنيه في المظن ) .  
 ١٧ - كبار التجار وكبار رجال الصناعة وكبار أصحاب المهن الحرة من لا يقل دخلهم السنوي عن ١٥٠٠ جم .

الجانب (٥٦) . واقترح المكاتبى أن يحسن عضو مجلس الشيوخ القراءة والكتابة ولكن أبو النصر اعترض بشدة وقال « انها ينتخب مجلس الشيوخ من فئات معينة ، ثم هم بعد تلك صفة الامة وخلاصة قوى الراى والعلم والحسب فيها ، فأى مضيحة من أن نشترط في هؤلاء احسان القراءة والكتابة ، ووافقت اللجنة على رايه (٥٧) . ثم اثريت هذه المسألة مرة أخرى حيث رأى البعض أن ينص على أن يحسن العضو القراءة والكتابة (٥٨) ، وتقرر بقاء النص كما هو (٥٩) ، وهكذا لم ينص على أن يحسن العضو القراءة والكتابة ولكن روح المناقشة دلت على أنه اذا لم يحسنها العضو يلغى انتخابه ولكن عند التطبيق نفذ نص الدستور لاروحه ، وأتيح لعضو بجهل القراءة والكتابة دخول المجلس في برلمان ١٩٢٤ . واقترح المكاتبى اخراج الأمراء من المجلس بحجة تأثر الناس في البلاد الشرقية بالانقلاب ، ومن أجل الحرص على تنمية روح الديمقراطية والحرية وتقرر بالأغلبية اجازة تعيينهم بالمجلس ككونهم اعيانا أو ملاكا مصريين حتى لا يحرمون من مصريتهم وحقوقهم السياسية (٦٠) . واقترح رئيس اللجنة ان يرشح مجلس الشيوخ ثلاثة من أعضائه تعرض اسمائهم على الملك ليختار من بينهم رئيسا للمجلس وينتخب المجلس وكيلين واعترض الفريق الثالث على الاقتراح على اعتبار أنه تدخل من الملك وتحكم في الانتخابات الداخلية للمجلس في حين رأى الفريقان الآخران المؤيدان للحقوق الملكية ان المسألة عادية لان المجلس يتكون من منتخبين ومعينين . وتقرر بالأغلبية الموافقة على الاقتراح (٦١) . وتقرر أن يكون لكل مائة وثمانين ألف من السكان شيخ واحد (٦٢) .

(٥٦) الجلسة الثامنة للجنة العامة في ١٢ يونيو .

(٥٧) الجلسة السابقة .

(٥٨) الجلسة خمسة وثلاثون للجنة العامة في ٣٠ سبتمبر ١٩٢٢ .

(٥٩) الجلسة ستة وثلاثون للجنة العامة في أكتوبر ١٩٢٢ .

(٦٠) الجلسة الثالثة للجنة الفرعية في ٢١ ابريل .

(٦١) الجلسة السابعة عشرة للجنة الفرعية في ١٣ مايو ( عبد اللطيف المكاتبى ومولى

جابر وايدع عبد العزيز همى ) .

(٦٢) الجلسة تسعة وعشرون للجنة العامة في ٢٨ أغسطس ١٩٢٢ .

وبالنسبة لمجلس النواب اتفق على أن يكون كله بالانتخاب لأنه يمثّل الأمة كلها ، واستقر الرأي على أن يكون لكل ستين ألف من السكان نائب واحد وعلى أن تكون مدة العضوية للمجلس خمس سنوات (٦٣) . واخذت اللجنة باقتراح أن يكون الحد الأدنى لسن العضو المرشح للنّياحة ثلاثين عاما . لأن البلاد الشرقية يغلب عليها العاطفة ، وأن مركز البلاد السياسي من الدقة والخطورة بحيث يحتاج الى روية وأن الأمر في مصر مختلف عن أوروبا من حيث تربية الأوربيين السياسية الطويلة وانتشار الآراء الاجتماعية بينهم . واشترط أن يحسن العضو القراءة والكتابة ، وأن تكون المسؤولية الوزارية امامه (٦٤) . واتفق على أنه إذا حل مجلس النواب لسبب فلا يجوز حل المجلس الجديد لنفس السبب الذي حل من أجله المجلس الأول ، وأن يحدد في أمر الحل ميعاد لإجراء انتخابات للمجلس الجديد (٦٥) . ونفس حل مجلس النواب على أنه أحد سبل الموازنة بين السلطين التشريعية والتنفيذية وحقّ اقترحه دستاير الأمم ذات النظام البرلماني كافة فقد يقع الخلاف بين مجلس النواب والسلطة التنفيذية أو بين المجلسين ، وقد تنقسم الأحزاب في المجلس الى ثلثات متعددة يتعذر معها قيام الاغلبية المتجانسة الثابتة التي لا يستغنى عنها في انتظام العمل . ولكنه يجب أن يشتمل على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في عشرة الأيام التالية لتسليم الانتخابات (٦٦) . واتفق أن ينتخب مجلس النواب ابتداء نيابته رئيسا له ووكيلين من بين أعضائه .

وتناقش الأعضاء في اختصاص المجلسين ، وتقرر بالاغلبية الموافقة على أن الأصل أن يكون المجلسان متساويين في الاختصاص (٦٧) . بمعنى

---

(٦٣) الجلسة السادسة عشر للجنة الفرعية في ١٣ مايو .

(٦٤) الجلسة الرابعة للجنة الفرعية في ٢٤ أبريل ١٩٢٢ ، لجنة الدستور ، تقرير لجنة:

المبادئ العامة .

(٦٥) اللجنة الثانية عشرة للجنة الفرعية في ٦ مايو .

(٦٦) تقرير اللجنة العامة الذي قدمته لجنة الدستور للحكومة في مشروع الدستور ..

(٦٧) الجلسة الرابعة للجنة الفرعية في ٢٤ أبريل .

أن القانون لا ينفذ إلا إذا صدق عليه المجلسان ولهذا رفض اقتراح لرئيس اللجنة ينص على تقديم مشروعات الحكومة أولا على مجلس النواب حتى يكون له افضلية على مجلس الشيوخ (٦٨) واعترض على ماهر على تساوى المجلسين في الاختصاص على أساس أن مجلس الشيوخ أنشئ ليكون ملطفا بين الهيئتين التنفيذية ومجلس النواب ، ولاختلافهما في العدد وطريقة الانتخاب وبعد مجلس الشيوخ عن الجماهير ، ولكن تقرر بقاء النص كما هو (٦٩) . وتقرر أن يكون لكل من المجلسين الحق في اقتراح القوانين (٧٠) وأن يكون حق تقرير عدم الثقة بالوزارة لمجلس النواب وحده ، لأن المجلس كله بالانتخاب أى هو المثل للأمة مباشرة ، ولأن أعضاء مجلس الشيوخ أقرب الى مناصب الوزارة ويخشى أن يكثروا من سقوط الوزارات ، ولأن مجلس الشيوخ لا يمكن حله (٧١) . واتفق أنه من حق كل عضو من أعضاء البرلمان توجيه أسئلة واستجابات للوزراء حسب اللائحة الداخلية (٧٢) . وأن تكون أنوار الاعتقاد واحدة للمجلسين فإذا اجتمع أحدهما في غير الزمن القانوني فاجتماعه غير شرعى وأعماله باطلة ، وتكون جلسات المجلسين علنية ويجوز عقدها سرية بناء على طلب من الحكومة أو عشرة من الأعضاء (٧٣) ويكون انعقاد كل من المجلسين صحيحا إذا حضر الجلسة أكثر من نصف الأعضاء (٧٤) . فإذا اجتمع العدد الذى يصح به الاعتقاد تكون القرارات بالأغلبية المطلقة لأراء الأعضاء الحاضرين مع اشتراط أغلبية خاصة في مسائل معينة (٧٥) . وبخصوص تعديل الدستور ، اقترح رئيس اللجنة أن « كل تفسير أو

---

(٦٨) الجلسة الخامسة للجنة الفرعية في ٢٥ إبريل .

(٦٩) الجلسة العاشرة للجنة العامة في ١٢ يونيو .

(٧٠) الجلسة الخامسة ، للجنة الفرعية في ٢٥ إبريل ١٩٢٢ .

(٧١) الجلسة السادسة للجنة الفرعية في ٢٧ إبريل ١٩٢٢ .

(٧٢) الجلسة السادسة عشرة للجنة الفرعية في ١٣ مايو ١٩٢٢ .

(٧٣) الجلسة السابقة .

(٧٤) الجلسة الحادية عشرة للجنة الفرعية في ٥ مايو ١٩٢٢ .

(٧٥) الجلسة السادسة عشرة للجنة الفرعية في ١٣ مايو ١٩٢٢ .

تعديل لنص من نصوصه وكل اضافة عليه لا يصح اجراؤها الا بموافقة ثلاثة ارباع اعضاء المجلسين وهما مجتمعان بهيئة جمعية وطنية تحت رئاسة رئيس مجلس الشيوخ وان يكون هذا حقا للحكومة والمجلسين . واقتراح الفريق الثالث الحق المطلق للمجلسين في اول اجتماع لهما ، النظر في كل احكام الدستور وتعديل ما يريان تعديله من احكامه بدون اشتراط اغلبية خاصة والاكتفاء باشتراط حضور ثلاثة ارباع كل من المجلسين حتى تسمح الحكومة ان يكون للامة رأى في وضع دستورها ، وقد ايده بعض اعضاء الفريق الثاني (٧٦) في ضرورة عرض الدستور على المجلسين واتخاذالقراراتبالاغلبية المطلقة لمجموع الحاضرين مع ابعاد العرش وقانون الوراثة والتعهدات الدولية من المناقشة . ورأى الفريق الثالث عدم اعطاء الدستور صفة القانون الا اذا صادق عليه البرلمان بعد اجتماع المجلسين بصفة جمعية مؤسسة ، ولكن الفريق الاول والاوتوقراطي ، اعترض على ذلك ورأى ان اللجنة مكلفة بوضع مشروع دستور ، وحتى اذا اخذت الحكومة على نفسها مسئولية اصداره ، اصبح القانون نافذا في البلاد ورفض ان تقرر الدستور جمعية وطنية (٧٧) . وفي الجلسة التالية اعترض الفريق الثالث على الاكثار من القيود التي تحد من تعديل الدستور (٧٨) . ثم وافقت اللجنة على ان يكون التفسير والتعديل بناء على اقتراح أحد المجلسين أو الحكومة وأن يكون على مرحلتين ، ففي المرحلة الأولى ينظر في جواز التعديل وحصر نطاقه ، وفي المرحلة الثانية يفصل في موضوع التعديل الذي تقرر نظره ، ويعرض اقتراح التعديل على كل من المجلسين منفردا فاذا اقرها كل منهما بالاغلبية المطلقة ، وهي نصف عدد أعضائه زائدا واحدا اجتمع المجلسان على هيئة مؤتمر للفصل في موضوع التعديل واشترط لصحة قرارات المؤتمر توفر الاغلبية المطلقة لأعضائه جميعا . ويرفع التعديل بعد ذلك الى الملك للمصادقة:

(٧٦) توقيع دؤس وعبد العزيز هسي وابراهيم الهلباوي .

(٧٧) الجلسة السادسة عشرة للجنة الفرعية في ١٢ مايو ١٩٢٢ .

(٧٨) الجلسة السابعة عشرة للجنة الفرعية في ١٩ مايو .



عليه (٧٩) . ثم أعاد الفريق الثالث المناقشة في تعديل الدستور ، ولكن تقرر بالأغلبية بقاء النص كما هو (٨٠) .

واتفق على وجوب تقديم الميزانية أولا على مجلس النواب قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل ، وأن يستمر في نظرها حتى يفرغ منها . وتقرر بالأغلبية عند الخلاف بين المجلسين على مسائل الميزانية أن يبق القديم على قدمه ولكن اتفق أن يحل الخلاف في الخمس سنين الأولى باجتماع المجلسين مع عدم تعرض البرلمان للديون العمومية ولا للالتزامات المالية الناشئة عن تعهدات دولية (٨١) . واعترض بعض الأعضاء (٨٢) وهم من كبار الملاك الزراعيين على حق اقتراح الضرائب لمجلس النواب وخصوصا بعد أن تقرر مبدأ الانتخابات لأعضاء مجلس النواب من غير اشتراط الفصام المالى ، وتخوفوا من وجود مجلس به اقلية اشتراكية فيسرف في فرض ضرائب جديد ولهذا تقرر « انشاء الضرائب أو زيادتها لا يكون الا بناء على اقتراح من الحكومة » (٨٣) وتمكن كبار الملاك الزراعيين وهم اقلية بالمجلس حرمان مجلس النواب حق انشاء ضرائب جديدة .

وبخصوص السلطة القضائية ، اتفق على أن « المحاكم مستقلة لا سلطان على رجالهم في قضائهم بغير القانون وليس لاية سلطة في الحكومة التدخل في شئونهم وتقرر أيضا « عدم قابلية القضاة للعزل أو النقل ، وأن يكون ذلك على الكيفية التي يقررها القانون (٨٤) .

ومن أهم القضايا الاجتماعية التي ناقشتها لجنة وضع الدستور ، نظرية التمثيل الطائفي وقد ناقشها أعضاء لجنة الدستور بأسلوب وطني

---

(٧٩) الجلسة الثالثة عشرة للجنة الفرعية في ٢٠ مايو .

(٨٠) الجلسة الثالثة عشر للجنة العامة في ١٤ أغسطس ١٩٢٢ .

(٨١) الجلسة السابعة للجنة الفرعية في ٢٨ أبريل ١٩٢٢ .

(٨٢) عبد الحميد مصطفى ، منصور يوسف ، على المنزلاوى ، زكريا نايك .

(٨٣) الجلسة السادسة عشرة للجنة العامة في ١٢ أغسطس .

(٨٤) الجلسة التاسعة للجنة الفرعية في ٢ مايو ١٩٢٢ .

حرصاً على وحدة الشعب .» ولهذا اقترح رئيس لجنة وضع الدستور حرية العقيدة والمساواة أمام القانون لجميع سكان مصر دون تمييز جنسى أو لغوى أو دينى ، حتى يكفل الدستور المساواة للجميع دون أى تمييز ، وحتى يسد الذرائع أمام أى ادعاء بريطانى فائتار العضو توفيق دوس مسألة الأقلية . واقترح تمثيلهم النيابى لسببين الأول سياسى . والثانى قانونى ، أما عن السبب الأول فهو عدم اعطاء اجنبى يدعى حق التدخل فى شئون مصر الداخلية باسم حماية الاقلية ( حيث احتفظت انجلترا بحقها فى حماية الاقلية فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ) والثانى أن يكون بين النواب خبراء عن الطوائف المختلفة ، حتى لا تعرض مسائل على البرلمان تضع فيها مصلحة الأقلية من حصر نية . فاعترض عبد الحيد بدوى على فكرة تمثيل الاقلية وعن السبب السياسى ذهب الى أن التدخل لحماية الاقلية مقصور على طلب حفظ الحقوق العامة للأقلية ، أما عن السبب المحلى فانه يستنكر تقسيم المجلس الى طوائف على أساس وجود صلة بين المجلس وبين رأى العام ورغباته ، ولم يفكر أحد فى تمثيل الاقلية منذ وجد النظام النيابى ، ويجانب ذلك فان النائب يمثل الأمة كلها ، وأن الفارق الدينى أخذ يضعف ولن يطول عليه الزمن حتى ينحى فى العلاقات الاجتماعية . وذكر ان الهدف هو اقامة سياسة قومية خالصة وأن تحتفظ بالوحدة القومية ، وعدم شطر الأمة بين اكثرية واقلية (٨٥) . وفى الجلسة التالية دار نقاش بين العضوين السابقين دوس وبدوى وأخذ كل منهما يؤيد اقتراحه ، وذكر عبد العزيز فهمى « انه لو اعطى هذا الامتياز لانتقسمت البلد انقساماً مستمراً مع ان المراد هو احياء الديمقراطية (٨٦) » وأقرت اللجنة الفرعية فى تقريرها ان تمثيل الاقلية الجنسية أو الدينية بدعة وأن التمثيل النسبى قائم على معنى الأحزاب السياسية ووجوب تمثيلها يتكافأ مع قوة اتصاها حتى تجتمع المنازع

---

(٨٥) الجلسة الثالثة عشرة للجنة الفرعية فى ٧ مايو .

(٨٦) الجلسة الرابعة عشرة للجنة الفرعية فى ١١ مايو .

السياسية في مجلس النواب حسب قواعدها الصحيحة وأن تمثيل الأقلية في  
الدينية منافيا لقاعدة المساواة أمام القانون واغتثاث على القواعد الديمقراطية  
وذلك يجعل اللجنة غير مختصة بقريره . فوق ذلك أنه يناق المصلحة العامة  
لنقضه للقاعدة للدستورية لأن العضو نائب عن الأمة لا عن جزء أو طائفة  
دينية ولأنه يفرق بين طوائف الأمة الى الأبد ، ويخلد سياسة طائفية غير  
قومية ، وله نتائج اجتماعية خطيرة فهناك أقليات أخرى كالسوريين واليهود  
والعرب والنوبيين وغيرهم . وليس لأى أقلية من هذه الأقليات رأى خاص  
في السياسة العامة ولا مصالح خاصة تخالف مصالح الاكثية وان التخوف  
من التدخل الانجليزي لا أساس له طالما يقوم الدستور على حفظ الحقوق  
العامة وأن تضامن كل طوائف الأمة في حركتها الأخيرة من أمسك الأدلة  
على أن تمثيل الأقليات مناف لارادتها ولهذا أرجأت اللجنة الموضوع الى اللجنة  
العامة (٨٧) . وكان تيار الرأي العام من الاقباط شديدا في معارضة تمثيل  
الأقليات الدينية في البرلمان . ومع أن صحيفة مصر دعت الى ضرورة  
تمثيل الأقليات (٨٨) على أساس أن المجالس النيابية يعرض عليها حتما كل  
تشريع خاص بالأحوال الشخصية وتقرير النظم الخاصة في معاهد ومدارس  
دينية وغير ذلك (٨٩) واتهمت صحيفة الوطن الوفد لتدخله في عدم تمثيل  
الأقليات (٩٠) إلا أن كثيرا من الاقباط كتبوا في الصحف المصرية يعارضون  
تمثيل الأقليات ، فكتب ويصا واصف يدعو الى عدم تمثيل الأقليات وأنه لن  
يكون في البرلمان إلا احزاب سياسية ولا ضرر أن لا يكون في البرلمان أى  
تمثيل (٩١) — ولم يؤيد سلامة موسى أى حق للأقلية الدينية في الدستور  
لأنه لا قيمة لها إلا اذا اتفقت مع الأحزاب (٩٢) لصالحها . وطالب راغب

---

(٨٧) من تقرير لجنة المبادئ العامة .

(٨٨) ١٨ مايو ( لا تستخدموا يجب أن تمثل الأقليات ) .

(٨٩) صحيفة مصر في ٢٤ مايو .

(٩٠) ١٢ مايو ١٩٢٢ بمقالة بعنوان ( تمثيل الأقليات والوند المصري ) .

(٩١) الاخبار في ٢ يونيو ١٩٢٢ .

(٩٢) الاحرام في ٢٩ مايو .

لـمسـكـنـدـر الـاقـبـاط فـي لـجـنـة الـدسـتـور ان يـزـلـوا عـلى حـسـم الـامـة ، وـفـكـرائـهم لا يـمـثـلـون الا انـفـسـهم (٩٣) . وصرح الوفد المصرى انه « ليس في البلاد ثقلية ولا اكثرية وانما الجميع مصريون . وقد ثبتت الحوادث ان الاقباط والمسلمين لا يدينون الا بدين واحد هو الحرية والاستقلال » (٩٤) . ورات صحف الاخبار والبلاغ والاهرام عدم تأييد تمثيل الاقليات وتحديث فيها كثير من المسيحيين ان مصر ام الجميع ، ثم طرح توفيق دوس المسألة في اجتماعات اللجنة العامة للدستور واستند في دفاعه على العاملين السياسى والقانونى ، ولكن الاغلبية رأت انهم كفوا بعمل دستور على أحدث النظم وانه لا يوجد دستور واحد ينص على وجوب تمثيل الاقليات الدينية ، بل الاقليات السياسية ، وان النص على هذا بدعة لان النص يجر البلاد الى ما لا آخر له من تمثيل الاقليات التى لا يعلم عددها الا الله . وان النص على تمثيل الاقليات فيه تخليد وانهاء لروح التفرقة وتقوية للفاصل الدينى الذى نريد هدمه والذى لابد ان يهدم بالقرينة والتعليم . ولما اشار توفيق دوس الى الاكثرية والاقلية في الانتخابات رد عليه عبد العزيز فهمى بأن الكفاح في الانتخابات بين آراء سياسية واحزاب مختلفة وذكر احد الاعضاء ان عدم النص يجعل حجة المفاوض المصرى أقوى لان في وجود النص دليل كبير على وجود الفوارق بين أبناء الشعب . وأضاف انه يمكن تقادى عدم التمثيل باللجوء الى التعيين في مجلس الشيوخ . وذكر آخر ان كل ما تريده انجلترا هو المساواة بين الاكثرية والاقلية ، وذكر ثالث ان فكرة التمثيل هادمة للوحدة القومية وموجبة للتفرقة بين العنصرين . وتقرر بالاغلبية عدم تمثيل الاقليات (٩٥) . ودلت تلك المناقشة على بعد

(٩٣) الاخبار في ٢٦ يونيو (حول تمثيل الاقليات) .

(٩٤) الاهرام في ١٣ مايو (تمثيل الاقليات في الدستور) بأعضاء الوفد منهم أربعة من الاقباط وهم في نفس الوقت من كبار رجال الوفد (ويضا واصف ، جورج خياط ، مرقس حنا — واصف فغالى) .

(٩٥) الجلسة السابعة والمشرى للجنة العامة في ٢٥ أغسطس ١٩٢٢ . وقد وافق على الفكرة بوسنة ططاوى وفوس والابا يوانس والمنزلاوى والمكبلى ، والاخر على أسس اذا كتلت فكرة التمثيل ترضى اخوانه المسيحيين .

نظر المصريين عامة مسلمين ومسيحيين على حرصهم وتمسكهم بالوحدة الوطنية والتأكد عليها ، على أساس أن النائب يمثل للأمة كلها . وإن الصراع في الانتخابات سوف يكون على برامج حزبية . وانتقدت مصر من أى انقسام طائفى ، واصبحت مصر أما للجميع من مسلمين ومسيحيين .

وقد واجهت اللجنة قضية اجتماعية أخرى وهى موضوع « العربان » الذى يعيش اغليبيتهم على حدود البلاد . ولما كان هدف اللجنة هو وضع دستور على أحدث المبادئ العصرية ، ينص على أن جميع المصريين متساوون أمام القانون يتمتع كل منهم بما يتمتع به الآخرون من الحقوق المدنية والسياسية من غير تمييز بينهم بسبب الأصل أو اللغة أو الدين ، وعلى أساس أن هذا النص لا يجعل امتيازاً لأحد على أحد بين جميع المصريين في الحقوق والواجبات اعترض العضو صالح للموم ممثل العربان في اللجنة على تلك العبارة ( بأن جميع المصريين متساوون أمام القانون وأنه لا يبقى للعربان امتياز على سائر الأهالى ولا يكون من حقهم الاعفاء من الخدمة العسكرية ) وطلب ان تترك هذه المسألة للبرلمان ، فهو وحده صاحب الفصل فيها ورأى أن للعربان حقوقاً مكتسبة من قديم الزمان فاعترض أحد الأعضاء وذكر ان العربان عوفوا من الخدمة العسكرية لحراستهم لاطراف البلاد ، والآن قد وضع عنهم هذا العبء كما أصبحوا يشاركون الفلاحين في جميع مرافق الحياة ويساهمون معهم في كل الحقوق العامة فهم يزرعون الأرض ويدخلون في الانتخابات ويتولون النيابة في المجالس على اختلاف أنواعها ، وإن اعطاء امتياز لبعض الفئات هدم لقواعد الدستور ، وقررت اللجنة الموافقة على النص (٩٦) ، أى المساواة العامة دون اعطاء تمييز لآى فئة . وكان معنى اعطاء العربان هذا الامتياز خروجاً عن مبدأ هام وهو مساواة المصريين أمام القانون في كل شيء دون أى تمييز بينهم وتمسك الأعضاء بالاطار الوطنى والديمقراطى في مشروع الدستور . وكتب بعض زعماء العربان في الصحف .

مؤيدين الاتجاه العام في اللجنة . ومن ذلك ما كتبه عبد الستار الباسل في مقالة جاء فيها « ان مصر جميعها امة واحدة لا فرق فيها بين عنصر وعنصر ولا نطلب تمثيلا خاصا في البرلمان باعتبارنا اقلية في الامة (٩٧). المصرية » . ثم ذهب جماعة منهم الى مكان اجتماع لجنة وضع الدستور ، وتمسكوا بكللى حقوقهم ، ولكن اعضاء اللجنة تمسكوا ببدا المساواة وعدم اعفاء العربان بن واجب وطنى وحاول عبد الحميد بدوى أن يقرب بين وجهتى المجلس وصالح للموم — ناقترح وضع قانون كيف بين حالتهم الخاصة وهى جراسة الحدود الغربية والشرقية والتكاليف العمومية مع التسليم تماما ببدا المساواة، وعلى ان تكون الخدمة العسكرية واجبة على الجميع ولكن بنظام يلائم حالة العربان . وانتهوا الى النص الآتى : « مع ان المصريين جميعا سواء في الحقوق والتكاليف ومنها الخدمة العسكرية يكون المرجع في تكييف تلك الخدمة بالنسبة للعربان الرحل وجعلها ملائمة لحالتهم المعيشية الى قانون » ولكن صالح للموم لم يفتتن بهذا الرأى (٩٨) .

وبالنسبة للعمال والعمل اقترح على ماهر أن لا يفغل الدستور حالة العمال واقترح اضافة نص مضمونه أن « العمل تحت حماية الدولة » وتشغيل النساء والأطفال وتحديد ساعات الشغل في الصناعات المختلفة والاعمار المتفاوتة تحديد بقانون » واعترض عبد العزيز فهمى ودعا الى عدم ذكر هذا النص في الدستور على الاطلاق اذ لا يوجد الاقليل من عمال الصناعات كلف السجائر وامثالهم وأن هؤلاء ليسواناة الثروة في البلد ، انها العمال الحقيقيون عندنا هم الفلاحون واذا نص عليه بالدستور « يخشى أن تقوم مئات النقابات التى تبث الفتن في الفلاحين وتخلق مشاكل لا قبل لنا بها » وعلت الأصوات بعدم ذكر شيء من ذلك . وكان الاعتراض علما على

---

(٩٧) المظلم في ١١ يونيو ١٩٢٢ .

(٩٨) الجلسة السابعة والعشرين للجنة العامة في ٢٥ أغسطس ١٩٢٢ .

اقتراح على ماهر الخاص بالعمال (٩٩) . وهكذا لم تجد تلك الفئة من يقف بجوارها من البداية ، واستمر تجاهل حقوقهم الاساسية لفترة غير قصيرة . وبخصوص التعليم اقترح على ماهر ان يكون التعليم الاولى اجباريا لجميع السكان ، وان تدفع الحكومة مصاريف الطلبة الفقراء المتأزمين في المدارس الابتدائية والثانوية والعالية ، وضرورة مراقبة المدارس الخاصة ، وان ينص على ان يكون التعليم الاولى مجانيا لغير القادرين . وفي حين اقترح آخر ان يترك للبرلمان وضع قانون يقرر فيه ما يشاء ، وتقرر ان يكون « التعليم الاولى الزامى للمصريين من بنين وبنات وهو مجاني في المعاهد الاميرية ويصير وضع قانون لتنظيم جميع امور التعليم العام بكل درجاته » (١٠٠) .

ثم ابدى على ماهر رغبته في ابداء ملاحظات عن حرية الصحافة ، فرد عليه حافظ حسن بان الرقابة على الصحف غير موجودة في قانون المطبوعات فاجاب على ماهر انه يطلب حرية موجودة فعلا لان الرقابة على الصحف غير موجودة الان بحكم القوانين المصرية وراى ان تصدر الصحف دون رقيب كما هو واقع بالفعل ، وتقرر الموافقة على منع الرقابة على الصحف قبل اصدارها ، على ان يكون ذلك في الايام العادية . ثم اتار على ماهر نقطة اخرى وهى انه لكل فرد حق اصدار الصحف دون حاجة الى ترخيص خاص، واقترح النص على ان « الصحافة حرة والرقابة ممنوعة ولكل مصرى حق اصدار الصحف ما دام حائزا للشروط التى يقررها القانون » حتى لا تتحكم الادارة في العطاء والمنع ولا تفرق بين الأشخاص الذين يتقدمون لها ماداموا حائزين للصفات التى اشتراطها القانون ، ورد بعض الأعضاء بعدم تقييد البرلمان فيها يضع من القوانين للصحف فقد يجوز ان يعطى الادارة هذا الحق ويجب عدم شل البرلمان في مراقبة الصحفيين غير الوطنيين وتقرر

الأخذ بالنص الآتى : « الصحافة حرة في حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور كذلك » (١٠١) . وبذلك قطعت اللجنة على الإدارة إنذار الصحف وتمطيلها ووقفها ، وأرجعت ذلك الى القضاء ، وحسب القاتون كما حظرت الرقابة عليها وتركت في نفس الوقت حرية إصدارها الى القاتون .

وبالنسبة للسودان حرصت جميع الفئات على أن ينص في مشروع الدستور على أن السودان جزء من مصر وعلى ضرورة تمثيل السودانيين في البرلمان (١٠٢) ودعت المعارضة على صفحات الجرائد ان يذكر في الدستور نص صريح أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر (١٠٣) . واقتراح توفيق دوس أن « يسرى هذا الدستور على جميع اجزاء المملكة المصرية ما عدا السودان فمع أنه جزء من مصر تحت سيادتها خاضع للملكها فان نظام الحكم فيه يقرر بقانون خاص » . وتقرر بالاغلبية الموافقة على أن ملك مصر يلقب بملك مصر والسودان (١٠٤) .

هذه كانت أهم القرارات والمبادئ التي قررتها لجنة المبادئ العامة واللجنة العامة للدستور ، وعندما انتهت لجنة المبادئ العامة من عملها شكلت من بين اعضائها لجنة فرعية (١٠٥) ، وكلهم من رجال القانون لوضع تقرير يقدم الى اللجنة العامة شاملا المبادئ العامة الأساسية التي حددتها لجنة المبادئ العامة (١٠٦) . ثم اجتمعت اللجنة العامة في ١٩ مايو ١٩٢٢ ، وبدأت في تلاوة المبادئ العامة مادة مادة ومناقشتها . واثيرت فيها مسائل

---

(١٠١) الجلسة الأربعين للجنة العامة في ٦ أكتوبر ١٩٢٢ .

(١٠٢) أحمد شفيق الحويلات تهيد ج ٣ ص ٢٠١ .

(١٠٣) نفسه ، ص ٢٠٥ .

(١٠٤) الجلسة الثانية عشرة للجنة الفرعية في ٦ مايو .

(١٠٥) مكونة من عبد الحميد مصطفى ، عبد العزيز فهمي ، محمود أبو التمر ، توفيق

دوس وعبد الحميد بدوي .

(١٠٦) الجلسة الثالثة عشرة للجنة الفرعية في ١٠ مايو ١٩٢٢ .



تمت مناقشتها في اللجنة الفرعية . وخلال عمل اللجنة توافرت الاحاديث عن الخلاف المتزايد بين القصر والوزارة لرغبة الملك في مراجعة مشروع الدستور لصالح الملكية . فأوعز ثروت الى رئيس اللجنة بسرعة اعداد مشروع الدستور (١٠٧) . وتقرر تشكيل لجنتين أحدها لتحرير الصيغة النهائية لمشروع الدستور لعرضه على اللجنة تتكون من أربعة أعضاء (١٠٨) ، والأخرى لوضع قانون الانتخاب من ستة أعضاء (١٠٩) على أن تكون الرئاسة في اللجنتين لحسين رشدي . ثم أخذت اللجنة العامة في ٢٩ سبتمبر في تلاوة مشروع الدستور الذي قدمته لجنة التحرير لمراجعته (١١٠) . وبعد أنتهاء أعمال لجنة الدستور رفعت اللجنة مشروع الدستور الى الحكومة في ٢١ أكتوبر ١٩٢٢ موضحه أنه اقتضى في اعداده سنة أشهر ، وأن اللجنة أعدت أيضا مشروع قانون انتخاب بعد أن ضمنت الدستور نفسه قواعده الكلية (١١١) . وقد شكرهم رئيس الوزراء ( عبد الخالق ثروت ) على انجازهم الدستور وصرح ان الدستور سيصدر بالنص الذي وضعته اللجنة في حين انه ذكر في الجلسة الأولى للجنة وضع الدستور ، أن عمل اللجنة سوف تسترشد به الحكومة ، اذا فقله هذا يؤكد وجود خلافات بين القصر والوزارة (١١٢) . وأرسلت حكومة ثروت مشروع الدستور الى اللجنة الاستشارية التشريعية (١١٣) لوضعه في الصيغة القانونية دون التعرض

---

(١٠٧) د. محمد حسين هيكل المرجع السابق ص ١٥١ .

(١٠٨) لجنة التحرير : عبد العزيز فهمي ، عبد الحميد بدوي ، توفيق دوس ، وتخوذ

أبو النصر .

(١٠٩) لجنة الانتخاب : علي المنزلاوي — محمد علي — حسن عبد الرازق — توفيق

رفعت — علي ماهر — ابراهيم الهلباوي .

(١١٠) الجلسة الرابعة والثلاثين للجنة العامة في ٢٩ سبتمبر ١٩٢٢ .

(١١١) لجنة الدستور ، مجموعة محاضر اللجنة العامة ، ملحق ثمة ١ تقرير مرموع من

لجنة الدستور .

(١١٢) مذكرات ابراهيم الهلباوي ، ص ١٤٣ .

(١١٣) وتتكون اللجنة من المستر شلدن ايبوس بمستشار الحفاني والسير وليم هينرو ،

المسيو بيولاكاتزالي ، المستر وارديويز ، المستر بطر ، عبد الحميد بدوي ، المسيو فرانسوي

بيترى وكلهم مستشارون ملكيون والمستر والتون ناظر مدرسة الحقوق الملكية السابق ،

المسيو واتلين نائب مستشار ملكي وسكرتير اللجنة وكلهم أجانب ماعدا مصري واحد .

لجوهه وعقدت اللجنة السابقة ست جلسات من ٥ الى ١٤ نوفمبر ١٩٢٢ ،  
وفحصت مشروع الدستور ووضعت تقريرها ، ولكن الوزارة قبل ان تنسج  
اجراءات اصدار الدستور الذى تحرص عليه ، قدمت استقالتها بحجة الملك  
فى يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ .

وبعد ان عرض مشروع الدستور على اللجنة الاستشارية التشريعية  
الحكومة تدخلت قوتا السراى والانجليز فى المشروع بالاضافة والحنف ،  
لما الأحزاب المصرية فقد سعت وجاهدت من أجل اصداره على الأقل كما  
وضعت لجنة الدستور ، واختلاف أهداف كل تلك القوى الثلاث تجاه المشروع  
تأخر اصداره وبالنسبة للملك فقد اجمعت الآراء على ان الخلاف بين  
عبد الخالق ثروت رئيس الوزراء والملك فؤاد كان من أجل الدستور . وبالرغم  
من حرص أغلبية لجنة وضع الدستور على حقوق ملكية الا ان الملك اعتقد  
ان الدستور الذى وضعته اللجنة يغفل سلطته ويجعل الحكم مرجعة الى  
الشعب لان نزعته استبدادية يميل كاجداده الى الحكم المطلق وتوسيع  
سلطانه من هنا اختلف مع ثروت بينما ثروت كان يريد ان يحد من سلطانه  
ونزعته الاوتوقراطية (١١٤) . وضاق الملك من لجنة وضع الدستور والتي  
كانت تضع دستورا ديمقراطيا على النمط الاوربى الحديث . من أجل ذلك  
صمم على ان يسمى ملك مصر والسودان ، على اعتبار أنه من جهة مطلب  
قومى يحظى بالتأييد (١١٥) الشعبى ومن جهة أخرى يؤدى الى اخراج ثروت  
أمام الجماهير لو تهاون فى ذلك (١١٦) وأمام رغبة الملك فى تعديل مشروع  
الدستور لصالحه ، ودار المنسوب السامى التى تطلب حذف المواد الخاصة

(١١٤) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤١ ، ص ٢٤٧٩ ، كراسة ٤٨ ص ٢٢٩٨ ،

مذكرات محمد على علويه من ١٩٢٢ ص ١٩٥

Sirdar Ikbal Ali Shah, op. cit, P. 174.

Befque, Jacques, Egypt Imperialism and Revolution, (١١٥)

p. 361

Mar Lowe, J , op. cit, p. 261.

بالسودان . وأصرار حزب الأحرار الدستوريين التظلى عن الوزارة إذا قبلته .  
المطالب الإنجليزية ، والوفد الذى اعترض على طريقة وضع الدستور .  
ووصف لجنة الدستور بلجنة الاشقياء . وعندها أحس ثروت بأنه لم يعد .  
هناك من يساعده قدم استقالته قبل أن يتم اصدار الدستور ( ١١٧ ) . وقد  
قبلها الملك بعد ساعة من تقديمها ، واسند الوزارة الى أحد كبار القصر من  
المقربين والمطيعين له وهو محمد توفيق نسيم في ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ ، وقد  
قبلها دون أن يضع لوزارته برنامجا تهتدى به ، واعتبرت وزارته وزارة  
القصر ، وأن مهمتها الأولى تنقيح مشروع الدستور تنقيحاً يخرج به من  
جوهره أن الامة مصدر السلطات ( ١١٨ ) . ويحصل منها الملك على كل رغباته  
الشخصية ( ١١٩ ) . وقد قامت وزارة نسيم بتعديل مشروع الدستور في كثير  
من مواده ففى المادة ( ١٥ ) الخاصة بحرية الصحافة حيث نص المشروع  
على أن « الصحافة حرة فى حدود القانون والرقابة على الصحف مخطورة .  
وانذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى مخطور كذلك »  
بأضافة « الا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى » وعلى ذلك يمكن  
للادارة أن تستبد بالصحافة وتتحكم بها بالوقف أو التعتيل وتجعلها تخرج  
عن دائرة الرقابة الجادة . وكذلك اضافت الى المادة ( ٢٠ ) الخاصة بحرية  
الاجتماع اضافة خرجت بها عن جوهرها وهى « كما انه لا يقيد أو يمنع أى  
تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى » . وحذف المادة ( ٢٣ ) التى تنص على  
أن جميع السلطات مصدرها الامة لان الوزارة رأت أن المبدأ لا يطابق .

---

( ١١٧ ) مذكرات سعد زغلول ، الكرامة ٢١ ، ص ٢٤٧٤ ، د. محمد حسين هيكل .  
المراجع السابق ص ١٥٥ . ٦ ص ١٥٦ ، مذكرات ابراهيم الهلباوى ص ١٩٠ ، ص ١٩١  
Zayid, M. Y., Egypt's Struggle, for independence, P. 112,  
Lloyd, op. cit, P. 71.

( ١١٨ ) مذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ١٥٦ .

Wavell V., Allenby in Egypt, p. 92.

Lloyd, op. cit, p. 73, Vattikiotis, op. cit, p. 268.

( ١١٩ )

«الواقع ، إذ أن الدستور مئحه من الملك . وأجازت المادة ( ٣٤ ) للملك حقه  
فى رفض التصديق على القوانين حتى اذا رده للبرلمان ووافق عليه اعضاءه  
فى نفس الدور وحجتها أن مشاركة الملك فى التشريع يجعل من حقه رفض  
القوانين التى يقرها البرلمان حتى ولو أعاد البرلمان اقرارها أكثر من مرة .  
والمادة ( ٣٦ ) التى تنص على أن للملك حق حل مجلس النواب ، عدلت بحقه  
فى حل البرلمان أى حل مجلس النواب والشيوخ وسمحت المادة ( ٣٧ ) للملك  
تأجيل البرلمان لمدة ثلاثة شهور وأكثر من مرة والمادة ( ٤٤ ) وهى « أن الملك  
يتولى سلطته بواسطة وزرائه . أضيف ( فيها عدا الحقوق التى يباشرها  
بنفسه طبقا للدستور أو غيره من القوانين أو للقواعد والعادات المعمول  
بها ) » منها حق التصديق على مشروعات القوانين وتنقيح الدستور وتعيين  
رئيس مجلس الوزراء وأقاله وتعيين موظفى الحاشية الملكية واختيار  
الأعضاء المعينين فى البرلمان وحق إنشاء الرتب والنياشين ومنها ما يختص  
بالمعاهد الدينية الإسلامية وتعيين الرؤساء الدينيين ومشايخ المساجد وغير  
ذلك . والمادة ( ٥٨ ) بدلا من تضامن الوزراء امام مجلس النواب عن  
السياسة العامة للدولة وكل منهم مسؤول عن أعمال وزارته اقترحت حذفها  
أو تعديلها بحيث تكون المسئولية امام الملك واقترحت ان لا تسقط الوزارة ،  
الا بعد موافقة سلطة الملك والبرلمان ، وحجتها ان الشعب لم يحصل على  
التربية السياسية والتدريب الكافى على النظم السياسية ، وأن البلاد حديثة  
عهد بالحكم النيابى وما فتئت الاعتبارات الحزبية والمطامع الشخصية فيها  
تغلب على المصلحة العامة ، وتعيين الممثلين السياسيين واقتلعتهم بناء على  
ما يعرضه عليه وزير الخارجية والمادة ( ٥٩ ) وهى أن أوامر الملك شفاهية  
أو كتابية لا تخلى للوزارة من المسئولية وحذف ( وغيرهم من أعمال الدولة من  
المسئولية ) والمادة ( ٧٤ ) عدلت بتغيير عدد المعينين فى مجلس الشيوخ الى  
« الخمسين لضرورة تعيين النقص فى تمثيل الكليات وغيرها مما لا تضمنه  
الانتخابات تماما . » والمادة ( ٥٠ ) بتعيين رئيس مجلس الشيوخ بدلا من

انتخاب المجلس لثلاثة اعضاء وعرضهم على الملك لاختار منهم رئيسا (١٢٠) للمجلس . وهكذا سعى الملك الى أن يحتوى سلطة البرلمان والوزارة واحتفظ لنفسه بسلطات كثيرة ليست في مثل الملكيات الدستورية (١٢١) .

ومن جهة اخرى فان الحكومة البريطانية رغم موافقتها على انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة في حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فقد تدخلت في وضع الدستور — وفي بداية الامر اعترضت الحكومة البريطانية على النصوص الخاصة بالسودان في مشروع الدستور لان السودان في نظرهم من النقط الاربعة المحتفظ بها في التصريح وانها ستكون موضوع مفاوضات ، فنص الدستور المصري على اعتباره جزءا من الملكة المصرية يعد تحديا للمفاوضات التالية وضعنا لمركز المفاوضات الانجليزي (١٢٢) . واصر اللنبى على استبعاد هذه المواد (١٢٣) .

ولما اسندت الوزارة الى محمد توفيق نسيم اعترض الانجليز على اصدار الدستور بسبب المواد الواردة عن السودان (١٢٤) . وكان تدخل دار المتدوب السامى في اوائل شهر يناير ١٩٢٣ على اعتبار ان الاحكام الخاصة بالسودان مشتملة على نصوص لا تتفق مع الاتفاق الثلاثى المتعقد في ١٩ يناير ١٨٩٩ ولا مع تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وادى التدخل الى اتصالات دارت بين الحكومتين وانصرف تبادل الراى منذ البداية الى المادة (١٤٥) .

وهى التى جاء فيها « تجرى احكام هذا الدستور على الملكة المصرية جميعها عدا السودان فمع أنه جزء منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص » .

---

(١٢٠) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ( تعديل مشروع الدستور ) والاحكام في ٢١ ابريل .

١٩٢٣ .

Vatikiotis, op. cit, p. 270, 271. wavel. op. cit, p. 96. (١٢١)

(١٢٢) النظم في ٣٠ نوفمبر بقلم حافظ موفى .

(١٢٣) د. يونان لبيب ، المرجع السابق ، ص ٢٤٧ ، Lloyd, ap. cit. p. 71.

Jean & Simonne Lacouture Egypt in transition, P. 111. (١٢٤)

وأنلى فيها نسيم بحجج قانونية على أن المشروع لا يخالف الحالة السائدة في حالة الوضع القانوني ، واقتُرحت دار المنسحب السامي نصا جديدا طرح على بساط البحث وبعد تحويره حاز الموافقة وأبلغ إلى وزارة الخارجية «البريطانية وخلاصته » أن الدستور سينتقل تطبيقه البلاد المصرية ما خلا السودان وذلك بشرط لا يمس هذا الاستثناء سيادة مصر على السودان ولا حقوقها الأخرى ولم تنقضى أيام حتى طرحت دار المنسحب السامي مناقشة جديدة في المادة (٢٩) من المشروع التي نصت على تلقيب الملك « ملك مصر والسودان » (١٢٥) .

وفي خلال تلك الاتصالات دعت الأحزاب والصحافة المصرية إلى التمسك بالسودان وجاء بالأهرام أن أي حكومة مصرية تقوم على تغيير ما نص عليه مشروع الدستور بشأن السودان فهي حكومة تخالف رأى الأمة المصرية (١٢٦) . ودعت إلى إصدار مشروع الدستور كاملا مع الحرص على السودان (١٢٧) . ورات في مقالة أخرى أن حذف الحكومة المصرية نص السودان إنما معناه تنازل المصريين عن السودان تنازلا نهائيا (١٢٨) . ثم أشارت إلى أن الشيء المحفوظ للمفاوضة بين الحكومتين هو إدارة السودان لا السيادة عليه (١٢٩) : وأصدرت أحزاب ( الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى ) بيانات تدعو إلى التمسك بالسودان في نص مشروع الدستور (١٣٠) . ورغم تمسك الشعب وأحزابه بنصوص السودان (١٣١) إلا أن الحكومة البريطانية تمسكت بوجهة نظرها وعمد

---

(١٢٥) أحمد شفيق ، المرجع السابق ، تمهيد ٣ ص ٤٠٥ : ص ٤١٠ .

(١٢٦) الأهرام في ١٩ يناير ١٩٢٢ ( بين الحكومة المصرية والحكومة الانجليزية ) .

(١٢٧) الأهرام في ٢٦ يناير ١٩٢٢ .

(١٢٨) الأهرام في ١ فبراير .

(١٢٩) الأهرام في ٦ فبراير .

(١٣٠) الأهرام في ١ فبراير ١٩٢٢ .

الانجليز الى تخطى الوزارة الى الملك ، وفي يوم الجمعة ٢ فبراير سلمه المندوب السامي نجاة الى الملك مذكرة شديدة اللهجة ضرب فيها صفحا عن الاتصالات السابقة وابلغه قرار الحكومة البريطانية وهو حذف هاتين المادتين في مشروع الدستور على ان تظل حقوق مصر محفوظة الى ان يتم الاتفاق عليهما في مفاوضات بين الحكومتين وارفق المندوب السامي بلاغ حكومته بكتاب منه الى الملك طلب فيه جوابا من الحكومة في ظرف اربع وعشرين ساعة في موعد اقصاه ظهر يوم ٣ فبراير . وقرن طلبه بأنه اذا لم تقبل الحكومة المصرية فان الحكومة البريطانية تسترد حرية العمل التامة ازاء المركز السياسى والدولى للسودان ومصر ، وقد يلجأ الى التدابير التى يراها لازمة (١٣٢) . وعقب الانذار اجتمعت الوزارة وحدثت اتصالات صباح السبت ٣ فبراير بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامى ، وتطورت المسألة من الحذف التام الى وضع نصين جديدين هما (م ١٥٩) . « تجرى احكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون ان يخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق فى السودان والاخر فى (م ١٦٠) يعين اللقب الذى يكون لملك مصر بعد ان يقرر المندوبيون المفوضون النظام النهائى للسودان ثم رفعهما المندوب السامى الى وزارة الخارجية البريطانية كما رفعهما محمد توفيق نسيم الى الملك مع النصح بقبولهما . وبعد ان حققت الوزارة رغبات السراى والاحتلال فى مطالبهما فى مشروع الدستور قدمت استفتاءها فى ٥ فبراير وقبلت استفتاءها فى ٩ فبراير ١٩٢٣ (١٣٣) .

وخلال تلك الفترة اى منذ تقديم مشروع الدستور الى الحكومة لم تهذا الاحزاب المصرية فى المطالبة باصدار مشروع الدستور كما هو دون

---

(١٣٢) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤١ ، ص ٢٥٩٣ والامرام فى ٦ فبراير ١٩٢٣ والنظام ٨ فبراير ١٩٢٣ .

(١٣٣) الامرام فى ١٠ فبراير ١٩٢٣ ، وقد ذكر نسيم « انه كان من الواجب علينا تلافى الخطر والاحتجاج عن العرش والوطن » ؟

تعديل . وكان حزب الاحرار الدستوريين في مقدمة تلك الأحزاب اذ اخذ على عاتقه المطالبة بسرعة اصدار الدستور دون تعديل ، فأغلبية اعضاء لجنة الدستور قد أصبحوا اعضاء به وهم حريصون عن طريق الدستور على المشاركة في الحكم وحريصون ايضا على مجازاة الاحزاب الاخرى في التمسك بمشروع الدستور دون الانتقاص منه من أجل التقرب الى الجماهير الناجبة .  
 حولما شكل محمد توفيق نسيم الوزارة واشيع انها ستنتقم من حقوق الشعب في مشروع الدستور ، دعت صحيفة السياسة لسان الحزب الى الزيادة لا النقصان في حقوق الشعب (١٣٤) . وطالبت بسرعة اصدار مشروع الدستور الذي قمته لجنة الدستور غير منقوص ان لم تزد من سلطة الأمة (١٣٥) . على اعتبار انه اقل نظام ترضى به الأمة وان كان لابد من تعديله فيجب أن يكون هذا التعديل عن طريق نواب الأمة (١٣٦) .  
 ولما تم تشكيل وزارة يحيى ابراهيم في ١٥ مارس ١٩٢٣ وتردنت الاشاعات عن مسخ وزارة نسيم للدستور ارتفعت الصيحات مطالبة بأصدار الدستور دون تشويه ، وكانت أولى هذه الصيحات من عبد العزيز فهمي أحد اعضاء البارزين في الحزب فأرسل الى يحيى ابراهيم كتابا مفتوحا في ١٦ مارس اشار فيه الى بعض التعديلات التي تناقلتها الناس في عهد وزارة نسيم (١٣٧) . ثم اجتمع مجلس إدارة الحزب في ١٩ مارس وأصدر قرارات من أهمها طلب اصدار الدستور شاملا للبيديء التي قررتها لجنة الدستور ، ورفع الأحكام العرفية في الحال وإطلاق سراح المعتقلين والإبراج عن المعتدين السياسيين والعمل على اتباع سياسة الاتحاد والوئام (١٣٨) .

(١٣٤) السياسة في ٦ ديسمبر ١٩٢٢ بقلم د. محمد حسين هيكل .

(١٣٥) السياسة في ١٢ ديسمبر بقلم محمد توفيق ديب .

(١٣٦) السياسة في ١٣ ديسمبر بقلم د. محمد حسين هيكل بعنوان ( الدستور ) .

(١٣٧) الاحرام في ١٧ مارس ١٩٢٣ — وقد سبق الإشارة الى تلك التعديلات في ص ٧٠ :



وفي ١٥ إبريل أرسل عبد العزيز نهيى الى رئيس الوزراء خطابه الثالث مشيراً فيه الى بعض تعديلات أخرى أجرتها الوزارة النسيبية (١٣٩) . وبهذا دأب الحزب عن مشروع الدستور وانتقد أى تعديل له ، وانفرد عن الوفد والحزب الوطنى بالعمل المستمر من أجل سرعة إصدار الدستور . أما الوفد المصرى فلم يكن حريصا كحرص الأحرار الدستوريين على سرعة إصدار الدستور لأنه طالب أن تضعه جمعية وطنية منتخبة ، وعندنا رأى أن لجنة وضع الدستور قد انتهت منه ، وبدأت عملية تعديله ومسحه وحذف بعض مواد ، لم يقف الوفد موقفا سلبيا ، وأصدر عدة بيانات دعا فيها الى رفع الأيدي عن مشروع الدستور سواء من جانب الإنجليز والتعجيل بإصدار الدستور الذي وضعت مشروعه اللجنة العامة (١٤٠) . ومنها بيانه الذى أصدره فى ٢٠ يناير ١٩٢٣ والذى أشار فيه الى ضرورة احترام حق الأمة فى أن يكون الدستور وليد إرادتها ، وحذر الوزارة من حذف النصوص الخاصة بالسودان ، واعتبر ذلك نكبة كبرى لا تستطيع أى وزارة مصرية أن تتحمل مسئوليتها الخطيرة ، واستنكر البيان كل محاولة ترمى الى زيادة العيوب خصوصا ما كان منها متعلقا بالمسئولية الوزارية ، لأن فيها قضاء على سبلطة الأمة (١٤١) .

وأرسل الحزب الديمقراطي المصرى خطابا الى رئيس الوزراء ، احتج فيه على منسخ الدستور ، وطالب بحذف كل أثر رجعى من مشروع لجنة الدستور وطلب أيضا سرعة إصداره (١٤٢) وعبرت بعض الهيئات الأخرى عن موقفها من مشروع الدستور ، ففى ١٩ مارس ١٩٢٣ ، رفع أعضاء لجنة الدستور احتجاجا على التعديلات التى أدخلتها وزارة نسيم على المشروع ، وطلبت من رئيس الوزراء يحيى إبراهيم ، أن يصدر مشروع

• (١٣٩) السيفنة والإحرام فى ١٦ إبريل ١٩٢٣ .

• (١٤٠) صحيفة الوطن فى ٢٦ ديسمبر ١٩٢٢ .

• (١٤١) الإنكسار فى ٢١ يناير ١٩٢٣ .

• (١٤٢) الإحرام فى ٢٤ مارس ١٩٢٣ .

الدستور كاملا كما وضعت اللجنة على الاقل وأوضحت انها عملت جهد الطاقة ان يخرج مشروع الدستور محققا لسلطة الامة محافظا على حقوق العرش ضامنا للتوازن بين جميع السلطات (١٤٣) . وذهب وفد من الشرقية لمقابلة رئيس الوزراء طالبا منه سرعة اصدار الدستور كاملا محققا لمطالب الامة ، واعادة المبعدين واطلاق سراح المعتقلين (١٤٤) . وقام الاهالي بإرسال برقيات الى الوزارة ، طالبوا فيها ان يصدر الدستور محققا لسلطة الامة محافظا على حقوق العرش ، ضامنا للتوازن بين جميع السلطات (١٤٥) . ودعت الصحف المصرية الوزارة الى سرعة اصدار مشروع الدستور دون تعديل .

وأدلى رئيس الوزراء بحديث صحفي أشار فيه الى اعتماده على ثقة الملك وحسن التفاهم مع المندوب السامي ، وأنه سيبذل جهده في اصدار الدستور مطابقا لنص مشروع الدستور الذي وضعت اللجنة على قبحر المستطاع (١٤٦) ومعنى ذلك انه سيحاول التوفيق بين رغبات الامة ورغبات الملك ولكن ليست عنده قدرات شخصية ثروت الاستقلالية ، وسيكون للمعارضة اثر في تخفيف تلك التعديلات . وبعد أن حقق الانجليز رغبتهم في مشروع الدستور سعت دار المندوب السامي الى اصدار الدستور ، حتي تستطيع الحكومة البريطانية من عقد المعاهدة مع الحكومة البرلمانية القادمة لتنظيم العلاقات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية على أن تحتوى على

(١٤٣) الاحرام في ٢٢ مارس ١٩٢٣ .

(١٤٤) الاحرام في ٢٢ مارس ١٩٢٣ .

(١٤٥) الاحرام في ٢٦ مارس ١٩٢٣ من منشور في ٢٤ مارس ( أعضاء المجلس البلدى ) .

(١٤٦) البصير في ١٧ مارس في حديث مع برأسه « حلى يصدر الدستور » والاحرام

و ١٧ مارس ١٩٢٣ .

على الضمانات التي تكفل تنفيذها (١٤٧) . ولهذا أوضح سبعة وتسعون عضوا من النواب الانجليز لحكومتهم فشل سياسة اللبى في مصر ، وفكروا ان سعد زغلول هو الرجل الوحيد الذى يستطيع ان يخدم الضمانات المطلوبة ، واوصوا بعودة زغلول من المنفى والغاء الاحكام العرفية (١٤٨) . وكتبت احدى الصحف البريطانية عن ضعف وزارة يحيى ابراهيم ، وأشارت الى انه لا يمكن الحصول على تلك الضمانات الا عن طريق وزارة تمثل الشعب تمثيلا صحيحا . وانه لا يمكن تشكيلها بدون تأييد سعد زغلول . ودعمت الى معاونته الشعب المصرى في الحصول على دستور يحقق رغبات الشعب المصرى ، واتهمت الملك فؤاد بالاولتوراطية وتأخير اصدار الدستور، ورجحت للبنى ان يساعد الشعب المصرى في سرعة اصدار الدستور (١٤٩) . لهذا اتجه اللبى الى مساندة يحيى ابراهيم رئيس الوزراء في سرعة اصدار الدستور (١٥٠) من اجل قيام الحياة البرلمانية ، وحتى يمكن بدء المفاوضات وعقد اتفاقية تصون مصالح انجلترا . ولكنهم فوق ذلك لا يريدون دستورا واسع السلطات للامة ، فقد وافقوا على اصداره مع التعديلات التى اجريت لصالح الملكية ولصالحهم . واصبح موقف الملك فؤاد في غاية الحرج أمام الانجليز وامام الشعب المصرى الذى اتحدت كلمته في المطالبة باصدار الدستور ومن هنا صنف عليه الملك ، وقامت وزارة يحيى ابراهيم باصداره يوم ١٩ ابريل ١٩٢٢ .

وقد تابعت الصحافة المصرية قرارات لجنة وضع الدستور ، وبعد نشر المبادئ العامة لمشروع الدستور ، دعت ان يكتب بجلوس واحد حتى لا يحدث شقاق بين المجلسين ، وانتقدت زيادة نسبة المعينين في مجلس

---

(١٤٧) الوفد المصرى ، الحالة البرلمانية والسياسية في مصر ، ص ٨ .

(١٤٨) الاحكام في ٣٠ مارس ١٩٢٢ — لندن في ٢٩ مارس ١٩٢٢ m

(١٤٩) احمد شوقي ، تبيد ٢ ، ص ٤٩٨ : من ٥١٥ وهي صحيفة النابز البريطانية .

Holt, P., M., op. cit., P. 859. (١٥٠)

الشيوخ مما يجعل المجلس اداة في يد السلطة التنفيذية تعطل به اعمال وقرارات مجلس النواب (١٥١) وانتقدت ايضا اقتصار مجلس الشيوخ على فئة معينة من الاعيان (١٥٢) . وتصدىق الملك على القوانين على اساس مبدأ فصل السلطات يقضى بان القانون متى اقره البرلمان تحتم صدوره والعمل به (١٥٣) . وبهذا وجد رأى عام استغفرت به اللجنة العامة للدستور ولم تتجاهله في بعض المسائل كالقرار الخاص بان الامة مصدر السلطات والسودان جزءا لا يتجزأ من مصر واعفاء النواب من النصاب المالى . وعدم تثليل الاقلية واعطاء امتيازات للعربان .

ولقد اشار محمد حسين هيكل أحد العاملين في سكرتارية اللجنة انه كان للمعارضة بعض النفع خلال سير اللجنة في عملها ، اذ انها ناصرت المعارضة داخل اللجنة في رأيها (١٥٤) . ومما لا شك فيه ان اللجنة قد تأثرت لحد ما بالاراء التى نشرت خارجها .

وبعد صدور الدستور تناولته الصحافة المصرية بالنقد والتحليل . ففى صحيفة الاهرام نشر الكاتب الصحفى محمود عزمى عدة مقالات في نقد الدستور بين ٢٣ الى ٢٨ أبريل ١٩٢٣ . أشار فيها الى بعض العيوب التى أرجعها الى كثرة الأيدى التى عملت به وتنوع الروح التى استوحتها تلك الأيدى المتعددة وغلبتهم بالدساتير الاجنبية التى أصبح بعضها غير معقول به . كاتقرار الدستور لحرية الصحافة وحرية الاجتماع ثم الاضافة التى اضافتها الوزارة النسبية بدعوى حماية النظام الاجتماعى . وبهذا أصبحت الادارة سيفا مسلطا عليها (١٥٥) . وأن اشراك الملك مع البرلمان

---

(١٥١) الاخبار في ٢ مايو ( مجلس أو مجلسان لامين الوافعى ) .

(١٥٢) الاهرام في ١١ مايو ١٩٢٢ .

(١٥٣) الاخبار في ٢٣ مايو ١٩٢٢ .

(١٥٤) د. محمد حسين هيكل ، مذكرات في السيرة المصرية ج ١ ص ١٢٨ .

(١٥٥) الاهرام في ٢٣ أبريل ( حرية الصحافة ) و ٢٤ أبريل ( حرية الاجتماع )

لمحمود عزمى .

في السلطة التشريعية اخراج له من الحيدة المقررة بين الاحزاب ، وان السلطة التشريعية يجب ان تقتصر على البرلمان موقعا عليها من الملك ، واشراك الملك مع الوزارة في السلطة التنفيذية تعريض لذاته المصونة (١٥٦) وان حل مجلس النواب المطلق سيفا مسلطا على النواب ، ورأى ان يكون الحل مقيدا بحالتين الاولى وجود حالة استقرار انقسام الآراء في مجلس النواب مما يؤدي الى عدم وجود أغلبية حزبية لا تعمل على تحقيق الرغبة الشعبية ، وانتقد اعلان الملك للاحكام العرفية مع عدم تحديد مدة يدعى فيها البرلمان لاقرارها والغائها (١٥٧) .

وفي صحيفة الاخبار نشر أمين الرامعي ملاحظاته على الدستور في أربع عشرة مقالة ، من ٢٢ أبريل الى ٧ مايو ١٩٢٣ . حيث رأى أن مشروع الدستور الذي وضعته لجنة الدستور اقرب الى المبادئ الديمقراطية ولكنه احتوى بعض المبادئ الرجعية ، فتعرض لحرية الصحافة وحرية الاجتماع ، ورأى أن الحكومة بما أدخلته عليهما من اضافة تخلصت من أكبر مظاهر الحرية في البلاد وهما الدعامة التي يرتكز عليها النظام الدستوري (١٥٨) . وانتقد تسليم الوزارة بوجهة النظر الانجليزية في المواد الخاصة بالسودان (١٥٩) ، وذكر أن أكبر مظهر للامة هو التشريع الذي تعطل بمنح رئيس الدولة حق التصديق على القوانين قبل اصدارها بما لا يتفق مع تطور الحركة الديمقراطية . وانتقد حق الملك في حل مجلس النواب وتأجيل انعقاد البرلمان وحق التصديق على القوانين واشتراط أغلبية الثلثين في كل من المجلسين عند اعادة الملك لمشروع القانون ونظره

---

(١٥٦) الاحرام في ٢٧ أبريل ( السلطات وسلطة الملك أيضا ) لحمود عزمي .

(١٥٧) الاحرام في ٢٨ أبريل .

(١٥٨) الاخبار في ٢٢ أبريل ( كلية تمهيدية ) و ٢٣ ( حرية الصحافة ) و ٢٤ ( حرية

الاجتماع ) .

(١٥٩) الاخبار في ٢٥ أبريل ( عن السودان ) .

في المرة الثانية ، والتر نسبة المعينين في مجلس الشيوخ في ذلك ، نظرا (١٦٠) لأن خسبى أعضاء مجلس الشيوخ معينون وهذه النسبة أكثر من الثلث وان امتناع هذا العدد عن التصويت أو رفضه للمشروع يسقطه نهائيا إلا في حالة اقراره في الدورة التالية بالأغلبية العادية . وانتقد عدم النص على تحديد ميعاد لدعوة البرلمان الى الانعقاد للنظر في المراسيم التي يصدرها الملك خلال فترة عدم انعقاد البرلمان وحذف كلمة حالا (١٦١) . وبتر الدستور للمادة (٥٩) وهي « أوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخلى الوزراء وغيرهم من عمال الدولة من المسؤولية بحال » فحذفت عبارة « وغيرهم من عمال الدولة » ومعنى ذلك الحذف يفهم منه ان كل موظف ينفذ أوامر الملك الشفهية أو الكتابية يخلى من المسؤولية ولو كانت هذه الاوامر مخالفة للدستور (١٦٢) . ثم ناقش الاقتراع على عدم الثقة بالوزارة ، وذكر ان لجنة الدستور كانت قد أقرت المناقشة في الاستجواب نورا . ولكن النص في الدستور يصر على توفير الشرطين معا وهما الاستعجال وموافقة الوزير (١٠٧م) وإذا استجوب الوزير واتضح خطأ الوزارة وتفرع عن الاستجواب بحث جديد في اسقاط الوزارة بالاقتراع على عدم الثقة بها . ويحكم (١٠١م) للوزارة الحق في التأجيل ثمانية أيام أخرى ، قد تكون البلاد تهر بحوادث خطيرة ، وبذلك قيد استجواب الوزارة والاقتراع على عدم الثقة في حين أطلق حل مجلس النواب من غير قيد ، وفي الاقتراع على الثقة بالوزارة تحدث المناورات (١٦٣) . وان الدستور جعل المجلسين على قدم المساواة وان لنسبة الخمسين المعينين في مجلس الشيوخ نتائج خطيرة في مسألتين كبيرتين هما التصديق على القوانين وتنقيح الدستور

---

(١٦٠) الاخبار في ٢٩ أبريل ( التصديق على القوانين ) .

(١٦١) الاخبار في ٣٠ أبريل ( التشريع بين ادوام الانعقاد ) .

(١٦٢) الاخبار في ٢ مايو ( اوامر الملك ) .

(١٦٣) الاخبار في ٣ مايو ( الاقتراع في عدم الثقة بالوزارة ) .

لانه اذا لم يصنق الملك على قانون رده الى المجلس ولا بد لكى ينفذ أن توافق عليه اغلبية لا تقل عن الثلثين في كل من المجلسين وهذه خطورة المعينين وكذلك الحال في تنقيح الدستور (١٦٤) . ثم طالب ان يكون اول برلمان عبارة عن جمعية تأسيسية يعرض عليها الدستور لتنقيحه بموافقة الاغلبية المطلقة دون حاجة الى القيود الرجعية الواردة في (م١٥٧) ، (١٦٥) .

أما صحيفة السياسة فقد انتقدت استسلام محمد توفيق نسيم للانجليز في السودان لان نصوص التعديل لا تتفق مع رغبة الامة في ضرورة النص على مادة صريحة في أن السودان جزء لا يتجزأ عن مصر — وفكرت أن مسألة الحقوق قد تنصرف الى ما جرت اليه الصحف البريطانية في انها تنحصر على ضمان مياه النيل اللازمة لمصر (١٦٦) . وأشارت الى اختلاف الدستور عن مشروع اللجنة في المادتين الخاصتين بالصحافة وحرية الاجتماع، وبالإضافة التي أضيفت جعلت للسلطة التنفيذية أو الإدارة امكان العبث بها (١٦٧) . وتعرضت الى التعديلات الخاصة بحقوق الملك (١٦٨) . ونقدت زيادة نسبة المعينين في مجلس الشيوخ وتعيين الملك لرئيس المجلس ورأت أن السلطة التنفيذية أرادت من هذه الزيادة السيطرة على السلطة التشريعية وتأييدها فيها تطلب . وأشارت الى اضعاف مسألة الاقتراع على الثقة بالوزارة وتنقيح الدستور (١٦٩) . وفي النهاية أسفت لما في الدستور من أوجه النقص ولكنها اغتبطت بصدوره على أن أمر الامة أصبح بيدها

---

(١٦٤) الاخير في ٤ مايو ( مجلس الشيوخ ايضاً — تنقيح الدستور ) .

(١٦٥) الاخير في ٧ مايو ( الدستور ونظرية الامر الواقع — خصوم نقد الدستور ) .

والمادة هي الخاصة بتنقيح الدستور .

(١٦٦) السياسة في ٢١ ابريل ( الدستور ومسألة السودان ) .

(١٦٧) السياسة في ٢٢ ابريل .

(١٦٨) السياسة في ٢٣ ابريل .

(١٦٩) السياسة في ٢٥ ابريل .

تفسير امورها (١٧٠). وبهذا لم تتعرض السياسة لاي نقد في الدستور الا ما هو مخالف للمشروع الذي وضعته لجنة الدستور على اساس ان اغلبيتهم من حزب الاحرار الدستوريين .

وقد اوضحت بعض الصحف الاجنبية وبخاصة البريطانية. رايها في الدستور المصرى فرحبت بعضها به وذكرت انه استقبل في مصر بالابتهاج ولكن احداها ذكرت ان الدستور جاء موافقا بين رغبة الملك فؤاد في وضع حدود سلطات مطلقة (١٧١) . وذكرت اخرى ان الملك فؤاد اراد ان يحكم بسلطات استبدادية واشارت الى الانتقادات التى وجهها عبد العزيز فهمى ونشرت الصحيفة مقالا افتتاحيا قالت فيه ، ان الملك اوتوقراطى متشدد ، واشارت الى تمسكه بالاشراف على المعاهد الدينية (١٧٢) . كما ان احد الكتاب الاجانب ذكر ان الدستور نص على ان الامة مصدر السلطات ولكنه اعطى للملك حق منح الرتب العسكرية والمدنية ، الحرية في تعيين وطرد الضباط ، وزيادة فى أعضاء مجلس الشيوخ المعينين والسيطرة على المعاهد الدينية وهذا ما تسعى اليه الملكية في مصر (١٧٣) . وكتب اجنبى آخر راي ان هذا الدستور احتفظ للملك بصلاحيات واسمة تشريعية وتنفيذية وقوى كثيرة ليست موجودة فى الدساتير الاوربية او الملكيات الدستورية ثم رصد بعض الانتقادات التى تعرضت لها الصحف المصرية (١٧٤) .

على أن الدستور بجانب ذلك كان قد اشتتل على مضمون رجمى اجتماعى ، فقد نصت (٩م) ان « للملكية حرية فلا ينزع من أحد ملكه الا بسبب المنفعة العامة فى الاحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص

---

(١٧٠) السياسة فى ٢٦ ابريل .

(١٧١) صحيفة المقتسمتر جاردين « من الاحرام فى ٢٢ ابريل لندن فى ٢١ ابريل .

(١٧٢) صحيفة ديلى اكسپريس البريطانية من الاحرام فى ٢٠ ابريل ، لندن فى ١٩

ايريل .

Holt, p. M., op cit p. p. 359 - 361.

(١٧٣)

Vatükotis, op, cit, p. p. 270, 271.

(١٧٤)



عليها فيها ويشترط تعويضه عنه تعويضا عادلا » وبهذه المادة أصبح الدستور وسيلة مناهضة للدعوات التي سوف تنادي بالإصلاح الاجتماعي وخاصة « توزيع الاراضى الزراعية (١٧٥) . ومن ذلك نرى أن الدستور قد عبر تعبيرا صادقا عن مصالح كبار الملاك الزراعيين حيث كانوا يمثلون اغلبيّة لجنة وضع الدستور . ومن مظاهر الرجعية الاخرى الاضافة التي اضيفت الى حرية الصحافة وحرية الاجتماع واشترط دفع تامين قدره مائة وخمسون جنيها لمن يرشح نفسه للبرلمان ، وكان هذا أيضا تعجيزا لبعض قوى الشعب واتاحة الفرصة لكبار الملاك الزراعيين والرأسماليين والمهنيين المرتبطين بهم للترشيح لمقدراتهم على مواجهة تكاليف الانتخابات الباهظة . واشترط ان يكون عضو مجلس الشيوخ سواء منتخبا او معيناً من طبقة عليا ، وأن يحرم البرلمان من اقرار ضرائب جديدة وترك ذلك للحكومة .

ويتضح من مواد الدستور رغم تلك الانتقادات انه أصبح من اختصاصات أعضاء البرلمان حق التشريع ( فيما عدا فرض ضرائب جديدة ) وحق مراقبة السلطة التنفيذية عن طريق (الاسئلة والاستجابات) ومناقشة الميزانية ومسئولية الوزارة أمام مجلس النواب وهذه كلها مظاهر الحياة النيابية الحديثة ، ولكن يمكن القول أنه أمام كل ميزة وضعت صعوبات تحد من حرية الاعضاء . وعامة فقد رحب الاحرار الدستوريون باعلان الدستور (١٧٦) . بينما اصدر الوفد عدة بيانات توضح عيوبه (١٧٧) ، ووجه اليه سعد زغلول نقدا شديدا (١٧٨) ولكن العبرة كما رأى المفكرون هي في كيفية تنفيذ الدساتير والتقاليد التي ستراعى في التطبيق .

---

(١٧٥) د. عائشة راتب المرجع السابق ، ص ٧٢ ، ص ٧٣ .

(١٧٦) السباسة في ٢٣ أبريل ١٩٢٣ .

(١٧٧) الاحرام في ٢٣ أبريل ١٩٢٣ ، ومذكرات عبد الرحمن فهمي ، ملف ٢٢ ص ٢٢٥٩ .

ص ٢٢٦ .

(١٧٨) الاحرام في ١١ أكتوبر ١٩٢٣ . في حديث اجراه مع مندوب جريدتين فرنسيين .

## الفصل الثاني

---

### قانون انتخاب ١٩٢٣

١ - اتجاهات اللجنة في اعداد قانون الانتخاب

٢ - اهم احكامه

٣ - نقده



## قانون انتخاب ١٩٢٣

بعد تعيين لجنة وضع مشروع الدستور ، وتكوين لجنة المبادئ العامة ، بدأت الأخيرة في تكوين لجنتين واحدة لوضع مشروع الدستور ، وأخرى لوضع مشروع قانون الانتخاب ولكن أحد الأعضاء . اقترح قيام لجنة واحدة لتحقيق المهمتين لأنه رأى أن القواعد التي يبنى عليها قانون الانتخاب يتوقف وضعها على المبادئ التي يؤخذ بها في وضع الدستور ، ولهذا اقترح قيام لجنة واحدة لتحقيق المهمتين وأيده الأعضاء . وسوف أتعرض لبعض الخطوط الرئيسية للقانون التي اقترتها لجنة وضع الدستور حتى تتشبه مع القواعد الرئيسية للدستور وقد أيد الفريق الأول الاوتوقراطي ، الانتخاب غير المباشر والاقتراع المقيد بشرط النصاب المالي أو شهادة عليا والانتخاب الفردي ، وأن يرشح العضو نفسه في المديرية أو المحافظة التي ينتسب إليها ، وأن يكون مدرجا بجدولها الانتخابية بعكس الفريق الثالث ، « الملكى الدستورى » فقد أيد الانتخاب المباشر لكل من المجلسين ، وأن يكون الانتخاب عاما غير مقيد بأى قيد ، وأيد الانتخاب بالقائمة ، وأن يرشح العضو نفسه في أى مكان في محافظات ومديريات القطر المصرى ، لأن النائب يمثل الأمة كلها . أما الفريق الثانى المؤيد للحكومة فقد أبدت أغلبيته الفريق الاوتوقراطي في حين أيد بعضهم الفريق الثالث في موضوعات متفاوتة . وخلال مناقشة المبادئ العامة أبدت كل من تلك الفرق رأيا وحجتا على جانب كبير من الفكر ولما طرح رئيس لجنة الدستور مسألة الانتخاب بدرجة أو درجتين انقسم الاتجاه ، نحوها الى اتجاهين ، الاتجاه الأول ضم الفريق الاوتوقراطي وأغلبية الفريق الثانى فقد رأوا أن الناخب في انتخابات الدرجة الواحدة ( الانتخاب المباشر ) لا يعرف الصالحين للانتخاب فيجربى الانتخاب طبقا لاهواء سائرة الانتخاب ، أما ميزة الانتخاب بدرجتين أن يوكل الامر الى من هم أرقى من

الناخبين وأكثر علما باللائقين للنيابة في حين رأى أصحاب الاتجاه الآخر ، وهو الفريق الثالث وبعض من أعضاء الفريق الثاني أن الأصل في أن يستعمل كل فرد حقه ، بالإضافة الى ذلك أن الانتخاب على درجتين يسهل فيه التأثير على المنتخبين الناخبين لقلة عددهم . وتقرر بالاغلبية جعله على درجتين (١) . وبررت لجنة المبادئ العامة رأيها بأمرين : الأمر الأول هو تاريخ مصر الدستوري (٢) ، حيث سار الانتخاب في مجلس شورى النواب ١٨٦٦ ، وفي مجلس نواب ١٨٨٢ وفي مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ١٨٨٣ وفي الجمعية التشريعية ١٩١٣ على طريق الانتخاب غير المباشر (على درجتين) . والأمر الثاني هو عدم معرفة الناخب للأشخاص المرشحين للنيابة معرفة تامة . ثم أعاد أصحاب الاتجاه الثاني المناقشة في هذا الموضوع ، وعن تاريخ مصر الدستوري ذكروا أن البلاد تطورت تطوراً تناول جميع مظاهر الحياة فلا يصح إذن الاحتجاج بالقديم أمام هذا التطور الحديث وراوا ضرورة الانتقال الى حالة جديدة أمام نمو الشعور السياسى — وأما عن السبب الثانى راوا أن المنتخب الناخب لا يختلف كثيراً عن الناخب من حيث العلم بالمرشحين واقترحوا ضرورة وضع صفات خاصة للناخب بالإضافة الى ذلك أنه سيتولد عن الحياة البرلمانية قيام الأحزاب السياسية ومتى وجدت الأحزاب فلا يهم معرفة الناخب لشخصية النائب وإنما يجرى الانتخاب تبعاً للمبادئ السياسية ، وإن الانتخاب المباشر أكثر اتفاقاً مع سلطة الأمة لأن سيادة الأمة معناها سيادة الناخبين ، وأكبر دليل على صحة الانتخاب المباشر أن معظم الدول قد أخذت به ، إلا أن أحد أعضاء الاتجاه الأول ذكر أنه يؤيد الانتخاب على درجتين لعاملين : العامل الأول التأخر العلمى حيث إن الانتخاب المباشر فى أمة لا يزيد المتعلمون فيها عن ٧٪ عملية شاقة والعامل الثانى لضعف التربية السياسية وعدم اهتمام السواد

---

(١) الجلسة الأولى للجنة الفرعية فى ١٩ إبريل ١٩٢٢ .

(٢) لجنة الدستور ، تقرير لجنة المبادئ العامة .

الامظيم في الايقاف بالانتخابات . ورأى انه من السهل تعديل قانون الانتخاب متى زاد عدد المتعلمين . وتقرر بالاغلبية أن يكون الانتخاب على درجتين (٣) . وكان من الامضل ان يكون الانتخاب للمعلمين للقراءة والكتابة لان هؤلاء يغفرض فيهم متابعة الاحداث الجارية والحكم على الامور .

واقترح عبد اللطيف المكباتى وعبد العزيز مهمى أن يكون لكل مصرى . فى سن واحد وعشرين عاما الحق فى الانتخاب ، فاعترض اسماعيل اباطلة على هذا الاقتراح بحجة انه لا يقبل ان يتساوى عبد العزيز مهمى او هو شخصا مع الفلاح الذى لا يعرف القراءة والكتابة بالاضافة الى جهله . لحقوته ولكن تقرر الاقتراح (٤) .

وبالنسبة الى طريقة الانتخاب هل تكون على طريقة الانتخاب الفردى، اى تقسيم المديرية او القطر كله الى عدة دوائر وانتخاب نائب واحد عن كل دائرة انتخابية ام على طريقة الانتخاب بالقائمة ، وهذه تكون بجعل المديرية على قوائم تحررها الاحزاب كل حزب له قائمة وتعرف القائمة بالاسم الجين على رأسها (٥) . وقد أيد الفريق الاوتوقراطى واغلبية الفريق الثانى « انصار الحكومة » ، طريقة الانتخاب الفردى (٦) ، فقد رأوا أن وجود اسم شخص حائز للثقة فى احدى القوائم قد يدعو الى انتخاب كل من معه فى القائمة وقد يكونوا غير جديرين بثقة الناخبين الذين أنتخبوهم حرصا على انتخاب ذلك الشخص المعين . وان الناخب فى طريقة الانتخاب بالقائمة لا يعرف من ينتخبه مما يجعل التمثيل غير صحيح ، وان انتشار الوعى ووجود الاحزاب السياسية جعل الناخب فى اوربا أكثر اتصالا بالمرشحين فى حين

---

(٣) الجلسة الخامسة للجنة العامة فى ٤ يونيو ١٩٢٢ وشارك الرأى لاصحاب الاتجاه الاول عبد العزيز مهمى وحسن عبد الرازق وايد الانتخاب المباشر على ماهر ، عبد اللطيف المكباتى وعلى المنزلاوى واحمد طلعت .

(٤) الجلسة الاولى للجنة الفرعية فى ١٩ أبريل .

(٥) الجلسة السادسة للجنة العامة فى ٧ يونيو ١٩٢٢ .

(٦) الجلسة الاولى للجنة المبدئية العامة فى ١٩ أبريل ١٩٢٢ .

إن الناخب في مصر لم يصل بعد الى هذه الدرجة ورغم ان احدهم انتقد طريقة الانتخاب الفردي بأن النائب فيها أكثر اهتماما بالمسائل المحلية الخاصة وان نظام القائمة قائم على النظام الحزبي وأن هؤلاء يستقلون بالاعمال العامة وتتجاوز شهرتهم مراكزهم إلا أنه ذكر أن تلك الشهرة في مصر لا تتعدى أصحاب الاملاك الواسعة ، وان النظام الحزبي لا يزال في مصر في دور الطفولة ، لهذا ايد الانتخاب الفردي واعترض الفريق الثالث انصار الملكية الدستورية مؤيدا من بعض انصار الحكومة ، على طريقة الانتخاب الفردي ، لعدول أوروبا عنها بعد أن ظهرت بالتجربة عيوبها ، وانهامضية لكرامة النائب ، وان نجاحه في الانتخابات يتوقف على التزلف الى الناخبين والاسراف في الوعود لهم وكثرة المرور على الوزارات لقضاء مصالحهم ، واقترحوا على اللجنة ان تأخذ بطريقة الانتخاب بالقائمة ، ورأى احدهم انها خير وسيلة لمنع الفساد والرشوة في الانتخابات . وخشى من طريقة الانتخاب الفردي لان الذي سيفوز فيها هو صاحب العصبة القوية بين المرشحين لا الشخص الكفاء . وأشار الى أن الانتخاب بطريق القائمة يفسح المجال لذوى الكفاءات ويضعف تحكم العصبة في الانتخابات (٧) . وتقرر بالاغلبية أن يكون الانتخاب فرديا (٨) . ولا شك ان ذلك القرار سيكون لصالح كبار الملاك الزراعيين حتى يكون كل منهم في بلده وهى دائرته الانتخابية (٩) . وعلى ذلك يسهل عليه التأثير في المتدوين الناخبين لترشيحه وانتخابه .

وبخصوص اشتراط أن يكون النائب ممن يدفعون مالا من عقار أو غيره ، تقرر بالاغلبية اشتراط نصاب مالى مع اعفاء الحاصلين على شهادة علمية

---

(٧) الجلسة السادسة والخمسة وأربعين للجنة العامة في ٧ يونيو ، ١٦ أكتوبر ١٩٢٢ .

(٨) الجلسة السادسة للجنة العامة ، في ٧ يونيو والجلسة ٢٥ للجنة العامة في ١٦ أكتوبر ١٩٢٢ .

(٩) د. علم دسوقي ، المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

مضت عليها خمس سنين من هذا الشرط (١٠) . ثم اعيدت المناقشة في شرط النصاب المالى واقترح رئيس اللجنة ان يكون من يرشح نفسه للنيابة له ريع معين أو يدفع ايجارا معيناً ، واتخاذ الاجار قاعدة لتقدير الثروة . وبسبب اعتراض البعض من التخوف في ضبط الشريعة عاد رئيس اللجنة وعطل اقتراحه بأن يشترط فيه ان ينتخب « أن يدفع ضريبة معينة على اطيان أو عقارات أو يكون له ايراد معين أو يدفع ايجارا سنوياً معيناً . وقد اخطفت الآراء حول هذا الاقتراح ، فالفريق الاوتوقراطى مؤيداً من اقلية انصار الحكومة ، اقترح شرط المال بالاضافة الى الغاء الامتياز الذى اعطى لحلة الشهادات العالية من شرط المال حتى لا يحصل على النيابة مرتزقا ، ولكن رئيس اللجنة تمسك باعنائهم لانتشار الامية او شبه الامية انتشاراً كبيراً في البلد حتى يفتح الباب للطبقة المتوسطة وحتى لا يكون المجلس النيابى حكراً لكبار الاغنياء ، وتمسك الفريق الاوتوقراطى بالنصاب المالى حتى لا يساعد ( على حد قول احدهم ) المفلسين والمتشردين على دخول المجلس ، وحتى لا تملأ المقاعد النيابية بالعمال وباشخاص لا كفاءة لهم (١١) ولكن الفريق الثالث رأى ان النيابة حق لا امتياز ، واقترح بعض اعضاء الفريق الثانى انصار الحكومة الغاء شرط المال لصعوبة البحث عن ثروة الناس ، وعدم منع التلاعب في اثباتها فرد عليهم رئيس اللجنة أنه يمكن مواجهة ذلك باشتراط ان يكون الاجار عن ثلاث سنوات سابقة للانتخاب حتى نمنع وجود حزب عمال بالمجلس ، فأجاب احدهم (١٢) ان شرط الترشيح « كميل بعدم انتخاب احد من صغاليك القوم » ولا شك ان تلك التعبيرات تدل على فكر طبقي لا زال متأثراً بالعصر الذى عاش فيه المصريون أداة الحكم للاتراك وكبار الملاك أو اصحاب المصلحة في البلد رغم قيام ثورة ١٩١٩ ، وازدياد

(١٠) الجلسة الاولى ، للجنة الفرعية في ١٩ ابريل ١٩٢٢ .

(١١) كان في مقدمتهم زكريا نائق ومجد الحميد مصطفى وعبد الحميد بقوى ورئيس

اللجنة حسين رشدي .

(١٢) عبد العزيز فهمي .



الوعى ، وامترض رئيس اللجنة على الاكتفاء بشرط الترشيح على أساس ان يكون المنتخب له مصلحة في البلد — وأقترح عضو آخر من الفريق الثاني إلغاء شرط المال على أن يحسن العضو القراءة والكتابة وتقرر بالاغلبية اشتراط المال ورفض الاقتراح الخاص بإعفاء حملة الشهادات العالية من شرط المال (١٣) . ثم انتقلت المناقشة بعد ذلك الى القدر المالى للضريبة ، وفى النهاية وافق الأعضاء على إلغاء شرط النصاب المالى لصعوبة تقدير الضرائب لان الضرائب المقررة فى مصر هى الضرائب العقارية وقدرها لا يتجاوز فى ذلك الوقت سدس الأيراد ففكرت اللجنة فى قيمة ايراد الشخص وفى قيمة الأيجار الذى يدفعه الساكن وغير ذلك واتضح ان ذلك سيقضى تدخلا فى شئون الناس الخاصة ويكلف الخزينة المال الكثير ، ولان القوانين الحديثة لا تقر هذا المبدأ (١٤) .

وبالنسبة لعضو مجلس النواب قررت الاغلبية ان يكون سنه ثلاثين سنة لضعف القرية السياسية فى ذلك الوقت ، وان يحسن القراءة والكتابة، وان يفصل المجلس فى الطعون التى تقدم فى انتخابات الأعضاء ، وان يشترط لصحة انتخاب النائب « ان يرشح من عدد معين من المندوبين الناجبين حتى لا يفاجأ أولئك المندوبون فى آخر لحظة بظهور أشخاص يرشحون انفسهم للانتخاب فنتشبت آراء المندوبين فيمن يتجهون الى انتخابه ، وينفسح الوقت امامهم ليطلقوا التفكير فيمن يولونه ثقتهم ويقدمونه للنياحة عنهم » ، وان لا يجوز ترشيحه الا فى المحافظة أو المديرية التى يكون أسمه مقيدا فيها مع اعتراض الفريق الثالث على أساس أن العضو نائب عن الامة كلها (١٥) ، وأن يكون لكل ستين ألفا من السكان نائبا فى المجلس (١٦) .

---

(١٣) الجلسة العادية عشرة للجنة العامة فى ٥ مايو .

(١٤) الجلسة السابقة .

(١٥) الجلسة الثانية للجنة المبادئ العامة فى ٢٠ أبريل ١٩٢٢ .

(١٦) الجلسة الثانية عشرة للجنة العامة فى ١٨ أغسطس .

وبخصوص أعضاء مجلس الشيوخ قررت الأغلبية قبول اقتراح رئيس اللجنة وإن يكون أعضاء هذا المجلس سواء المعينين أو المنتخبين من الفئات العليا (١٧) واقترح الفريق الأول الأوتوقراطي تعيين رئيس المجلس بواسطة الملك على أساس أن المجلس يضم المعينين والمنتخبين في حين اقترح الفريق الثالث أن يكون رئيس المجلس بالانتخاب كرئيس مجلس النواب ، واعترض على تدخل الحكومة في تعيينه وتقرر بالأغلبية أن « يرشح مجلس الشيوخ ثلاثة من أعضائه لرئاسة المجلس تعرض أسماؤهم على الملك ليعين أحدهم (١٨) » ولم يقرر أعضاء اللجنة اشتراط استحصان عضو الشيوخ القراءة والكتابة (١٩) . وعن طريقة انتخابهم قدمت عدة اقتراحات وانتهت المناقشة بموافقة الأغلبية على أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين على ثلاث درجات بواسطة مندوبين ينتخبون عن المندوبين الناضجين ، وأن يكون الترشيح شرطا لأعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين (٢٠) . وتمت الموافقة على أن يكون النصاب المالى المفروض على عضو مجلس الشيوخ مائة وخمسين جنيها في السنة (٢١) وتقرر أن يكون لكل مائة وثمانين ألف من السكان شيخا واحدا . وهكذا نرى أن كبار الملاك الزراعيين والمؤيدين لحقوق الملكية قد أيدوا الانتخاب غير المباشر (٢٢) ، والانتخاب الفردى ، وأن يكون العضو مقيدا في المحافظة أو المديرية التى يرشح نفسه فيها وهذه أمور كلها لصالح تلك الطبقة ، والتى تضمن لهم الفوز في بلادهم وهى دوائهم الانتخابية .

---

(١٧) الجلسة السابعة ، انظر البحث ص ٤٠ والدون بها الفئات .  
(١٨) الجلسة التاسعة للجنة الفرعية في ١٣ يونيو ٢٢ والجلسة الرابعة والعشرين للجنة العليا في ٢١ أغسطس والجلسة ستة وثلاثين في ٣١ سبتمبر ١٩٢٢ .  
(١٩) الجلسة ستة وثلاثين للجنة العليا في ٣١ سبتمبر ١٩٢٢ .  
(٢٠) الجلسة التاسعة للجنة العليا في ١٣ يونيو ١٩٢٢ .  
(٢١) الجلسة السابعة عشرة للجنة الفرعية في ١٣ مايو .  
(٢٢) أى إجراء الانتخاب على مرحلتين ملكي .

وبعد ان انتهت اللجنة العامة من مناقشة المبادئ العامة ، تم تشكيل لجنتين أحدهما لوضع قانون الانتخاب من ستة أعضاء . ولما انتهت ناقشته اللجنة العامة من الجلسة الأربعين في ٦ أكتوبر حتى الجلسة الرابعة والخمسين في ٢٦ أكتوبر ١٩٢٢ . وبعد مراجعته صدر في ٣٠ إبريل ١٩٢٣ وانقسم القانون الى أربعة أبواب ، وفي الفصل الأول من الباب الأول ( في الناخبين ) نص على أنه لكل مصرى من الذكور بلغ من السن إحدى وعشرين سنة ميلادية له الحق في الانتخاب ( م ١ ) ( ٢٣ ) ، ما عدا رجال العسكرية الذين هم تحت السلاح ، ووضع الفئات التي تحرم من حق الانتخاب وهي الفئات المحرومة من حقوقها المدنية والسياسية ونص على أن موطن المرشح هو الجهة التي يقيم فيها دائما أو التي بها مركز أعماله أو مصالحه ( م ٢ ) ، وأشار الى تنظيم الجداول الانتخابية في كل قرية أو مدينة أو قسم ، وعلى نوعية اللجنة التي تقوم بتحريرها ( م ٤ ) وعلى كيفية ادراج الاسم في جدول الانتخاب ( م ٨ ) ، وفي الفصل الثاني منه الخاص ( بالمندوبين ) ، نص على أن كل ثلاثين ناخبا في كل قرية أو مدينة أو قسم ، ينتخبون مندوبا واحدا من بينهم على أن يراعى في تقسيم الناخبين الى أقسام ثلاثينية ، التجاور في السكن في المدن ، وحصص المشايخ في القرى ( م ٢٥ ) واشترط أن لا يقل عمره عن ثلاثين سنة ميلادية ( م ٢٦ ) ، ولم يشترط القانون في هيئة الناخبين سواء الناخبين ( الدرجة الأولى ) أو المندوبين ( الدرجة الثانية ) أو مندوبى المندوبين ( الدرجة الثالثة ) أى نصاب مالى أو كفاءة معينة فكان بذلك أقرب الى الديمقراطية .

وفي الباب الثانى ، في انتخاب أعضاء مجلس النواب نص على أن يمثل النائب ستين ألفا من الاهالى ( م ٢٧ ) بحيث لا يقل عن ثلاثين ألف ، وعلى ذلك قسمت كل مديرية أو محافظة الى دوائر انتخابية ، على أن يراعى في تقسيمها أن تكون متساوية في العدد ، وعلى أن تعين دوائر الانتخاب في

جدول وتقرر بقانون ، وتنتخب كل دائرة عضوا واحدا (م ٢٩) ، واشترط على النائب ان لا يقل عمره عن ثلاثين سنة ميلادية ، وان يحسن القراءة والكتابة وان يكون اسمه مدرجا بجدول الانتخاب في المديرية او المحافظة التى ينتخب فيها ، وان يرشحه ثلاثون من مندوبى دائرة انتخابه (م ٣١) ، وان لا يرشح العضو نفسه فى اكثر من دائرتين ، ولا يجوز ان يرشح الموظف نفسه فى دائرة عمله الخاصة باستثناء العمد والمشايع ، وان يودع العضو خزانة المديرية او المحافظة وقت الترشيح مائة وخمسين جنيها مصريا ، تصرف فى الاعمال الخيرية المحلية فى الدائرة الانتخابية اذا عدل عن الترشيح او اذا لم يحرز فى الانتخابات على عشر الاصوات الصحيحة التى اعطيت . وعلى ان تناط كل دائرة انتخابية فى كل دائرة عملة او فرعية بلجنة ، تؤلف من قاض او عضو نيابة او احد موظفى الحكومة يعينه وزير الحقانية وتكون له الرئاسة ومن مندوب من قبل وزير الداخلية ومن ثلاثة ناخبين ليسوا مرشحين ويتخذ رئيس اللجنة الوسائل اللازمة لحرية اعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب (م ٤٥) ، ونص على ان يكون الانتخاب بالاقتراع السرى وعلى ان ينتخب العضو بالاغلبية المطلقة (٢٤) لعدد الاصوات التى اعطيت ، فاذا لم يحصل عليها احد المرشحين فى المرة الاولى يعاد الانتخاب فى مدى خمسة ايام بين المرشحين الذين نالوا العدد الاكثر من الاصوات ، وفى المرة الثانية يكون الانتخاب بالاغلبية النسبية لعدد الاصوات التى اعطيت ، فاذا حصل اثنان او اكثر فى المرة الثانية للانتخاب على اصوات متساوية اقترعت اللجنة بينهم وكانت الاولوية لمن تعينه القرعة (م ٥٨) .

وفى الباب الثالث فى انتخاب اعضاء مجلس الشيوخ ، نص على ان يمثل عضو الشيوخ مائة وثلثين الفا من الاهالى (م ٨١) واشترط فى العضو ان لا يقل عمره عن اربعين سنة ميلادية وان يكون من فئات معينة (٢٥) ،

---

(٢٤) الاغلبية العادية تساوى النصف زائدا واحدا . اما الاغلبية المطلقة فهى  $\frac{2}{3}$  فكثر .

(٢٥) انظر الكتاب ص ٥٤ .

سواء كان منتخبا أو معينا ، وإن يكون اسمه مدرجا بجداول الانتخاب في المديرية أو المحافظة التي ينتخب بها ، وأن يرشحه عشرون على الأقل من مندوبى المندوبين في دائرة انتخابه ( ١٦م ) ، واشترط فيه نصاب مالى في الوقت الذى اعفى فيه عضو مجلس النواب منه بأنه يدفع ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهًا في العام ممن لا يقل دخلهم عن ألف وخمسمائة جنيه ، وعلى أن تنقص الضريبة والدخل السنوى الى الثلث بالنسبة لمن ينتخب عن مديرية اسوان وعلى أن يودع المرشح مبلغ مائة وخمسين جنيهًا في خزانة المديرية أو المحافظة وقت الترشيح . وفي الباب الرابع نص على أن لكل ناخب أن يطلب ابطال الانتخاب الذى حصل في دائرته بكتاب يقدمه الى رئيس المجلس ، على أن يشتمل على الاسباب التى بنى عليها الطلب ( ٢٦ ) .

ولما أعلن القانون تناولته الصحافة بالنقد والتحليل ، فكتب محمود عزمى في السياسة مقالة في محاسن ومساوىء القانون ، فذكر أن من محاسنه سن الواحد والعشرين عاما تعتبر مناسبة للحكم على الأشخاص والأشياء من حيث الحياة السياسية ، وأن من أهم عيوبه أن القانون أخذ ببداية الانتخاب الفردى ، وفي ذلك تضحية لأصحاب الكفاءات . ثم أشار الى أن القانون والصورة التى صدر بها يصلح وسيلة لاختيار أعضاء البرلمان المصرى اذا احسن تنفيذه ، وقامت الحكومة من جانبها بكل ما يلزم لجعل الانتخابات حرة بعيدة عن كل المؤثرات غير المشروعة ، وقامت الامة من جانبها باختيار الكفاء الذين يعرضون عليها من برامج انتخابية ما يحقق آمالها ، ورأى انه قابل للتحرير والتغيير عقب انعقاد البرلمان ( ٢٧ ) . ونشرت صحيفة الاخبار عدة مقالات حول القانون اشارت في اولها الى أن التجارب اثبتت أن المجالس النيابية التى تتولد عن انتخاب متعدد الدرجات لا يمكنها

---

( ٢٦ ) مشروع قانون الانتخاب ملحق رقم ٣ وتقرير مرفوع من لجنة الدستور ، ومحمود

خليل جبهى ، المرجع السابق ج ٥ ص ٦٢١ : ص ٦٢٥ .

( ٢٧ ) في ٢ مايو ( كلمة في قانون الانتخاب ) .

بطلنا ان تعبر عن آراء الشعب ، وأصبحت طريقة الانتخاب غير المباشرة رجعية ، وان القوانين الانتخابية الحديثة كلها مبنية على دمج الانتخاب بدرجة واحدة ، وإن قوانين الانتخاب في مصر قيد أهلية هذه القاعدة الديمقراطية السليمة (٢٨) . وقارنت بين الانتخاب المزدوج والانتخاب بالقيامة . ورات « ان الانتخاب بالقيامة هو الذي يحقق عند العمل تلك القاعدة التي نمت عليها المادة ( ٩١ ) من الدستور وهي ان عضو البرلمان ينوب عن جميع افراد الامة (٢٩) . وانتقبت المبالاة في شروط عضوية مجلس الشيوخ بما جعلت منه مجلسا بعيدا عن ان يمثل الأمة مما يؤدي الى ايجاد هيئتين مختلفتين في تكوينها وإن يكون أحدهما ديمقراطيا وبخلاف الآخر رجعيا (٣٠) . وفكرت ان الادارة نتيجة اجراء الانتخابات على درجات سوف تتدخل في تقسيم الاقسام الثلاثية ورات ان انتخابهم سيكون في حكم التعيين وسيقارون برأى العد في القرى وذوى النفوذ في المدن وإن هذا الانتخاب للمندوبين سيكون اقله حرا واكثره بالامر (٣١) . وأشارت المقطم ان الانتخاب العام بدرجة واحدة مدرسة سياسية عملية للناخبين ، وإن عملية الناخبين المندوبين عرضة لتأثيرات مخلفة مشروعة وغير مشروعة (٣٢) . وانتقدت الاستقلال اهمال النساء في الانتخاب ، ورات ان ذلك قضاء على حقوق نصف الامة لتقاليد نشأت وسط الاستبداد والجهل (٣٣) . ولو اشترط القانون معرفة الناخب للقراءة والكتابة لاصبح عندنا هيئة ناخبين تكون قادرة على اختيار ممثلى الشعب ولكن قانون ١٩٢٣ أهمل هذا الشرط ولم يشترطها حتى في المندوب ، ولم يفرق القانون بينهما الا في السن فقط لانه

(٢٨) في ٨ مايو ١٩٢٣ لامين الراعى .

(٢٩) في ٩ سبتمبر ١٩٢٣ .

(٣٠) في ١٠ سبتمبر ١٩٢٣ .

(٣١) الاخبار في ٢٤ و ٢٩ مايو ١٩٢٣ عبد القادر المازنى .

(٣٢) في ٢ يونيو .

(٣٣) في ٢٤ سبتمبر ١٩٢٣ ( اصحاب النساء لميد العهد الجديد ) .

كلما ارتفع مستوى الناخبين الثقافي والاجتماعي والسياسي كان اختيارهم للنواب دقيقا ، ولان الناخب الامي أداة طيعة في يد الادارة في المدن والعمد والمشايع والقرى (٣٤) . ومن الناحية النظرية يمكن القول ان مميزات هذا القانون انه طبق نظام الاقتراع العام ، فلم يشترط اى نصاب مالى او شهادة علمية ، وهذا من شأنه ان يوسع في قاعدة الانتخاب ويدعو الى اشراك اكبر عدد من افراد الشعب في حقوقه السياسية وبذلك تتحقق المساواة بين افراد الشعب والى جانب ذلك فقد اتخذ نظام التصويت السرى الكامل في التصويت ضمانا لحرية الانتخاب وحماية للناخب من اى ضغط يقع عليه (٣٥) .

وكان هذا القانون محل صراع داخل البرلمان وخارجه بالصحف بين الوفد المصرى واحزاب الاقلية ( ما عدا الحزب الوطنى ) وفي مقدمتها حزب الاحرار الدستوريين . وراى هؤلاء ان مصر صارت في قوانينها النظامية والانتخابية من عام ١٨٦٦ حتى ١٩١٣ على النظام الانتخابى غير المباشر ( على درجات ) وعللوا ذلك لتأخر البلاد العلمى وعدم نضج الشعب في التربية الاجتماعية والسياسية . اما الوفد فقد ايد الانتخاب المباشر وراى انه حق للمواطنين جميعا الاشتراك في انتخاب الممثلين ، وان الدستور ايد المساواة والحرية لذلك وجب اعطاء حق الانتخاب لجميع الناخبين على السواء ما داموا قد بلغوا سنا معيناً بلا حاجة الى شرط القراءة والكتابة او نصاب مالى معين الى آخر القيود وانتقد سعد زغلول الانتخاب غير المباشر المتعدد الدرجات ، وانتقد قيام الادارة بتكوين الدوائر الثلاثينية والدوائر المركزية وجميع اللجان الانتخابية (٣٦) . وذكر ان الانتخابات

---

(٣٤) انظر دوايت ابراهيم وتوميق حبيب في نظامنا الانتخابى كما هو وكما يجب ان

يكون ص ٤٥ .

(٣٥) حسنى نصار ، النظم السياسية والقانون الدستورى من ٢٢ وس ٧٩ و ص ٨٠ .

(٣٦) الاخبار في ١٩٢٢/١٠/٦ من حديث لسعد زغلول بساء ٥ اكتوبر في حفلة تكريمه

في نادى سيروس ومفكرات عبد الرحمن نهى ، ص ٢٤٠٦ .

على درجتين بمجلس النواب وعلى ثلاث درجات بمجلس الشيوخ تفتح بابا واسما للتأثيرات المختلفة ، لأن التأثير في فئة قليلة أسهل من التأثير في مجموع الأمة (٣٧) . أى أنه من الممكن شراء الأصوات ومن السهل أن يضبط على المندوبين الناخبين من العمدة والمشايخ ورجال الإدارة بمختلف أوجه الضغط . ودعا سعد زغلول الى تغيير وتعديل هذه المبادئ الرجعية عند أول اجتماع للبرلمان (٣٨) .

---

---

(٣٧) الأهرام في ١١ أكتوبر ١٩٢٢ — حديث لسعد زغلول مع مندوب جريدتين فرنسيتين .  
(٣٨) مذكرات سعد زغلول ، محاضرة ٤٧ ، ص ٢٧٦٨ .





## الفصل الثالث

### الانتخابات وتشكيل وزارة سعد زغلول

---

- ١- التمهيد لاجراء الانتخابات .
- ٢- الاحزاب التي اشتركت في الانتخابات ووسائل دعايتها الانتخابية .
- ٣- تشكيل وزارة مسعد زغلول .
- ٤- الخلاف بين الملك والوزارة حول تعيين خبسى اعضاء مجلس الشيوخ .



## الانتخابات وتشكيل وزارة سعد زغلول

وفي سبيل التمهيد للانتخابات أصدرت حكومة يحيى إبراهيم عدة قوانين ففي ٣٠ مايو ١٩٢٣ أصدرت الوزارة « قانون الاجتماعات العلنية والمظاهرات في الطرق العمومية » . وهو قانون يخالف الحرية التي منحها الدستور للمصريين ، فكان عرضة للنقد . ومن ذلك ما جاء في بيان للوند أصدره في ٥ يونيو ١٩٢٣ جاء فيه « أن الوزارة قضت بهذا القانون على كل اجتماع سياسي وانتخابي ومنعت في الواقع إبداء الآراء السياسية واجهضت فيه على حرية القول والفكر والرأي » وناشد البيان نواب المستقبل تعديل هذه القوانين العتيقة بقوانين ديمقراطية (١) وعلقت عليه إحدى الصحف البريطانية بأن قانون الاجتماعات والمظاهرات مس حرية الخطابة التي حرصوا واضعوا الدستور كل الحرص على صيانتها ولذلك أحدث صدره شجة في الدوائر الديمقراطية (٢) . وفي ٥ يوليو ١٩٢٣ صدر قانون التضيقات الذي قضى بإجازة كل ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية من إجراءات إدارية وقضائية أو تشريعية مدة الأحكام العرفية وأصبح المصريون مسئولين فقط أمام المحاكم والقوانين المصرية — ولكنه وضع على صورة اتفاق أو جزء من معاهدة بين مصر وإنجلترا ، وأصبح أمرا واقعيا . أمام البرلمان المصري (٣) . في الوقت الذي حضر فيه الوفد المصري الوزارة من إصدار القانون في شكل معاهدة تربط مستقبل البلاد ، وتمس حقوقها وسيادتها وحتى لا يتسنى لنواب الشعب تعديلها (٤) . وبناء على صدور هذا القانون قامت الحكومة المصرية بإلغاء قانون الأحكام العرفية التي أعلنتها

(١) مذكرات عبد الرحمن نسفى ، ملف ٢٢ ، ص ٢٢٩٧ : ص ٢٢٩٩ .

(٢) صحيفة « الجدى نيوز » من الأهرام في ٢ يونيو ، لندن في أول يونيو .

(٣) صحيفة السلسلة في ٦ يوليو ١٩٢٣ .

(٤) الأهرام في ١٢ أبريل ١٩٢٣ .

الحكومة البريطانية في ٢ نوفمبر ١٩١٤ . وفي ١٨ يوليو ١٩٢٣ أصدرته الوزارة قانون تعويضات الموظفين الأجانب وصدر أيضا في صورة اتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، وقضى بمنح الموظفين الأجانب مكافآت عند أحالتهم على المعاش أو فصلهم من الخدمة ، وحصلت الحكومة فيه كل رغبات دار المنحوب السلمي البريطاني وحصلت فيه الخزانة المصرية أعباء ثتيلة (٥) . واحتج عليه الوفد المصرى وعلى الوزارة في ٣٠ يوليو لاعتباره عبئا جسيما على الميزانية إذ يكلفها عدة ملايين من الجنيهات ، وعلى إخراجها من اختصاص البرلمان القديم . ونكر سعد زغلول أن تلك القوانين ليست في الواقع الا ارادة فردية ، لأن مملى مصر لم يؤخذ رأيهم فيها وأن البرلمان لا يستطيع الا إلغاءها ليتسنى له أن يدرس المسألة (٦) في مجموعها . وعلى ذلك زالت الظروف التى نفى فيها سعد زغلول ، وبقرب موعد الانتخاب أصبح لا مفر من الإخراج عنه ودعوته وصحبه الى مصر . وتوالى الإخراج عن المعتقلين في مصر ، فأمّرج أولا عن أعضاء الوفد المعتقلين بشبكة قصر النيل في ١٥ ابريل ١٩٢٣ ، وأسفرت الاتصالات بين الحكومة المصرية ودار المنحوب السلمي عن الإخراج عن المعتقلين في الماطلة في ١٥ مايو ١٩٢٣ (٧) . وفي ٣١ مايو أطلق سراح المعتقلين في سيقيل (٨) . وفي ٥ يوليو صدر المعلن عن بعض المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية بمناسبة صدور قانون التضمينات وإلغاء الأحكام العرفية (٩) . وترجع سهولة هذه الإجراءات الأخيرة أن بريطانيا رأت أن تتجه في سياستها نحو الوفد لموازنة قوة الملك الدستورية بالإضافة الى عامل هام وهو سيطرة الوفد على الحركة.

---

(٥) السباسة في ٢٨ يناير ١٩٢٤ .

(٦) الأخبى في ٢٢ سبتمبر ١٩٢٣ حديث لسعد مع جورج دومان ، مندوب صحيفة جورنال.

دى ليرى ٢١ سبتمبر .

(٧) مذكروا عبد الرحمن نهى ، ملف ٧٢ ، ص ٢٢٩٤ ، الأوامر في ١٥ مايو ١٩٢٣ -

(٨) نفسه ، ص ٢٢٩٧ .

(٩) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٢٢٧ .

### الوطنية (١٠) .

وحتى يمكن إجراء الانتخابات كان لابد من إنشاء الدوائر الانتخابية ،  
وهذه يجب أن يكون أعدادها مبكراً قبل إجراء الانتخابات بوقت كاف ضماناً  
لنزاهة العمل وذلك بتقسيم القطر إلى دوائر انتخابية حسب نسبة السكان  
التي يمثلها النائب أو الشيخ والتي استقرت عليها لجنة الدستور ، وتحرير  
جداول انتخابية تتضمن أسماء الناخبين وقد قرر قانون الانتخاب مبدأ علانية  
هذه الجداول حتى يتمكن الناخبون مراقبتها والمعارضة فيما يوجد بها من  
أخطاء ، وحتم عرضها في مواعيد دورية حتى يمكن الإطلاع عليها وتاليف  
اللجان الانتخابية لإدارة عملية الانتخاب (١١) . ونص القانون أن يكون  
التصويت شخصياً ، وأن يكون لكل ناخب صوت واحد ، ويكون الانتخاب  
بالإقتراع السري (١٢) ( مادة ٣٩ ) . وفي ختام عملية الانتخاب تبت اللجنة  
في محضرها أصل عدد الناخبين المدعويين للحضور أمامها وعدد من حضروا  
منهم وأعطوا أملاً أصواتهم (١٣) . ثم تجتمع اللجان إلى لجنة خفية في  
مركز الدائرة لفرز الأوراق وضبط اللجنة اسم الفائز من المرشحين وهو  
الذي حصل على الأغلبية المطلقة لعقد الأصوات التي أعطيت له لمدة  
( ٤٧ ) ( ١٤ ) . ومن أجل تنفيذ تلك الإجراءات صدر في أول مايو ١٩٤٢ قرار  
من وزارة الداخلية ينص على تحديد موعد وضع جداول الانتخاب وصنعها  
في ١٦ مايو (١٥) . ثم عدل موعد التقييد إلى يوم ٢٢ مايو لاستكمال الجدول  
بوتصحيحها حتى تتاح الفرصة لتسجيل أسماء جميع الناخبين وسحبهم

Marlowe, J., op. cit, p. 263.

(١٠)

(١١) د. محمود عيد ، نظام الانتخاب في التشريع المصري والقانون ، ص ٢٥٤ : ص

- ٢٦ -

(١٢) للمصلحة من ٢٦٤ .

(١٣) نفسه ص ٢٨٤ .

(١٤) نفسه ص ٢٩٢ : ص ٢٩٥ .

(١٥) لإمرام في ٢٠ مايو ١٩٤٢ .

عرض الجداول المحدد من ٢٢ مايو الى ٢٦ مايو (١٦) . ثم تلاه بميعاد آخر لغاية ٣١ مايو ، لمن يطلب ادراج اسمه ضمن هذه الجداول (١٧) . وفي ٢ أكتوبر ١٩٢٣ صدر قرار بتقسيم دوائر الانتخاب الى ٢١٤ دائرة للنواب . والى ٧١ دائرة للشيوخ المنتخبين وبعد تحرير كشوف الناخبين والتحقيق فيها تقوم الادارة بتقسيم الناخبين الى الاقسام الثلاثية للشروع في انتخابات المندوبين ، واتمام الانتخاب في حيدة ونزاهة (١٨) .

### الوفد والدعاية الانتخابية :

وتقدم للانتخابات احزاب ( الوغد ، والاحرار الدستوريون والحزب الوطني ) والشخصيات المستقلة . وبالنسبة للوفد فقد اجتمعت الامة بكل فئاتها وعناصرها حوله فقبل سفر اعضائه الى اوربا شكل « لجنة الوغد المركزية » — التي قابلت بانشاء لجان فرعية لها في المحافظات والمراكز والقرى — وعلى ذلك اوجد طريقة للاتصال بالجماهير — والتاثير فيها (١٩) . واستفاد الوغد من تلك اللجان اثناء الانتخابات العامة . وبعد انفصال كبار الملاك الزراعيين عن الوغد تمسكت الجماهير بسعد الذي اصبح رمزا للثورة بالاضافة الى شخصيته القوية ونشاطه الاجتماعية الاولى وانتماه الى الطبقة الوسطى (٢٠) . واصبح الوغد اقرب الى التعبير عن المطالب الوطنية ، ولكنه لم يخرج عن المعسكر البرجوازي ، مما صبغ الثورة بالطابع البرجوازي . من ناحية اسلوب العمل السياسي والفكر السياسي الذي يقف وراءها ، ولكنه في نفس الوقت اكثر تقدما من جناح كبار الملاك (٢١) . وواصل الوغد قيادة الجماهير فلم يعترف بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ واعتبره نكبة وطنية ،

(١٦) الامشام في ١٥ شباط ١٩٢٣ .

(١٧) الامشام في ٢٣ مايو ٢٣ .

(١٨) المقلم ٥ يونيو ١٩٢٣ .

(١٩) د. عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره في النهضة المصرية من ١٩١٤ —

١٩٢٧ ، ص ٢٣٥ .

(٢٠) نفسه ، ص ٢٣٦ .

(٢١) د. محمد انيس ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واصولها التاريخية ، ص ٢٣٠ .

هوئند الدستور وقانون الانتخاب ووصفها في كثير من نياتهما بالرجعية . ومطالب تعديلها في اول برلمان . وفي الوقت نفسه رأى الوفد ان الدستور ما هو الا سلاح من اسلحة الجهاد ، اذ سوف يترتب عليه قيام الحياة البرلمانية والوزارة الدستورية ومفاوضة الانجليز ، لهذا دخل الوفد الانتخابات حتى يصل عن طريقها الى الحكم من اجل المفاوضة ، وتحقيق الهدف الذي انشؤ من اجله وهو السعى للاستقلال التام لمصر والسودان . ولا تتشاور لجانته امسحت كل دائرة انتخابية في مصر وكل اقليم بل وكل قرية لها لجنتها الوعدية المحلية . واتام لجان عامة انتخابية بالمحافظات والمديريات ولجان غرمية (٢٢) من اجل تنبيه اهل الدائرة الى مآلهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات في مسائل الانتخابات والعمل على اختيار الاكفاء المخلصين للوطن اللتين حول الوفد المصري . وشرع الوفد في تكوين لجنة الطلبة التنفيذية للانتخاب بالقاهرة ، لتشرع على نروعها في اتحاء القطر كله وكان في كل مديرية لجنة الطلبة العامة . وقد شكرها سعد زغلول على مجهودها العظيم . واثنى على الطلبة جسيما وحمد لهم جهادهم الشريف في الحركة الوطنية (٢٣) . وقد اشارت احدى الصحف البريطانية الى هذا التنظيم اذ رأت ان الزغلولين اغوا اللجان في اتحاء القطر المصري وجندوا الطلبة وزودوهم بتعليمات عما يجب عليهم اجراؤه (٢٤) .

واتام الوفد اجتماعات انتخابية عامة طعن فيها في خصوصه السياسيين وهم جماعة على وثروت ورشدى وزراء الحمية (٢٥) . واطعن منشوراته لتوعية الجماهير بحركة الانتخابات دما فيها اللجان الانتخابية الوعدية الى ثلاث واجهات هي تسجيل الاسماء ومراجعة الجداول

(٢٢) الاحرام في ١٩ مايو ١٩٢٢ .

(٢٣) الاخبار في ٢/١٠/١٩٢٢ .

(٢٤) صحيفة التميز ، من الاحرام في ٤ يونيو .

(٢٥) احمد شفيق — الحولية الاولى ، ص ١ : ص ٥ ، والاحرام في ١٩ مايو .



الانتخابية المعروضة وتقديم الطلبات لاندراج اسم من لعل في هذه الجدول .  
 يؤكد الوفد فيها ان الترشيح لمجلس النواب وللشيوخ سيكون بالتشاور  
 مع لجان الفرعية ولنصاره الى حين تصديق اللوائح الانتخابية (٢٦) .  
 وحسب زغلول من المنفى في الوقت المناسب للانتخابات وبهذا ان وصلت خدمه  
 ارض مصر في ١٤ سبتمبر ١٩٢٣ اخذ يخطب في الناس خطبا حماسية كانت  
 تثير شعورهم ضد خصومه السياسيين . واخذ يثبط في توجيهه المبركة  
 الانتخابية ويوجه نداءاته الى الشعب لانتخاب الرجال الاكفاء للوثوق بهم  
 ومعارضة كل تدخل ورغبه الى جهة الاختصاص (٢٧) . ونتيجة لانتشار  
 اللجان في أنحاء القطر اخذ كل من له حق الانتخاب يسجل اسمه في جداول  
 الانتخاب ، واخذت اللجان في توجيه المواطنين الى اماكن الانتخاب في  
 اوقاتها المعينة وخاصة في الاقاليم (٢٨) .

#### الاحرار الدستوريون والجمعية الانتخابية :

ثم ألف جماعة للمعتلين على يكن ولصحابه حزب يكون لأول ولجباته  
 المطالبة باصدار الدستور واجاد شكل سياسي حزبي ، يفضل الانتخابات  
 القادمة مناهضا للوفد ، قالوا في ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ حنيا سبموه حزب  
 « الاحرار الدستوريين » برئاسة عطلي يكن ، يتكون من كبار السلاك  
 الزراعيين ومن صفوة من المثقفين المصريين . ولهذا ضم جميع وجهاء  
 واعيان المديرية الذين لهم نشاط في مديرياتهم حتى يتمكنوا من أن يلعبوا  
 دورا هاما في الانتخابات القادمة والحصول على الاغلبية . وفي نفس  
 الوقت يشد الحزب من ازر عطلي في اى مفاوضات قادمة ، ويقرر اعناله  
 ويحس مصالح اموانه (٢٩) . فذلك عقدا واجتبا في فندق شبرد في ٣

(٢٦) الاحرام في ١٠ ، ٢٣ مايو ١٩٢٣ .

(٢٧) مذكرات عبد الرحمن نسي من ٢٢٩١ ، من ٢٢٩٢ .

(٢٨) نفسه ، من ٢٤٥٢ ، من ٢٤٥٧ .

(٢٩) د. احمد نواد مصطفى ، تاريخ الملائك المصرية الانتخابية ، وإثرها في تطور  
 الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٤ - ١٩٥٢ ، من ٢٥٢ ، من ٢٥٧ . ( بمسألة دكتوراه آداب  
 القاهرة غير منشورة ) .

أكتوبر ١٩٢٢ أعلنوا فيه برنامجهم . وما جاء فيه الحرص على الاستقلال التام وإنهاء الإحتلال البريطاني وعدم هيجل السودان من مصر . ( مادة ١ ) وتأييد النظام الدستوري والحفاظة على سلطة الإمة وحقوق العرش ( مادة ٢ ) . وشمل البرنامج التولى للاقتصادية كترقية الزراعة والصناعة وتنمية الموارد عامة . والتأكيد على الحرية الفردية ومجارية للإمة والاهتمام بيجانية التعليم الأولى وبوسيلة الحزب في الحصول على الاستقلال التام لمصر والسودان هو المفاوضات مع الحكومة البريطانية ، وهو في ذلك لا يختلف عن وسيلة الوفد لتحقيق نفس الهدف ( ٣٠ ) . إلا ان الاختلاف جاء من التباين في الموقف ، فقد رأى الأحرار الدستوريون التساهل مع الإحتلال ، واعتبروا التصريح خطوة نحو الاستقلال ، وإنهم أبطال المفاوضات القادمة لأنهم أصحاب الزاى والاعتدال والديبلوماسية كما رأى الإحتلال أنهم أكثر مرونة وأقل تصلبا من الوفد ولكونهم ألفوا الحزب من الأعضاء المنفصلين عن الوفد ، ومن معظم المخالفين لسعد زغلول ولأنهم من عوامل نفى سعد زغلول زعيم الإمة الى عدن فقد ظلوا يفتقرون الى التأييد الشعبي لهم . ومن هنا اعتد الحزب في تكوينه على قوة الحكم ( ٣١ ) .

وبدا الحزب يعد نفسه للمرحلة الجديدة . وهى قيام المرحلة الأولى من الانتخابات بإغابة الاجتماعات الانتخابية العامة ، تكلم فيها زعماءه ، وحلوا فيها على رجال الوفد وزعيمه بأن سبيلته هى سياسية اليمين والقضايا على الحرية ( ٣٢ ) . وكانت جولات رجال الحزب على الوفد غنيبة ، وكان القضية أصبحت محاولة الحط من شخصية سعد زغلول لأنهم رأوا وقوف الشعب حوله ، من هنا قسيت حملاتهم عليه .

Zayid, M. Y., op. cit. P. P. 111, 112.

( ٣٠ )

يفهم ان الإحتلال البريطاني يرى أن الأحرار الدستوريين أكثر مرونة من الوفد .

Holt, P. M., Political and Social change in modern Egypt, P. 346.

١٩٢٢، طرابلس : مطبعة الثورة المصرية ، ج ١ ، ص ٦٩ ، ص ٧٠ .

( ٣٢ ) د . محمد حسين هيكل المجمع السني ، ص ١٧٤ و ص ١٧٥ .

### الحزب الوطنى :

لما الحزب الوطنى فيمكن القول انه بقيام الحرب العالمية الاولى كاد ان ينتهى الدور التاريخى للحزب الوطنى فى قيادة الحركة الوطنية وتوجيهها لنفى زعيمه وتشقيت معظم اعضائه وفى نفس الوقت كانت الحرب العالمية الاولى فاصلا حجب الحزب فترة طويلة من الوقت عن الراى العام (٣٣) . وللموقف المتطرف الذى اتخذه من الوفد فى رفض المفاوضة وهى الوسيلة التى اختارها الوفد سبيلا لتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان ، الى جانب ان مبداه لا مفاوضة مع بريطانيا الا بعد الجلاء كانت سياسة غير معقولة فى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا قوة كبرى (٣٤) ، ثم ظهور قيادة منظمة جديدة تمثلت فى الوفد المصرى (٣٥) .

وبالرغم من ذلك كان يراود اعضاء الحزب الامل فى الانتخابات رغم عدم تأثيرهم فى مجرى السياسة ولا فى تحويل التيارات الشعبية (٣٦) . واخذ الحزب يستعد للانتخابات ولكنه قصر لجانه على القاهرة والاسكندرية (٣٧) . واقام حفلة انتخابية فى ناديه ( دار اللواء ) بالدرب الاحمر تكلم فيها رئيسه حافظ رمضان عن مبادئ الحزب الوطنى ساخطا على انصار المفاوضة رايبهم ، حاثا الامة على انتخاب المخلصين من ابنائها العاملين على استقلال مصر وسودانها ، وركز على الجلاء قبل (٣٨) المفاوضة واثف لجنة انتخابية بالقاهرة من المحامين والطلبة والاعيان لمساعدة من يرشحهم الحزب للبرلمان ، ودعا انصار الحزب فى الاقاليم ومن يدينون بمبادئ الحزب الى الاسراع فى تكوين لجائهم الفرعية الانتخابية ، وحث الطلبة على القيام بواجبهم الوطنى فى تلك الظروف

---

(٣٣) محمد زكى عبد القادر ، مجلة الدستور ، ص ٤٥ .

Landau, op. cit, P. 135,

(٣٤)

(٣٥) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٣٦) محمد زكى عبد القادر ، المرجع السابق ، ص ٤٦ .

Landau, op. P. 135.

(٣٧) الاضواء فى ٢٨ مايو ١٩٢٣ ، ص ٤ .

(٣٨) احمد شفيق ، الحولية الاولى من ١٩٢٠ .

الخطيرة » التي تتطلب الحذر وعدم الاندفاع تحت التأثير والمواقف  
الخلابة » . ويتصدد الوفد وعدم الاندفاع في تليده (٣٩) .

وبهذا لم يسع قادة الحزب الى تنظيم اللجان الانتخابية في أنحاء  
القطر كله ، وركزوا جهودهم في القاهرة والاسكندرية وعلى ماضي كهاجر  
أيلم مصطفى كابل ومحمد فريد ، ولم يخلقوا أداة اتصال بالجماهر  
المنتشرة في عرض البلاد ، من هنا فقد غاق الوفد في انتشاره ونشاطه  
حزبي الاحرار الدستوريين والوطنى .

### الانتخابات :

وما ان بدأت عمليات الانتخابات الثلاثينية في أنحاء القطر صباح  
يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٢٣ حتى اصبحت المسئولية في يد المندوبين وقيل ان  
اغلبهم من الوفد . وذكرت احدى الصحف البريطانية ان اكثرية المندوبين  
الذين انتخبوا زغلوليين ، وان نسبة الذين اشتركوا في الانتخاب وبالاح  
الزغلوليين واصرارهم نحو عشرين في المائة من الناخبين (٤٠) . ومن  
احصائية عامة وضعتها وزارة الداخلية (٤١) اتضح ان النسبة المئوية  
العامة في القطر كله كانت عبارة عن ٥٨.٤ ٪ ، وان نسبة الاقبال على  
الانتخابات كانت في الاقاليم ، ومعنى ذلك ان العصبية والعد والمشايع كان  
لهم دورهم الكبير في تحريك الجماهير الى صناديق الانتخاب وقلة تلك  
النسبة في المدن الكبيرة كلقاهرة والاسكندرية ومدن القناة وكان المفروض  
العكس لارتفاع نسبة التعليم وربما رجس ذلك الى ان الانتخاب كان  
اختياريا . وذكرت احدى المجلات البريطانية ان الزغلوليين يستحقون  
جميع ما حصلوا عليه من الفوز في الانتخابات لانهم اتفردوا عن سواهم

(٣٩) الاحرام في ٢٢ يونيو ١٩٢٣ .

(٤٠) مجلة « المورنج بوست » من الاحرام في ٢ - ١٠ - ١٩٢٣ .

(٤١) توضح عدد الناخبين في البلاد المقيدين بالتكليف وهم ٦٤ و ٥٩٢ و ٢ ناضبه  
وعدد الذين اشتركوا بهم في الانتخابات يوم ٢٧ سبتمبر ونسبتهم الى اصل الناخبين  
وعدد المندوبين الذين انتخبوا في اليوم المذكور هم ٨٢٦٧٩ مندوبا .

في الاهتمام بالانتخابات المهمة عظيما في حين أن رجال القسوة وعلى  
وحزب الاحرار الدستوريين (٤٢) لم يعملوا شيئا مما من اعمال الدعائية  
الانتخابية (٤٣) ، ولم يكن ذلك هو السبب الرئيسي لهنالك شخصية سعد  
القوية الشعبية والتفاف الجماهير حول الوفد والتنظيم والعمل المستمر .

وكان المعروف بعد اجراء الانتخابات الثلاثينية ان تسرع الحكومة  
الى اجراء انتخاب النواب وان تصدر مرسوما يتخذ مجارا اجسوائا .  
ولكنها اجلت انتخاب النواب فاصبح الوقت على هذا التأجيل  
بحجة ان الانتخابات السابقة ادت الى حذر المستفيدين في عدد  
معين ، وصار المندوبون عرضة لجميع وسائل التفتيش ، وان اطالة  
مدة الانتخاب قد تدفع الى اطالة المدة وتخصر الفكر كله في الانتخاب (٤٤) .  
من اجل ذلك صدر في ٢١ أكتوبر ١٩٢٣ مرسومان ملكيان يعقدان موعد  
اجراء الانتخابات لأعضاء البرلمان ، المرسوم الاول يكند انتخاب اعضاء  
مجلس النواب حيث كانت المادة الاولى منه على دعوة المندوبين المنتخبين  
لانتخاب اعضاء مجلس النواب في يوم السبت ١٢ يناير ١٩٢٤ من الساعة  
الثانية صباحا حتى الرابعة مساء على ان تعاد الانتخابات في يوم الخميس  
١٧ منه في حالة عدم حصول أحد المرشحين على الاعلبية المطلقة .  
والمرسوم الثاني نص على انتخاب مندوب المندوبين في يوم ٢٥ نوفمبر  
١٩٢٣ (٤٥) .

---

(٤٢) اعتمد مرشحو الحزب الوطني على مجلسهم وتقسيمهم ، اما مرشحو الاحرار  
الدستوريين اعتمدوا في مقابليتهم على مصيبيهم المعقبة ونفوذهم الشخصي ( عبد الرحمن  
الوافي ، مذكراتي ص ٤٤ ) .

(٤٣) مجلة « تريبست » عن الامور في ١٢ - ١٠ - ٢٢ ، لندن في ١١ - ١٠ -  
١٩٢٣ .

(٤٤) مذكرات عبد الرحمن ميس ، المجلد ٢٤ ، ص ٢٢٧ و ٢٢٨ . والاضمار  
في ١٥ - ١٢ - ٢٢ الى العهد تأجيل الانتخابات .

(٤٥) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر . بنفوس ٣١ انتخابات التبريد والمقارنات  
بخصوص عملية انتخاب اعضاء مجلس النواب - والاضمار في ١٥ - ١٢ - ١٩٢٣ .

ومن أجل انتكاسات أعضاء مجلس النواب ، وانسحاب الأحزاب  
الوطنية الانتدابية وانسحاب انتدابنا المتجدي لطيف مرشحها ، وإلى جانب  
ذلك انتعاش إليها المرشحون من الأحزاب والمنسطين أوالنا مختلفين من  
الوطنية ، فحاجت حفلات انتكاسية يخطب فيها كبار رجال الحزب  
وهبطوا ، يتنكر فيها المرشح أو المتكلم بالتكلم من خزيه وأهم أعماله  
والهائم الاغراب الأخرى أو يقتصرها بالتساقل وتظهرت في تلك الفترة  
المهارات الضخمة وكثرت الانتكاسات بين صفك الأحزاب الأخرى ، حمل  
فيها زعماء الاحوار الدستوريين حملة فاسية على الوفد وزعيمه وفي  
الوقت نفسه لم يقل الوفد ضراوة فن خصومه السياسيين ونشر المؤسسون  
بيانات صحفية توضح أعمالهم وانتماءهم الحزبي ، ويمر المرشحين  
بالعائفة ، واتصالاتهم الشخصية بالفتلات ، وفي حين اتجهت بعض  
المرشحين الى الاساليب المتحذلة كلن يعد الناس بالوعود والامتنان  
الخاصة المغلية او الشغمية ، كلن البعض الآخر انكب على الاساليب  
المعوية للفتح بخلق من الخلق لافهمه أى مشروع أو كثره الاستنواف وفكر  
عملية مغوضة أو الحيل كاذبة تجاه خصمه ، ليحتول كصاحب المصوتين  
الناخبين . وفكر احد النواب ان وعائلته كانته الضطرب والبيانات في حين ان  
خصمه اعتد على شخصية سعد زغلول واماليه (٤٦) بلهوية . وكلف من  
الاجدر ان يكون التنافس بين الاحزاب حول البرامج والضبط كما يصحت  
في البلاد الدستورية لا ان يتم كل حزب من الحزب الآخر بالتكلمون في  
استقلال بلده (٤٧) . ودعت الصحف وبخاصة الأهرام المندوبين الناخبين  
الى اختيار النواب ذوي الكفاءة القادون على حل المشكل والعمل على  
تقدم البلاد ، كما دهم الى الابتعاد عن طرق الاغراء والغواية (٤٨) ثم

(٤٦) يشير بذلك الى اعادة مزالم وولام يدمى فيها المندوبون الناخبون ويقدم لهم  
الاسم الطم ، الضمك الباكي ٤ من ١٢٨  
(٤٧) الأهرام في ٢٧ - ١٢ - ١٩٢٢ .  
(٤٨) الأهرام في ٨ يناير ١٩٢٤ .

واصلت دموعها الى المنطوين الثلاثين في يوم انتخاب النواب وفكرتهم بانهم يحلون على عاتقهم ثمة جهودات اجدادهم في المطالبة بحياة دستورية سليمة وضرورة انتخاب الكفاء (٤٩) . وزار سعد زغلول الاقاليم واستقبلته الجواهر بحماس شديد كشخصية شعبية قوية ، ووجه نداء الى الاجبة يدعوها الى انتخاب مرشحي الوفد الذين عرفوا فيهم الاخلاص والكمابة . ثم الهب شعورهم الوطني بقوله « ان نقود المناقطين لا يمكن ان تشتري اصواتهم » ، وما كان لوطنى ان يبيع وطنه بدراهم معدودة (٥٠) .

وفي يوم الانتخاب تنافس المرشحون من كل الاحزاب تنافسا شديدا ، وبذلت الوعود وعرضت النقود على المنطوين الناضجين ، لان حصر الانتخاب على درجتين جعل المنطوين في عدد معين يسهل التأثير عليهم بكل نوع من انواع الترغيب ، وقد وصل الصوت في بعض الجهات الى خمسين جنيها (٥١) . ولكن سرعان ما ظهر ان الوفد يكتسح خصومه ، ولم يستطع احد ان يزاوجه الا بعض قادة الحزب الوطني ممن يعتدون على ملأى كفاهم وبعض الاحرار الدستوريين والمستقلين من اصحاب العصبيات وذوى النفوذ في بلادهم . وكان ذلك في دوائر محددة ونال الوفد حوالى ٩٠٪ من المقاعد البالغ عددها ( ٢١٤ ) مقعدا وكان عددهم ١٩٠ نائبا (٥٢) ، ونال الحزب الوطني اربعة مقاعد (٥٣) ، والاحرار الدستوريون ستة مقاعد (٥٤) ،

(٤٩) الاحرام في ١٢ - ١ - ١٩٢٤ .

(٥٠) مذكرات عبد الرحمن نهي ، ملقا ٢٤ ، ص ٢٤٩ .

(٥١) مذكرات سعد زغلول ، الكرامة ٤٧ ، ص ٢٧٦٧ ، ص ٢٧٦٨ .

(٥٢) Lloyd, op. cit, p, 80, Marlowe J., op. cit, p, 263.

Tandau, op. cit, P, 64.

(٥٣) وهم عبد اللطيف الصوناني ، عبد الرحمن الرافعي ، الدكتور عبد الحيد سعيد - وعبد العزيز الصوناني .

(٥٤) وهم محمد محمود ، محمود عبد الرازق ، عبد الله ابو حسين ، محمد عبد الجليل أبو سبرة ، عبد الحليم الملايلى ، توفيق اسماعيل وبالنسبة لمحمد محمود نيل الطمن المدم سيدم وتقرى عدم صحة نيابته .

وسقط في الانتخابات أشهر خصوم الوفد ومنهم اسماعيل صدقي (٥٥) وغيره . وسقط رئيس الوزراء نفسه في الانتخابات وهذا يدل على قوة الوفد ونزاهة الوزارة والتزامها جانب الحيد في الانتخابات . وقد رأى البعض أن عملية تنظيم الوفد الهائل وانتشار لجانه ، إلى جانب رصيد الوفد المصري وشخصية سعد زغلول الذي برز كزعيم وطني رفع شعار الجماهير في المطالبة بالاستقلال التام وتعرض زعماء الوفد للاعتقالات والنفي ومعارضتهم لتصريح ٢٨ فبراير والحرص على حقوق الأمة ، كل هذا جعل الجماهير (٥٦) تلتف حوله . كما جعل المنبوين يأخذون رأى الوفد في ترشيح (٥٧) النواب وجعل أيضا بعض المرشحين الذين ليسوا زغوليين في الباطن أن يتقدموا الى الانتخابات باسم الوفد وعلى مبادئه لانهم لم يجدوا موافقة من المنبوين على انتخابهم الا بعد أن حصل هؤلاء منهم أنهم سيعملون على مبادئ الوفد (٥٨) . في حين أرجعت المعارضة هذه النتيجة الى شخصية سعد وجعل أفراد الأمة وعدم اقباله الانتخابات على محور سياسة معينة بل على محور الشخصيات واختيار سعد زغلول لمرشحيه على أساس اخلاصهم لشخصيته وليس على أساس مقدرتهم (٥٩) .

وذكر سكرتير حزب الاحرار الدستوريين أنه « كيف يرجى فوز لمخالفى سعد ، والامية فاشية والتضليل عارم والحقيقة مستورة (٦٠) » واسماعيل صدقي الذى على سقوطه في الانتخابات امام مرشح الوفد المنصور ، الى ان شخصية سعد زغلول في هذا الوقت كانت جبارة ، وانه كان هناك ضغط

---

(٥٥) الكاتب - الممد ٧٩ - أكتوبر ١٦٧ ( ثورة ١٩ والسلطة السياسية - طارق

الوشري ) .

Landau, op, cit. P. 64, Lloyd, op. cit, P.P. 78-80

(٥٦)

والوالاى ، المرجع السابق ، د ١ ص ١٢٢ ، عبد الرحمن الرامى ، مذكراتى ص ٤٤ .  
(٥٧) وادى النيل في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٢ .

(٥٨) الاحرام في ٧ ديسمبر ( حالة الانتخابات العظيمة في مصر ) .

(٥٩) د . محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ص ١٧٤ ص ١٧٧ .

(٦٠) مذكرات محمد على علوية ، ص ٢٣٠ ، ص ٢٣١ .



نفساني أوجده في شخصية سعد زغلول القوية (٦١) . وظهرت لأغلبية الصحف المصرية ، وهي تذكر أن الانتخابات، بليت على تأييد الأمة للوفد وزعيمه (٦٢) . أما صحيفة السياسة فقد استقبلت للهزيمة وأملت أن تحقق الأيام أمل الاجرار الدستوريين . في الحكم (٦٣) . أما الصحف البريطانية فقليل منها أظهرت الارتياح الى نتائج الانتخاب ، وأقرت بأنها قد تكون في صالح بريطانية لان زعيم الوفد هو الشخص الوحيد الذي يمكن للحكومة البريطانية أن تهتد معه المعاهدة ، لانه أصبح الزعيم الذي يتكلم باسم مصر (٦٤) .

### الآراء المختلفة في تولية سعد زغلول الوزارة :

وكان على الوفد، صلب الأغلبية في الانتخابات ، وحسب التقاليد الدستورية أن يشكل الوزارة البرلمانية . و في بداية الامر كان محل اجماع الأمة تقريبا هو عدم قبول سعد تشكيل الوزارة (٦٥) وأخذ الناس والصحف تكتب في موضوع الوزارة وقبولها والتحقى عنها ورأت أغلب الصحف الرفض ثم اخذ رأى القبول يتقوى يوما بعد يوم وانتهى رجال الوفد مع القبول الا تردد البعض كحكرم عبيد ومصطفى النحاس (٦٦) . وأصبحت الآراء فبين يتولى الحكم تنقسم الى فريقين الفريق الاول تكون من الأغلبية الكبرى من رجال الوفد المصري وكبار رجال الحكم والسياسة المنتهين اليه وما اطلق عليهم بالمدرسة التركية وفي مقدمتهم محمد توفيق نسيم وأحمد مظلوم ومحمد سعيد . وعدد كبير من نواب الأمة ، كان يلح على سعد زغلول في قبول الحكم على اساس أن القاعدة المتبعة في الامم الدستورية تقضى بان يتولى زمام الامور زعيم الحزب أو الأغلبية في البرلمان ولصالح القضية المصرية ، ورأوا تتحق

(٦١) اسماعيل صفى ، مذكراتى من ٢٩ ، ص ٣٠ .

(٦٢) الاهرام في ٦ - ١ - ١٩٢٤ .

(٦٣) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، الجرائد العربية المحلية ، آراء الجرائد في نتيجة الانتخابات المصرية .

(٦٤) من الاهرام في ٢١ يناير ١٩٢٤ .

(٦٥) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٧ من ٢٧٧٧ .

(٦٦) نفسة .

الزعيم عن ذلك جنوحا عن تلك القواعد والتقاليد الدستورية. (٦٧) . وقد عبر سعد زغلول عن هذا الاتجاه الدستوري عندما أعلن رأيه في «لبر» الوزارة يوم ظهور الانتخاب فذكر لمراسل شركة روترفي ١٥ ١٩٢٤ أنه « على وزارة يحيى باشا أن تستقبل تبعاً لأحكام الدستور » أما الفريق الثاني فمجرد رأى اسناد رئاسة الوزارة إلى أحد كبار أنصار سعد زغلول وبقتائه يرشيداً لها وزعيماً لنواب الأمة في البرلمان وضماناً للحياة النيابية في فاتحة عهدها واستند في رأيه إلى كثرة مشاغل الحكم وعدم إجهاد الزعيم نفسه بها ، وإلى أن المجالس النيابية في البلاد للدستورية هي التي تضع في الواقع قواعد السياسة التي تجري عليها الحكومات. ووجود سعد في زعامته النيابية لا تقل أثراً عن رئاسة الحكومة (٦٨) . وفريق ثالث رأى إبتعاد رئيس الوفد وأنصاره عن تأليف الوزارة على أساس عدم إعتراف الوفد بالتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، بقبول الوزارة على أساس عدم إعتراف الوفد بالتصريح هو عبارة عن إعتراف ضمني به ، ورغم أن الحياة البرلمانية تتطلب توليه الأغلبية الحكم ، إلا أنه يستحسن إبتعاد الزعيم عن الوزارة جرساً على مكانته في الأمة . إذ أن وجود الاحتلال الأجنبي في البلاد يدفع الحكومة إلى مراعاة الواقع ، والتنازل عن بعض مبادئها أو الاصطدام به ، ولكل منهما

---

(٦٧) مذكرات عبد الرحمن نهي ، محفوظة ٤٠ - ملف ٢٤ ، ص ٢٤٦٠ والإحرام في ٢٢ - ١ - ٢٤ . ورجال السياسة الثنتين إليه وأيدوا تولية سعد للوزارة وهم محمد توفيق نسيم ، أحمد مظلوم ومحمد سعيد ، لقد خطبوا ود الوفد وتنهوا إليه ونشطوا في مساعي التوفيق بين الصدر واليد ، وكتب محمد سعيد بالإحرام في ٢٢ - ١ ، وتوفيق نسيم في ١٤ - ١ ، وأحمد مظلوم في ٢٥ - ١ واليلاغ في ٢٢ - ١ ، ٢٥ - ١ مؤيدين تولى سعد للوزارة ( الجيزي ، آثار الزعيم سعد زغلول عهد وزارة الشعب ، ص ٢٧ ) . هججهم في ذلك هو إجتاع القوانين ( لمرارة الأمة وزعم الحكم من ناحية ومن ناحية أخرى فوجود سعد في رئاسة الوزارة مع وجود مستر مك دونالد ورئيس حزب العمال في رئاسة الوزارة ، فال حسن وفرصة يجب ألا تضيع ) .

(٦٨) مذكرات عبد الرحمن نهي ، ص ٢٤٦٠ والإحرام في ٢٢ - ١ - ٢٤ ( الوفد والوزارة ) .

إثر على تراجع الحركة الوطنية وهذا اضعاف للروح الوطنية والزعامة الوطنية (٦٩) .

أما بالنسبة لسعد زغلول فقد كان حريصا على كتمان ما استقررت عليه نفسه في هذا الموضوع وكان يصنف للأراء ، وان كان قد استقر رأيه على قبول الوزارة حتى قبل ظهور نتيجة الانتخابات لأنه رأى « أن الأمر لا يستدعى تردد لأن المسؤولية واقعة عليه » . وطالما أن الأمر كذلك ، « فلا معنى لأن يكون العمل في يد غيري » حيث رأى أن الظروف قد تغيرت ، وأصبحت الوزارة تعتمد في قيامها وسقوطها على الأمة لا على قوة أخرى . ورأى أنه لا بد من قبول الوزارة (٧٠) . ورأى سعد أن حزب العمال البريطاني على وشك أن يتقلد الحكم في إنجلترا ، كاول حكومة لحزب العمال ، واعتقد زغلول أن حكومة العمال سوف تكون أكثر مرونة في الحقوق الوطنية من الأحزاب الأخرى وعلق عليها الوجد وسعد أملا كبيرا في الوصول إلى حل عادل للقضية الوطنية على أساس هذه الروح . وكان لسعد زغلول علاقة شخصية بملكونالد رئيس حكومة العمال (٧١) .

وأما بالنسبة للملك فؤاد فقد اختلف مع ثروت على وضع الدستور . وكان من وراء ثروت قطعا حزب الأحرار الدستوريين فأخذ الملك فؤاد يتهج سياسة تقارب مع الوفد لمعارضة وزارة ثروت (٧٢) . وقد حدث هذا التقارب على يد محمد توفيق نسيم رئيس الديوان الملكي الذي انصرف بجميع

(٦٩) مذكرات عبد الرحمن نهي من ٢٤٩٦ والإحرام في ٢٥ - ١ - ١٩٢٤ ، الراعي ، المرجع السابق ، من ١٣٦ ومن ١٣٧ . وهو رأى الآخر: عم طوسون .  
(٧٠) مذكرات سعد زغلول - كراس ٤٧ ، من ٢٧٧٠ .

(٧١) محمد شليق غرمان ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ١٨٨٢ - ١٩٣٦  
Little-Tom. Modern Egypt, P. 78, Lloyd.  
من ٧ ، من ٨  
op. cit. p. 82, Zayid, M. Y., op. cit. P. 115

(٧٢) مذكرات سعد ، كراسة ٤٨ ، من ٢٧٩٧ ، د. محمد حسن حجيل ، المرجع السابق من ١٥٦ ، من ٢٥٧ .

قواه الى تحسين العلاقات بين الوفد والسراى (٧٣) . وكان من اثر ذلك ان  
قبل الملك المصرى السعدي القائم بأعمال رئيسى الوفد فى ٩ اكتوبر ١٩٢٢  
مقابلة طويلة ، وأعلن رجال القصر تأييدهم للوفد فى كل مكان ، وأصدر  
الوفد بدوره بعدها منشورا ضد وزارة ثروت (٧٤) . ولما توقع الملك ان  
تكون الاغلبية لمرشحي الوفد فى الانتخابات ، أخذ يتوعد الى الوفد ، ولهذا  
استقبل سعد زغلول فى ٩ نوفمبر ١٩٢٣ (٧٥) . واذا نظرنا الى هذا التقارب  
الذى تم بين القصر والوفد نجد انه تقارب مرحلى او مؤقت ، فقد ذكر  
سعد زغلول فى مذكراته ، ان الفさいات مخلفة ولا يمكن أن يسدوم معه  
اتحاد (٧٦) .

ونتيجة لرغبة سعد زغلول فى تولي الوزارة ، وتقرب القصر له (٧٧) ،  
وعدم معارضة دار المندوب السامى فى توليه الوزارة لانها رأت ان الاغلبية  
ستكون للوفد واتضح لها أن سعد هو الزعيم الذى يمكن أن يساعدهم بأغليبيته  
البرلمانية فى عقد المعاهدة ، واتفق رأى الاغلبية فى الحزب على توليه الحكم ،  
وتشجيع فريق المستوزرين وما أطلق عليهم بالمدرسة التركية ، فقد اوصى  
سعد النواب الوفديين بأن يلحوا عليه فى تولي الوزارة وكانت استجابة  
لرغبة الامة (٧٨) . وتم ذلك فى حفلة نواب الامة تكريما لسعد فى ٢٥ يناير  
١٩٢٤ وخطب فى الحفل احمد مظلوم مؤيدا لتولى سعد الوزارة ثم محمد  
سعيد الذى قال « ولعلنى أنطق باسم زملائى النواب جميعا اذا أنا انتهزت  
هذه الفرصة السعيدة ورجوت منه الا يتردد فى قبول رئاسة الوزارة » (٧٩) .  
والقرار فى نفس الوقت حق من حقوق الاغلبية فى أن يتولى زعيمها رئاسة

(٧٤) احمد شفيق ، تهديد ٣ ، ص ٢٤٩ .

(٧٣) نفسه ، ص ٣٥٧ ، د. يونان لبيب ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٢٤٩ .

(٧٥) ميسر السعيد ، المرجع السابق ، ص ٢٣١ .

(٧٦) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٨ ، ص ٢٧٩٨ .

(٧٧) د. لاشين ، المرجع السابق ، ص ٣٥٢ .

(٧٨) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥٧ ، ص ٢٧٧٧ ، ص ٢٧٧٨ .

(٧٩) محمد ابراهيم الجزيرى ، المرجع السابق ، ص ٤١ .

الوزارة في الوقت الذي أصبح فيه تعليم الوزارة واعدة ارادة الامة ونفوق ذلك بعد ابل في تحقيق اهداف الامة على وجهه في ظل ظروف رأى انها مناسبة كل هذا جعل سعد زغلول يقبل على تشكيل الوزارة ،

وعندما احس سعد زغلول برغبة الملك في الأبقاء على وزارة يحيى ابراهيم حتى يتيسر له تعيين أعضاء مجلس الشيوخ المعينين صرح سعد لمراسل روتر في ١٥ يناير ١٩٢٤ « أنه اذا اتبعت القواعد الدستورية وجب على يحيى ابراهيم ان يستقيل امام حقيقتين ، الأولى ان البلاد قد اوضحت رايها بشكل لا يمكن الشك فيه ، والثانية ، ان رئيس الوزارة قد هزم في الانتخابات وفاز عليه مرشح الوفد (٨٠) . وفي نفس الوقت دعا اكثرية النواب عن طريق الصحف الى وجوب استقالة الوزارة . وبدأ من هذا ان سعد زعيم الاغلبية البرلمانية لا يؤيد بقاء الوزارة حتى تقوم باختيار الشيوخ المعينين (٨١) . لذلك رفع رئيس الوزراء كتاب استقالة وزارته الى الملك في ١٧ يناير ١٩٢٤ ، اشار فيه الى القوانين التي اصدرتها وزارته لتفويض للانتخابات ، وحياذ حكومته القائم في سرها وأنه كان يود الاستقرار حتى انتخابات مجلس الشيوخ ليخبرها بنفس الحياذ غير ان فريقا من المنتخبين اظهروا نزوعا الى الرغبة في تغيير الوزارة قبل اتمام عملية الانتخاب لمجلس الشيوخ (٨٢) .

ونتيجة للنفوذ السلطوي الذي حققه الوفد في الانتخابات وحصوله على الاغلبية البرلمانية دعا الملك سعد زغلول لمقابلته وتحت المقابلة في ١٩ يناير في قصر عابدين ، ودار الحديث بينها على نتيجة الانتخابات وخبره الملك باستقالة وزارة يحيى ابراهيم ورغبته في ان يشكل وزارة جديدة ، فاجابه سعد بأنه سيرجع الى اصحابه ، فقال له الملك « ان غلبة النواب معك وأنا

(٨٠) نفسه ، ص ٢٤ .

(٨١) هاشم العبد : المربع النقيض ، ص ٤٢٢ .

(٨٢) الرافعي في اعقاب الثورة المصرية ، ص ١ ، ص ٢٢٨ ، ص ٢٢٩ .

لا يريد الا انت » — وتطلب منه ان يعيها هو لا غيره (٨٣) ، واجل البت فيها الى حين موادة الملك من خطفه بالعناية ، ثم تجلت استقالة يحيى ابراهيم في يوم ٢٧ يناير بعد الاتفاق مع سعد زغلول على تشكيل الوزارة الجديدة (٨٤) . وفي نفس اليوم استقدم الملك سعد زغلول وابنه ويول استقالة الوزارة السابقة ، وطلب منه تشكيل الوزارة ، على ان يقدم الى الملك في اليوم التالي برنامج واسماء اعضاء الوزارة (٨٥) . وفي ٢٨ منه رفع سعد الى الملك البرنامج والاسماء ، وصدر امر ملكي في نفس اليوم بتلخيص الوزارة الجديدة وكلفت اول حكومة فيلوية في مصر الجديدة الى اول وزارة وليدة ارادة الامة بعد ان كانت الوزارات تمين في اكثر الاحين برغبة المصنوع البريطاني ، ولهذا لا نستغرب ان عمت الفرحة البلاد (٨٦) .

ومع بداية الحياة الدستورية وتنايلها التي تقضى بلن يتولى رئيس الاطمية للوزارة كان على الملك ان يعترف في خطبه الى سعد بهذا الاسبس الدستوري في قيام الوزارات واستيلها ولطبيعتها الاوتوقراطية تجاهل سلطة الامة وحققا في اختيار حكماها اذ تضمن للكتاب الملكي الصلر لسعد زغلول لتشكل الوزارة عبارات تظلية . « وبما لنا غيكم من الفتة للقامة قد اقتضت اراءنا توجيه سعد رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لمهندكم واصدركنا امرنا هذا لاولكم للاخذ في تليف هيئة الوزارة » (٨٧) . ولكن سعدا تصك بعته الدستوري في تشكيل الوزارة ، وفي مقدمتها فوز الوفد السالح في الانتخابات ، وضرورة العمل بالتنايل الدستورية وخاصة في مستهل تطبيق الدستور ولذا استهل رده لقبول تشكيل الوزارة بقوله « ان الرعاية السنية التي فطمت بها جلالكم فعة الامة ونوابها

(٨٣) مذكرات سعد زغلول ، مجلد ٤٧ ، ص ٢٧٧٨ .

(٨٤) مذكرات عبد الرحمن نسى ، ملية ٢٤ ، ص ٢٤٩٥ ، ص ٢٥٠٩ .

(٨٥) مذكرات سعد زغلول — مجلد ٤٧ — ص ٢٧٧٨ .

(٨٦) مذكرات عبد الرحمن نسى ، ملية ٢٤ ، ص ٢٤٩٥ ، ص ٢٥١٩ .

(٨٧) الرامى ، المرجع السابق ، ص ١٢٩ ، سراى عبيدين ، ٢٨ يناير ١٩٢٤ -

لشخصي الضعيف توجب على البلاد داخله في نظام نيابى يقضى باحتساراً  
ارادتها وارتكاز حكومتها على ثقة وكلائها الا اتحنى عن مسؤولية الحكم ،  
ثم سجل في كتبه السابق مجموعة من النقاط في ان تشكيله للوزارة لا يعتبر  
اعترافاً بأية حالة او حق استنكره الوفد المصرى . ويقصد بذلك عدم  
الاعتراف بالتحفظات الاربعة التى وردت في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وأن  
الانتخابات دلت على تمسك الأمة ببداىء الوفد ، التى هى الاستقلال  
الحقيقى لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التى لا تتعارض مع  
هذا الاستقلال كما اظهرت شدة ميلها الى العفو عن المحكوم عليهم سياسياً ،  
ونفورها من كثير من التعهدات والقوانين التى صدرت بعد ايقاف الجمعية  
التشريعية ونقصت من حقوق البلاد وحدثت من حريتها والعمل على معالجة  
التصرفات المالية والادارية السيئة ، والرغبة في نشر التعليم وتحسين  
الاحوال الصحية والاقتصادية ، وأشار الى ان هذا لا يتم الا بمساعدة  
البرلمان ولهذا يكون من اول واجبات الوزارة اعداد العدة لقرب انعقاده  
وتثبيت الروح الدستورية في مصالح الحكومة وتعويد الجميع على احترام  
الدستور والخضوع لاحكامه (٨٨) . ويشمل البرنامج بهذا حق الأمة  
الديمقراطى في تشكيل الوزارة وحققها في الحرية والاستقلال والعناية بالحوال  
الشعب المختلفة . ونشر الروح الدستورية واحترامها في أرجاء البلاد .  
وقد امرت الهيئات والاحزاب والصحافة على اختلافها عن ارتياحها للبرنامج ،  
لانه سيساعد الأمة في وقت قريب على تحقيق أهدافها ، وتمنت للوزارة  
النجاح في مهامها (٨٩) .

**الصراع بين الملك وسعد زغلول في حق اختيار الميعين في مجلس الشيوخ :**  
وقد واجهت الوزارة اول مسألة دستورية وهى تعيين خمسى أعضاء  
مجلس الشيوخ ، وحدث صراع علنى بين القصر والوزارة حول أحقية أى

---

(٨٨) محمد خليل مبحى ، المرجع ، ص ٥٠٥ ، من ٥٥٢ ومن ٥٥٣ .

(٨٩) د . لافين ، المرجع السابق ، ص ٣٦٠ — من مذكرات سعد كراسية ٢٧ ،

الطرفين في تعيينهم حتى قبل تشكيل سعد للوزارة ، فقد قبله حسن نشأت يوم ١٣ يناير ١٩٢٤ وأبلغه ان تعيين اعضاء الشيوخ المعينين من اخصاص الملك ، وفي يوم ١٧ منه زاره حسن نشأت فكرر لسعد رايه السابق (٩٠) وأشار نشأت الى تصريح سعد عن ضرورة استقالة وزارة يحيى ابراهيم ، وذكر سعد ان وزارته غير مؤيدة من الشعب ، وسقوط رئيسها يحيى ابراهيم في الانتخابات . وفي يوم ١٨ منه اخبره ان الملك يرغب في استمرار الصفاء بينك وبينه ، وانه يرى ان من حقه تعيين خمي اعضاء مجلس الشيوخ > ولكن سعد زغلول رأى انه من الاحسن ان يسود ولا يحكم وأن يبتعد عن المنازعات وتحمل المسؤولية وأن يترك ذلك لوزارته (٩١) .

ولقد كتبت صحيفة السياسة عن هذه المسألة فليدت ان تقوم وزارة الوفد بتعيين الشيوخ المعينين حتى يكون المجلس في مجموعه متقفا في الراى مع كثرة الامة ، ويحدث التفاهم بين المجلسين ، ثم أكدت على نقطة هامة وهي عين الصواب وهي ان الحكمة في وجود اعضاء معينين في مجلس الشيوخ هي استكمال الكفايات التي لا توجد في الاعضاء الذين يصحبهم الانتخاب في المجلسين ، وأشارت الى ضرورة حياد الحكومة حتى لا تحرم البلاد من الكفايات (٩٢) . ثم شكل سعد زغلول الوزارة في ٢٨ يناير ١٩٢٤ ، وفي يوم ١١ فبراير ، أعلنت الحكومة عن اجراءات تنظيم انتخاب اعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين (٩٣) ، وفي يوم السبت ٢٣ فبراير اجتمع مندوبو المنوبين في جميع المحافظات والمديريات لانتخابهم ، ونجح في تلك الانتخابات اغلبيه مرشحي الوفد . ثم عاد الملك للاتصال بسعد . وفي يوم ١٥ فبراير اخبره محمد توفيق نسيم ، أن الملك متمسكا بتعيين اعضاء مجلس الشيوخ

(٩٠) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٣٦٢ .

(٩١) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٧ ، ص ٢٧٧٢ ، ص ٢٧٧٤ .

(٩٢) صحيفة السياسة في ٢٤/١/٢٥ والمعلقة بعنوان « الوزارة القليلة وتعيين

اعضاء مجلس الشيوخ » .

(٩٣) الأهرام في ١٢/٢/١٩٢٤ .



٢ ارتكازا على المادة ٧٤ من الدستور (٩٤) . ولكن سعد كان حريضا . لا يتنازل للملك فيها ، وأوضح . سعد ، أن أحكام الصغير وخاصة المادة ( ٤٨ ) تشير . صراحة إلى أن « الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه » وعلى المادة ( ٥٧ ) بأن « مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة » وعلى المادة ( ٦٠ ) التي تنص على أنه توقعات الملك في شئونه العظمى يجب تنفيذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون » وعلى المادة ( ٦١ ) . « بأن الوزراء مسئولون مضافون لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته » وعلى ذلك يكون مرجع حقه تعيين أعضاء مجلس الشيوخ (٩٥) . ولما كان سعد حريضا على علاقته الطيبة بالملك ، وفي نفس الوقت متمسكا بنصوص الدستور ، فقد اتجه إلى الاستعانة بأهل الخبرة (٩٦) ، فاقترح سعد على الملك الاحتكام إلى Van Den Bosch « فان دين بوش » الأستاذ البلجيكي والناشط العام أمام المحاكم المختلطة حينئذ ، على أساس أن دستور ١٩٢٣ مستمد في أغلبيه من الدستور البلجيكي . وفي يوم ١٧ فبراير قابل سعد « فان دين بوش » (٩٧) . وفي يوم ١٨ منه تمكن بوش من اقناع الملك حيث جاء في حكمه « بأنه ليس لي الحق أن أقيم نفسى قاضيا على النظام الدستوري الذي يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته الا بواسطة وزرائه ، وهو مبدأ لا يحتل أي استثناء من الوجهة القانونية ، بل يمتد إلى أعمال الملك ، فإذا استثنى عمل واحد فان هذا الاستثناء يصيب النظام في روحه وأساسه ولذا أرى أن تعيين

(٩٤) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٧ ، ص ٢٧٨٨ .

(٩٥) د . محمد كليل حقي ، المذهب الدستوري ، ص ٢١٦ ومن ٢٤٧ .

(٩٦) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٧ ، ص ٢٧٨٩ .

(٩٧) نفسه .

(٩٨) محمد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ١٤٧ ومن ١٥١ .

٤ أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء « (٩٨) واقتنع الملك بوجهة نظر سعد وأبدى الوزراء ارتياحهم لحسم النزاع ، وزار سعد الملك في ١٩ منه وأوضح له أن الوزارة تمسكت بـ « لى تثبت للعالم اجتمع أنكم في الظاهر كما أنتم في الباطن ملك دستوري تحترم الدستور » ثم قدم سعد للملك قائمة بأسماء الأعضاء فاعترض على بعضها ، وفي النهاية اتفقا معا على القائمة (٩٩) . وعلى افتتاح البرلمان في ١٥ مارس ١٩٢٤ .

وهكذا تمسك سعد بحق وزارته الدستوري في تعيين أعضاء مجلس الشيوخ المعينين ، ولم يتهاون فيه ، رغم رغبته في استمرار الصفاء بينه وبين الملك وبعد الاتفاق بين سعد والملك على تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ أُنِج مرسوم ملكي في ٢٣ فبراير بتعيين أعضاء مجلس الشيوخ المعينين ، استنادا على المواد ٧٤ و ٧٧ و ٧٨ من الدستور وعلى ما عرضه مجلس الوزراء ، وكان عددهم ثمانية وأربعين عضوا (١٠٠) . وضمت قائمة الاسماء اثنين وعشرين ( باشا ) ومعظم الباقين ( بكوات ) ، وبينهم ثلاثة من اصل سورى يمثلون الجالية السورية الكبيرة الثرية وواحد من اصل ايطالى يمثل قسما كبير العدد من سكان مصر الاجانب الذين اكتسبوا الرعية المصرية ، ومدير بنك مصر ، وقليلون منهم عينوا مكافاة لهم على خدمة سياسية ، وليس بينهم خصوم لسعد زغلول (١٠١) ، ومعنى ذلك أن الاتفاق سوف يكون تابعا بين المجلسين ، وسوف يساعد أعضاء البرلمان الوزارة . وفي نفس اليوم صدر مرسوم ملكيان ، الأول ينص على تعيين أحمد زور رئيسا لمجلس الشيوخ ، والثاني على دعوة البرلمان الى عقد جلساته ابتداء من يوم السبت ١٥ مارس ١٩٢٤ .

---

(٩٩) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٧ ، ص ٢٧٩٠ .

(١٠٠) اللوائح المصرية ، ٢٥ فبراير ٢٤ — صدر بمرأى معيّنين في ٢٣ فبراير وبعدها قائمة الاسماء .

(١٠١) الاحرام في ٢٧ — ٢ — ٢٤ من صحيفة التليغراف في ٢٦ فبراير .



## الفصل الرابع

برلمان ١٩٢٤

---

- ١ - تكوين البرلمان وافتتاحه .
- ٢ - اعداد اللائحة الداخلية وتكوين مكتبى ولجان المجلسين .
- ٣ - القضايا المختلفة التى ناقشها اعضاء المجلسين .
- ٤ - الظروف التى ادت الى استقالة الوزارة .
- ٥ - تقييم برلمان ١٩٢٤ .



## برلمان ١٩٢٤

أسفرت نتيجة انتخاب أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم مئتين وأربعة عشر نائباً عن فوز مائة وتسعين نائباً وغدوا ستة نواب من الأحرار الدستوريين (١) ، وأربعة نواب من الحزب الوطنى (٢) ، وأربعة عشر من المستقلين . واتضح أن عدد المنفويين الذين رشحوا أعضاء الوفد ، كانت نسبتهم عالية ، وكانت نسبة الذين حضروا في عموم القطر ٩٥ر٨٧٪ (٣) ودل ذلك على شدة تنافس الأحزاب والمرشحين وحرص المنفويين أنفسهم على تادية واجب الانتخاب ، ودل أيضاً على صفق ترشيح المنفويين إذ نجد زيادة في الأصوات التي حصل عليها النواب الوفديون في أغلبية الحالات . وبهذا حصل الوفد على الأغلبية في انتخاب أعضاء مجلس النواب ، مما أدى الى تشكيله الوزارة حسب التقاليد الدستورية برئاسة سعد زغلول رئيس الوفد وزعيم الأغلبية البرلمانية ، وكان أعضاؤها جميعاً منتخبيين في مجلس النواب والشيوخ (٤) .

(١) وهم محمد محمود ( البوتا — أسوط ) ولكن قبل الطعن المقدم شده في ٢٠ أبريل ١٩٢٤ وعبد الله أبو حسين ( طنوب — منوفية ) ومحمود عبد الوازق ( بنهر المنيا — المنيا ) ومحمد توفيق اسماعيل ( حسن باشا — المنيا ) وعبد الحليم العلالى ( دسباط ) ومحمد عبد الجليل أبو سمرة ( أبو سلاون دقهلية ) .

(٢) عبد اللطيف الصوفاتى ( كفر داود — البحيرة ) د. عبيد الصبيد مسعود ( كفر الشيخ — الغربية ) وعبد الرحمن الرافعى ( مركز المنصورة — دقهلية ) وعبد المزيـ الصوفاتى ( الدلتا — بحيرة ) .

(٣) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، اجتمعية أعضاء مجلس النواب لعام ١٩٢٤ ، شملت اسم النائب ، والواحدة التي انتخب عنها ، وعدد مندوبيها ، وعدد من رشحوه قبل الانتخاب والأصوات التي نالها النائب .

(٤) ١ - سعد زغلول - نائب البهدة زينب - بالترشيح - رئيس الوزراء ووزير الداخلية .

٢ - محمد سعيد - نائب الجيزة بالاستقديرة - بالانتخاب - وزير المعارف  
الصوبية .

( م ٩ - الحياة البرلمانية )

وكانت نوعيات نواب ١٩٢٤: (٥) :

أعيان	محامون	موظفون	أطباء	مدرسون بالاعاهد العلية	طلبة	المجموع
(٦) ١٧٦	٣٧	٢٥	١٣	(٧) ٢	(٨) ١	٢١٤

### منهم

باشا	بك	أفندي	شيخ	بدون لقب
١٨	١٠٥	٦٦	١٧	٨

٣ - محمد توفيق نسيم - عضو مجلس الشيوخ بالجمالية - بالانتخاب - وزير المالية .

٤ - أحمد مظلوم - نقيب محرم بك بالاسكندرية - بالترشيح - وزير الاوقاف .  
٥ - حسن حسيب نقيب الوابلي بالقاهرة - بالترشيح - وزير الحربية والبحرية .  
٦ - محمد فتح الله بركات - نقيب غوه - غربية وعضو الشيوخ بالترشيح - وزير الزراعة .

٧ - مرقس حنا - نقيب الايزكية بالقاهرة - بالترشيح - وزير الاشغال العمومية .

٨ - مصطفى النحاس - نقيب مسنود - غربية - بالانتخاب - وزير المواصلات .  
٩ - واصف بطرس غالى - نائب دائرة بنى سويف - المحبنة - بالترشيح وزير الخرجية .

١٠ - محمد نجيب الغرابلى - نقيب مسند بسط غربية - بالانتخاب - وزير الحاقية .

وبعد انتخاب احمد مظلوم لرئاسة مجلس النواب تولى الغرابلى وزارة الاوقاف وتولى محمد سعيد وزارة الحاقية الى جانب عمله وزيرا للمعارف .

(٥) يستقاة عن : محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ج ٦ الهيئة النيابية الاولى والتي شملت اسم النائب ودائرتة ومهنته ، ومركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، احصائية نواب ١٩٢٤ وكذلك عن صحف الاخبار والاهرام والسباسة .

(٦) منهم ١٨ عمدة ، ٥ تجار .

(٧) هنا د. احمد ماهر استاذ بمدرسة التجارة العليا ، ووليم مكرم مبيد باشا استاذ كشاف بالحقوق .

(٨) هو حسن بسن ، طالب الحقوق وزعيم الطلبة حينئذ .

وقد دلت تلك النوعية من النواب على انتهاء الاعضاء الى  
البرجوازية المصرية الكبيرة والمتوسطة بأجنحتها المختلفة . وهم بالطبع  
القادرون على عملية تمويل الانتخاب وفي نفس الوقت الذين ساندتهم اللجنة  
التنفيذية الوفدية ، الخاصة بالانتخاب . وعلى ذلك يمكن القول ان الانتخابات  
لم تفرز فئات شعبية حقيقية ، ولم تتح المنافسة ونفقات الانتخاب والتأمين  
واحجام اللجنة سابقة الذكر عن ترشيح الفئات الشعبية التي يمكن ان  
تعبر بصق عن القوى العاملة من العمال والفلاحين . أما أعضاء مجلس  
الشيوخ المنتخبين والمعنيين فكانوا من الاعيان حسب نص الدستور ،  
ومعظمهم من الباشوات مع تعيين أربعة من شيوخ الأزهر وعضوين من  
رجال الدين المسيحي ونلاحظ ان أغلبية الأعضاء المنتخبين والمعنيين ينتهون  
الى الوفد ، وليس بينهم خصوم لسعد زغلول ، ومن هنا تم التوافق بين  
مجلسي البرلمان .

وفي ١٥ مارس ١٩٢٤ ، افتتح الملك نؤاد البرلمان المصري ، واجتمع  
المجلسان على هيئة مؤتمر بناء على الدستور ، ورأس الجلسة أكبر الأعضاء  
سنا في مجلس الشيوخ وهو المصري السعدي ، لغياب رئيس مجلس  
الشيوخ المعين في إيطاليا ، وأقسم الملك اليمين (٩) . وتلا رئيس الوزراء  
خطاب العرش الذي أشار فيه الى عدة أمور هامة منها ، استعداد  
الحكومة للدخول في مفاوضات حرة مع الحكومة البريطانية لتحقيق الاماني  
القومية ، ولعله يشير هنا الى عدم اعتراف الوفد بالتحفظات الاربعة في  
تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . حيث وصفه سعد في حينه أنه نكبة وطنية ،  
ومشاركة أعضاء البرلمان في اتمام التشريع ، واعادة النظر في القوانين  
المصولة بها خصوصا التي لم تعرض على الجمعية التشريعية بعد تعطيل  
اعمالها ، والنظر في قانون الانتخاب وضرورة التزام الحكومة بسياسة

---

(٩) « أعلن بالله العظيم أن احترم الدستور وقوانين الامة المصرية ، واحفظ على  
استقلال الوطن وسلاماً :أراضيه » .



الحزم في السياسة المالية ، ورعاية الاقتصاد في الوظائف وفي المرتبات واصلاح الادارة الداخلية على وجه يضمن سهولة العمل وسرعته وانتظله ، وتنمية ثروة البلاد بنسبة زيادة السكان والى عدة اصلاحات اجتماعية كحماية العمال ونشر التعليم بنوعيه الاولى والراقي ، وقيام علاقات ودية مع جميع الدول واشتراك مصر في عصبة الأمم المتحدة كدولة تامة الاستقلال (١٠) . وبذلك مس الخطاب معظم القضايا الداخلية والخارجية ، وأشار الى أن قضية الاستقلال هي أخطر المهام الملقاة على عاتق أعضاء البرلمان . وبعد تلاوة خطاب العرش انصرف الملك وانفض المؤتمر ، وعكف كل مجلس على مباشرة شؤونه .

#### اللائحة الداخلية :

وقد عكف مجلس النواب من بداية جلساته على اعداد لائحته الداخلية ، لحسن تنظيم سير العمل داخل المجلس ، ولهذا فمن المستحسن ابراز أهم ما جاء فيها . وقد نصت اللائحة على أن يشغل كرسى الرئاسة في بداية كل دور انعقادي (١١) عادى ، أكبر الأعضاء الحاضرين سنا ، ويقوم أربعة من أصغر الأعضاء سنا في وظيفة السكرتيرية ، وفي نفس الجلسة يقوم النواب باختيار مكتب المجلس الذى يشرف على ادارة شؤونه ، بحيث يتكون من رئيس ووكيلين وأربعة سكرتيرين وثلاثة مراقبين (مادة ٢) ولا شك أن اختيار المجلس لمكتبه ميزة ديمقراطية ، تبعد عن المجلس أى تدخل في شؤونه العاطفية ، وأى تأثير على اتخاذه قراراته . وأن يختص رئيس المجلس بالحفاظة على نظام الجلسات ، ومراعاة نصوص اللائحة

---

(١٠) بخلاف مجلس النواب ، الجلسة الافتتاحية يوم السبت ١٥ مارس ١٩٢٤ .

(١١) دور انعقاد ، هي مدة انعقاد البرلمان ودوره الانعقاد المسمى يتبدل اما بناء على دعوة الملك قبل السبت الثالث من شهر نوفمبر ، وأما بحكم القانون في اليوم المذكور ، ويستمر ستة شهور على الأقل ، ولا يجوز نفسه قبل مناقشة الميزانية . اما دور الانعقاد غير العادى يتم في فترات العطلة وعند الضرورة ، ويقام على دعوة الملك . ( مواد كمال ،

الوضع البرلمانية ص ١٢ ) «

١٣ الداخلية ، والاذن بالكلام وعلان نتيجة الاقتراع ، ونطق القرارات التي يصدرها المجلس والكلم باسم المجلس وطبقا لرغبته ، وإذا أراد الاشتراك في المناقشات وجب عليه مخافة كرسى الرئاسة ولا يعود اليه إلا بعد انتهاء المناقشة . وللوكيل نفس الحقوق والواجبات التي للرئيس عند غيبه (م١٤) . ومهمة السكرتيرين القائبين مراقبة تحرير مضابط الجلسات ، وقراءة الاقتراحات والاوراق وتسجيل أسماء الأعضاء الذين يرغبون في الكلام وجمع الاصوات وفرزها ورصد نتائج الاقتراع (مادة ١٥) ويقوم المراقبون بتحضير ميزانية المجلس وتنفيذ أوامر الرئيس في المحافظة على النظام ، وملاحظة حضور وغياب الاعضاء والترخيص للجمهور لحضور الجلسات . على أن تنتهي مدة العضوية لهيئة المكتب بانتهاء دور الانعقاد مع جواز تجديد انتخابهم (م١٧) . واوضحت اللائحة تنظيم العمل من حيث اوقات الاجتماع (١٢) ، وموعد افتتاح الجلسة والشروط التي يجب مراعاتها في قانونية افتتاح الجلسة ، وهي تكامل العدد القانوني وهو اغلبيه أعضاء المجلس ، نصف عدد اعضائه زائدا واحدا ، وترتيب طلبات الاذن بالكلام حسب الأسبقية في الطلب (م٢٦) . واحقية ممثلي الحكومة ومقرري اللجان في الكلام اثناء المناقشة في أي وقت (م٢٨) . وعدم مقاطعة المتكلم ، ولا الخوض في الأمور الشخصية ، ولا ارتكاب أي أمر من شأنه ان يخل بالنظام (مادة ٣٣) وعلنية الجلسات مع جواز انعقاد المجلس في هيئة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من اعضائه على الاقل (م٤٥) . وعلى ان يعلن رئيس المجلس قبل انتهاء كل جلسة جدول أعمال الجلسة التالية (م٥٣) .

وفي تكوين اللجان نصت على تقسيم الاعضاء الى عدة لجان اصلية

---

(١٢) وهي أيام السبت ، الأحد ، الاثنين والثلاثاء من كل اسبوع (م٢١) وفي ٢٠ غزوير ١٩٢٦ تحولت الى الاثنين ، الثلاثاء ، الاربعاء والخميس حتى تعود أيام العمل على المجلسين .

في بداية كل دور انعقاد عادى بطريق الانتخاب على أن تنتهى اللجان بفتح الدور الجديد (م ٥٥) . وأن تنتخب كل لجنة من بين أعضائها رئيسه وسكرتيرا (م ٥٧) وعلى أن تشكل اللجان من بين أعضائها لجنا فرعية مؤقتة. لدرس بعض مسائل خاصة . وأن تكون جلساتها سرية ولا تصدر قراراتها صحيحة الا اذا حضر أكثر من نصف أعضائها . وأن تنتخب كل لجنة عضوا مقرا من بين أعضائها ، وفي نفس الوقت سمحت للاتنية أن تختار عضوا يدافع عن رأيها أمام المجلس حتى يمكن للمجلس أن يسمع الزاى الآخر وتحقق مميزات المجلس النيابية في إبداء الآراء ويقرر المجلس ما يراه صالحا ( مادة ٥٨ — ٦٠ ) وأن يشرع المجلس في انتخاب لجنة من ثلاثة وثلاثين عضوا لتحقيق صحة نيابة الاعضاء وفحص الطعون (م ٦٠) ، ونصت على إحالة الاقتراحات بقوانين التى يتقدم بها الاعضاء على المكتب لتبدي لجنة الاقتراحات رأيها فيها من عدم مخالفتها للدستور ، وإحقية النظر فيها. في اللجان المختصة ، وقررت إحالة مشروعات القوانين المرسلة من الحكومة أو من المجلس الآخر على اللجان المختصة لدراستها مباشرة ، لأنه من المفترض أن تكون تلك المشروعات ناضجة وقائمة على دراسة وإغية . وفي أخذ الآراء ، نصت اللائحة على عدم اتخاذ أى قرار في المجلس الا اذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه ( مادة ٨٨ ) . ونصت على توجيه الاسئلة (١٣) .

---

(١٣) السؤال الفرض منه استيفاح امر من أمور الدولة أو معرفة حقيقة ، ولا تنمى منغشة موضوع السؤال دائرة المصو والوزير المسئول . وهو عبارة عن مراقبة جادة ومستيرة للسلطة التنفيذية — وخوفا من كثرة استخدامه وغشاع الوقت فقد حدد وقت للاسئلة في كل جلسة ونصت المادة ١٠٦ على تخصيص نصف الساحة الأولى للاسئلة والاجلية عليها — واذا بقى شيء منها يدرج للجلسة التالية . وذكر محمد شفيق غريال ان الاسئلة توجه الى الوزراء لاستيفاء بيان أو الضغط على الحكومة أو لإجراجها أو لإمطاء الوزير فرصة للتدلاء برأيه للتأثير على الراى العام ( محمد شفيق غريال ، تاريخ الملوغصحة المصرية ، ص ( ١ ) .

والاستجوابات (١٤) ، وهنا أخذى وسائل تحقيق الوظيفة السياسية للبرلمان ، والتي يستطيع بواسطتها مراقبة السلطة التنفيذية . وتوجيه الحكومة الى ما يرجوه الشعب سواء في السياسة الداخلية او الخارجية اى المراقبة والتوجيه لصالح جماهير الشعب ، وبيئت طريقة تقديمها والاجابة عليها ( المادة ١٠١ — ١١٦ ) واوضحت كيفية الاهتمام بالعرائض ، واخطار مقدم العريضة بما تم فيها .

ونصت على عدم جواز مناقشة اى مشروع في المجلسين في وقت واحد (م ١٣٩) ، وعلى ارسال ما قرره احد المجلسين من مشروعات القوانين الى المجلس الآخر ، واخطار الوزير المختص (م ١٤٠) وعلى رفع مشروعات القوانين التي يقرها البرلمان الى الملك بواسطة الوزير المختص للتصديق عليها (مادة ١٤٢) . واعد مجلس الشيوخ لائحته الداخلية ، وهي لا تختلف كثيرا عن لائحة مجلس النواب في جميع مواردها ، وكل ما فيها تاخير او سبق النص هنا او هناك (١٥) .

وبعد اجتماع البرلمان على هيئة مؤتمر في ١٥ مارس ١٩٢٤ ، اجتمع مجلس النواب في نفس اليوم برئاسة أكبر النواب سنا وهو محمد سعيد ، وحلف الاعضاء اليمين الدستورية ، وفي جلسة ١٦ مارس تم تشكيل مكتب المجلس النهائي ، من احمد مظلوم رئيسا للمجلس وقد حصل على ١٦١ صوتا واحدا محمد خشبة الذي حصل على ١١١ صوتا. وجدد الباسل الذي حصل على مائة صوت وكيلين . ثم كون المجلس لجانه الاصلية وهي ، لجنة

---

(١٤) اما الاستجواب يزداد به محاسبة الوزراء او احد الوزراء عن تصرف معين مما يحصل بالوسائل المأبأة وهنا تتعرض الوزارة او الوزير للنقد . ويؤدى الاستجواب بمقتضى السؤال الى مناقشات عامة يشترك فيها جميع الاعضاء ، وتنتهى الى اتخاذ المجلس قرارا على موضوع الاستجواب . واذا لم يفتتح المستجوب وغيره من الاعضاء لهم أن يطرحوا مسألة للجنة في الوزارة .

ولهذا يحاط الاستجواب بشبكات كثيرة واجراءات معينة ( د . محمد كسائل ليلة النظم السياسية ، الدولة والحكومة ، القسم الثاني ، ص ٦١٩ ، وص ٦٢١ ) .

(١٥) انظر ، مجلس النواب ، اللائحة الداخلية ، مجلس الشيوخ ، اللائحة الداخلية .

الداخلية ، المالية والتجارة والصناعة ، الحفائية ، المعارف ، الاشغال ،  
الحربية والبحرية والطيران ، الخارجية ، المواصلات ، الاوقاف والمعاهد  
الدينية ، الزراعة ، الصحة — وكل منها تتكون من واحد وعشرين عضواً ،  
ولجنة العرائض ، الاقتراحات ، السودان ، التعاون والشئون الاجتماعية  
— وتكونت كل منها من خمسة عشر عضواً . وصارت للجان خمسة عشر  
لجنة أصلية ، كما أجازت لائحة المجلس تعيين لجان مخصوصة بحسب  
الحال كلجنة الرد على خطاب العرش ، وهذه اللجان المؤقتة تنتهي مدها  
بإنتهاء العمل الموكل اليها ، أما اللجان الدائمة فتظل قائمة طوال انعقاد  
الدور العادي .

واجتمع مجلس الشيوخ في يوم ١٥ مارس برئاسة المصري السعدي  
أكبر الاعضاء سناً ، لحين وصول رئيسه المعين أحمد زيور من إيطاليا ،  
وفي جلسة أخرى تم انتخاب أحمد زكي أبو السعود وعلوي الجزار وكيلين .  
وتم تكوين عدد لجانه فكانت اثني عشر لجنة هي ، لجنة الامور الداخلية ،  
الشئون الخارجية ، المالية والتجارة والصناعة والجمارك ، الحفائية ،  
المعارف ، الاشغال ، الزراعة ، المواصلات ، الحرية والبحرية والطيران  
والسودان ، الصحة ، لوقاف والمعاهد الدينية ولجنة فحص الاقتراحات  
والعرائض ، وتكونت كل لجنة من تسعة أعضاء (١٦) .

### الرد على خطاب العرش :

وكان من أبرز ما ناقشه البرلمان من القضايا الدستورية ، خطاب  
العرش ، فبعد أن قامت اللجنة الخاصة بدراسة الخطاب والرد عليه في مجلس  
النواب (١٧) ، عرضت تقريرها على المجلس في جلسته التاسعة في

---

(١٦) مجلس الشيوخ ، الجلسة الرابعة في ٢٤ مارس ١٩٢٤ .

(١٧) جرى العمل في نفس مشروع الرد على خطاب العرش أن يبعد الى لجنة  
تتألف من خمسة عشر عضواً ، ثم تعرض رأيها على المجلس ، ويقوم المجلس  
بمناقشة التقرير الذي يقدم الى كل منها ، فإذا وافقت عليه أو بضيفت اليه ما يشاءه  
من تعديل أو تفسير .

يوم ٢٩ مارس . وبرزت المعارضة من بداية المناقشة في الخطاب تتمثل في نقاب الحزب الوطني ، وبدأ عبد اللطيف الصوفاني كلمته بتوجيه تحيته للوزارة الشعبية التي لها في القلوب ما تستحقه من الاحترام ، ثم أشار الى ما جاء في الخطاب ( أنه أول برلمان مصرى تأسس على المبادئ المصرية ) فإنه ليس أول برلمان مصرى ، حيث كان لمصر برلمان مصرى عام ١٨٨٢ خدمته يد الاحتلال ، وذكر أن الدستور أسس على مبادئ رجعية وكان الوفد وزعيمة في مقدمة من وسعته بذلك ، ورأى أن ينص المجلس في رده على خطاب العرش بعدم التمسك بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وعن ما جاء بقى الخطاب من تحقيق ( الامانى القومية لمصر والسودان ) ذكر أن القصر الوحيد لذلك العبارة هو الاستقلال التام لهما . وأشار الى أن الخطاب ترك الجيش دون ايضاح ، وبغير النظر في اصلاحه وتقويته . أما عبد الرحمن الرافعى فقد بدأ كلمته معبرا عن ثقته الكبيرة في زعيم الأمة ورئيس الوزراء ، حتى يمهّد لكلمته أمام الاغلبية الوفدية ، وفي الوقت نفسه يعطى انطبعا على أن نقده برىء من أى هجوم على الوزارة ، ورأى أن يذكر في الرد على تعديل الدستور ، والعناية بالجيش ، وان يكون رأى البرلمان واضحا في تصريح ٢٨ فبراير لأن انجلترا استبقت فيه أربع مسائل هي في الواقع أركان الحماية الفعلية والقانونية ، ورأى ضرورة استنكاره أو الرد بعدم تقيد مصر بهذه التحفظات . وأشار هو وزميله السابق الى أن التعديل لا يقلل من الثقة التامة بالوزارة والولاء للعرش أما عبد الحميد سعيد فأكد تأييده للوزارة ، وأشار الى قانون الانتخاب والدستور الرجعيين ورأى ضرورة تعديلها ، وعن الامانى القومية ذكر أنها ليست الا الاستقلال التام . وهكذا أوضحت المعارضة أنه لا معنى للامانى القومية التي وردت في خطاب العرش ، غير الاستقلال التام لمصر والسودان ، وعبرت عن الرأى العلم في تعديل الدستور ليكون جوهره « الأمة مصدر السلطات » ، وأيضا تعديل قانون الانتخاب وضرورة

تقوية الجيش الوطنى ، الا ان ما يوجه الى المعارضة من نقد اتها رفضته اسلوب المناوضة وطالبت بالجلء قبل المناوضة ، والقوة العسكرية في يد الاحتلال البريطانى .

ورد رئيس الوزراء على المعارضة السابقة باجابات حاسية ومقنعة . حيث قال اننى قلت « ان الدستور أسس على المبادئ العصرية ولم اقل . انه أسس على احسن المبادئ العصرية » . وذكر ان الدستور حفظ حرية الفكر وحرية القول وحرية العمل والمساواة وحفظ للامة سلطتها ومبدأ المسؤولية الوزارية ، الا انه تضمن قيودا اضعفت من هذه المبادئ ، وأبدى استعداده لتأييد النواب اذا طلبوا تعديل الدستور ، وأن يكون معهم في تعديل ما سبق ان استكره . أما من جهة تصريح ٢٨ فبراير فذكر « اننا لسنا مرتبطين به » وعن المفاوضات قال انه يدخلها دون قيد ، وعن الامانى القومية ذكر انها ليست الا الاستقلال التام لمصر والسودان ، ولا يمكن تحقيقه الا بجيش قوى ، وأنه مع النواب اذا راوا مصلحة البلاد في زيادة الاعتمادات لتقوية الجيش عند مناقشة الميزانية . وعن قانون تعويضات الموظفين الاجانب ذكر انه مرهق للميزانية مخالف للدستور (١٨) . وبالرغم من انقائه مع المعارضة فيها طرحته من قضايا ، الا ان سعد زغلول رفض اى تعديل في خطاب العرش لانه رأى ان اى تعديل معناه ان الوزارة لم تحسن التعبير عن رغبات الامة ، ورأى بعض نواب الوفد ضرورة تعديل خطاب العرش ، لاثم شعروا ان الحكومة لم تشر الى الاستقلال في أسلوب واضح صريح ، ورفضوا العبارة المبهمة ، الا ان سعد زغلول هدد المجلس بالاستقالة لو عدل خطاب العرش في اى فقرة من فقراته (١٩) ، مع ان تعديل الخطاب او الاضافة اليه او تفسيره من حق البرلمان ، وأن الغرض من تعديله هو تعزيز الحكومة في مطالبتها بحقوق البلاد وهى الاستقلال التام .

---

(١٨) مجلس النواب ، الجلسة التاسعة في ٢٩ مارس .

(١٩) الاحرام في ٢٠/٣/١٩٢٤ .

لمصر والسودان كما تفسرها سعد زغلول نفسه ، وكان على سعد زغلول كما تمسك بحقوق الوزارة الدستورية مع القصر ان يحترم حرية الرأي في مجلس النواب ، وأن يساعد على اقلية التقاليد البرلمانية القوية . واعتبرت صحف المعارضة ما حدث تهديدا لاهدار حرية النواب وذكرت ان التعديل لا يظل من شأن الثقة بالوزارة (٢٠) . وانه لابد من احترام حرية المناقشة وحرية الرأي في المجلس (٢١) . وأن النظم الدستورية لا تقوم الا على أساس المعارضة وحرية المناقشة وحرية الرأي ، وان الوزارة ذكرت في خطاب العرش انها ستبث الروح الدستورية ، وتعود الجميع على احترام الدستور ، والخضوع لاحكامه (٢٢) . ولما اصرار سعد على عدم تعديله وافقت الاغلبية على رد اللجنة الذي وجه الشكر للحكومة (٢٣) .

وفي مجلس الشيوخ شكل المجلس لجنة الرد على الخطاب من خمسة عشر عضوا ، وقد قررت بالاجماع ادخال بعض تفسيرات في ردها ، وذكر المقرر اللجنة (٢٤) ان الامر ما هو الا تفسير لعبارة الاماني القومية ، اذ رأت اللجنة ما هي الا الاستقلال التام لمصر والسودان ، وخلال مناقشة الرد الذي تضمن تفسيرا على الخطاب عرض العضو على عبد الرازق مشروع رد على الخطاب لا يتضمن أى تفسير او تعديل ، وانقسم الاعضاء بين محبذ لمشروع رد اللجنة ، ومحبذ لمشروع رد على عبد الرازق ، وذكر سعد زغلول ان الوزارة تعبر عن انكار البرلمان وآرائه ، وان الوزارة لا تحتل القول بان المجلس يثق بها ثم يطلب من جهة أخرى تعديل الخطاب ثم قال « لا يمكنني بصفة كونى وطنيا ، وبصفة كونى رئيسا للحكومة ، وبصفة كونى مقتنعا بالمبادئ الدستورية ان المح ولو من بعيد ان هناك عدم ثقة

(٢٠) الاخبار في ٢١ مارس .

(٢١) السبيل في ٢٠ مارس .

(٢٢) الاخبار في ٢٠ مارس ( الحياة الدستورية في خطر ) .

(٢٣) ولم يوافق على الرد : عبد اللطيف الصوفلى ، محمد عبد الجليل أبو سمرة ،

عبد . عبد الحميد سميد .

(٢٤) أحمد زكى أبو السعود .



مهما غطيت لا يمكنني بعد هذا أن أبقي دقيقة واحدة في منصة الحكم »  
وذكر أن الحكومة تتبسك بالرد الذي اقترحه على عبد الرزاق ، وتحت.  
ضغط رئيس الحكومة وزعيم الاغلبية ، وافق المجلس بالايجماع على  
رد على عبد الرزاق الذي لا يتضمن أى تعديل . ونص بعد توجيه الشكر للملك.  
الفسطوري « ويرفع مجلس الشيوخ عبارات الشكر الوافر لجلالتكم على  
ما تضمنه خطاب عرشكم الجليل من المبادئ النفيسة التى يرى تنفيذها  
اقوم طريقة لوصول البلاد الى السعادة المادية والادبية ، وتحقيق الاستقلال.  
النام لمر والسودان » (٢٥) .

وهكذا ساندت الاغلبية زعيمها واكتفت ببرد سعد زغلول في المجلسين ،  
وحصلت الحكومة على الموافقة على خطاب العرش في أول جولة مع  
اعضاء البرلمان ، ولكنها تعرضت الى نقد أعضاء الحزب الوطنى داخل  
مجلس النواب ، والى نقد أشد عنفا خارج البرلمان من صحف الاخبار  
والسياسة والاهرام ، فقد تعرضت لهذا الضغط ودعت النواب الى عدم  
الخنوع له ، واعتبرته اهدارا لحرية الراى وخروجها عن الروح الدستورية .

### قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية :

ومن القوانين الدستورية الاخرى التى اهتم بها البرلمان واعطاها  
الكثير من جهده ، القانون الخاص بالاجتماعات العامة والمظاهرات في  
الطرق العمومية المعروف بالقانون رقم ١٤ الصادر في ٣٠ مايو ١٩٢٣ في  
عهد وزارة يحيى ابراهيم ، وقضت فيه حكومته على حرية الخطابة والفكر  
حيث اناحت للادارة مطلق الحرية في الغاء أى اجتماع سياسى . من هنا حاول  
النواب الغاء هذا القانون والتخلص منه ، ولهذا اجتمعت لجنة الداخلية في  
مجلس النواب وقررت خطورة هذا القانون واقترحت الغاءه وارفعتته بذكره  
اوضحت فيها أن حرية ابداء الراى حق طبيعى للمواطنين ، ويدخل تحت  
حرية ابداء الراى حرية الاجتماع ، وحرية الصحافة فالمادة الاولى من

القانون المشار اليه ، تذكر ان الاجتماعات العامة حرة ، تم قيدها باخطار السلطات قبل الاجتماع بثلاثة ايام (مادة ٢) والحصول على تصريح يبين فيه موضوعه ، وتوقيع خمسة أو اثنين من ذوى السبعة الطيبة اذا كان الاجتماع انتخابيا ) من اهل المدينة أو الجهة التي سيعقد فيها الاجتماع (مادة ٣) وأجازت المادة الرابعة « للمحافظ أو المدير أو لسلطة البوليس في المركز منع الاجتماع لذا رأوا ان من شأنه ان يترتب عليه اضطراب في النظام أو الامن العام بسبب الغاية منه أو بسبب ظروف الزمان والمكان الملائسة له أو لاي سبب خطير غير ذلك » وهكذا جعل القانون منع الاجتماع بتقدير من الادارة لاي سبب ، لهذا اقترحت اللجنة على المجلس الموافقة على مشروع القانون المقدم من اللجنة القاضي بالغاء القانون ، لان الامم المتقدمة في المدنية والحرية ليس عندها قوانين خاصة بالاجتماعات والمظاهرات ، وان القانون العام كفيلا بالمحافظة على النظام والامن العام . وقد وافق مجلس النواب على قرار لجنة الداخلية بالاجماع (٢٦) . وفي الجلسة التالية دارت مناقشات حامية بين الحكومة واعضاء المجلس اعترض فيها رئيس الوزراء على مناقشة قانون الاجتماعات على أساس علمين ، العامل الأول أن مجلس النواب اتخذ قرارا في هذا القانون مع انه لم يكن واردا في جدول الاعمال في ذلك اليوم . وطرح سؤالا لابداء الرأي فيه وهو ، هل يجوز أن يتخذ مثل هذا القرار في غيبة الحكومة . والامر الثاني هو الغاء قانون الاجتماعات دون قيد ولا شرط مع أن الدستور يحتم وجود قانون استنادا على ( المادة ٢٠ ) التي نصت على أن يكون تنظيم الاجتماعات العامة منوطا بقانون . وفكر سعد زغلول أنه لا يوسع الحكومة الا استخدام حقها القانوني وهو عدم التصديق ورد القانون للمجلس ليعيد النظر فيه مرة أخرى . وأشار الي ( المادة ٥٣ ) من اللائحة التي تنص على اعلان جدول الاعمال على اللوحة المعدة لهذا

---

(٢٦) مجلس النواب — الجلسة ٦١ في ١ يوليه ١٩٢٤ — وانظر الهيئة التأسيسية الثالثة ، الاستعداد المعدل الثالث المجلد الاول وبع ملحق رقم ٤ خامس بملص القانون وتعديله في مجلس الشيوخ .

الفرض واخطار الاعضاء الغائبين عن ميعاد الجلسة التالية وبيان أعمالها ،  
وصمم على إعادة بحثه لتعديله لأن الحكومة لها رأى فى هذه المسألة  
الخطيرة .

وإذا رجعنا الى موقف الوند وزعيه تجاه تلك القوانين وخاصة التى  
صدرت فى عهد وزارة يحيى إبراهيم ، فقد احتج عليها الوند ونقدها فى  
بياناته وأشار الى ضرورة تعديلها عند اجتماع البرلمان . وفى ٥ يونيو ١٩٢٣  
أصدر بياناً أشار فيه الى أن الحكومة أجهضت فيه على حرية الرأى والقول  
والفكر ، وذكر سعد زغلول أن تلك القوانين ما هى الا ارادة فردية ( ٢٧ ) .  
على أن ما فعله أعضاء المجلس ما هو الا تحقيق رغبة وطنية فى إلغاء قانون  
الاجتماعات العامة ( ٢٨ ) . وفى الجلسة التالية أصر النواب على الإلغاء ،  
وهدهم رئيس الوزراء بحق الحكومة فى استعمال حقوقها الدستورية كاملة  
أى عدم التصديق على القانون ورده الى المجلس . ثم قرر المجلس تأجيل  
النظر فى القانون حتى تعرض عليه الحكومة مشروع قانون جديد ، والى أن  
يفرغ مجلس الشيوخ من دراسة قرار الإلغاء . ونجح سعد زغلول فى إعادة  
مناقشة القانون ، مستخدماً نفوذه على الأعضاء ، ومستنداً على المادة ( ٥٣ )  
من اللائحة الداخلية ، وبذلك أتاح الفرصة للحكومة لمناقشة القانون وتعديله  
فى مجلس الشيوخ . وعكفت لجنة الداخلية بمجلس الشيوخ على دراسته  
فى جلسة ٤ يولية ١٩٢٤ بحيث يكفل للأمة حرية الاجتماع مع اعطاء السلطة  
الضرورية للحفاظة على الأمن والنظام مع شرط الا تكون هذه السلطة  
غير مضيعة للحرية . وحددت سلطة مندوب الحكومة فى حل الاجتماع اذا  
طلبت اللجنة منه ذلك او اذا حصل تصادم او ضرب . وكان القانون يدخل  
للحكومة حق منع الاجتماع قبل انعقاده وبين المشروع الجديد أنه ليس لها  
الا حق الحضور فقط . ووافقت أغلبية المجلس على التعديل بأغلبية ٥٥

( ٢٧ ) صحيفة الاخبار فى ٢٢ سبتمبر ١٩٢٣ .

( ٢٨ ) مجلس النواب ، الجلسة ٦٢ فى ٢ يولية ١٩٢٤ .

صوتا ضد ١٨ صوتا . ثم أرسلت هيئة مكتب المجلس المشروع الى مجلس النواب وعرض عليه في جلسة عشرين يولية ، وكانت الجلسة الأخيرة في دور انعقاده الأول . ولم يناقشه المجلس لاستقالة الوزارة ، وحل مجلس النواب . وهكذا لم يتح للبرلمان فرصة الغائه أو تعديله . واستمر القانون سيفا مسلطا على حزب الوفد في انتخابات ١٩٢٥ ، وكان تعديله عام ١٩٢٨ فرصة لدار المندوب السامي لتهديد وزارة مصطفى النحاس الائتلافية ثم اقالتها .

### قانون الانتخاب :

ومن القوانين الدستورية الأخرى التي ناقشها البرلمان مناقشة جادة قانون الانتخاب الذي صدر في ٣٠ ابريل ١٩٢٣ في عهد وزارة يحيى ابراهيم ووضعت لجنة الدستور مبادئه العامة التي لا تتناقض مع الدستور ، وطالب الوفد وبعض الهيئات تعديله ، ووضعت لجنة الحقائق في مجلس النواب مشروع القانون المعدل ، واستمرت مناقشته ست جلسات بمتالية (٢٩) . ورات أن مشروعها يرمى الى اصلاح اعظم العيوب التي ظهرت عند العمل ، كحصر الوكالة الانتخابية في عدد قليل من المندوبين وتسهيل المساومة على الأصوات وإن من أهم أغراض المشروع الغاء طريقة الانتخاب ذات الدرجات حتى يتسنى للناخب مباشرة حقوقه الانتخابية بنفسه . ومن أهم الموضوعات التي عرضت في مناقشته ، موضوع نوعية الناخب اذ رأت اللجنة أن الناخب الأمي في مستوى اقل من الناخب المتعلم ، لصعوبة ادراكه للمصلحة العامة وبحركة الاحزاب وتقدير كفاءات الرجال ومعرفة نزعاتهم السياسية ، ورات زيادة سن الناخب الأمي حتى يكون عنده قدرة في فهم كفاءة الرجال بالحياة الاجتماعية ، على الاتخل هذه الشروط الخاصة في السن ببدا الانتخاب العام ، فاقترحت سن واحد وعشرين للناخب المتعلم لمجلس النواب ، وأربعة وعشرين للناخب الأمي ، وسن ثمانية عشر عاما لانتخاب أعضاء المجلسين

من الحاملين لشهادة . ولما عرضته لجنة العقابية على أعضاء المجلس اعترض احد النواب (٣٠) على التفرقة بين الناخب المتعلم والناخب الأمي وحمل على الحكومات السابقة في عدم اهتمامها بالتعليم ، وذكر أن المصري عنده حس بالانتخابات وقرر المجلس توحيد السن للمتعليم والجاهل سواء ، واتفق على أن يكون قد بلغ سن الناخب إحدى وعشرين سنة لمجلس النواب وخمسا وعشرين سنة لئناخب مجلس الشيوخ . وكان من الأفضل اشتراط معرفة الناخب القراءة والكتابة ، لأن ذلك يعطى الناخب قوة في ممارسة حقه في الانتخابات ، ويدفع الناخب الى الاعتداد برأيه والاعتزاز بصوته فلا يمنحه الا لمن يستحقه ، ولا يعطيه الا لمن يثق فيه ، وفي نفس الوقت يدفع الاميين الى التعليم ، وبذلك تنكشف رقعة الأمية في الوطن .

وكان من اهداف مشروع القانون أيضا الغاء ترشيح المندوبين الناخبين لأعضاء المجلسين على اعتبار أن العضو مرشح من قبل الحزب الذى ينتمى اليه او مرشح مستقل يرشح نفسه ، واعتبر العضو المرشح ممثلا للأمة كلها ، وعدم التقيد أن يكون العضو مقيدا في جداول الانتخابات بالمديرية التى يتقدم اليها بالترشيح . ولم يعدل مشروع القانون في نسبة ما يمثلها النائب أو الشيخ من السكان أو في شروط انتخاب عضوى المجلسين . وقد اقترح بعض الأعضاء انقاص مبلغ التأمين ، لانتاحة الفرصة لبعض الفئات التى لم تتل نصيبا من الثروة . ورفض الاقتراح بحجة مساندة الاحزاب للأعضاء غير القادرين على دفعه ، ولعدم بعثرة الاصوات والمساومة عليها ، ولم توافق اللجنة على اعفاء حملة الشهادات العالية من مبدأ التأمين . وقرر المشروع أن يكون الانتخاب بالاقتراع السرى . واقترح عبد اللطيف الصوفاتى أن تفصل هيئة من خارج المجلس في صحة نيابة أعضاء المجلسين ، ولعل ما دفعه الى ذلك ما حدث في قبول الطعن الموجه ضد محمد محمود وكيل حزب الاحرار الدستوريين ، وانحياز الأغلبية الى قبول الطعن والتشويش على

معارضة قبوله ، غير أن سعد زغلول أخذ ببدا فصل السلطات والحرص على حقوق المجلس في أن يختص كل مجلس في صحة نيابة أعضائه ، لأن التنازل عن هذا الحق هو عدم ثقة النواب في عدالة انفسهم ، فوافقه المجلس على رأيه (٣١) .

وبعد أن وافق مجلس النواب على مشروع القانون أرسله الى مجلس الشيوخ ، فناقشه خلال ثلاث جلسات (٣٢) . وقرر إحالته على لجنة الحقتانية . وقد عقدت اللجنة عدة جلسات اطلعت فيها على مشروع القانون وتقرير لجنة الحقتانية في مجلس النواب ، والنص النهائي الذي اقره مجلس النواب والمناقشات التي دارت حوله ، وبعد المناقشة رأت اللجنة الموافقة على المشروع المعروض على الوجه الذي اقره مجلس النواب ، وتمت موافقة المجلس عليه باجماع الآراء . وصدق عليه الملك في ١١ أغسطس ١٩٢٤ . وهكذا يتضح من مناقشة القانون انه اكتسب عدة مميزات كالانتخاب المباشر والاقتراع العام دون قيد المال أو شهادة علمية ، والغاء شرط الترشيع للعضو المرشح للنيابة ، وترشيح العضو في أى دائرة من دوائر القطر ، لان المرشح اذا فاز أصبح ممثلا عن الأمة كلها . ولكن الأعضاء كانوا في الواقع نسخة مكررة من لجنة وضع الدستور ، من حيث انهم لم يفرقوا بين الناخب الأمي والناخب المتعلم واتاحوا للديموقراطية أن تلعب دورها في تضليل الناخبين ومعظمهم أميون ، ولم يلغوا التلمين حتى عن حملة الشهادات العلمية وهكذا نجد الاغلبية الوفدية كانت بورجوازية الفكر في وضع هذا القانون . وكان تعديله صراعا بين الوفد صاحب الاغلبية وبين حزب الاحرار الدستوريين الذي استنكره واعتبره غير ملائم لوضع البلاد الثقافي مما دفع أحزاب الاقلية فيها بعد الى وضع قوانين أخرى في عامي ١٩٢٥ ، ١٩٣٠ ، عليها تفوز في الانتخابات التالية في ظل تلك القوانين .

---

(٣١) مجلس النواب ، من الجلسة ٦٢ في ٢ يوليو الى الجلسة ٦٧ في ٨ يوليو .

(٣٢) مجلس الشيوخ ، من الجلسة ٢٧ في ٨ يوليو الى الجلسة ٢٩ في ١٠ يوليو .

### قضية الاستقلال :

ومن أبرز القضايا السياسية والوطنية التي ناقشها البرلمان ، قضية الاستقلال ولما كانت المفاوضات وسيلة الأغلبية لتحقيق الاستقلال فقد قدم النواب والشيوخ كثيرا من الاسئلة والاستجابات الى رئيس الوزراء واعضاء الوزارة ، عن هذا الموضوع ، ومنها الاستجواب الذى قدمه احد النواب (٢٣) الى رئيس الوزراء ومضمونه ان استمرار بقاء جنود الاحتلال فى مصر والسودان مناف لاستقلالهما ، وتسأل فى استجوابه هل توجد مبادئ مفاوضة (٢٤) . بين الرئيس والحكومة البريطانية ، وهل لانجلترا مطالب امام جلاء جنودها عن ارض مصر والسودان ، وما هى خطة الحكومة نحو المفاوضة حتى يتناقش المجلس فيها ويكون على بينة من امرها . وعن الشطر الاول من الاستجواب اكد رئيس الوزراء ان الاحتلال يتناقى مع الاستقلال اما عن وجود مبادئ مفاوضة فاجاب بالسلب ، وبذلك يسقط الجزء الثالث من الاستجواب لانه مبنى على ان يكون الجواب عن القسم الثالث بالاجاب . اما عن خطة الوزارة فى المفاوضات فذكر ان خطتها واضحة فى بيانها وزارى ، كما ان المفاوضة لها غاية وضحتا الوزارة فى خطاب العرش ، وان مبدا الوزارة هى السعى للاستقلال التام لمصر والسودان ، ورجاه النائب اذا دخلت الحكومة فى المفاوضات ان تحيط المجلس بالاساس الذى تدخل عليه ، ورد عليه رئيس الوزراء بان الحكومة ستخبر البرلمان بما تنتهى اليه المفاوضة . وذكر النائب ان الصحف فكرت ان انجلترا لا تتدخل المفاوضة الا على اساس تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ (٢٥) . فرد عليه رئيس

(٢٣) هو النائب السيد عوده .

(٢٤) ارسل رمزي مكثونالد رئيس الوزراء البريطانى برقية تهنئة بمناسبة افتتاح اول برلمان مصرى وايدى فيها استعداد حكومته للتفاوض مع الحكومة المصرية .

(٢٥) اعلن رئيس الوزراء البريطانى فى مجلس العموم البريطانى ان حكومته مرتبطة-

#### House of Commons. Meeting of 25

بتصريح ٢٨ فبراير

February 1924, V. 29, 170, p. p. 29, 30.

وفى جلسة ٢٧ مارس رد المسئول عن السياسة الخارجية بالمجلس السابق على ان المفاوضة ستكون على اساس تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

House of Commons, 1924. V. 171, P. 1563.

«الوزراء أنه لا محل لسوء الظن ، ثم أضاف موجها كلامه للنائب على أي مبدأ انتخبت ، فأجاب النائب على مبدأ دولتكم ، فقال سعد إذا انتهينا (٣٦) .

ومن المناقشة في الاستجواب بين النائب ورئيس الوزراء ، يتضح أن الأحزاب ومنها الوفد لم يكن لها برنامج مفصل عن كيفية الحصول على الاستقلال التام لمصر والسودان ، ولكنها اكتفت بعبارات مبهمه ، ووسيلتها هي المفاوضة التي يرغبها الحزب الوطني . وكان على رئيس الوزراء سبيل التنسيق بين الحكومة المصرية والبرلمان أن يعد خطة للمفاوضة يتناقش فيها مع أعضاء البرلمان حتى يتفق الأعضاء مع الحكومة على أسس ومبادئ عامة لا مجرد الاخبار فقط ، وهنا يكون للبرلمان دوره في وضع أسس المفاوضة ، حتى يمكن محاسبة الحكومة في مدى الالتزام بها . ولكن رئيس الوزراء لم يتجاوب مع النائب اعتمادا على زعامته واستنادا على الأغلبية الوفدية على أن النائب سار في خط المناقشة حريصا على حقوق المجلس ، فما كان من رئيس الوزراء إلا أن أخرج به بسؤاله « على أي مبدأ انتخبت ، أي أن النائب وفدى والوفد هو الذي أتى به عضوا في المجلس وسعد هو رئيس الأغلبية وعليه أن يسمع ويقدم الشكر .

على أن أهمية الموضوع وطريقة الحوار دفع بعض الأعضاء الى الاشتراك في المناقشة ، فسأل النائب الدستوري محمد عبد الجليل أبو سرة رئيس الوزراء ، هل تنوى الحكومة وضع برنامج للمفاوضات لعرضه على البرلمان قبل البدء في المفاوضة . فأجاب به هل تقصد به من أي طريق نذهب الى لندن ، عن طريق باريس أم عن طريق آخر ، فذكر العضو أن هناك مسائل جديدة يريد الانجليز الاحتفاظ بها كقطة عسكرية على قناة السويس للحفاظ على طرق المواصلات (٣٧) . وشارك النائب عبد اللطيف

(٣٦) مجلس النواب ، الجلسة ٢٥ في ١٠ مايو ١٩٢٤ .

(٣٧) حدثت هنا مقاطعة وشيخية .



الصوفاني في المناقشة ، فذكر أن البرق نقل الينا تصريح المسترماككونالد في البرلمان البريطاني (٢٨) الذي أشار فيه الى تمسكه في المفاوضات بالسياسة التي أقرها البرلمان في ١٤ مارس ١٩٢٢ وهي الموافقة على تصريح ٢٨ فبراير ، ورجا النائب الرئيس أن يصرح « بأننا غير ملزمين بالتصريح ، وأن أساس أعمالنا الاستقلال التام لمصر والسودان » (٣٩) . فأجابه رئيس الوزراء أن رئيس الوفد ورئيس الحكومة يستتكره ، وأضاف أنه اذا ما دخلت الوزارة الحالية في المفاوضات فلا تدخلها مطلقا الاخرة من كل قيد . واشترك عبد الرحمن الراعي في المناقشة ، فذكر أن دعوة الحكومة البريطانية مبنية على تصريح ٢٨ فبراير ، فأجابه سعد زغلول أنه ليس مرتبطا بما يقوله رئيس الوزراء البريطاني في مجلسه النيابي وفي نهاية المناقشة اقترح احد الاعضاء ثقة المجلس بالحكومة وموافقته التامة على سياستها . ولكن عبد اللطيف الصوفاني قال : اتق في الوزارة وأرفض المفاوضات قبل الجلاء وعبد الرحمن الراعي الذي رفض المفاوضات على أساس تصريح الحكومة البريطانية السابق (٤٠) .

ومن خلال المناقشة في الاستجواب اتضح ظهور المعارضة التي تجسدت في اعضاء المجلس من الحزب الوطني وحزب الاحرار الدستوريين . وفي الوقت الذي تسال في النائب الدستوري عن برنامج المفاوضات ، لاتفاق حزيه مع الاغلبية في تلك الوسيلة ، طلب اعضاء الحزب الوطني من رئيس الوزراء استنكار تصريح ٢٨ فبراير ، ورفض المفاوضات قبل الجلاء وكان ذلك خيالا من اعضاء الحزب الوطني ، لأن بريطانيا بيدها عناصر التوة ومع وطنية سعد زغلول وحقته في الاجابة على النواب ، الا ان ما يؤخذ عليه هو تجاهله تسأل النائب الدستوري عن برنامج المفاوضات بلجابة فيها سخرية

---

(٢٨) تصريح مككونالد في مجلس العموم في جلسة ٨ مايو ٢٢ ، في تمسكه بتصريح ٢٨ فبراير . ( مذكرات عبد الرحمن مهدي ، ص ٢٥٦٢ ) .  
(٣٩) حدثت أيضا مقاطعة وضجة .

(٤٠) مجلس النواب ، الجلسة الخامسة والعشرين في ١٠ مايو ١٩٢٢ ص

« هل تقصد من اى طريق نذهب الى لندن ، عن طريق باريس أم عن طريق آخر » وبهذا لم تتفاعل الوزارة مع المعارضة في وضع برنامج منصل عن المفاوضات من أجل تحقيق استقلال البلاد . الى جانب استمرار مقاطعة الاغلبية للمعارضة والسخرية والضحك المستمر ، وفي نفس الوقت التصفيق واستحسان رأى الاغلبية اى الضيق بالمعارضة واللجوء الى مضايقتها . ولم يقل اهتمام اعضاء مجلس الشيوخ عن النواب في قضية الاستقلال ، بل ركزوا عليها كثيرا وتجلى ذلك في كثير من الاسئلة . وعن المفاوضات دارت مناقشات في المجلس ، أعلن فيها رئيس الوزارة « أنه كنت هناك عقبلت (٤١) تحد من كرامتنا ولكنها نلكت بما يصون الكرامة القومية ويحفظ حقوق البلاد » . وأعطى المجلس ثقته للوزارة (٤٢) وعبر عن ارتياحه الى طريقة الحزم التى جرت عليها في صيانة وكرامة الأمة وحفظ حقوقها . وعن نفس الموضوع طرح سؤال في مجلس النواب عن « متى تبدأ المفاوضات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية » ، واجاب رئيس الوزراء « بأن المفاوضات ستبدأ بين الحكومتين حيث ينتهى ما قلم حديثا في طريقها من العقوبات ، فاذا ذللت هذه العقوبات بما فيه صيانة كرامتنا وحفظ حقوقنا ، كان من السهل حينئذ تحديد موعد المفاوضة واعلانه للأمة » (٤٣) .

### السودان :

والى جانب الاهتمام بالاستقلال التام ، اهتم البرلمان بمسألة السودان اهتماما كبيرا فقد اعتبره الاعضاء جزءا من نفس القضية . وقد رفع اعضاء الحزب الوطنى في مجلس النواب ، شعار الاهتمام بكل القضايا الخاصة بالسودان واموره . ولاهية القضية كان الاعضاء يتفاعلون بالاحداث الخاصة بالسودان ويقدمون الاسئلة والاستجابات فعندما منعت حكومة

---

(٤١) منعت حكومة السودان وهذا سودانيا من السفر الى بحر وهذا الوند كان مؤيدا للاتحاد مع بحر ومعارضة الحركة الانفصالية التى تؤيدها الحكومة السودانية .

(٤٢) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٢٢ في ٣ يونيو ١٩٢٤ .

(٤٣) مجلس النواب ، الجلسة ٢٢ في ٢٥ مايو ١٩٢٤ .

السودان وفدا سودانيا مؤيدا للاتحاد بين مصر والسودان ، ومغارضا للحركة الانفصالية التى دبرتها حكومة السودان من السفر الى مصر كان . لظك الاحداث صداها في مجلس النواب حيث وجدت اهتمام نواب الأمة . واحتجاجهم على السياسة البريطانية التى تقوم على خطة فصل السودان عن مصر فذكر عبد الرحمن الرافعى ان ما يحدث في السودان حركتان « حركة . حركة نعرفها من البرقية الواردة على المجلس ، اما الحركة الثانية فهى . حركة مصطنعة دبرتها السلطة الانجليزية » ورأى في ذلك التصرف اعتداء على حقوق مصر وحقوق السيادة المصرية ، وان المصريين هم الذين اقاموا العمران في السودان وانفقوا ملايين الجنيهات على عمرانه ، واقترح الاحتجاج على هذا التصرف الانجليزى وأيده كل الاعضاء باختلاف نزعاتهم . وقد شاركت الحكومة على لسان رئيسها أعضاء المجلس شعورهم لما حدث في السودان . فأعلن سعد احتجاجه على ما اتخذ ضد الوفد الذى اراد اظهار ولائه لحكومة مصر وللكها ، ووصف الحركة الثانية بأنها زائفة باطالة . يوما جاء في تصريحه في المجلس « تحركت مسألة السودان اليوم ولم تكن الحكومة مستعدة لأن تقول رأيها فيها ومع ذلك يمكنى أن اصرح لحضراتكم بأن الحكومة تشاركنكم كل المشاركة في شعوركم بالنسبة للسودان بل تنظر بعين الحذر لكل عمل من شأنه أن يفصل السودان عن مصر » . وفى نهاية المناقشة قدم الى المجلس اقتراحان ، الأول يحتج على ما يحدث ويستنكر المناورات المصطنعة التى يقوم بها دعاة الاستعمار في السودان ، وتمسك الأمة بالسودان ، والثانى يعلن الثقة بالوزارة والانتقال لجدول الأعمال . وقد وافق المجلس على الاقتراحين بالإجماع (٤٤) . وناقش مجلس الشيوخ أيضا هذا الموضوع ، واقترح وكيله محمد علوى الجزار احتجاج المجلس ووافقه الأعضاء على اقتراحه (٤٥) .

---

(٤٤) مجلس النواب ، الجلسة ٥٤ في ٢٣ يونيه ( قدم الاقتراح الأول عبد الرحمن

الرافعى . والثانى حسين هلال وراغب أسكنف ) .

(٤٥) مجلس الشيوخ ، الجلسة الثلاثون في ٢٥ يونيو ١٩٢٤ .

• وعلى اثر تصريح سعد السليق في مجلس النواب في يوم ٢٢ يونيو ١٩٢٤ على اثر منع الوفد السوداني الذي اراد الحضور الى مصر لاطهار ولائه وشعوره طلب مجلس اللوردات من رئيس الوزراء ان يلقى تصريحاً يرد فيه على تصريح سعد زغلول ، فاكّد اللورد بارمور نائب الحكومة في المجلس السابق في ٢٥ يونيو ، تمسك الحكومة البريطانية بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، واضاف ان الحكومة لن تسلم بأي تغيير في مركز السودان ، ومعنى ذلك ان الحكومة البريطانية متمسكة بالتصريح ، وفي نفس الوقت تريد ان تحتفظ بالحالة الراهنة في السودان ، واضطر سعد زغلول ان يرد على هذا التصريح يوم ٢٨ يونيو في مجلس النواب فاشار الى انه مهما يكن من تصريح العمال او الاحرار او المحافظين بالنسبة للسودان فان هذا لا يغير من حقوق مصر الثابتة فيه شيئاً . ثم ذكر نبذة عن تاريخه ودور المصريين في عمارته وذكر انه « لا يمكن مطلقاً مع اموال بخلناها ، ودماء سفكناها ، ومتاعب تحملناها وتحملها آباءنا ، وحياة نستهدمها من ذلك النهر الذي يتدفق من اعالي السودان لا يمكننا الا اذا كنا قوماً اموالاً لا حياة لنا ان نترك ذرة من السودان لغيرنا » ثم اضاف وعن المفاوضات فقد جاء في هذه التصريحات « انها ستكون على اساس تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وقد حرصت غير مرة باستنكاره » وايد المجلس تصريح رئيس الوزراء وحمل حملة شمسوء على الانجليز ومقاصدهم (٤٦) .

وفي صباح اليوم التالي لجلسة مجلس النواب السابقة في ٢٨ يونيو ١٩٢٤ ، سافر رئيس الوزراء الى الاسكندرية ومعه وزرائه وقدم استقالته للملك لانه وجد في تصريح بارمور السابق ما يحمله على التخلي عن المفاوضات . وبالتالي عن الحكم ولم يقبلها الملك . الى جانب ان الراي العام طلب منه البقاء في الحكم ، وقامت المظاهرات في البلاد مؤيدة الوزارة وبقائنا في مناصب الحكم . وطلب الاعضاء من رئيس الوزراء « ان يستمر مشرفاً على اقدار

البلاد متولها لحكومتها (٤٧) ، حتى تتحقق كل أمثى البلاد في استقلال مصر والسودان .

وفي مجلس الشيوخ اقترح وكيل المجلس تأييد المجلس لزعيم مصر ورئيس حكومتها تأييدا كاملا في موقفه ، لأن السودان جزء من مصر . وأن يبقى رئيس الوزراء في مركزه ، وإرسال برقية الى الملك تقر تأييد المجلس للوزارة ، وتبلغ سعد تلك الاقتراحات ، وقد وافق المجلس عليها بالاجماع (٤٨) . وطلب أحد النواب من الحكومة عرض ميزانية السودان مع ميزانية الدولة المصرية لأن السودان جزء من مصر ، لأن مصر تدفع مخطا من المال قدره ٧٥٠.٠٠٠ جنيه مصرى لموظفى حكومة السودان . واجابه رئيس الوزراء ان الحكومة لم تضع ميزانية السودان وأن واضعى اليد اقوياء والحل عنده هو المفاوضات لاقتناع القاصب ، فاشار عليه العضو عبد اللطيف الصوفائى بأن القوة المصرية موجودة في السودان ويمكن الاتصال بالشعب السودانى ، فرد عليه رئيس الوزراء بأن طريقه المفاوضات وطلب منه أن يدعه حرا ليمسلك الطريق الذى يصل به الى ما يريد ثم اضاف « لا تخرجنى فمن اخرج زغولوا فقد اخرج الامة » (٤٩) . ونستنتج من هذا الحوار أن النائب دفع المناقشة الى أسلوب يختلف عن أسلوب الوفد السلمى الذى اتخذ أسلوب المفاوضات ، ولكن سعدا كان حريصا على عدم الاندفاع كرئيس حكومة ، وهذا من حقه طالما أنه يرى أن الحل في المفاوضات. ولكنه في نفس الوقت رأى أن هذا الاقتراح الذى هو حق من حقوق المجلس في مراقبة الميزانية اخرج له وهكذا فان زعيم الأغلبية سجل على نفسه ضيقه بالمعارضة (٥٠) .

---

(٤٧) (٢) أحمد شفيق ، الحولية الاولى ، ص ٢٠٧ . ومحمد شفيق غريال ، المرجع السابق ، ص ١٣٩ ، والمعاد ، المرجع السابق ، ص ٤٥١ وص ٤٥٢ ) .

(٤٨) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٣٢ في ٣٠ يونيو ٢٤ ( محمد علوى الجزار ) .

(٤٩) مجلس النواب ، الجلسة الاربعون في ٧ يونيو ١٩٢٤ ( وصاحب الاقتراح هو

النائب محمد شوقى الخطيب ) .

(٥٠) والسؤال واجابة رئيس الوزراء في مضابط الجلسة السابعة .

### التعليم :

والى جانب الاهتمام بالاستقلال التام لمصر والسودان ، أبدى النواب كثيرا من الاهتمام بالتعليم كقضية وطنية من أجل زيادة الوعى والتخفيف من انتشار الأمية المنتشرة فى البلاد ولهذا سأل أحدهم عن متى تبدأ الحكومة بتنفيذ المادة (١٩) من الدستور والخاصة بالزامية التعليم الأولى ومجانيته فى المكتب العلة ، وأوصى أن تأخذ الأريلك قسطها من هذا التعليم اسوة بالمدن . واتضح من أجابة وزير المعارف « ان الوزارة مهتمة بوضع مشروع قانون لتنفيذه ، وعند الانتهاء منه سيعرض على المجلس لتقرير ما يراه » وفكر الوزير أن الوزارة ستوجه عنايتها الى سكان القطر كله حسبما تسمح به الظروف (٥١) . وفى مجلس الشيوخ دعا احد الشيوخ الى ضرورة التعاون فى نشر التعليم ، فاجابه وكيل الوزارة بوجود تعاون بين مجالس المديريات والجمعيات الخيرية والاهلى لنشر التعليم (٥٢) . ثم طلب بعض أعضاء مجلس النواب زيادة ميزانية وزارة المعارف ١٦.٧١٨٩ جنيه ، وراى لجنة المعارف اعتماد مبلغ آخر وهو مائة ألف جنيه لانشاء مائة وعشرة مدرسة أولية فى أنحاء القطر ، وقد وافق الجميع على الزيادة على أساس أن ما تأخذه وزارة المعارف من الميزانية هو ثلاثة ونصف فى المائة من الميزانية العامة للدولة وهى نسبة بسيطة . وظهرت روح عالية فى المجلس لزيادة الاعتماد لوزارة المعارف لنشر التعليم الأولى وفى نهاية الجلسة اقترح النائب مكرم عبيد أن ينتخب المجلس لجنة من أعضائه لوضع مشروع قانون للتعليم الإجبارى للبنين والبنات على أن ترفع اللجنة تقريرها الى المجلس فى أوائل الدور العاды الثانى لتطبيق

---

(٥١) مجلس النواب ، الجلسة ١٩ فى ١٩ أبريل ١٩٢٤ ( النقيب هو محمد توفيق الجرجى ) .

(٥٢) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٢٢ فى ٣ يونيه . ( أمين سقى ) .

التعليم الإلجبارى (٥٣) . ثم عاد أحد الاعضاء الى مناقشة التعليم الابتدائى من زاوية أخرى ، فاقترح تعليم الاولاد فى تلك المرحلة فى مراكز التعليم الحرة ، لأن أغلب التلاميذ المتخرجين منها هم قراء لا يواصلون الدراسة ، ولو عمل بهذا الاقتراح لاصبحت المدارس تهتم بالناحيتين النظرية والعملية ، ويمكن الطلبة الاعتماد على انفسهم بدلا من الاعتماد على الدولة فى تعيينهم فى دواوين الحكومة . واقترح اعتبار ٥٠٠٠٠ ر. جنية للتعليم الصناعى (٥٤) . وفى مجلس الشيوخ دعت لجنة المالية الحكومة الدستورية الى العناية بالتعليم وزيادة ما يعتمد من اجله زيادة كبيرة من سنة لآخرى ، وأشارت الى مذكرة الحكومة بانها لم تخصص شيئا للتعليم الاولى انتظارا لاعداد مشروع واف يقدم الى البرلمان مشفوعا بدراسة المواد التى يمكن الاعتماد عليها لتحقيقه ، ورات اللجنة اتخاذ ما يلزم لنشر التعليم ، ولهذا وافقت على ما قرره مجلس النواب من تخصيص مائة ألف جنية من المتوفورات تتفق على انشاء مائة وعشرة مدرسة اولية ، وعلى ادارة مدارس المعلمين والمعلمات الاولى التى تديرها مجالس المديريات وأشارت الى انها كانت تود أن ترفع المبلغ الى الضعف لولا حالة الوفورات ومشكلة عدم وجود المعلمين اللازمين للمدارس الاولى (٥٥) . ويوجه عام قامت الوزارة بالتوسع فى التعليم وفى العام الحراسى ١٩٢٤ — ١٩٢٥ بلغت الزيادة فى عدد المدارس ١٦٪ وفى عدد الطلبة ٢٤٪ عن الاحصاء المماثل الذى عمل عن السنة الدراسية ٢١ — ١٩٢٢ ، (٥٦) وقصرت الوزارة والبرلمان جهدهما على الاهتمام بمرحلة التعليم الاولى .

---

(٥٣) مجلس النواب ، الجلسة ٤٥ فى ١٢ يونيه ١٩٢٤ .

(٥٤) هو النائب الشيخ أبو اللتح سالم الفقى .

(٥٥) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٣١ فى ٢٦ يونيه ٢٤ .

(٥٦) عزيز خاكي ، شئون مصرية ص ١٤٥ ، ص ١٤٦ من د. عبد الله العزبائى

الرجع السابق ، ص ٢٥٣ .

## الجامعة :

وكانت هناك أصوات في المجلس تدعو الى الاهتمام بالجامعة ، حيث  
سأل أحد النواب وزير المعارف (٥٧) ، « عن مدى الاعانة التي تمنحها الحكومة  
للجامعة المصرية وعن مقدارها ، وكم عدد الطلبة المنتسبين ؟ والمستمعين ؟  
وهل شهاداتها معترف بها من الحكومة ؟ » واجابه وزير المعارف بأن الجامعة  
تحصل على اعانة من نفس الوزارة قدرها ألفى جنيه وعدد طلبتها خمسة  
عشر طالبا موزعين على ثلاث سنين دراسية ، وعدد الطلبة المنتسبين مائة  
وسبعة ، أما شهاداتها فغير معترف بكتابتها للتوظيف بالحكومة (٥٨) .  
ثم تسأل أحد النواب عن ضعف المبلغ المخصص للجامعة في الميزانية وهو  
٢٥٠٠ جنيه ، وضعت على ذمة اخصائى لتنظيم الجامعة . واجابه نائب  
الوزير أن هذه الاعتمادات بخلاف ما يتطلبه التعليم الاولى والجامعة  
المصرية . وقد شكلت لجنة لوضع مشروع الجامعة الاميرية على أن تكون  
كلية الاداب نواة لها ، وسيقدم المشروع بعد دراسته للمجلس لفحصه  
وأقراره (٥٩) . واقترح أحد النواب على هيئة المجلس أن تقوم الوزارة  
بدراسة المشروع وعرضه على المجلس لتدبير الميزانية اللازمة ولو من  
الاحتياطي للصرف منها على الجامعة (٦٠) . ونستنتج من ذلك أن الوزارة  
لم تضع ميزانية كافية للجامعة على أمل أن تقدم الوزارة للمجلس مشروعا  
لتنظيمها ثم قيام الحكومة فيها بعد بالاعتمادات اللازمة .

---

(٥٧) عقد اتفاق في ديسمبر ١٩٢٢ بين الحكومة ومجلس ادارة الجامعة بخصوص ضم  
وتسليم الجامعة الى وزارة المعارف ، وتمهدت الاخرة أن تكون الجامعة المصرية بمعهدا  
عليا محظوظة بشخصيتها المعنوية وعلى أن تدبر شئونها بكيفية مستقلة تحت اشرافها (رد  
وزير المعارف لمجلس النواب ، الجلسة ٢٢ في ٢٤ مايو ١٩٢٤) .

(٥٨) مجلس النواب - الجلسة ١٩ في ١٩ أبريل (د. محمد توفيق الجارحي) .

(٥٩) مجلس النواب ، الجلسة ٢٦ في ١٤ يونيو (عبد المطلب الصوفي) .

(٦٠) الجلسة السابعة (بحمود وهبة القلبي) .



### الجيش :

والى جانب ما سبق مناقشته ناقش أعضاء البرلمان المسائل الخاصة بالجيش مناقشة لا تقل أهمية عن الجوانب الأخرى وكان الجيش من المسائل التي تعرض لها النواب في خطاب العرش على أساس أن الاستقلال لا يمكن تحقيقه إلا بجيش قوى ومن هنا كان حماس النواب وغيرتهم على الاهتمام به . ولذا سأل أحد النواب وزير الحربية سؤالاً شاملاً لعدة نواح عسكرية ، عن عدد الجيش المصرى العامل وعدد وحداته ونوعها ، والوجود منها بمصر والموجودة بالسودان والأعمال التي تقوم بها هناك ، ونوع الأسلحة التي لديه وهل هي حديثة ، وعدد الضباط المصريين وعدد الضباط الانجليز من الرتب المختلفة في الجيش المصرى وهل هناك فرق في مرتباتهما في حالة مساواتهما في الرتبة ، وهل تفكر وزارة الحربية أن تستبدل بالضباط الانجليز ضباطاً مصريين ، ومتى تبدأ ذلك . واجابه الوزير على سؤاله الشامل بأرقام واضحة — وأوضح ان وزارة الشعب حريصة على ان تعهد الى المصريين وحدهم بتولى الوظائف العامة مدنية وعسكرية — واقترح النائب عقب اجابة الوزير تشكيل لجنة فنية من رجال الحربية لوضع الخطة السليمة لبناء جيش قوى (٦١) .

وعن قيادة الجيش المصرى سأل أحد النواب وزير الحربية هل سردار الجيش المصرى موظف مصرى ، وهل هو مرموس لوزير الحربية ومسئول إلمه عن أعماله ، وهل يتقاضى مرتباً من خزينة مصر ؟ ثم تسأل النائب أن هذا لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية ، ولا يتماشى مع روح استقلالها أن يكون رئيس الجيش الأعلى أجنبياً ، وأن إقامته بالسودان لا تتفق ومصلحة العمل . وكانت اجابة رئيس الوزراء عليه اجابة دلت على تقاعل وزارة الشعب مع المجلس ، وأوضح للنائب ان ذلك حدث من قبل وواجب على الوزارة أن تغيره . ثم اضاف : « نريد ان يكون جيشنا وضباطه وجنوده

---

(٦١) مجلس النواب ، الجلسة ٢٦ في ١١ مايو ٢٤ ( عبد العظيم الهادي رسلان ) .

وسلحه وكل ما يتعلق به مصرى ، وهذا ما نسمى اليه « (٦٢) . وكان لهذا التصريح اثر في مجلس العموم البريطانى ، اذ سأل **Mr Lomby** عن تصريح رئيس الحكومة في مجلس النواب (٦٣) ، لان الحكومة البريطانية كانت حريصة على الاشراف على جيش مصر ، حتى لا يصبح قويا في عدده وتسليحه حتى تضمن السيطرة عليه وبالقوى المحافظة على وجودها وطريقها الى الهند . وعند مناقشة الميزانية لفت أحد النواب نظر وزارة الحرية الى رقع مستوى المدرسة الحربية الى درجة المدارس العالية ثم اثار النواب وجود موظفين انجليز كبار يعملون في السودان بمرتبات مغرية ، وقيام الجيش المصرى فيه بتجديدات مغمها للحكومة السودانية ، وفي نفس الوقت تقوم الحكومة المصرية بالاتفاق على الجيش المصرى ، وطلب أحد النواب زيادة عدد الجيش وتنظيمه ، واقترح إلغاء ما يدفع لحكومة السودان من ضرائب جمركية لدخول مهمات وذخائر الجيش المصرى ، لتتفق على البعثات العلمية العسكرية (٦٤) وفي دور الانعقاد العادى الثانى تطور الامر الى مطالبة النواب بحسن اعداده وتسليحه وتدريبه ، فاقترح أحد النواب تجهيز جيش الدولة بالمعدات الحديثة والذخائر وتكوين جيش قوى يتفق مع مركز الدولة السياسى والجغرافى ، ولهذا اقترح على المجلس مشروع قانون خاص بالخدمة العسكرية — نص على ان تكون الخدمة العسكرية اجبارية على كل مصرى بالغ من العمر تسعة عشر عاما ، على ان تكون الخدمة لمدة سنتين على الأكثر ، وعلى كل من انتهى مدة التجنيد ان يخدم جيش الدولة شهرا في سلاحه على الاقل كل سنتين للثمين على الاعمال العسكرية — واعفاء الطلبة حتى سن خمسة وعشرين عاما وايفاد بعثات الى الممالك الاجنبية للتخصص في كل اسلحة

(٦٢) مجلس النواب ، الجلسة ٢٩ في ١٧ مايو ٢٤ (حسن عبد الرحمن) .

House of Commons, meeting of 28 May 1924, Vol. (٦٣)

174, P. 383.

(٦٤) مجلس النواب — الجلسة ٥٤ في ٢٣ يونيو ٢٤ .

الدفاع ، وفتح المدارس الحربية وفرض ضريبة اضافية على الدخل بلسم ضريبة الدفاع الوطنى ، وقدم به مشروع قانون ثم احيل الاقتراح الى لجنة الحرية والبحرية (٦٥) ، ولكن مجلس النواب حل بعد ذلك بايام واحلته تلك الاقتراحات .

### قانون تعويض الموظفين الاجانب :

وناقش اعضاء البرلمان قانون تعويض الموظفين الاجانب الذى صدر فى عهد وزارة يحيى ابراهيم فى ١٨ يولييه ١٩٢٢ ، والسذى قضى بينهم مكلفات سخية عقب احوالهم الى المعاش او فصلهم من الخدمة ، وكان من ضمن القوانين التى اراد يحيى ابراهيم ان يمهدها من اجل اقامة الحياة النيابية ، ولكنه كان عبئا جسيما على الميزانية المصرية لهذا انتقده النواب نقدا شديدا ، حيث اشار احد النواب ان هذا القانون ظلم ، وذكر انه عمل غير تشريعى وضع فى شكل اتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية . واجاب رئيس الوزراء بانه اول شخص انتقده ولايزال يستنكره وانه مخالف لل دستور ، ويعتبره باطلا ومجحفا بحقوق الخزانة وسابقا لوانه . وانه قد كتب للحكومة البريطانية لتخفيف قيوده (٦٦) . وقد ذكر سعد زغلول ان الحكومة قبلت تنفيذه حرصا على استمرار التفاهم بين الحكومتين المصرية والبريطانية (٦٧) . ولكونه رئيسا للحكومة رأى تنفيذه لانه عقد سياسى ولا يمكن لاحد الطرفين ان يتدخل منه الا باتفاق مع الطرف الآخر ، ودعا الى ضرورة تنفيذه لكسب عطف الدول الى جانب القضية المصرية ، وحتى لاتسود البلاد الى الحالة الاولى وهى تحكم الموظفين الاجانب وقيل : « اننا اشترينا بهذا المبلغ الباهظ سعادتنا الداخلية لان الموظفين الاجانب

(٦٥) مجلس النواب ، الجلسة ( ٢٢ نوفمبر ٢٤ - ) بخيد محمد الشناوى نقيب المنصورة ) .

(٦٦) كتب سعد زغلول الى النواب السابقين فى ١٠ مارس يطلب منه تخفيف قيود هذا القانون . ان الحكومة البريطانية رفعت تعديله ( د . لاشين المرجع السابق ص ٢٨٩ ) .

(٦٧) مخدرات سعد زغلول ، ص ٢٧٦٦ .

كانوا سادة وحكاما » ثم قال : « فلنخسر المال محافظة على حقوقنا في الاستقلال » . وقدم بغض أعضاء المجلس أربعة اقتراحات ، الأول خاص باعتراض المعارضة على الاعتماد وتسدره ١٠٠.٣.٠٠٠ جنيه على مقتضى قانون التعويضات والاقتراح الثاني أقر دفعه هبة للموظفين والثالث رأى تأجيل دفع المبلغ حتى المفاوضات التالية ، والاقتراح الرابع رأى دفعه مع استنكار قانون تعويضات الموظفين لفاية الفصل فيه . وقد وافق المجلس على الاقتراح الأخير بأغلبية ١١٠ صوتا ضد ١٦ صوتا رفضوه ، وامتنع خمسة أعضاء عن إبداء الرأي (٦٨) . أما مجلس الشيوخ فقد قرر اعضاؤه أن القانون مجحف للخزينة المصرية وظالم لدائعى الضرائب المصرية وطلبوا من الحكومة مواصلة السعى لتعديله الى ما يقرب من المعقول ، وأشار الاعضاء الى استنكار مجلس النواب له وتصريحات رئيس الوزراء في المجلس السابق وموافقته على الاعتماد . ولهذا اقترحت لجنة المالية بالمجلس الموافقة على الاعتماد ووافقتها المجلس على قرارها (٦٩) . وكان هذا القرار امتدادا لسياسة الاعتدال التي قادها سعد زغلول في المجلس رغم حماس أعضاء مجلس النواب لالغاء هذا القانون ولأن سعدا كان يامل ضمنية تلك المسائل في المفاوضات .

### القروض العثمانية :

ومن الموضوعات التي شغلت الرأي العام وأعضاء البرلمان القروض العثمانية ، وعند مناقشة الميزانية قدمت لجنة المالية تقريرا عن الاعتمادات (٧٠) المخصصة لها في الميزانية وأشارت الى أن مصر لم تكن بعد عام ١٨٤١ ولاية عثمانية فقد انفصلت في ادارتها وفي ماليتها عن شئون الدولة العلية ، وإن تركيا لم تحتفظ بأى حق تجاه مصر الا بالحقوق الذي يحوله مؤتمر لندن الدولي الذي فرض عليها الويركو المثبت لسيادتها الاسمية

(٦٨) مجلس النواب ، الجلسة ٥٥ في ٢٤ يونيو .

(٦٩) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٣٣ في أول يولييه ١٩٢٤ .

(٧٠) المبلغ الوارد بالميزانية للقروض العثمانية هو ٦٦٤٨٢٦ جنيه مصري .

نقط . ومن هذا ينتج صراحة انه في حالة زوال تلك السيادة الاسمية لا تكون الدولة المصرية ملزمة ان تدفع اى مبلغ من تلويخ زوالها (٧١) .  
واضاف التقرير انه مهما قيل من ان الخديو اسماعيل وتونيق وعيسى قد التزموا بقبول تحويل الويركو الى دائنى الدولة ، ومهما قيل من أن مؤتمر لوزان في اجتماعه الثانى علم ١٩٢٢ قد أقر هذا التحويل لانه واثق عليه في غيبة مصر فلا تكون مصر ملزمة بما يقرر في غيبتها . ورات اللجنة أن الدين سقط بسقوط تلك السيادة ، واقترحت عدم دفع اقتساط تلك الديون لزوال السيادة وحق مصر في المطالبة فيها بفعته بحد زوالها ، على أن تدفع مصر قسط ١٢ يوليو وأن تدفع باقى الاقتساط في أى بنك بصفته ودائع ، حتى يفصل في هذه المسألة أمام محكمة دولية . وإشار النائب عبد الحميد سميد الى مؤتمر لوزان الذى حرمت مصر ظلما من أن تمثل فيه للدفاع عن حقوقها وتقرر فيه أن تحل مصر محل تركيا في تسديد الديون ، وعلى أن يصبح هذا الدين جزءا من الدين المصرى ، ورأى هذا القرار ظلم لان ما كانت تدفعه مصر لتركيا لما كانت تقوم به من واجب الدفاع عن مصر ، وعارض اللجنة في دفع القسط وايداع باقى الاقتساط في البنوك الى أن يفصل في الامر ، ورأى ان الشعب احق بالمبلغ الذى دفع وسيدفع (٧٢) .  
ثم ذكر نائب آخر « اننا احرار مستقلون ولسنا تحت السيادة العثمانية » .  
وهنا سار سعد زغلول بالمجلس مرة اخرى الى الاعتدال رغم اصرار النواب على أن هذا الدين سقط بزوال السيادة العثمانية . فأجاب رئيس الوزراء ان مصر غير ملزمة بالدفع - ولكنه تسأل موجهها كلاله الى النواب ، هل تتوقف دفعة واحدة عن دفع تلك الديون ؟ ورأى عدم التشرع لحاجة الحكومة المصرية الى عطف الراى العام الدولى - وفكر أن مؤتمر لوزان قرر سقوط سيادة تركيا عن مصر وفي نفس الوقت قرر الزام مصر بتلك الديون . وأخيرا ايد قرار اللجنة في دفع القسط المستحق مع حفظ

---

(٧١) زالت السيادة التركية في ٥ نوفمبر ١٩١٤ . وسجل سعد زغلول هذا الراى في مذكراته الى الحكومة البريطانية خلال مفاوضاته معها كراسة ٤٥ ، ص ٢٧٦٢ .  
(٧٢) دفع مبلغ ٦ مليون جنيه وبقي منه ٢٠ مليون جنيه .

الحق في استرداده ، وقد عارض أعضاء الحزب الوطنى وحزب الاحرار الدستوريين وبعضا من نواب الوفد ( الذين سبق لهم معارضة الاغلبية في قبول طعن محمد محمود ) في الموافقة على دفع الاقتساط - ولكن حزب الاغلبية تمكن من اقتال باب المناقشة في الموضوع والموافقة على رأى الحكومة (٧٣) . وقد تعرض هذا القرار للنقد خارج المجلس حيث اشارت صحيفة السياسة أن الخراج قد سقط عن مصر وبالتالي سقط كل التزام لدفع الخراج الى دائتى تركيا . وذلك بعد سقوط السيادة العثمانية في نوفمبر ١٩١٤ (٧٤) . وقد تعرض هذا القرار للنقد خارج المجلس حيث اشارت صحيفة السياسة أن الخراج قد سقط عن مصر وبالتالي سقط كل التزام لدفع الخراج الى دائتى تركيا . وذلك بعد سقوط السيادة العثمانية في نوفمبر ١٩١٤ (٧٤) ثم اشارت نفس الصحيفة الى ان اقتال باب المناقشة قبل بحث موضوع الجزية بحثا مستفيضا مخالف للروح الدستورية وأن النظام البرلماني لم يوجد لتتفق الحكومة مع حزبيها خارج المجلس على رأى ثم تعمل على تنفيذه داخل المجلس ، وتقص بذلك هيئة اللجنة التنفيذية لهيئة الوفديين البرلمانيين . وتساعطت عن مائدة علانية الجلسات في الدستور ، وحق النواب في ابداء ما يريدون من الآراء (٧٥) . وفي مجلس الشيوخ اقترحت لجنة المالية في المجلس اقتراحات عن القروض العثمانية في جوهرها هي ما وافق عليه مجلس النواب ، ووافقت الاغلبية على ما قرره لجنة مجلس الشيوخ (٧٦) .

### الموضوعات الاقتصادية :

ولم تحظ الموضوعات الاقتصادية باهتمام كبير في مناقشات برلمان ١٩٢٤ ، لتركيز الاهتمام تقريبا على المسائل السياسية ، ولم يتح لبرلمان

(٧٣) مجلس النواب ، الجلسة ٦٨ في ٩ يولييه ١٩٢٤ .

(٧٤) السياسة في ١ ، ٦ يولييه ٢٤ .

(٧٥) السياسة في ١ ، ٦ يولييه ٢٤ .

(٧٦) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٣٩ في ١٠ يولييه ١٩٢٤ .

١٩٢٤ أن يلتقى الاقتصاد مناقشة شاملة ، وكل ما عرضه هو عدة أسئلة عن مشروعات الري الخاصة كضرورة الإسراع في تنفيذ خزان نجع حمادى (٧٧) . واستغلال كهرباء خزان أسوان وعن مدى ما يعود على مخيرية أسوان وغيرها من تنفيذه (٧٨) . في حين دعا أحد الشيوخ الى رفع الرسوم الجبركية على الوارد من أمثالها من الخارج ، وقد أجابه وزير المالية أن الحكومة المصرية مرتبطة بالاتفاقيات التجارية المعقودة بينها وبين الدول وهى التى تحدد الرسوم الجبركية على الواردات بمقدار ٨٪ من قيمتها (٧٩) .

### الموضوعات الاجتماعية :

ومن الموضوعات الأخرى التى لم تزل نصيبا معقولا في مناقشات البرلمان الموضوعات الاجتماعية ولا سيما الخاصة بالعمال والفلاحين ، وكل ما دار في البرلمان عن العمال ، أن قدم أحد النواب (٨٠) سؤالا يعبر فيه عن الأحداث التى حدثت بين بعض العمال وبعض المؤسسات في بداية وزارة الشعب (٨١) . وهى ماذا تنوى الحكومة عمله بعد أن الفت لجنة

---

(٧٧) مجلس النواب ، الجلسة ٢٥ في ١٠ مايو ٢٤ ( عبد المجيد رضوان نائب  
الجزيرة ) .

(٧٨) مجلس النواب ، الجلسة ٢٥ في ١٠ مايو ٢٤ ( الشيخ حسيب عفاى نائب  
دائرة أدفو ) .

(٧٩) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٢١ في ٢٨ مايو ( محمد لطفي طنطاوى ) .

(٨٠) قدمه النائب ، عبد العزيز خضر ، نائب داه البقر القبلية .

(٨١) خرجت الطبقة العمالية المصرية من الحرب الكبرى وهى أكبر جمعا وأكثر تنظيما نتيجة عدة عوامل أهمها نداعة استغلال أصحاب رؤس الأموال ومعظمهم من الأجانب نتيجة لما تبينوا به من امتيازات ، وعجز الحكومات المتعاقبة من التدخل لصايتهم من خلال تشريعات العمل المختلفة . ونتيجة التحطم العمال بثورة ١٩١٩ ، وحركة الاستقلال فقد قدرت الطبقة العمالية ، أن وزارة الشعب قادرة على أن تحقق لها كثيرا من مطالبها . ولكن العمال اضطروا الى القيام بالاضرابات نتيجة لما وصل اليه حالهم الى حالة سيئة والفناء الحكومة للجان التوفيق بين العمال وأصحاب العمل ، ولحظولة بعض المؤسسات توفير بعض المال وفي أخرى تخفيض الاجور ، ولهذا قام العمال بالمظاهرات في شهرى فبراير ومارس ١٩٢٤ ، وقام عمال بعض المصانع في الاسكندرية بالاعتصام . ورغم انهزام الا أن الحكومة الفت القبض على قيادات اتحاد النقابات العمالية وأصدرت قرارا بحل الاتحاد ( د. عبد الحفيظ لاشين : المرجع السابق ، ص ٣٧٤ : ص ٣٧٧ ) .

التوفيق بين العمال وأصحاب العمل ، وإذا كانت الحكومة تفكر في تأليف هيئة أخرى فما هي السلطة التنفيذية التي ستخول لها ضمان حل مشاكل العمال حلا مرضيا ، وهل تنوى الحكومة تقديم مشروع قانون لحماية العمال والاعتراف بتقاعباتهم وهل سيكون ذلك في الدور الحالي للبرلمان ، ورد عليه وزير الداخلية بالنيلية ، أن الحكومة رأت استبدال اللجنة التي كانت أعمالها شاملة لجميع أنحاء القطر ، بتأليف لجان في كل مديرية ومحافظة برئاسة المدير أو المحافظ وعضوية قاض من المحاكم الأهلية ومنحويين أحدهما يمثل العمال وآخر يمثل الشركات وأحد أعيان الجهة ، على أن ينفذ هذا المشروع خلال شهر وذكر أن تشكيل عدة لجان أفضل من لجنة واحدة للقطر كله ، أما عن تخويلها سلطة تنفيذية فلا يكون إلا بوضع قانون ومع ذلك فإن المركز الأدبي والاجتماعي الذي يشغله أعضاء هذه اللجان له تأثير كبير في فض وحل المشاكل . ثم أشار إلى أن ( المادة ٢١ ) من الدستور تنص على أن للمصريين حق تكوين الجمعيات وكيفية استعمال هذا الحق قد بينها القانون ، ومشروعه محضر ، ولكن الحكومة لم تنته بعد من دراسته ( ٨٢ ) . ولتكوين مجلسي البرلمان من البورجوازية الكبيرة والمتوسطة ولخلو البرلمان من مرشح للعمال ، حتى العضو الذي ألح العمال على لجنة ترشيح الوفد ترشيحه ( ٨٣ ) ، حيث كان يقوم بجهد كبير في تنظيم العمال ، رفضت اللجنة ترشيحه ، ولهذا لم نجد في البرلمان من له اهتمامات بشئون العمال إلا من عدد قليل ( ٨٤ ) .

والى جانب ذلك نلاحظ أن الحكومة وبمعنى آخر الوفد لم يكن له برنامج اجتماعي يؤيد فيه حقوق العمال الرئيسية ، ولا تشغيل الحكومة بالقضائية الأولى الأساسية وهي قضية الاستقلال ، لم تقدم مشروع قانون لحماية

---

( ٨٢ ) مجلس النواب الجلسة ( ١٣ ) في ٥ أبريل ١٩٢٤ .

( ٨٣ ) هو الدكتور محبوب نجيت . وقد رشحه مجلس بولاق ، الأمرام في ٦ ، ١٦

\* أكتوبر ٢٣ .

( ٨٤ ) وهم عزيز مبرم ، شفيق منصور ، حسن يس ، عبد الرحمن موسى .



العمال ، ولم يتم البرلمان في الدور الاول يواجه نحوهم . وفي الدور العاشر الثاني ، اقترح مجموعة من النواب (٨٥) ، اضافة لجنة لدراسة شئون العمال وتسمى لجنة العمال لعمل تشريع خاص لصيانة حقوقهم ومصلحتهم ؛ في الوقت الذي تتمتع فيه الشركات الاجنبية بكامل السلطة في اداء شروطها عليهم ، وعجز لجان التوفيق عن اداء مهمتها دون أن تسترشد بقانون يبين حقوق العمال ، ولحيل الاقتراح الى لجنة الاقتراحات (٨٦) بالمجلس وتم حل المجلس فيها بعد وهكذا لم يتمكن البرلمان من عمل تشريع خاص لحماية العمال من حيث ساعات العمل والاجازات والمعاشات ولم يجد الفلاحون اية عناية بهم كالعمال تماما وان دل ذلك على شيء فانما يعبر عن التكوين الطبقي لمجلسي البرلمان والعمل على اهمال قطاع الفلاحين ، وعدم مساعدتهم من المعانة التي كانوا يعيشونها وخاصة في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة . وكل ما تم بخصوصهم ان قدم احد النواب سؤالا تعرض فيه الى تأجير اراضي وزارة الاوقاف لكبار الملاك ثم اعادة تأجيرها من الباطن لصفار المزارعين ودعا فيه الوزير الى تأجير الاراضي الزراعية الى صفار المزارعين دون وساطة حتى لا يحرم الفلاحون من ثمره أتعابهم ، كما دعا الى تأسيس جمعيات تعاونية لترقية احوال الزراع ماديا وأدبيا وطبائيا الوزير بأن الوزارة بدأت في تأجير بعض اراضيها الزراعية لهم ، ثم اضاف والوزارة على استعداد لتشجيعهم على تحقيق التعاون فيما بينهم (٨٧) .

#### الظروف التي أدت الى استقالة الوزارة :

ومن أجل تحقيق الاستقلال ، تمت الاتصالات بين الحكومتين المصرية والبريطانية لاجراء المفاوضات وسافر سعد الى لندن في ٢٥ سبتمبر ١٩٢٦ لاجراء المفاوضات مع الحكومة البريطانية . واستمر عقد الجلسات بين

---

(٨٥) حسن نافع ، عبد الرحمن مهدي ، مكهم هبيد ، الدكتور هادي محمود وشفيق

منصور .

(٨٦) مجلس النواب ، الجلسة الرابعة في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ .

(٨٧) مجلس النواب ، الجلسة ٢٨ في ١٢ مايو ٢٤ ( النائب هو سليمان زكي المجهيد

نقيب شويخ ) .

تظهرين ثلاث جلسات ، اختطف فيها سعد مع ماكدونالد حيث أمر بسحب على سحب القوات البريطانية والمستشارين البريطانيين المالي والقضائي . وإزالة كل إشراف بريطاني على علاقات مصر الخارجية وتنازل انجلترا عن مطالبتها بحماية الأجانب والاطليات والمشاركة في الدفاع عن قناة السويس . وعندما أحس سعد بتشدد حكومة العمال الناتج من ضعف مركزها ، قطع المفاوضات وعاد الى مصر في أواخر شهر أكتوبر ١٩٢٤ . وبعدها بدأ انعقاد الدور العادي الثاني في ١٢ نوفمبر ١٩٢٤ (٨٨) . وافتتح رئيس الوزراء البرلمان بخطاب العرش وقد وجه فيه الشكر الى الأعضاء لما أبدوه من اعتدال وما أمتازت به اللجان من نشاط مستمر ، ومراقبة الشؤون والإطلاع على سياسة الحكومة ومناقشة ميزانية الدولة ، وإعادة النظر في قوانين مهمة كقانون الانتخاب والى وضع لائحة جديدة للموظفين ، وحسن سير العمل في الدواوين رغم خروج الموظفين الأجانب من خدمة الحكومة ، والاهتمام بالثروة القومية في كل جوانبها ومحاولة تطبيق التعليم الإجباري الذي أقره الدستور ، والاهتمام بالجيش وأشار الى محادثات لندن ، وحرص الوزارة فيها على حقوق وادى النيل المقدسة .

وفي هذه الدورة العادية الثانية ، لم يعقد البرلمان الا جلسات محدودة جدا لم تزد عن ست جلسات ، حتى حل مجلس النواب ، ونلاحظ أن الملك خلال فترة تولى وزارة الشعب قد ضاق بالدستور والبرلمان ، كملك غير دستوري كتمسكه بتعيين اعضاء مجلس الشيوخ المعينين حتى يكون له في البرلمان مجموعة من الاعضاء تدين له بالولاء وتعمل على تنفيذ مطالبه كتمطيل القرارات التي يرغب في عدم التصديق عليها . ولكن سعد زغلول تمسك بالتقاليد الدستورية وحق الوزارة في تعيينهم حسب مواد الدستور ، ولم تفرج الازمة الا بعد موافقة الملك على استشارة فنان دين بوش ، والذي أقر أن أمر تعيينهم منوطا بالوزارة الدستورية الجديدة ، وتجاهل الملك

الملك فنان دين بوش

(١) الملك فنان دين بوش

للأوساع الجديدة التى دعت الى تشكيل سعد الوزارة ، والتى تجلت فيه  
ثقة الأمة للوند فى الانتخابات ولكن سعدا تمسك بحقه الدستورى فى تشكيل  
الوزارة ، وفى مقدمتها حصول الوند على الاغلبية البرلمانية وضرورة مراعاة  
التقاليد الدستورية فى ان يتولى زعيم الاغلبية تشكيل الوزارة . ولأنه  
ان الملك غواد لم يعتمد على هذا الاسلوب ، وهو حق الأمة فى اختيار  
حكامها ، ومن هنا فقد كتم ضيقه بالوزارة التى خولفت تأكيد النظام  
الدستورى والوقوف فى وجه الحكم المطلق الذى جانب ذلك ناقش البرلمان  
بمجلسه مسائل هامة فى حرية تامة ولم يكن كل ما يبور من مناقشات ينال  
استحصله ، فقد تعرض الاعضاء للاحتلال من جوانب كثيرة بالنقد  
والتجريح . واصبح بيد الوزارة الشعبية تسير دفة الامور ، ولم يقدم  
الوند وزعامته اى تنازلات للملك ، بل حرص سعد على ان يكون الملك غواد  
ملكاً دستوريا ، وهذا لا يتفق مع طبيعة الملك وما سار عليه اجداده من  
التسلط والحكم المطلق .

ومن هنا ينتهز الملك فرصة عدم نجاح المفاوضات التى اجريت فى لندن  
بين سعد ومكونالد ، وبدأ الملك يؤكد انه عند عودة زغلول لابد ان يقضى  
على شعبيته نهائيا ، من اجل ان يسترد سيطرته على الشئون العامة  
للبلاد (٨٩) . ولهذا بدأ فى اعداد المؤامرات ضد الوزارة ، ومنها  
المنافرة التى اعددها رجال القصر ، فقد فوجئت الوزارة فى اوائل شهر  
نومبر بالضراب طلبه الازهر والمعاهد الدينية ، وهتافاتهم بهتافات جديدة  
« يحيا الملك ، يحيا الازهر لا رئيس الا الملك ، تحيا المطالب الازهرية » وكان  
للأزهريين مطالب تقدموا بها الى الوزارة خاصة باصلاح احوالهم والتوصل  
على نصيبهم من الوظائف ، واصغر مجلس الوزراء فى ١٩ مايو ١٩٢٤ قرارا  
بتكوين لجنة لدراسة مطالبهم سميت « لجنة اصلاح الازهر » وضمت

«العارفين بفضلهم»، وكانت تضم حصن نشت وكيل وزارة الاوقاف، وتحتها اللجنة تقريرها وراثت الوزارة التروى في دراسة المسألة، إلا أنه راجت، فشاعت أن قرارات اللجنة لا ترضى الأزهريين، وأن الحكومة تسوء في نشرها وأن سعدا يرفض نظر مطالبهم (٩٠).

ومن هنا تأكد لسعد أن أيد خفية تحركهم، وأتهم حسن نشت بتدبير تلك الحوادث، فتقابل الملك وطلب إليه عزله من وظيفته، فوافقته الملك على ذلك، ولكنه من ناحية أخرى أصدر قراراً في ٩ نوفمبر بتعيينه وكيلاً للديوان الملكي مع انتدابه لتولى مهلم رئاسته والاعتماد عليه «بالوشاح الأكبر من غيشان النيل» مكافأة له على ما دبره في مسألة الأزهر، وتأكد سعد من المؤامرة عندما استقال محمد توفيق نسيم من الوزارة وهو المعروف بولائه للقصر، من هنا صمم سعد على تدعيم الحياة الدستورية إذ رأى أن الدستور قد خولف في هذا التعمين والاعتماد دون علم الحكومة وموافقها إلى جانب الأعمال الخفية في مسألة اضطرابات الأزهريين واعتبر سكوته عليها يجعلها سابقة يجرى عليها المنوال في المستقبل (٩١). ولذا قابل الملك ظهر يوم ١٥ نوفمبر وقدم إليه استقالته وفي الساعة الخامسة مساءً توجه إلى دار البرلمان حيث أعلن تباً استقالته في مجلسي البرلمان، وأرجعها لعوامل صحية، وقد سارع النواب بعد جلسة قصيرة أحتت فيها المناقشة إلى اتخاذ قرار الثقة بالوزارة ورجاء الملك بعدم قبول الاستقالة (٩٢). وقرر أعضاء مجلس الشيوخ أن يذهب مكتب المجلس بهيئته الكاملة للسراي لاطهار شعوره وثقته في الوزارة والتماسهم أن يظل سعد ووزارته لانتها موضوع ثقتهم. فما كان من الملك إلا أن أعرب عن ثقته بسعد وزغول وذكر لهم أنه متفق مع البرلمان في قراره الذي أصدره في ثقته بالوزارة (٩٣).

Lloyd. op. cit. P. P. 84, 85.

(٩٠)

(٩١) البلاغ في ١٤/٢٢/١٩٢٥.

(٩٢) مجلس النواب، الجلسة الأولى في ١٥ نوفمبر ١٩٢٤.

(٩٣) الأهرام في ١٤ نوفمبر ١٩٢٤.

وانتهى الخلاف وخضع الملك لشروط سعد ، - وهي أن لا يكون تعيين كبار الموظفين بالسراى وأن لا يتمتع بالرتب والنياشين على أحد إلا بموافقة الوزارة وأن تكون الوزارة مسئولة عن إصلاح الأزهر ، وأن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية تبعية فعلية ، حسب ما تنص به المادة (٤٨) من الدستور (٩٤) ، وجيء لسعد بالأمر الملكى الذى كان قد صدر بتعيين حسن نشأت رئيسا للحيوان الملكى بالنيابة ووقع المرسوم وبذلك استرد سعد استقالته . وفى الجلسة الثانية لمجلس النواب تم انتخاب مكتب المجلس ، وقد أعيد انتخاب أحمد مظلوم رئيسا وحصل على ( ١٥٥ صوتا ) واختار حمد الباسل وحصل على ١٢٩ صوتا وأحمد محمد خشبه وحصل على ١٢٨ صوتا وكيلين (٩٥) . وأعلن سعد فى نفس الجلسة تمسك الملك برأى الأمة ومجلس الشيوخ والنواب بالوزارة . وفى الجلسة الثالثة شرع المجلس فى انتخاب لجنة الرد على خطاب العرش واقترح أحد النواب بقاء اللجان كما هى وأن يكون عدد كل لجنة تسعة أعضاء ، على أن يقتصر عضوية العضو على لجنة واحدة ، حتى لا يتأخر العمل كالدور السابق . وتقرر بقاء اللجان على ما كانت عليه وانتخاب أعضاء بدلا من المتوفين منهم والمستقيلين (٩٦) . واستمر تكوين هيئة مكتب مجلس الشيوخ كما هو دون تغيير .

وبعد يومين من رفض الملك فؤاد استقالة الوزارة ، قتل السيرلى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام . ونلاحظ أيضا أن الحكومة البريطانية قد ضالحت بالوزارة الدستورية حيث لم يتم عقد المعاهدة التى كانت تأمل عقدها مع الوفد وزعيمه ، وامتناع البرلمان عن

---

(٩٤) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٨٢ ، ومباشرة النقلا ، أترجى السابق ، ص ٤٥٥ .

(٩٥) مجلس النواب ، الجلسة الثانية فى ١٧ نوفمبر ١٩٢٤ .

(٩٦) مجلس النواب ، الجلسة الثالثة ، فى ١٨ نوفمبر ١٩٢٤ .

«خلف نفقات جيش الاحتلال ومعارضة دفع اقتساط الديون العثمانية (١٧) .  
والحد من النفوذ الإنجليزي» ، والتكلم من الموظفين الإنجليز ، وتسيبك  
الوزارة والبرلمان بحق مصر الطبيعي في السودان ، كل ذلك جعل الحكومة  
البريطانية في حالة ضيق (١٨) ، إلى جانب ذلك عدم السماح لإدار المنحوب  
«السناسي بالتدخل في شئون البلاد ، وإيقاف الموظفين الإنجليز عند حدودهم»  
من هنا اتخذ الإنجليز من حادث مقتل السردار فرصة لتنفيذ خطتهم الجديدة  
«للاشراف على البلاد اشرافا مطلقا والضرب بالدستور عرض الحائط وإلى  
إثبات الفرصة لديمقراطية السراى لتواجه سياسة الوفد المتطرفة (١٩) .  
ووجهوا سعد زغلول مسؤولية ذلك الحادث ، رغم أن سعد وصفه في  
مجلس النواب يوم ٢٢ نوفمبر بالخيانة والغدر . ثم قدم اللبى الى الحكومة  
انذارا شديد اللهجة ، قدمه اللبى الى سعد في الخامسة من مساء السبت  
٢٢ نوفمبر في مظاهرة عسكرية قبل موافقة وزارة الخارجية (١٠٠) البريطانية  
«واستعمل الانذار أولا على اعتذار الحكومة المصرية عن الجناية وثانيا البحث  
عن الجناة وانزال العقاب بهم وثالثا : دفع الحكومة المصرية تعويضا قدره  
نصف مليون جنيه . ورابعا : أن تمنع من الآن وتجمع كل مظاهرة شعبية  
سياسية ، وخامسا : انسحاب الجيش المصرى من السودان ونقل الوحدات  
السودانية التابعة للجيش المصرى في السودان الى قوة مسلحة تكسُن  
خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام

(١٧) البلاغ في ٢٦ نوفمبر ١٩٢٤ .

Lloyd, op, cit P. 84.

(١٨)

وقد أثبت مسألة الموظفين الإنجليز التي تستغنى عنهم الحكومة المصرية في مجلس

House of Commons, meeting of 16

المصوم .

April, 28, May, 2 June, 1924.

(١٩) د. أحمد مازة عطلي ، المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

Marlowe, J., op, cit, P. 268

(١٠٠)

المليا — وسلمنا اطلاق يد الحكومة في زيادة مساحة اطميسان الجزيرة من ٣٠٠٠٠٠ فداناً كانت مقرر من قبل الى مقدار غير محدود . وسيلعب ان تعمل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية في مصر ، وان يعاد النظر طبقاً لهذه الرغبات في شروط خدمة الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية ، والإبقاء على منصب المستشار المالي والمستشار القضائي مع احترام سلطتهما وامتيازاتهما واحترام نظام القسم الأوربي في وزارة الداخلية واحترام سلطاته وامتيازاته (١٠١) . ويادر مجلس الوزراء الى الاجتماع واتفق على « لا يقبل من الطلبات الا ما كان له علاقة بالجريمة كالاقتدار ودفع الغرامة وبطردة الجناة ومنع المظاهرات المخالفة للنظام العام » . وكلف المجلس واصف غالى وزير الخارجية أعداد الرد على الا يخرج عن هذا المعنى (١٠٢) . وعرض سعد الموقف على أعضاء مجلس النواب ، فأيده المجلس بالإجماع وتبرك المجلس امر الرد على مقكرة اللبني للوزارة على شرط الموافقة على المطالب الثلاثة الاولى . ورفض أعضاء المجلس طلبية باقى مطالب الحكومة البريطانية فيما يخص بمنع وقمع المظاهرات العسكية وبوحدات الجيش المصرى في السودان وزيادة مساحة الاطيان التى تزرع بالجزيرة وتسوية حالة الموظفين الأجانب في مصر (١٠٣) . واعدت الوزارة الرد وسلمته الى اللبني مساء ٢٢ نوفمبر ، وفي نفس اليوم قدم سعد استقالته الى الملك ، والح في ضرورة قبولها (١٠٤) لانه رأى أن مطالب الانجليز تتعارض مع استقلال البلاد وحريتها . وفي المساء حضر سعد جلسة مجلس النواب وعرض على النواب رد الحكومة المضرة على الانذار البريطانى ، ومطالب المجلس التروى والاعتدال . لاحتجاج المعارضة في قبول الوزارة للشرط الخاص بمنع المظاهرات الشعبية .

(١٠١) عيد الرحمن الرئيس ، المرجع السابق ، ص ١٨٥ من ١٨٨ .

(١٠٢) منكرات سعد زغلول ، كراس ٤٩ ، ص ٢٨٢٨ .

(١٠٣) مجلس النواب ، الجليلة ٤ في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ .

(١٠٤) منكرات سعد زغلول — كراس ٤٩ ، ص ٢٨٢٨ .

السياسية وتجمعها بشدة ، لأن المجلس لم يفوض الوزارة في قبول منع المظاهرات ، واعتبره بعض النواب (١٠٥) لقراراً يتدخل بريطانيا في الشؤون الداخلية (١٠٦) . هكذا أراد سعد أن يكون معتدلاً ، وأن يدع العاصفة تمر بقبول الشرط الرابع دون إقرار المجلس له بذلك ، وتحمل مواجهة المعارضة الشديدة ، ولكن المنسوب السامى استمر في تهديده في إخراج وحدات الجيش المصرى من السودان وزيادة المساحة المنزوعة في أرض الجزيرة الى ضرورة دفع الغرامة ، ثم أمر باحتلال جبارك الاسكندرية . وفي ظهر يوم ٢٤ نوفمبر وافق الملك على استقالة الوزارة . وفي مساء نفس اليوم ذهب سعد الى مجلس النواب وأعلن فيه أنه استقال خذمة للمصلحة العامة ، وأنه مستعد مع اصقائه من أعضاء المجلس لأن يؤيد كل وزارة تستقبل لمصلحة البلاد . وذكر أنه قد يكون خارج الحكم أكثر فائدة من داخله . وطلب من المجلس أن يؤجل اجتماعه الى أن تتألف حكومة جديدة (١٠٧) .

وقد احتج مجلس النواب على مطالب وتصرفات الحكومة البريطانية "ازاء الاعتداءات الأخيرة وأعلن في اجتماعه تبسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان ، واستغلال الحكومة البريطانية للحادث لتفشاء مطالبها الاستعمارية وأشار الى ما يحتوى عليه الإنذار من إجراءات ليست لها علاقة بالجريمة ، مع تبليغ الاحتجاج الى برلمانات العالم وحكوماته وإلى سكرتارية عصبة الأمم طالباً اليها التدخل في الأمر لرفع الحيف عن أمه بريئة ، متمسك بحقوقها المقدسة في الحياة والحرية . وقد وافق عليه المجلس بالإجماع . كما قرر أن كل تصرف حصل من حكومة استقالت أو يحصل من حكومة تالية وكان هذا التصرف مخالفاً لإرادة المجلس أو كان المجلس معطلاً

(١٠٥)

(١٠٥) من أعضاء الحزب الوطنى .

(١٠٦)

(١٠٦) مجلس النواب ، الجلسة الخامسة في ٢٢ نوفمبر .

(١٠٧) مجلس النواب ، الجلسة السادسة في ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ .



وفي هذا التصرف أى مسلسل بحقوق البلاد فيكون عملا فرديا لا تتجسده  
الإمة اية نتيجة تترتب عليه ، ما دامت الإمة لم تتره ولم تقبله (١٠٨) .

وفي مجلس الشيوخ ، عرض رئيس مجلس الوزراء استقالته بتهمة  
مساء الاربعاء ٢٤ نوفمبر ، وأعاد عليه ما ذكره في مجلس النواب . فمساء  
كان من المجلس الا ان أحتج على تصرفات الحكومة البريطانية بالاجماع بشأن  
المذكرة التى قضتها تلك الحكومة عن الحادث المؤلم من حيث لهجتها المهينة  
ومن حيث ما اشتملت عليه من الطلبات الفادحة القاسية التى لا يبررها  
الحادث نفسه ، ولا القوانين الدولية . واستاء المجلس من احتلال القوات  
البريطانية لجسر ك الاسكندرية كأول التدابير التى اتخذتها الحكومة  
البريطانية ، مما يبرهن على انها اتخذت الحادث وسيلة لتحقيق اغراضها .  
وقرر المجلس ان يعلن احتجاجه الى عصبة الأمم وبرلمانات العالم . وقد  
وافق عليه المجلس بالاجماع (١٠٩) .

ويمكن القول ان وزارة الاغلبية استقالت او اجبرت على الاستقالة  
نتيجة هذا الانتذار ودون ان تفقد ثقة مجلس النواب ، ولكنها استقالت  
والبرلمان يؤيدها ومصدر هذا التناقض هو ان مصر حصلت على الدستور  
والبلاد ما زالت محتلة ، وأراد الاحتلال ان يفرض ارادته من جديد عندما  
فشل في عقد المعاهدة التى كان يامل في عقدها مع الحكومة الوفدية . وكان  
لاستقالة سعد السريعة وقبوله بعض مطالب الانتذار البريطانى نتائج خطيرة  
وبخاصة على الحياة الدستورية اذ شجعت الملك على حل مجلس  
النواب (١١٠) . وكان مقتل السردار فرصة للانجليز لاقتضاء وزارة الشعب  
عن الحكم ، والتهديد لفصل السودان عن مصر ، والتحكم في شئون مصر  
الداخلية باسم تحفظات تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ (١١١) .

---

(١٠٨) مجلس النواب ، الجلسة ٦ في ٢٤ نوفمبر ١٩٢٢ .

(١٠٩) مجلس الشيوخ ، الجلسة الثالثة في ٢٤ نوفمبر ٢٤ .

(١١٠) د. عبد العزيز رفاعى ، ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٠٤ .

(١١١) محمد شفيق غريبال ، المرجع السابق ، ص ٨ .

### تعليم برلمان ١٩٢٤ :

استمرت مدة انعقاد البرلمان العادى الاول من ١٥ مارس الى ١٠ يولية ١٩٢٤ . وكثافت مدتها سبعة عشر اسبوعا كيلة عقد فيها مجلس النواب ٦٩ جلسة ، ومجلس الشيوخ ٣٩ جلسة ، وانشغل كل منها من بداية جلساته في وضع لائحته الداخلية التي اخذت من المجلسين عدة جلسات متتالية ، وتشكيل مكتبى المجلسين وتكوين اللجان ونظر الطعون ومناقشة الميزانية في مدة انعقاد قصيرة . وفي انعقاده العادى الثانى لم يمكث البرلمان اكثر من اثنى عشر يوما عقد فيها مجلس النواب ست جلسات ومجلس الشيوخ ثلاث جلسات مضت في تشكيل مكتبى المجلسين واللجان ومعايشة ازمة تعيين حسن نشأت وكيل الديوان الملكى ورئيسا له بالنيابة دون علم الوزارة وتشجيعه لمظاهرات طلبة الأزهر واستقالة الوزارة في ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ ، وحادثة مقتل السردار . ومن هنا لا يمكن الحكم على البرلمان حكما مطلقا . اذ لم يتح له ولا للوزارة الدستورية ان تحقق برنامجها ولم يتح لاعضاء مجلس النواب ان يتنوا مدة نيابتهم وهي خمس سنوات ، وانها بما قطعما يؤدى الى حسن ممارسة الاعضاء لدورهم الامر الذى يزيد من خبرتهم البرلمانية . ولقد وصف المندوب السامى « اللبى » اعضاء المجلسين انهم حديثوا عهد في عملهم ما عدا جزء قليل منهم كانوا اعضاء في الجمعية التشريعية ، وتنقصهم الخبرة البرلمانية ، وفي الوقت الذى كانت تغيب فيه التقاليد البرلمانية ، وانه سوف تنقضى فترة حتى يتدرب الاعضاء على تلك التقاليد ، وسوف تقاسى الحكومة من انتصارها حتى تتم خبرتهم (١١٢) .

وارى ان ذلك مناهيا للحقيقة لان لجان المجلسين وخاصة في مجلس النواب عالجت كثيرا من المسائل ، وقامت بدراستها دراسة موضوعية وناقش المجلس تقاريرها بحرية تامة كقضية الاستقلال ومسألة السودان على انه

جزء من مصر وناقشت قضية التعليم الإلزامى للبنين والبنات ، وحاولت إلغاء قانون الاجتماعات والمظاهرات العامة ، الذى اصطبغ فى كثير من موادها بالرجعية ، وأقرت قانونا للانتخاب تحقق فيه الانتخاب المباشر . وطالبت اللجان الاهتمام بالجيش سواء فى زيادة عدده أو تسليحه بأحدث الأسلحة وإرسال بعثاته للتدريب على أحدث النظم وتصير قيادته . ودعا أعضاء مجلس النواب الى تلجير اطيان الحكومة لصغار الفلاحين وتشجيع حركة التعاون فيما بينهم . وحذف البرلمان الاعتماد المخصص لجيش الاحتلال البريطانى فى مصر من الميزانية حيث وافق البرلمان على حذف مبلغ ١٤٦٢٥ المخصصة لهذا الغرض (١١٢) . رغم محاولة للنزى اقناع سعد زغلول منع تصويت البرلمان على هذا القرار (١١٤) . ودعا أعضاء البرلمان الى إلغاء قانون تمويض الموظفين الأجانب والقروض العشائية . ولكن المضابط يفلب عليها الطابع القانونى والمجادلة القانونية التى أخذت من المضابط صفحات طوال ، ولم يعط المجلس اهتماما كبيرا للقضايا الاجتماعية للتكوين الطبقي لأعضاء البرلمان ، فمجلس الشيوخ تكون من الفئات العالية ، أما مجلس النواب فتكون من البورجوازية الكبيرة والمتوسطة التى لا يمكن أن تعبر بحق عن مطالب الجماهير الحقيقية وكانت الأحزاب التى يتألف منها البرلمان تضع قضية الاستقلال فوق قضايا الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى ، حتى أن حزب الوفد لم يكن له مضمون اجتماعى (١١٥) . وراقب الأعضاء وحاسبوا أعضاء الوزارة بتقديم الأسئلة والاستجابات (١١٦) وشملت مسائل عامة ، ومسائل أخرى مطية خاصة بالدوائر ، الى جانب ذلك بمض الاقتراحات الخاصة بمطالب الدوائر . كحضر ترعة أو مصرف أو اقامة كوبرى أو سكة

---

(١١٢) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٢٢ فى ٣٠ يونيه ١٩٢٤ .

F. O. 5128/658 (16) No. 215 Allenby to (١١٤)

Maedonald - June 11, 1924 Tel. No. 189.

(١١٥) مذكرات عبد الرحمن مهدي ، ص ٢٦٦٤ .

(١١٦) ميمومها ٢٦ سوا ١٩٢٤ واستجوابات لرئيس الوزراء والوزراء ( من المضبط ) .

حديد ، أو بناء مدرسة أو مستشفى أو إنشاء مراكز للهوليس وغير ذلك من مطالب الإقليم . وقد اشار رئيس الوزراء البريطاني في مجلس العموم الى برلمان ١٩٢٤ : « انه برلمان نجح » وبالمعنى الوطنى منافع متحصص ، ولكنه انصاف انه برلمان مؤثر في الراى العام (١١٧) ، مما دل على مواجهة البرلمان للقضية السياسية ، وعمله على تخليص البلاد من النفوذ البريطانى . ومن النقد الذى يمكن أن يوجه الى مجلس النواب أن بعض جلساته ظهر بها الضجيج لمقاطعة المعارضة والتزام على طلب الكلام وتكراره . اما المناقشات في مجلس الشيوخ فقد دارت أغلبية الوقت بشكل هادئ دون ضجة ولا تصفيق ولا مقاطعة ، كما حدث أحيانا في مجلس النواب . ولكن جلسات مجلس الشيوخ كانت أقل حيوية وحساسة .

ومن حيث علاقة البرلمان بالحكومة فقد قام سعد زغلول بتوجيه أعضاء البرلمان وخاصة في مجلس النواب ، لدرجة أن قاد المجلس الى الاعتدال في كثير من المسائل ، اذ حال بين المجلس وبين استصدار القرارات الجريئة ، مثل تراجعهم عن إلغاء قانون الاجتماعات والمظاهرات العامة ، وموقفه تجاه قانون تمويضات الموظفين الجائر على الخزينة المصرية ، والديون العثمانية ، رغم أن مجلس النواب كان يتقد حماسا في معارضة تلك القوانين . وبالرغم من أن سعد زغلول استنكرها جميعا ، إلا أنه كيمسئول كان معتدلا ، فمن جهة لم يرغب في مزيد من الصدام مع الحكومة البريطانية ، وفي نفس الوقت سمى لارضاء الراى العالمى كما ذكر في المجلس لحاجة مصر اليه في المطالبة بالاستقلال التام . وسادت الأغلبية البرلمانية الحكومة أمام صمود المعارضة في مناقشة تلك المسائل الهامة لهذا ذهب أحد الكتاب الى أن الروح الدستورية كانت استثناء لا مسمى ، وأن البرلمان كان ياتر بلر الحكومة ويخضع لآثارها . وراى انها حكومة استبدادية ما دام رئيس وزرائها يرى أنه

هو الأمة بأسرها (١١٨) ، « فله صرح سعد زغلول أن من أخرج سعدا فقد أخرج الأمة كلها ، إلا أنه يمكن القول أن مناقشات مجلس النواب كانت حية ونشطة وحساسة وأمام تأثير وتوجيه رئيس الوزراء ، فقد مالت الأغلبية في المجلسين إلى الاعتدال وتليد الحكومة .

وُسم برلمان ١٩٢٤ أعضاء من الأحزاب الثلاثة حزب الوفد والحزب الوطني ، وحزب الأحرار الدستوريين والمستقلين . وكانت الأغلبية الساحقة للوفد ، وأمام رغبة بعض الأعضاء الوفديين في المجلسين تعديل خطاب العرش ، وظهور حركة معارضة خاصة من الذين رشحوا أنفسهم على أنهم وفديون (١١٩) ، أوعز سعد إلى بعض زعمائه بتكوين هيئة وفدية برلمانية ، تستطيع بها الحكومة البرلمانية أن تحكم روابطها بانصرافها وتضمن موقفهم داخل المجلسين (١٢٠) . مما أدى إلى معارضة هذا الاتجاه بأنه سيجعل من الأغلبية الوفدية أداة في يد الحكومة (١٢١) . وتسير المناقشة حسب حزب الأغلبية في خط واحد (١٢٢) . في حين اعتبر سعد الحكومة جزءا من الوفد والآخر عضدا لها ، وأمكن تكوين الهيئة البرلمانية الوفدية وأطلق عليها « هيئة الوفديين » وأن يكون لها لجنة تنفيذية . وكان من ضمن قراراتها أن يعرض كل عضو على اللجنة التنفيذية ما لديه من الاقتراحات والاستجوابات لأقرارها قبل تقديمها (١٢٣) إلى هيئة المكثبين مما أدى إلى توجيه النقد إليها على اعتبار أن قرارات اللجنة التنفيذية ملزمة لهيئة

(١١٨) الأخير في ١٢ نوفمبر ( مسئولية النواب لأمين الرافعي ) .

(١١٩) البلاغ في ٢١ أبريل ١٩٢٤ .

(١٢٠) أحمد فسيق ، الصولية الأولى ص ١٥٠ . وأبلاغ في ٢٨ أبريل ١٩٢٤ .

Landau, op. cit. p. 157 - 158.

(١٢١) أحمد شفيق ، الصولية الأولى ، ص ١٥٢ وص ١٥٣ .

(١٢٢) الأخير في ٥ أغسطس ١٩٢٤ ( الحياة الدستورية وضعت أوبرلمان أمام الحكومة )

أمين الرافعي .

(١٢٣) محمد إبراهيم الحصري ، أكثر الزعماء سعد زغلول في عهد وزارة الخصب ص ٨٧

ص ٢٦ - من ١٩٣٠ .

الوطنيين . وبشكل عام فإن الاغلبية البرلمانية كانت وغدية وكانت نسبية  
اعضاء الحزبين السابقين بسيطة بحيث لا يمكنها ان تؤثر في اتخاذ القرارات ،  
او توجه سير المناقشة في اتجاه معين ، اللهم الا اذا كان ذلك بتأييد من  
الاجلبية . وقد ركزت الاحزاب جهودها كله لقضية الاستقلال ، وكان الهدف  
بواحد اذ فيها فبينما كان الوفد والاحرار الدستوريين يريدان المفاوضة ، كان  
الحزب الوطني يريد الجلاء قبل المفاوضة (١٢٤) . وكما سبق القول لم  
تحمل فكرة اجتماعيا يربطها بجواهر الشعب .

وانضح من المناقشات التي دارت في مجلسي البرلمان وخاصة مجلس  
النواب ان الاغلبية البرلمانية ضاقت بالمعارضة . ويتضح لنا ذلك من عدة  
امور منها ما حدث عند مناقشة خطاب العرش ، فقد قابلت الاغلبية  
المعارضة بالفجأة والمقاطعة ، لدرجة ان رئيس الوزراء تدخل مرة موجها  
كلامه الى رئيس المجلس من اجل اصفاء الاعضاء لعبد اللطيف الصوفاتي .  
ومع ان الصوفاتي وهو البرلماني المحنك قد اشار في بداية حديثه ان معارضته  
نزيفة وان الكلمة العليا في النهاية للمجلس (١٢٥) . الا ان تلك المظاهرة  
تكررت عند مناقشة الطعن المقدم ضد محمد محمود حيث قاطعت الاغلبية  
المعارضة التي تولت الدفاع عن رفض الطعن ، ثم التصديق الحاد عند  
الموافقة على قبوله (١٢٦) . مما دل على انحيازها وعدم الاصفاء تماها  
للراي الآخر ، اي راي الاقلية البرلمانية . وخلال مشاركة اعضاء حزبي  
الاحرار الدستوريين والوطني في الاستجواب الذي قدمه النائب سيد فودة  
عن المفاوضة وبرئانها قائلتهم الاغلبية بالمقاطعة والضجيج المستمر مما  
دعا المعارضة الى دعوة النواب الى اتاحة الفرصة لعرض وجهات نظرهم

Zayid. M. Y. op. cit. p. 111.

(١٢٤)

(١٢٥) مجلس النواب ، الجلسة ٩ في ٢٩ مارس ١٩٢٤

(١٢٦) مجلس النواب ، الجلسة ٢٤ في ١٠ مايو ١٩٢٤

في مجلس لنواب الأمة (١٢٧) . بل أن النائب محمد عبد الجليل أبو سمره اضطر ان يكتب مقالة في صحيفة السياسة شكا فيها من الحيلولة بينه وبين الكلام في المجلس ، أوضح فيها أنه حاول الكلام مقبول بالتصديق المتكرر (١٢٨) . لانه في مجال اعطاء الثقة للوزارة بعد الاستجواب عن متى تبتدىء المفاوضات في ٢ يونيو ١٩٢٤ ، امتنع عن اعطاء الثقة للوزارة ، ولكن الاغلبية اعتبرت الثقة اجابا بما دعا النائب الى الاحتجاج ونبه الاعضاء الى احترام حرية الراى في المجلس (١٢٩) . ولقد سخر منه الاعضاء ، وأن دل ذلك على شيء فانها يدل على عدم وجود الروح الديمقراطية داخل المجلس لأن النائب حر في ابداء آرائه ، ولا داعى للسخرية والضحك والمقاطعة للراى المعارض .

أما بالنسبة لرئيس الوزراء فقد كان يحس بالضيق لاي معارضة ولم يذهب في المجلس الى مساندة وتوكيد الروح الدستورية في المناقشة ففى خلال المناقشة التى دارت بين النائب عبد الرحمن الرافعى ووزير الاشغال عن مشروعات الرى في السودان التى تقيها حكومة السودان في رى مساحة اكبر من المتفق عليه في مشروع رى الجزيرة ، مما يؤدى الى زيادة الخطر على حياة مصر وزراعتها . أشار اليه سعد زغلول ان سياسته هى سياسة وخز الاير ، ثم تهكم عليه وقال له ، « ان كنت تعرف الطريقة التى يكون بها الملك واحدا في السودان دون الانجليز ، فتعال وقلها لى سرا » مما أثار التهمك على النائب من أعضاء المجلس . ثم قال له « لا تقف موقف المعجز مقوتى من قوتك وقل لى ما يمكننى تنفيذه » . وقال له هل نفسك تجريدة (١٣٠) ؟ واعتبرت المعارضة ان ما نقوه به زعيم الأمة اضعاها للروح المعنوية للشعب ، واستحالة وقف تلك المشروعات ، وان كان يوجه اللوم الى أعضاء الحزب الوطنى في المجلس في عدم اعطاء الحرية لرئيس الوزراء

---

(١٢٧) السيف في ٢٤ يونيو ١٩٢٤ .

(١٢٨) صحيفة السيف في ٢٤ يونيو ١٩٢٤ .

(١٢٩) مجلس النواب ، الجلسة ٣٨ في ٢ يونيو ١٩٢٤ .

(١٣٠) مجلس النواب ، الجلسة ٣٢ في ٢٤ مايو ١٩٢٤ .

في الطريقة التي يختارها في المطالبة بحقوق البلاد ، وهو استخدامه للطرق  
السلبية المشروعة الا ان روح المناقشة في المجلس اتضح فيها ضيق سعد  
بالمعارضة والتهمك عليها واحراجها وانسيان اقلية المجلس معه . مما  
اكد الى تخوف المعارضة من الاقبال على المناقشة في الامور الهامة ، وهذه  
البطلة من احداث كثيرة تعرضت فيها المعارضة الى القسوة في الرد والى  
السخرية من الاقلية والمواجهة بالمقاطعة المستمرة والتشويش عليها .  
وكان للاقلية القدرة على اقفال باب المناقشة ، والضغط على المعارضة  
وعدم اتاحة الفرصة لاداء رايها في المسائل الهامة كما حدث عند مناقشة  
الاعتمادات المخصصة للديون العثمانية ورغبة المعارضة في عدم دفع  
الاقساط (١٣١) . واقتلت باب المناقشة في الموضوع على رغبة الاقلية دون  
ان يبدى عبد الرحمن الرافعي رايه . ومن هنا ضاع على المعارضة ان تقف  
على الحقيقة في بعض الاحيان كما حدث عند استقالة سعد يوم ١٥ نوفمبر  
١٩٢٤ ، واقتراح الفتة في الوزارة ، ومطالبة المعارضة معرفة اسباب  
الاستقالة حتى تعطى الثقة للوزارة عن فهم للامور ، او تبدى رايها في المسائل  
الهامة ، وبمعنى آخر هو اهمال المعارضة على اساس انها اقلية لا يمكن ان  
تؤثر في اتخاذ القرارات ، مما يتعارض مع روح الدستور .

ومن الانصاف الاشارة الى ان المعارضة في هذا البرلمان ادت واجبها  
على اكمل وجه ، ولم يكن من اهدافها وخاصة أعضاء الحزب الوطنى ان  
تهدم البناء القائم ، ولكنها كانت تهدف الى تبصير الحزب القائم بمعيوبه  
ليعمل على علاجها . وكانت تتكون أولا من أعضاء الحزب الوطنى في المجلس ،  
ثم انضم اليهم طبيعة الحال النواب الدستوريون ، وبعض المستقلين وبعض  
النواب الوفديين الذين رشحوا انفسهم في الانتخابات على انهم سعديون  
للاستفادة بشخصية سعد زغلول الجارفة ، وتأييد اللجنة التنفيذية الوفدية



لهم . وكانوا جميعاً حوالى عشرين نائباً (١٣٢) . وتركزت مقاعد المعارضة في الطرف الشمالى للقاعة . وأطلق عليها « حزب الشمال » (١٣٣) . ويؤكد ذلك ما أشار إليه عبد الرحمن الرافعى أحد أعضاء المعارضة « ان غايتهما أعضاء الحزب الوطنى أن نجعل من الحياة النيابية اداة جهاد فى السؤود عن حقوق البلاد ومجال توجيه للحكومة للأخذ بوسائل الإصلاح فى شتى نواحيه ، وكما نعصدها فيها كان يتفق ومبادئنا ، وننقدها فى رفق ولين فيها . كنا نخطف واياه فيه ، ولم يدر بخلدنا أن نخلق لها العقبات ، ولكن الوند لم يقابل هذه الروح بالتقدير ، بل ضاق من موقفنا اذ كانت سياسته اضطهاد المعارضة والمعارضين وخلق ديكتاتورية برلمانية يتمثل فيها الحكم المطلق بشكل يتفق مع ظواهر الدستور دون حقيقته ومعناه (١٣٤) » وحملت صف المعارضة على أعضاء البرلمان فذكرت صحيفة السياسة أن البرلمان لم يتم الا بتشريع قانون واحد هو القانون الخاص بالمكافأة البرلمانية (١٣٥) ، حيث قرر مجلس النواب تحديد مكافأة أعضاء البرلمان بستمائة جنيه مصرى مكافأة سنوية ، على أن تصرف على اقتساط شهرية واعطاء العضو جواز للسفر مجاناً من مركز دائرته الانتخابية حتى القاهرة (١٣٦) . اما الاخبار فذكرت أن الأعمال التى اتجزها البرلمان قليلة جداً ، ولا تتفق مع الآمال

---

(١٣٢) وهم : عبد اللطيف الصوفانى ، عبد الحيد سعيد ، عبد الرحمن الرافعى ، عبد الحليم الملايلى ، عبد العزيز الصوفانى ، محمد شوقى الخطيب ، السيد عبد العزيز خضر ، د. محمد عبد الرازق ، محمد عبد الجليل أبو سمرة ، على على يسويى ، سلطان السعدى ، هارون سليم أبو على ، على الطحاوى المفاوى ، احمد الملبجى ، محمد الشريعى ، خليل ابو رحاب ، عبد الله أبو حسين ، محمود وهبه الغاضى ، ومحمد توفيق اسماعيل .  
( عبد الرحمن الرافعى ، فى اعقاب الثورة ، ١ ، ص ١٥٦ وص ١٥٧ ، ومذكراتى ، ص ٤٩ .

(١٣٣) مجلس النواب ، الجلسة ٥٠ . فى ١٨ يونيو ١٩٢٤ ، ولأول مرة يرد ذكر هذا التمييز فى محاضر الجلسات .

(١٣٤) عبد الرحمن الرافعى ، مذكراتى من ١٩٨٩ - ١٩٥١ ، ص ٤٨ .

(١٣٥) السياسة فى ١٦ يوليو ١٩٢٤ ( الدور البرلمانى الاول ) .

(١٣٦) مجلس النواب ، الجلسة ٢٢ فى ٢٧ ابريل ١٩٢٤ .

التي علفت على أول دور من ادوار الحياة البرلمانية المصرية ، ونكرت أن ..  
ما اقره هو قانون المكافأة البرلمانية الذى يهم الاعضاء فقط ، واضافت اليه  
قانون الانتخاب المعدل للقانون القديم (١٣٧) . وهذا قطعاً لا يمثل ما قام  
به البرلمان وخاصة فى مجلس النواب ، فقد قام أعضاء البرلمان بالجهود  
السابق ذكره رغم ظروف البلاد ، واتصد وجود الاحتلال البريطانى وملك  
لوتوتراطى يضيق بالحكم النيابى ، وحزب الاحرار الدستوريين الذى كان  
يتوقع الاغلبية فى البرلمان او نسبة معقولة تتيح له المناورة فى البرلمان ، ولم  
يتح له كلتاها فتريص بالحياة النيابية واندمع فى نقد الوزارة بلا هوادة والى  
التصفير من اعمال البرلمان . واتهام الاغلبية « بالدكتاتورية البرلمانية » .  
ويمكن القول ان المعارضة كانت ناضجة بارزة الا ان عدد اعضائها كان  
محدودا مما جعل قوتها هنا معنوية ولم يكن لها تأثير فى اتخاذ القرارات .



## الفصل الخامس

---

### الانقلاب الدستوري الأول وقيام الائتلاف الحزبي

١. — تاليف وزارة احمد زيور ، وحل مجلس النواب .
٢. — تعيين اسماعيل صدقي وزيرا للداخلية ، وتدخله في الانتخابات لصالح انصار الحكومة .
٣. — تكوين حزب الاتحاد .
٤. — قيام الانتخابات ، واضطهاد الحكومة للوفد وانصاره .
٥. — انتخاب سعد رئيسا لمجلس النواب ، وقيام وزارة احمد زيور بحل مجلس النواب للمرة الثانية ، وتعطيل الحياة البرلمانية وزيادة سلطة الملك ، وانسحاب حزب الاحرار الدستوريين من الوزارة وانضمامهم الى المعارضة .
٦. — الدعوة الى الائتلاف ونتائجه .



### الانقلاب الدستوري الأول وقيام الائتلاف الحزبي

قدم سعد زغلول استقالة وزارته الى الملك فؤاد يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ ، وانتهز الملك فشل مفاوضات سعد — مكيونالد ، وحادث مقتل السردار ، وما نتج عنها من تدهور العلاقات بين الحكومتين البريطانية والمصرية ، فوجدها فرصة للتخلص من الوزارة الشعبية المؤيدة من مجلسي البرلمان المصري ، موافق على الاستقالة في ظهر اليوم التالي ، وفي مساء اليوم نفسه ذهب سعد الى مجلس النواب وأعلن « انه استقال خدمة للمصلحة العامة ، وأنه مستعد مع اصحابه من أعضاء المجلس لان يؤيد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد » (١) ومعنى ذلك ان زعيم الاغلبية رأى ضرورة انسحابه وفي الوقت نفسه رأى ضرورة التعاون مع الوزارة القادمة بشرط خدمة الأهداف القومية . واختار الملك فؤاد احمد زيور ، رئيس مجلس الشيوخ المعين ، لتشكيل الوزارة الجديدة (٢) ، وهو من طراز كبار الموظفين الذين مطعمهم الوظائف الكبرى ، ولهذا لم يكن منتظرا ان يكون له برنامجا وكان مخلصا ومطيعا للملك (٣) . ولم يكن له اغلبية ولا اقلية برلمانية ، الا الخضوع التام للملك والاستعداد لمحاربة الوفد واضعافه ، واعادة حكم الملك المطلق . فقام زيور في اليوم التالي من تشكيل الوزارة الموافق ٢٥ نوفمبر باستصدار مرسوم ملكي بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر (٤) ، استنادا الى المادة

---

(١) مجلس النواب ، الاجتماع المأدب الثاني ، الجلسة السادسة في ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ .  
(٢) احمد زيور للرئاسة والداخلية والخارجية ، احمد محمد خشيبة للمعارف ، عثمان محرم للاشغال ، محمد السيد ابو علي للزراعة ، محمد صديق للوقف ، يوسف اميلان .  
فطوى للبالية ، نخلة جورجي الطيبي للمواصلات ، محمد صديق يحيى للعربية والبحرية .  
احمد موسى للأقلية . وبعد استقالة عثمان محرم واحمد محمد خشيبة في ٣٠ نوفمبر عين محمد توفيق رفعت للمعارف ومحمود صديق وزيرا للاشغال ( عبد الرحمن الرامي ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٩٨ ) .

(٣) عبد الرحمن الرامي ، المرجع السابق ، ص ١٩٩ .

(٤) ونص « بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٦ نوفمبر ١٩٢٤ بدعوة البرلمان وعقد جلساته العادية وبعد الاطلاع على المادة ٣٩ من الدستور وبناء على ما عرضه علينا رئيس الوزراء وبموافقة هذا المجلس يؤجل انعقاد البرلمان شهر » ،  
محمد خليل صبحي ، المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٥٥٥ .

٣٩ من الدستور التى تنص على انه « للملك تأجيل انعقاد البرلمان على انه لا يجوز ان يزيد التأجيل على ميعاد شهر ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بنون موافقة المجلسين » . لان الوزارة رأت ان استمرار المناقشات البرلمانية في وجود اقلية برلمانية وفدية يشكل عقبة في حل الخلاف بين الحكومتين المصرية والبريطانية ويزيد من صعوبة موقفها (٥) . ولهذا حتى لا تواجه بمعارضة برلمانية (٦) .

ولم يقف الامر عند ذلك الحد ، فقد بدأت الوزارة تطارد بعض رجال الوفد بتهمة التواطؤ في حادث اغتيال السردار ، ففى يوم ٢٧ نوفمبر البقت السلطة العسكرية القبض على عبد الرحمن فهمى ومكرم عبيد النائبين في مجلس النواب ومحمود فهمى النقراشى وكيل وزارة الداخلية ورغم الغاء الاحكام العرفية ووجود الحصانة البرلمانية للنائبين (٧) . ولما كان فلك يعتبر انتهاكا لدستور البلاد ، فقد احتج عليه الوفد المصرى في نفس اليوم (٨) . كما احتجت الهيئة الوفدية البرلمانية على انتهاك السلطة العسكرية البريطانية للدستور ، بالقبض على نائبين وعلى وكيل الداخلية السابق ، وحملت الحكومة تبعه ذلك (٩) . ولذا سمعت الحكومة المصرية الى تسليم المقبوض عليهم الى السلطات القضائية المصرية (١٠) . وقام البوليس المصرى تنفيذا للتعليمات البريطانية يوم ٢٨ منه بالقبض على شفيق منصور ، والشيخ مصطفى الغاياتى ، راغب اسكندر ، وحسن يس وكلهم أعضاء

(٥) Sirdar Ikhbal Ali - Shah. Fuad King of Egypt, P.19.  
(٦) Great Britain and Egypt 1914 - 1936, p. 19

(٦) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٢٤٤ .

(٧) عبد الرحمن الرامسى ، المرجع السابق ، ص ٢٠٣ .

(٨) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ص ٢٧٧١ .

(٩) نفسه ، ص ٢٧٢٣ .

(١٠) اعترضت محكمة مصر بحق النائبين بالمصفحة البرلمانية ، ولكن رئيس المحكمة ترك

٤٠ تنفيذ ذلك لمجلس النواب وكان مخطلا ثم حل بعد ذلك .

١ أحمد شفيق ، الحولية الاولى ، ص ٥٩٦ .

في مجلس النواب والقبض على كثير من غير النواب ، بتهمة التواطؤ في حادث اعتقال السردار (١١) . مما دعا الهيئة الوحدية البرلمانية الى الاحتجاج ، واعتبارها ذلك التصرف من القبض على النواب والاستخفاف بالحصانة البرلمانية والحرية الشخصية استهتارا بالدستور (١٢) ومخالفة له ، حيث نصت المادة ١١٠ من الدستور انه « لا يجوز اثناء دور الاعتماد اتخاذ اجراءات جنائية نحو اى عضو من اعضاء البرلمان ولا القبض عليه الا باذن المجلس التابع هو له . وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية » . وان الاوامر التي تصدر بتأجيل اعتماد البرلمان لا تؤثر في وجود دور الاعتماد قانونا كما انها لا تؤثر في بقاء الحصانة النيابية للاعضاء .

وبدأت حكومة زيور بعد تأجيل البرلمان ومطاردة رجال الوفد (١٣) ، تسلم ببقية المطالب البريطانية التي وردت في اذار ٢٢ نوفمبر ، وتم ذلك في ٣٠ منه ، دون قيد مذعنة في ذلك كما رأت الى حكم الضرورة ومحفوعة بالرغبة الاكيدة في المسالة وحسن التفاهم مع بريطانيا . وتم طرد الجيش المصرى من السودان ، وانشاء قوة سودانية اقتسمت الولاء للحاكم المصالح الانجليزى ، وابعد الموظفون المصريون منه واعترفت وزارة زيور للانجليز بحق حماية الاجانب والتدخل في الشؤون المالية والادارية وسحقت في تعويضات الموظفين الاجانب (١٥) . رغم تصريح زيور في اول حديث له انه سيعمل على انتقاذ ما يمكن انتقاذه (١٦) . واستسلام زيور التام للانذار ، يؤكد لجوءه الى تأجيل البرلمان ، حتى يقوم بتنفيذ ما جاء في الانذار البريطاني

(١١) عبد الرحمن الرامسى ، المرجع السابق ، ص ٢٠٣ .

(١٢) مذكرات عبد الرحمن الرامسى ، ص ٢٧٢٧ : من ٢٧٣٠ عن مملوكة بعض المحلين

لاعتقال النواب .

(١٣) مذكرات سند زغلول ، كراسة ٥١ من ٢٨٩٤ .

(١٤) واقع زيور على انشائها واعتمد من اجلها مبلغ ١٢٠٠٠٠٠٠ جنيه بحرى .

(١٥) احمد شفيق ، المرجع السابق ، التولية للكتابة ، ص ١٧٦ ، من ١٩٦ .

(١٦) محمد خليل منبجى ، المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٦٦ من صحيفة البنى بلزبان

الفرنسية .



دون أى معارضة برلمانية ، ولذا استقال الوزيران الوفديان من وزارة زيوار ( ١٧ ) ، عثمان محرم فى ٣٠ نوفمبر وأحمد محمد خشبة فى أول ديسمبر ١٩٢٤ ، ولهذا اجتمع أعضاء الهيئة الوفدية البرلمانية فى ٢ ديسمبر واستقر رأيهم على رفع عريضة الى الملك ( ١٨ ) التمسوا فيها دعوة البرلمان الى الاعتقاد فوراً ، لمعالجة أحوال البلاد ، وذلك استناداً على المادة ( ٤٠ ) وهى « للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان الى اجتماعات غير عادية وهو يدعوهم أيضاً متى طلب ذلك بعريضة تمضيها الاغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين ، ويعلن الملك فض الاجتماع غير العادى » . وقد وتمتعها اغلبية مجلسى النواب والشيوخ ( ١٩ ) ، وقد جاء فيها « ان الوزارة الحالية أساءت الى الدستور بتأجيلها انعقاد البرلمان ودون ان تتقدم اليه ببرنامج ، وان الاغلبية كانت على استعداد لمواظرة أى وزارة تعمل لمصلحة البلاد ، ولكن الوزارة سارت على عكس ذلك » وتعرضت الى خرق الدستور فى القبض على النواب دون اذن من المجلس التابعين له من أجل ذلك التمس مقدمو العريضة دعوة البرلمان الى الاعتقاد فوراً ( ٢٠ ) . فعرضها الملك على الوزارة ، فأشارت عليه بعدم الموافقة فى استعمال حقه لتخفيض مدة تأجيل البرلمان ، بحجة اشتراك الشيوخ والنواب مع الوزارة السعدية فى المسئولية عن فشل خطتها السياسية ( ٢١ ) .

وللمعارضة الوفد للوزارة واستعداده لمقاومتها فقد أشارت على الملك تعيين اسماعيل صدقى عدو سعد والوفد وزيرا للداخلية من جهة لتقوية

---

( ١٧ ) مذكرات عبد الرحمن نهي ، ص ٢٧٣٥ .

( ١٨ ) رعت عدة مرات للملك من ٢ ديسمبر الى ٢٠ ديسمبر لعقد البرلمان قبل انتهاء مدة التأجيل لدراسة الوقت .

( ١٩ ) وتمها ١١٤ نائباً ، واغلبية مجلس النواب هى ١٠٨ نائباً ، ووقعها ٧٠ شيخاً واغلبية مجلس الشيوخ ٦١ شيخاً .

( ٢٠ ) مذكرات سعد زغلول : التماس ٤١ ، ص ٣٨٣ ، ومذكراته عبد الرحمن نهي ، ص ٢٧ : ص ٢٧٥٨ . من ٢٧٥٩ وأحمد شوقي ، المرجع السابق ص ٤٣٧ ، ص ٤٤١ .

( ٢١ ) الاحكام فى ١٢/٢/١٩٢٤ .

مركز الوزارة بعد استقالة الوزيرين الوفديين ، ومن جهة أخرى لاضعاف نفوذ الوفد ، موافق الملك وتم تعيينه في ٩ ديسمبر ١٩٢٤ (٢٢) . وكان اسماعيل صدقي عضوا في الوفد المصري الذي سافر الى اوربا لحل القضية المصرية ، وتم طرده هو وزميله محمود أبو النصر ، الى جانب سقوطه في انتخابات ١٩٢٤ امام عضو الوفد المهور حينئذ (٢٣) ، في انتخابات ١٩٢٤ . ولهذا سيعمل على الانتقام من الوفد ولو على حساب الدستور (٢٤) . وفي يوم ٢٤ ديسمبر أي قبل انتهاء مدة تأجيل البرلمان بيوم واحد استصدرت الحكومة مرسوما بحل مجلس النواب واستندت في خطابها الى الملك في حله ، لصعوبة العمل مع اقلية متضامنة مع الوزارة السابقة ، وانقاعها في الحكم على الوزارة وتقديمها عرائض تنقد فيها أعمال الحكومة بلهجة عنيفة ، ورأي زيور انه لا يمكن فض الخلاف الناشب بين الوزارة والبرلمان الا باستقالة الوزارة او بحل مجلس النواب واستفتاء الأمة « حتى تقرر البلاد من هم الذين يؤمنون على الاماني القومية وصيانة الدستور » (٢٥) ، وصدر مرسوم الحل في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ استنادا على المادتين ٢٨ التي تنص على انه « للملك حق حل مجلس النواب » ، ٨٩ من الدستور التي تنص على ان يشمل « الامر الصادر بحل مجلس النواب على دعوة المنوبين لاجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الايام التالية لتعام الانتخاب » . وشمل القرار

(٢٢) مذكرات عبد الرحمن نهي ، ص ٢٧٥ ، Lloyd. op. cit. P, 109.

انتقد محمد حسين هيكل رئيس تحرير السيلة واحد قادة الاحرار الدستوريين يقول اسماعيل صدقي الوزارة على انقاص النظام البرلماني ، وتمجب من وقوف الحزب ذلك الموقف ولكنه عاد وعمل بوقفهم بانهم فاسوا من حكومة الوفد ظاهرا وعرضا ، وان الاقلية البرلمانية الوفدية جعلت الحياة النيابية ميتا ( مذكراته ، المرجع السابق ، ص ٢١٣ ، ص ٢١٤ ) . (٢٣) محمد نجيب الترابلي .

(٢٤) د. عبد العظيم رشدي ، المرجع السابق ، ص ٥٧٤ .

(٢٥) محمد خليل ماضي ، المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٥٥٦ : ص ٥٥٩ واحمد رشدي ، الحياة الاولى ، ص ٤٢٢ .

دموة المندوبين النافخين لاجراء الانتخابات الجديدة لاعضاء مجلس النواب  
في يوم ٢٤ فبراير ١٩٢٥ وعلى ان يدعى المجلس الجديد الى الاجتماع في  
٦ مارس ١٩٢٥ (٢٦) .

وكان من المفروض حسب القواعد الدستورية ان تعرض وزارة زيور  
بمجرد تشكيلها برنامجها على مجلس النواب لمناقشته ، فلما ان يوافق عليه  
المجلس او يخلف مع الوزارة عليه ، ويقرر عدم الثقة بها . ومن هنا ترى  
الامة نقط الخلاف بين الوزارة والمجلس ، حتى اذا قامت الوزارة باجراء  
انتخابات جديدة لاختيار مجلس نواب جديد امكن للمندوبين النافخين الذين  
انتخبهم الشعب معرفة اوجه الاختلاف بين المجلس والوزارة . ولكن الوزارة  
تخلصت من البرلمان بحل مجلس النواب لتكون حرة في تنفيذ مطالب السياسة  
البريطانية (٢٧) . وكان هذا مخالفا لما يحدث في جميع الدول الدستورية  
ومناقضا لروح الدستور (٢٨) .

ولقد قامت سياسة الملك والجهاز الحكومي من يوم حل مجلس النواب  
في ٢٤ ديسمبر الى يوم اجراء الانتخابات الجديدة على اضعاف تاثير الوفد  
بواسطة عدة طرق حتى تحصل على الاغلبية ، واطهرت استعدادها في  
حالة فشلها على حل البرلمان . وقد ايدهم المندوب السامي لان الوزارة ابدت  
استعدادها للتعامل مع الحكومة البريطانية على اساس تصريح (٢٨) فبراير  
١٩٢٢ (٢٩) . وهكذا يتضح نية الملك والوزارة وبتأييد من دار المنسحب  
السامي العمل بكل الطرق من اجل حصول انصار الحكومة على الاغلبية  
في مجلس النواب القادم ، او حل البرلمان .

(٢٦) محمد خليل صبحي ، المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٥٦٠ .

(٢٧) الاخبار في ١٩٢٤/١٢/٢١ ( بين الوزارة والبرلمان متى يجوز حل مجلس النواب )

بظم امين الرانسي ( وكوكب الشرق في ١٩٢٥/١/٣ ) .

(٢٨) الاخبار في ١٩٢٤/١٢/٢٢ ، وكوكب الشرق في ١٩٢٥/١/٣ .

وقالت الوزارة بتنفيذ إجراءات لصالح أنصارها وكانت أولى تلك الإجراءات أن استصذرت الوزارة مرسوماً عطلت به قانون الانتخاب المباشر لعام ١٩٢٤ الذي أقره البرلمان ، لمنع استكمال جداول الانتخابات الجديدة بالرغم من تصريح وزير الداخلية السابق أن ما بقي من الجداول الانتخابية يعتبر قليلاً جداً لا يمكن أن يعطل تنفيذ قانون الانتخاب الجديد (٣٠) . وأقر المرسوم ضرورة تجديد انتخاب المندوبين الناضجين الذين تنقضى مدة انتخابهم في سبتمبر ١٩٢٨ بحجة أن استشارة الأمة التي هي موضوع تلك الانتخابات العامة لا تكون حقيقية ولا صحيحة من غير تجديد انتخابهم ، وحدد ميعاد انتخابهم في ٢٠ يناير ١٩٢٥ (٣١) . وكان هذا صراعاً خفياً بين الوفد وأحزاب الاقلية ، فالوفد يتمسك بالانتخاب المباشر لصعوبة التأثير على أعداد هائلة من الناخبين ، أما أحزاب الاقلية فانها تطعم دائماً بأن قانون الانتخاب لعام ١٩٢٣ يمكنها من الحصول على الأغلبية أو يفوز عدد معتول من مرشحيها الى المجلسين ، من هنا لم تطبق حكومة زيور القانون المباشر ، وكانت يد اسماعيل صدقي واضحة في اتخاذ تلك الإجراءات لتحقيق أهدافهم في الحصول على أغلبية برلمانية حيث لا يميل مع أعضاء حزب الأحرار الدستوريين الى قانون الانتخاب المباشر لانه يؤدي في رأيهم الى أغلبية وفدية ولهذا لجأ الى عدم العمل به ، والغناء انتخاب المندوبين الناخبين الذين اتوا بأغلبية وفدية في المجلس السابق ، حتى يمكن من تهيئة المناخ الذي يحقق من خلاله أغلبية برلمانية لحزب السراى الجديد والأحزاب المؤلفة ، والتي لم يجمع بينهم في حقيقة الأمر غير الحقد على الوفد ، وذلك لتكوين برلمان معتدل يساند وزارة زيور في تسوية المسائل الملحة بين بريطانيا ومصر (٣٢) . واعتبر الوفد اجراء انتخابات جديدة على قانون غير

(٣٠) البلاغ في ١٩٢٤/١٢/٢٥ ، واحد شقيق ، الحولية الثانية ، ص ٤٥٩ .

(٣١) محمد خليل ميجي ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٥٥ و ص ١٥٦ .

Lloyd, op. cit. P. P. 110-111, F.O. 1257/29 .

(16) No. 48. Allenby to Obamberlain. April 26, 1925 Tel.

No. 303.

قانون الانتخاب المباشر اجراء غير دستورى مما يترتب عليه بطلان غير شرعى ، الا انه اقر اشتراكه فى الانتخابات لاتخاذ الدستور والقضية المصرية من العاليتين بها (٣٣) . حيث ان وسيلة الوفد والاحزاب الاخرى ( معاً ) الحزب الوطنى ( المفاوضات لتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان ، والحزب الذى يحصل على الاغلبية البرلمانية يشكل الوزارة ويناقض الحكومة البريطانية من اجل تحقيق هذا الهدف . ولم تمسك الوزارة بمواعيدها السابقة لاجراء الانتخابات ، حيث استصدرت فى يوم ١٨ يناير مرسوماً بتأجيل ميعاد انتخاب المندوبين النخبين من ٢٠ يناير الى ٤ فبراير وانتخاب النواب يوم ١٢ مارس بدلاً من ٢٤ فبراير ، وتأجيل اجتماع المجلس الجديد الى ٢٣ مارس بدلاً من ٦ مارس الذى كان محدد له من قبل ، وحجتها فى هذا اضطرابها الى اعادة تحضير الكشوف الثلاثينية (٣٤) . وبذلك خالفت الوزارة الدستور فى المادة ٨٩ من اجل اعطاء فرصة اكبر لمرشحي الاحزاب المؤتلفة لتنظيم صفوفهم ، وفى نفس الوقت اعطاء الادارة مزيداً من الوقت للعبث فى الانتخابات (٣٥) .

### حزب الاتحاد :

الى جانب ذلك دفع الملك حسن نشأت احد رجاله المخلصين لتكوين حزب جديد سمي « حزب الاتحاد » وقام نشأت رئيس الديوان الملكى بالنيابة بدور اساسى فى تكوينه (٣٦) فى اوائل شهر يناير ١٩٢٥ مدمياً أن الهدف من وراء قيامه تكوين حزب ثالث لايجاد نوع من التوازن بين كل من الوفد والاحرار الدستوريين ، فى مجلس النواب المزمع تكوينه يستطيع الملك ان يستخذه فى تحقيق المصلحة القومية دون الالتجاء الى حل مجلس النواب من جديد (٣٧) . واجتمع مؤسسو هذا الحزب فى فندق سميراميس يوم ١٠

(٣٣) كوكب الشرق ١٩٢٥/١/٣ .

(٣٤) محمد خليل مكي ، المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٥٦٢ .

Marlowe, John, op. cit. P. 272.

(٣٥)

(٣٦) احمد فائق ، المئوية الثانية ص ٢٨ . وقد تأسس الحزب فى ١٠ يناير ١٩٢٥ .

(٣٧) كوكب الشرق ١٩٢٥/١/٣ .

يناير ١٩٢٥ . وافتتح الاجتماع اللواء موسى فؤاد أخذ الشيوخ المستقلين من الهيئة الوفدية ، وأوضح في خطبته أن أهداف الحزب توحيد صفوف الأمة وجمع كلمتها . ونشر برنامج الحزب ، وجاء في مقدمته أن مقصد الحزب وغايته « السعى للحصول على الاستقلال التام لمصر والسودان » وأن وسائله لتحقيق هدفه توحيد صفوف الأمة . والعمل المنتج في مجالات الحياة المخفية في ظل الدستور . وأشار إلى عدة إصلاحات في الأمور الداخلية . وتأكيدا لصيغته الملكية ختم برنامجه بعبارة « لتحيا مصر وليحيا الملك » (٣٨) . وقد سخرت الصحافة المصرية من برنامجه ، الذي جاء فيه أن تلك الإصلاحات الداخلية هي وسيلته إلى الاستقلال التام ، متمثلا في ذلك بحزب الأمة ، وتسجيله أن القضية المصرية قضية دولية استنادا إلى مفهوم الحزب الوطني القديم في المسألة المصرية (٣٩) . واتخذ الحزب شعارا له وهو « السواء للعرش » . ولذلك هاجمته صحف اللواء والأخبار وكوكب الشرق والبلاغ والاهرام ، على أساس أن كثرة الأحزاب في تلك الفترة تدعو إلى الانقسام والتفرقة وفي البلاد ثلاثة أحزاب هي الوفد والاحرار الدستوريون والحزب الوطني . ولتأليفه تحت حماية الإدارة وحماية القصر ، وانتهاله للوفد ولزعيمه بعدم الولاء للعرش أن بعدت عنه الجماهير (٤٠) . وكان هدفه الملك الحقيقي من انشاء الحزب التسلط على الحكم عن طريق حكومة لها واجهة برلمانية (٤١) ، وبمعنى آخر أنشيء الحزب للانتخابات التالية ، ولهذا السبب أسس نشأت لجانا في كل المحافظات والمديريات ، ورشح كثيرا من أعضاء الحزب لتلك الانتخابات ، على أن تعمل الإدارة الحكومية على

(٣٨) أحمد شوقي ، التوعية الثانية ، ص ١٥ وص ١٧ ، مجلة الطليعة ، عدد فبراير ١٩٢٥ . وثقل ناهضة من الأحزاب والتنظيمات السياسية في مصر .  
(٣٩) د. يونان لبيب رزق ، الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ، ص ٦٧ و ٦٨ .  
(٤٠) أحمد شوقي ، المرجع السابق ، ص ١٨ ، ٢٧ .

Landau, op. cit. p. 276. Vatikiotis, op. cit. p 276 (٤١)

مساعدتهم (٤٢) . وذلك من أجل أن يتخذ القصر أداة يحكم بواسطته البلاد لذلك ارتبط بالقصر ، وأصبح معروفا باسم « حزب الملك » (٤٣) مما أدى الى تعرضه للنقد على أساس أن يكون الملك للحزب كلها ، ولأن عدم نجاح حزب الاتحاد في الانتخابات التالية وعدم حصوله على الأغلبية ، دليل على عدم ولاء الشعب للعرش (٤٤) ، ولكنه دفع في نفس الوقت الأحزاب الأخرى وفي مقدمتها الوفد وسعد زغلول نفسه الى إبعاد تلك التهمة الى إعلان الولاء والإخلاص للملك ، وهكذا يمكن القول ان تلك الدعوة أدت الى تزاخم الأحزاب وتاقطتها الى زيادة هيبة الملك لدى جماهير الشعب (٤٥) . وقد أنشئ الحزب لهدف آخر وهو محاربة الوفد وأضعافه والحيولة بينه وبين الوصول الى الحكم وجذبت السلطة او مؤسسة بعض المنفصلين عن الوفد والهيئة الوفدية الذين انضموا الى حزب الاتحاد بحجة عدم ولاء الوفد للعرش (٤٦) . حيث أشار سعد زغلول في مذكراته « ان هذه المحنة دلت على ضعف شديد في الاخلاص وهبوط عظيم في روح الناس ولا سيما الطبقات العليا وما تحتها ، وان كل يوم كانت ترد خطابات تحمل استقالات من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب من الهيئة الوفدية ، وكان اغربها استقالة محمد سعيد الذي نجح بفضل الوفد في انتخابات ١٩٢٤ . ودل على ان انضمام الكثير الى الأحزاب لم يصدر عن عقيدة ، بل عن اعتبارات نفعية . فعلى أساس انه حزب السلطة انضم اليه الوصوليون من كبار المالبين ، وكبار الملاك الزراعيين ، وكبار رجال الإدارة ، وكبار الضباط من رتبة لواء فما فوق ، وأسندت رئاسته الى يحيى ابراهيم (٤٧) . واتخذ الحزب صحيفة

F. O. 1257/29 (16) No, 48 Allenby to Chambe rain ١٩٢٥

Abril 26, 1925 Tel. No. 303.

Lloyd, op. cit. P. 111.

(٤٣)

(٤٤) عبد الرحمن الرامى ، المرجع السابق ، ص ٢١٢ وص ٢١٤ .

(٤٥) د. عبد الخالق لاثنى ، المرجع السابق ، ص ٢٢٧ .

(٤٦) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥١ ص ٢٨٩٢ وص ٢٨٩٤ في ١٧ يناير ١٩٢٥ .

(٤٧) مجلة الطلبة ، العدد السابق .

الاتحاد لساننا له والتفاني في خدمة الملك رمزاً له (٤٨) ، وهكذا يتضح ، ان الحزب تكون من الفئات الرجعية والوصولية ، التي رأت ان تستلذ الملك في عوذة الحكم المطلق وأن يسر الملك الأمور من جديد ، ويصبح مرجع كل شأن من شئون البلاد وخاصة الداخلية كأي حاكم مستبد وارتضت تلك العناصر ان تكون أداة لهذا الحكم في سبيل الحصول على منافعها .

#### الدعاية الانتخابية :

وفي سبيل الفوز في الانتخابات قامت الاحزاب والمستقلون بالدعاية الانتخابية وخصوصا الاحزاب المؤلفة وهم احزاب الاحرار الدستوريين والاتحادى والوطنى من اجل اكتساب الشرعية الدستورية لحكم البلاد ، ولهذا كان التنافس شديدا بينها وبين الوفد واخذ حزب الاحرار الدستوريين يتهج اسلوب الوفد في الدعاية ، في اقامة اجتماعات انتخابية عامة تكلم فيها كبار رجال الاحزاب حملوا فيها على الوفد وزعميه للتقليل من شأنه ، وادعوا ان سياسته هي السبب في كل المصائب التي تطل وحلت بالبلاد (٤٩) . ونشر نداءاته الى الامة ، ومنها نداؤه في ٢٦ ديسمبر ١٩٢٤ في مناسبة الانتخابات حيث دعا فيه المواطنين الى عدم انتخاب الوفديين متهما الوفد بدفع تعويضات الموظفين الاجانب وترك السودان للانبطح وجعل مناصب الدولة لذويهم ، ورغت الموظفين والعمد ، وقتل حرية الراى (٥٠) . وتكليف اللجان الحزبية العامة والفرعية في الاقاليم . ولكن الحزب لم يهتم بوضع برنامج واضح لحل القضية السياسية ، وتنبيه المجتمع بل تركت خطبه حول مهاجمة الوفد وزعميه ، والتقليل من دوره في قيادة المجتمع ، وهذا الاسلوب من الدعاية لا يتيح للنخبين القدرة على الحكم على الاحزاب ، مما يؤيد قول مندوب صحيفة التايمز البريطانية في القاهرة ، ان الاحزاب الاربعة لا شيء يفرق بينها في مبادئها ، فشئون السياسة الخارجية الاستقلال

(٤٨) الاتحاد في ١٠/٤/١٩٢٥ .

(٤٩) احمد شفيق ، الحولية الثانية ، ص ٢٤٧ .

(٥٠) السياسة في ١٢/٢٦/١٩٢٤ .



النجم لمصر والسودان من دون أن يقدم أى حزب الفصاح ذلك وتفسيره (٥١) .  
 أما الحزب الوطنى فلم تسع الإدارة الى مطاردة مرشحيه ، وأسحت صحيفة  
 الاخبار صفحاتها للنيل من الوفد وزعيمه (٥٢) . وتساءل أمين الرفاعى  
 رئيس تحريرها قبل انتخابات مجلس النواب فيما يسمى اليه سعد وقد  
 فشل سابقا ولم يتم بأى شيء وما قاله « ماذا تريد يا سعد ، حشرت  
 مجلس النواب ببطانتك وفي الوزارة أكثر من المحاسب ، وأهملت السودان  
 واقصيت أهل الكتابات ، واكتفيت بالاخلاص (٥٣) » . وهو نفس خط حزب  
 الاحرار فى مهاجمة الوفد وزعيمه . وكون حزب الاتحاد اللجان الانتخابية  
 العابة والفرعية ورفع شعار الاخلاص للملك . أما الوفد فقد أعاد تنظيم  
 صفوفه وذلك بتنظيم لجانه الحزبية العابة ، ولجان الوفد الفرعية فى  
 الاقاليم (٥٤) ، حتى بالقرى لنشر الدعاية السعدية (٥٥) . وتكوين لجان  
 الطلبة الانتخابية بعدد الدوائر الانتخابية واتصالها باللجنة التنفيذية العليا  
 للطلبة (٥٦) . التى أخضت تنشط فى مؤازرة مرشحي الوفد بكل الطرق

(٥١) من الاحرام فى ١٣ مارس ١٩٢٥ ، لندن فى ١٢ مارس .

(٥٢) الاخبار فى ١٩٢٥/١/١ ( حول الانتخابات القادمة ، هل يريد سعد أن يعود الى  
 الحكم — صفحة من أعماله بقلم ابراهيم عبد القادر المازنى ) .

(٥٣) الاخبار فى ١٩٢٥/٢/٢ .

(٥٤) وكثت كل لجنة وعدية تقوم :

١ — الولاء للعرش حتى ينشئ منه تهيئة عدم الولاء للعرش .

٢ — تأكيد الثقة التامة بسعد زغلول والعمل على مبعثه فى سبيل استقلال مصر  
 والسودان استقلالاً تاماً . ٣ — العمل على تأييد مرشحي الوفد .

٤ — اقرار اللجان الفرعية فى الدائرة للاعمال الانتخابية ( لجنة الوفد الانتخابية  
 للدائرة الثانية بالاسكندرية ، وكوكب الشرق فى ١٩٢٥/١/٢ ) .

(٥٥) الاحرام فى ١٩٢٥/١/١٢ ، كوكب الشرق فى ١٩٢٥/١/٢ .

(٥٦) الاحرام فى ١٩٢٥/١/٥ .

١٤ المشروعة (٥٧) ، الا ان وزير الداخلية اصدر اوامره بمنع الطلبة من  
الدمية الانتخابية (٥٨) . الى جانب ذلك تكونت جماعة جديدة تسميتها  
«لجنة الشبيبة السمعية» فكرت ان عليها سيكون في دائرة القبائل وان  
غرضها هو بث الدعوة للوحد والعمل على تأييد مرشحيه ونشر نداءات الى  
الامة عن طريق الصحف (٥٩) . ونشر الوفد ندائه في الصحف رد فيها  
على الاتهامات التي وجهت الى الوفد سواء في وزارة الشعب السابقة او  
في برلمان ١٩٢٤ ، ورد على تهمة عدم ولائه للعرش ، في ان الوفد لا يزال  
فيها على ولائه للملك ، وان حزبي الاحرار الدستوريين والاتحاد ، ما هما  
الا وسائل الاحتلال ، ودعا الشعب الى استخدام ضائره ، وفكرهم ان  
الوفد وكيل الامة في شأن تعرفه هي وهو الاستقلال التام لمصر والسودان ،  
وندد بأسلوب الحكومة ضد الطلبة وضد مرشحي الوفد . وكان هدف  
الوفد من بياناته خلق روح عدائية ضد الحكومة ومرشحيها ، وتذكير  
ان الوفد لا يزال هو المعبر عن آماله القومية . ودعا الوفد الحكام والعهد  
الى العمل على حرية الانتخابات التي يتوقف عليها مصير البلاد ، وطلب من  
الجاهل التمسك بمبادئها (٦٠) . ونشر مرشحو الوفد بيانات في الصحف  
ووزعوا منشورات انتخابية لتحذير الجاهل من انتخاب اعداء سعد ، وتأييد

---

(٥٧) ومن ضمن منشورات الطلبة ، منشور لجنة الدنيا ، اجتمعت لجنة الطلبة العليا  
للانتخابات وقررت : ١ - تأييدها للزعيم سعد زغلول ، وتمسكها ببلاغته الشريفة .  
٢ - اظهار أسفها الشديد لتصرفات الوزارة الحالية ضد حرية الانتخابات . ٣ - تأييدها  
لمرشح الوفد محمد مرزوق . ٤ - اظهار استيائها الشديد ضد الفاسق الذين  
يكيون بين الوفد والعرش . ٥ - انشاء لجان عرقية في جميع مراكز المديرية .  
٦ - تركها المدارس عندما تشتد حركة الانتخابات . ٧ - لا تلوا جهدا في مساعدته .

(٥٨) الاحرام في ١/٨/١٩٢٥ .

(٥٩) الاحرام في ١/٥/١٩٢٥ .

(٦٠) مذكرات عبد الرحمن نهى ص ٢٧٨٢ : ص ٢٧٨٦ واحمد شفيق ، المرجع السابق ،

مرشحى الوفد (٦١) . ولكن الوفد تعرض للنقد الشديد من صحيفتى الأخبار والسياسة لعدم نشره برنامجا واضحا فى الانتخابات ، واكتفى بانه وكيل الامة فى امر تعرفه (٦٢) . وقد ساهمت الصحف البريطانية فى الدعاية الانتخابية لصالح مرشحى الحكومة ، اذ ذكرت صحيفة ليفربول بوست ان فوز المسعدين سيؤدى الى قيام المتاعب فى وجهه بريطانيا والمعتلين فى مصر ، ولن يكون مركز الملك فؤاد نفسه مابونا لان الزغوليين يعتقدون ان الملك فؤاد قد تخلى عنهم (٦٣) . فى حين نشرت صحيفة القايز ان الوفد المصرى بالرغم من مجاهرته الولاء للعرش فان جميع الدلائل تدل على انه يسير سيرا مضطردا الى الجمهورية (٦٤) . ونشرت صحيفة اخرى قبل الانتخاب ان الحالة تكون حرجة اذا فاز الزغوليون فى الانتخابات (٦٥) . وان دل ذلك على شيء فانهما يدل على ضيق الحكومة البريطانية من الوفد لفشلها فى عقد المعاهدة مع حكومته ، ولان حكومة زيور حققت مطالب الحكومة البريطانية على حساب مصالح البلاد ، ولانها تأمل من المعتلين او الائتلاف الحكومى ان تعتد معهم المعاهدة المرجوة لهم .

### الانتخابات :

وفى الوقت الذى كان يجب فيه على الادارة ان تجرى الانتخابات فى حيدة تامة كما سبق لوزارة يحيى ابراهيم فى الانتخابات السابقة ، الا ان وزير الداخلية « اسماعيل صغى » خالف ما قامت به حكومة يحيى ابراهيم من تحديد الجوائر الانتخابية فى حالة مبكرة للانتخابات ضمانا لتزاحة العمل ،

---

(٦١) منها بيان انتخابى لمرشح وندى بى مركز البدارى ، حذر فيه المواطنين لوفدين من محمود غلام واكد ان اسم سعد وحده هو الذى وضعه الى مجلس النواب ، ولكنه كان فى ظليمة من تخلى عن الزعيم الجليل ونظم البيان ان من ينتخبه يعتبر خائنا لسعد ولائته ودعه الى تأييد عبد الجيد ابراهيم المرشح للودى .

( مركز وثائق مصر المعاصر ) والنيل فى ١٩٢٥/٢/٥ .

(٦٢) احمد شفيق ، الموجع السابق ، الحولية الثانية ، ص ١٦٧ .

(٦٣) احمد شفيق ، المرجع السابق ، الحولية الثانية ، ص ٣ .

(٦٤) نفسه ٦ ص ٣ .

(٦٥) البرمنجهم بوست ، لندن فى ١٩٢٤/١٢/٢١ عن السياسة فى ١٩٢٥/١/١ .

وتحرير الجداول الانتخابية وعلايتها حتى يمكن الاطلاع عليها ، وتلغيف اللجان الانتخابية لإدارة عملية الانتخاب في حيدة تامة . بل قام بها يخالف تلك الضوابط التشريعية والإدارية كأعادة تقسيم الدوائر الانتخابية ، وتعديل ( ١٠٦ ) دائرة من ( ٦١٤ ) دائرة وكان هذا التعديل طبقا لرغبة مرشحي الحكومة في قسم البلاد التي لهم فيها انصار (٦٦) ، او نقل عرى وندية الى دوائر انتخابية أخرى حيث لا يكون لها تأثير في النتيجة من أجل عزلة مساعي الوغديين وفساد تدابيرهم الانتخابية . وتزوير جداول الانتخابات ، حيث استغل مرشحو الحكومة الإدارة المالية ، في وضع جداول مصنوعة بواسطة رجال الإدارة ، ضمت اشخاصا غير موجودين واسماء اشخاص متوفين والاغلبية الباقية من رجالهم حتى يمكن الحصول على مندوبين ناخبين يستطيعون الاعتماد عليهم (٦٧) . وتعيين لجان انتخابية بواسطة الحكومة من اعضاء موالين لها وحجز التذاكر الانتخابية عن المعارضة ، واستخدام الارهاب (٦٨) ، والضغط على الناخبين ، ورفعت الصد والمشايع والموظفين المعارضين للإدارة وتعيين غيرهم قبل الانتخاب لضمان نجاح مرشحي الحكومة (٦٩) . ومنعت الحكومة اجتماعات مرشحي

---

(٦٦) ميد الرحمن الرافعي ، الموجع السابق ، ص ٢٦٥ ، واحمد شفيق ، الصولية الثانية ، ص ١٢٢ ، ص ١٢٤ .

(٦٧) ومن ذلك وصلت شكوى من اتحاد البلاد بتعديد الحكومة للصد والمشايع لمرشحي الجداول الانتخابية على مرشحي الحكومة في منازلهم لتخريب طبق رغباتهم بلا مراعاة للجوار في السكن ومنع الناخبين من الاطلاع عليها ( كوكب الشرق في ٨ - ١ - ١٢ ، ١ - ١٢ - ١٩٢٥ في ١/١٢ ، و ١٩٢٥/١/١٢ .

(٦٨) ومن هذا الموضوع وصلت شكوى كثيرة الى كوكب الشرق في ١/١٠ ، ١/١٢ ، ١٩٢٥/١/١٣ .

(٦٩) كوكب الشرق في ١٩٢٥/١/٣ ( البرلمان القلم هل هو شرعي ) وفي ١٤ - ٢ - ١٩٢٥ ( الاعتمادات الانتخابية في دوائر الدخيلة - المنشورة في ١٩٢٥/٢/٢١ ) واحمد عتيق ، الصولية الثانية ، ص ١٣٥ ، ص ١٣٦ وقد وصلت بلاغات الى الاحرام والبلاغ في ١٩٣٥/٢/٥ من تعيين تلك اللجان واصل تطبيق الدستور فيها ، الطلبة ، أغسطس ١٩٧٢ للبرالية في التطبيق بقلم د. ميد المظفر ومضامين ( واشفيق بسعد زغلول الى جيبسك تلك الواساتل في حديث له في صحيفة كوكب الشرق في ١٩٢٥/١/١٢ .

الوند ، في حين سعت لاعطاء تصاريح لاجتماعات مرشحيها (٧٥) . وصدرت الاوامر من وزارة الداخلية الى رجال السلطة بمساعدة مرشحي الحكومة بكل الوسائل ، ومطردة مرشحي الوند في كل مكان (٧٦) .

وبعد استخدام وزير الداخلية اسماعيل صدقي كل اساليب الضغط والارهاب . ضد مرشحي الوند ، اجريت انتخابات الدرجة الاولى ( الثلاثينية ) في ٤ فبراير ، ونجح فيها اقلية المنتخبين الناخبين الونديين ، ولم ينتخب سعد زغلول مندوبا ناخبا لانحياز الادارة لنفسه (٧٧) . ولتدخل الادارة في الانتخابات ذهبت وفود من انحاء القطر الى السراى تشكو الوزارة من خرق الدستور واستخدامها رجال الادارة والعمد والمساكين للعبث بحرية الانتخابات ومحاولة اكراه المندوبين على انتخاب مرشحيها (٧٨) . وامكن العثور على مذكرة مرسلة من محافظ القاهرة تثبت انحياز رجال الادارة ، لمرشحي الحكومة (٧٩) . ثم جرى الصراع بعد ذلك في انتخاب الدرجة

---

(٧٠) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

(٧١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٥١ ، ص ٢٧٩٣ .

(٧٢) جعلت الادارة اسم زغلول - بجع ناخبين من ستة شوارع مختلفة تمكوا من جمع عشرة ناخبين مستعدين لاعطاء اصواتهم ضده ، ثم ضموا اليهم اشخاصا غائبين واشخاصا مترددين فضلوا التراجع وتكون الكلف من ثمانية وعشرين اسما ولم يدرج فيه من اساء الناخبين المقيمين في بيت سعد سوى اسمه واسم البواب أما الخدم الخمسة وهم من الناخبين فقد اهلوا ولهذا لم ينتخب وفاز عليه احمد طلعت بصوت واحد ، وفي دائرة سعد ( السيدة زينب ) نجح من ٢٢٢ مندوبا ثلاثينيا رشحهم الوند ٢٢٩ مندوبا . الاضرار في ١٩٢٥/٢/٨ واحد شفيق ، المرجع السابق ص ١٤١ ومذكرات عبد الرحمن الرافعي ص ٢٧٩٧ : ص ٢٨١٢ .

(٧٣) البلاغ في ٥ مارس ، واحد شفيق ، المرجع السابق ص ٢٦٨ : ص ٢٧٧ من اسبوط والديوم والنونية والبحيرة والجيزة وغيرها من المحافظات مما ادى الى مصفرة بيت الله .

(٧٤) على مذكرة في تاريخ ٩ فبراير سجل فيها محافظ القاهرة رايه في كل دائرة بعد الانتخابات الثلاثينية اوضح فيها حالة الانتخاب وذكر ان الحالة مطمئة للمرشح الدستوري والائتمادي او الحزب الوطني او المستقل ، ثم اثير ان الوند يبتذل المال في سخاء في سبل استجلاب المندوبين ، ودعا مرشحي الحكومة الى مزيد من الاحتكاك بالمندوبين ( مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ) .

«الثانية المصنوع على المنومين الناخبين لانتخاب التواب الذي جرى في ١٢ مارس واستخدمت الاحزاب كل الاسلحة سواء المال او التأثير الإداري او العائلي أو حلف اليمن»، مما جعل سعد زغلول يدعو المنومين الناخبين عن طريق الصحافة الى التمسك بالبلدية وعدم مخالفتها «بوعد كتبوه للسلطة تكراها أو بقسم أموه لها جبرا» (٧٥) . ومن الدلائل التي دلت على التدخل الإداري تقرير أرسله مدير البحيرة الى وزير الداخلية عن الانتخابات في المديرية جاء فيه «فأني عالجت المسائل بنفسى وخبرتها بشخصى وعلت كل الوسائل التي اعتقدت ان الفوز معها» وذكر انه عمل المستحيل مع بعض الأعضاء الذين سقطوا في الانتخابات ، وهم من مرشحي الحكومة . وكان يتوقع نجاحهم ، وذكر منهم عبد اللطيف الصوفاني ( حزب وطنى ) وعلل تغير نتيجة انتخابهم لتحول بلاد تقاتيش الأمراء ، وأشاعة روجتها صحف الوفد عن استقالة الوزارة في اليومين السابقين للانتخاب ، وكرر فيها اسفه واعتذاره للوزير الداخلية على تلك النتيجة غير المرضية للوزارة (٧٦) .

ونظرا للواقف المبهمة التي اتخذها عدد من المرشحين لم يكن من المستطاع على وجه التحقيق تحديد نتائج الانتخابات تحديدا دقيقا (٧٧) . وأبرق اللبى الى تشمبرلن عن نتيجة الانتخابات حتى الساعة الحادية عشر مساء ١٢ مارس ١٩٢٥ ، ان انصار الحكومة قد حصلوا على ( ١٠٣ ) مقعدا ، في حين حصل الزغلوليون على ( ١٠٢ ) مقعدا وثلاثية دوائر لإعادة . ونجح في الانتخابات من الشخصيات البارزة غير الوفدية ، ثروت ، وهندى ، وعبد العزيز فهمى ، وعلى ماهر ، ومحمد طنبى ، ومحمد محمود ، وحلى عيسى ، وتوفيق دوس وانتخب زغلول بأغلبية كبيرة ، وسقط في الانتخابات بعض انصاره البارزين كمرقص هندا ، وحسن حسيب ،

(٧٥) مذكرات عبد الرحمن فهمى : ص ٢٨٨١ وص ٢٨٨٢ .

(٧٦) ملأ الأحزاب مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر — دمنهور في ١٤ مارس ١٩٢٥

— مدير البحيرة —

(٧٧) شفيق غريال ، التاريخ المعاصر ، ص ٦٦٥ .

وغرابلي ، ومصطفى النحاس ، وفتح الله بركات ، ووليم مكرم عبيد (٧٨) .  
وفي نفس اليوم ابرق اليه بتكوين وزارة زيور الثانية قبل اعلانها (٧٩) . وفي  
يوم ١٣ مارس ذكر ان انصار الحكومة حصلوا على ( ١٠٥ ) مقعدا ، وحصل  
الزغلوليون على ( ١٠١ ) مقعدا وخمس دوائر باقية للاعادة ، ثلاث منهم  
يحتمل ان يكونوا غير زغلوليين واثنان وفديان ، مع عدم اجراء انتخابات  
الحدود وهي ثلاث دوائر ، وستكون نتيجتها لصالح مرشحي الحكومة .  
واشار ان الحكومة تدعى ان خمسة عشر نائبا انتخبوا على انهم وفديون  
سوف يتحولون لصالح انصارها ، كما ان زغلول يدعى ان الوفد قد حصل  
على ١١٥ مقعدا (٨٠) . ثم اصدرت وزارة الداخلية بلاغا رسميا في ١٣  
مارس اعلنت فيه ان انصار الحكومة من الاحزاب غير الوفدية والمستقلين  
نالت الاغلبية في الانتخابات وحصلت على ١٠٥ مقعدا في مجلس النواب  
مقابل ١٠١ مقعدا حصل عليها الوفديون فيها عدا الدوائر التي ستحصل  
فيها الاعادة (٨١) . وقد رد سعد زغلول على بيان الداخلية بان الوفد حصل  
على ١١٦ دائرة غير ست دوائر باقية للاعادة يوم ١٧ مارس وبذلك تكون  
الاغلبية للوفد (٨٢) .

ونكرت صحيفة كوكب الشرق الوفدية في ١٤ مارس ١٩٢٥ ان الوفد  
رشح ١٨١ عضوا فاز منهم ١١٦ ، ورشح الاتحاديون ١٠٩ عضوا نجح منهم  
( ١٥ ) ( بمساعدة الادارة ، ورشح الاحرار الدستوريون ٩٥ عضوا نجح منهم  
٣٨ بقوة الحكومة ، ورشح الحزب الوطني ٣١ عضوا نجح منهم ( ٦ ) فقط ،

F. O. 780/29 (16) No. 28 Allenby to Chamberlain (٧٨)  
March 12, 1925 Tel. No. 105.

F.O. 780/29 (16) No. 29 Allenby to Chamberlain (٧٩)  
March 12, 1925 Tel. No. 106.

F.O. 783/29 (16) No. 30 Allenby to Chamberlain (٨٠)  
March 13, 1925 Tel. No. 108.

(٨١) كوكب الشرق في ١٤ مارس ومذكرات عبد الرحمن مكي ص ٢٨٨ .

(٨٢) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٨ X من ١٨٠٢ .

١١ المستقلون فكان عددهم ( ٥١ ) مضوا نجح منهم عشرون . وسبب هذا الاختلاف وعدم التأكد من نتيجة الانتخابات الحقيقية ان كثيرا من المرشحين الفائزين نسبت اليهم ميولا سياسية ليست نيولهم الحقيقية (٨٣) . وبذلك عقدت الوزارة حسب بيان ١٣ مارس مرشحينها من جميع الاحزاب غير الوفدية من الاحرار الدستوريين والاتحاد والحزب الوطني مضافا اليهم المستقلون والآخرين لا تتضح ميولهم الحزبية الحقيقية الا عند اجتماع البرلمان (٨٤) . وقبل ان تظهر النتيجة التكميلية للانتخابات اعلنت الوزارة ان الاحزاب غير الوفدية نالت الاغلبية ولم يوجد سبب لهذا التصرف الا نتيجة الفرصة لاستمرار الوزارة في الحكم (٨٥) . وكانت نتيجة الانتخابات تحتم على ان يرفع احمد زيور استقالته الى الملك ليتسنى له تأليف وزارة يتبع بنى تأليفها التقاليد الدستورية ، ولهذا رفعت استقالتها بصورة الى الملك في ١٣ مارس ، ورفض الملك الاستقالة وعهد الى احمد زيور بناء على بيسان ١٣ مارس الوزاري تأليف الوزارة حسب التقاليد الدستورية واعيد تشكيلها من الاحزاب التي قيل انها احرزت الاغلبية حسب التقاليد الدستورية من حزبي الاحرار الدستوريين والاتحاد ومن المستقلين (٨٦) . ولم يصمت الوفد امام تلك الظاهرة غير الدستورية فصرح سعد زغلول في ١٧ مارس بان بلاغ وزارة الداخلية لا يطابق الحقيقة ، والحقيقة انه تم انتخاب ١١٥

(٨٣) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٣١٢ عن الاجيبيسيان غازيت الإنجليزية التي تقتصر في القاهرة .

(٨٤) عباس محمود العقاد ، المرجع السابق ، ص ٤٧٧ .

(٨٥) الاحرام في ١٣ مارس ١٩٢٥ .

(٨٦) دخلها من الاحرار الدستوريين عبد العزيز مهدي للحقانية ، توفيق دوس للزراعة ، محمد علي علوية للاوقاف ، ومن الاتحاديين يحيى ابراهيم للمالية ، موسى نبوؤاد للحربية والبحرية ، يوسف قطاوى للبراصلات وعلى ماهر ( الذي دخل حزب الاتحاد واصبح وكلا له ) للمعارف . ومن المستقلين احمد زيور رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، واسماعيل صديق للداخلية ، واسماعيل سري للانشغال . ولم يشترك فيها الحزب الوطني ، ولكن رئيسه عبد الوزارة واعلن ان اعضاء الحزب في المجلس سيمارضون اي محاولات لاستغلال الوزارة ( احمد شفيق ، الحولية الثانية ، ص ٢٢٥ ) .



من مرشحي الوفد الى جانب انضمام نائبين اليه (٨٧) ، وبذلك أصبح عدد نواب الوفد ١١٧ نائباً ، وهكذا تكون للوفد الاغلبية ، الى جانب النواب الذين تقدموا للانتخابات كمستقلين (٨٨) ، وصرح بأن تاليف الوزارة الجديدة من أحزاب الاقلية هو عمل غير مألوف ، ومع ذلك رأى انه كان من الضروري استشارته في تاليف الوزارة ، ثم أضاف أنه يستحيل على الوزارة ان تحصل على ثقة البرلمان ولابد لها بمقتضى الدستور ان تستقيل وهكذا رد سعد زغلول على بيان ١٣ مارس الوزاري ، حتى يصمد الوفد امام تلك المناورة وحتى لا يتراجع أحد من الوفديين المترددين عن مناصرة الوفد عند اجتماع البرلمان . ثم أكد تصريحه مرة أخرى بأنه صاحب الاغلبية البرلمانية وأنه يستحيل ان يؤيد أى وزارة لا يؤخذ رأيه ورأى أصحابه في تشكيلها (٨٩) .

وحدث صراع بين الحكومة ومؤيديها وبين الوفد حول النواب المترددين والمستقلين ، كل يحاول بكل الطرق الشرعية وغير الشرعية ان يضمن الاغلبية في مجلس النواب . فقد اتهم سعد الحكومة بوعده بعض النواب الوفديين بتوفير المصالح وتوظيف الاقارب او اضهادهم والتهديد بحل مجلس النواب (٩٠) . وأشار الى أنه منذ ظهور نتيجة الانتخابات في صالح الوفد ضد الحكومة وهى تسمى لاستقالة بعض الوفديين الى جانبها (٩١) . واتهمته الحكومة الوفد باقناع المستقلين وحتى الاتحاديين الانضمام الى الوفد ملوحين لهم بتولى مناصب وزارية في حالة فوز الزغلوليين بالاغلبية البرلمانية :

---

(٨٧) هما عبد المقصود حبيب الذى انتخب بالثغوية ، والشيخ على الطحاوى المزارى . الذى انتخب بين مرشحي الحزب الوطنى .

(٨٨) أشارت كوكب الشرق في ١٩٢٥/٢/٢٠ الى اضطهاد بعض المرشحين الوفديين أمامى . تمتعت الادارة في الانتخابات الى خدمة الوزارة بأنهم « مستقلون » حتى اذا مالوا مالدوا الى التناهي الأول وهو الوفد .

(٨٩) أحمد شفيق ، الحولية الثغوية ، ص ٣٠٤ ومذكرات عبد الرحمن موسى ص ٢٨٨٧ - ص ٢٨٨٩ .

(٩٠) من خطبة لسعد زغلول في ٢٢ مارس في حفل تكريم أعضاء البرلمان المسجونين . أحمد شفيق الحولية الثغوية ص ٣٢٨ .

(٩١) مذكرات سعد زغلول ، « كراسة ٤٨ » ص ٢٨٠٣ .

والضغط على النواب بحلف اليمين (٩٢) . ويوضح المنسوب الساسى فى برقية له لوزير خارجيته ، تلك المناورات الانتخابية ، فيذكر انه اجتمع بصنقى يوم ١٧ مارس وتحدث معه عن الانتخابات فوجده شديد الثقة ، وعلم منه ان مجلس النواب ينقسم على نفسه ، تسعون نائبا مع الحكومة ، ومثلهم مع الزغلوليين وما يقرب من ثلاثين محايدا ، وقد طلب كل من الحكومة وزغلول مساعدة هؤلاء المحايدين الذين كانوا يتطلعون الى الجانب المنتصر ، وكسب زغلول بعضهم ، وجمعت الحكومة قواها للحصول على الاغلبية فى اول اجتماع للبرلمان ، وصممت اذا فشلت فى ذلك فسوف تنصح الملك ان يحل المجلس (٩٣) ومن هذا يتضح ان نتيجة الانتخابات لم تتضح تماما ، ولكن الجديد فى الموقف هو اصرار الحكومة بالتعاون مع الملك على حل المجلس اذا لم تحصل على الاغلبية .

#### افتتاح البرلمان :

وفى ٢٣ مارس ١٩٢٥ فى الساعة الحادية عشرة قبل الظهر افتتح البرلمان ، ورأس الاجتماع محمد توفيق نسيم (٩٤) رئيس مجلس الشيوخ الجديد والذى رئيس الوزراء خطاب العرش ثم انفصل المجلسان وفى الجلسة الاولى لمجلس النواب تولاهما اكبر الاعضاء سنا وهو احمد مظلوم ، وبدأ المجلس فى انتخاب هيئة مكتبه . ورشح لرئاسة المجلس سعد زغلول عن الوفد ، وعبد الخالق ثروت عن مرشحي الحكومة . وفى تلك الجلسة حسم الموقف تماما ، وحصل سعد زغلول على ( ١٢٣ ) صوتا وعبد الخالق ثروت على ( ٨٥ ) صوتا (٩٥) . واختار لوكالته ويصا واصف وحصل على ( ١١٩ ) صوتا وعلى الشمس الذى حصل على ( ١٢١ ) صوتا ، وهكذا اسفرت

(٩٢) السيشة فى ٣/١٨ ، ١٩٢٥/٤/١٩ .

F.O. 821/29/(16) No. 33 Allenby to Chamberlain (٩٣)

March 17, 1925 Tel. No. 116.

(٩٤) صفر موسوم تعيينه رئيسا لمجلس الشيوخ خلفا لـ محمد زيور — الامرام فى ٦ مارس ١٩٢٥ .

(٩٥) مذكرات عبد الحمن نهى ٦ ص ٢٩٠٣ ، واحد شفيق ، المرجع السابق ٨ ص ٢٢٦ .

الانتخابات رغم الإجراءات غير الشرعية التي اتخذها وزير الداخلية اسماعيل صحنى عن اغلبيه وغدية خلافا لما اعلنته وزارة زيور في بيان ١٣ مارس ، وليس لهذا غير معنى واحد وهو ان الشعب قد ايد السياسة التي سارت عليها وزارة الشعب وبرلمانه ، وفي نفس الوقت سحب ثقته للحكومة . وكان لابد ان تستقيل حتى يمكن تشكيل وزارة حسب التقاليد الدستورية ، وهي ان الحكم يجب ان يكون للاغلبية البرلمانية التي اتضح من الجلسة الاولى انها وغدية . والى سعد زغلول بصفته رئيسا لمجلس النواب كلية بعد انتخابه اشار فيها الى نقطة هامة وهي انه قد تخطى التجربة السابقة ، وانه سوف لا يكون ممثلا لحزب من الاحزاب ، وانما سيكون ممثلا للدستور ولقوانين البلاد الداخلية (٩٦) . وبهذه العبارة يتضح ان سعد زغلول زعيم الاغلبية ورئيس الوفد عرف ان الحزبية والتطرف فيها ستؤدى مرة ثانية الى تعطيل البرلمان . وحرص في كلمته هذه على انه سوف يساعد على اتاحة حرية الرأى الآخر ، وان يطمئن المعارضة الى قيام دورها في مناخ ديمقراطى سليم داخل المجلس .

### **حل مجلس النواب ، وحكم الاقلية الحزبية ، والحكم المطلق :**

ومع ظهور نتيجة رئاسة مجلس النواب دهش صحنى وعلل ذلك بتأثير زغلول على بعض النواب وعدم ثبنيه اساليب مماثلة لزغلول ، واجتمعت الوزارة وكان امامها ثلاثة حلول ، الحل الاول التعاون مع زغلول وتكوين وزارة وغدية ، وقد اقترح زغلول ضم اثنين او ثلاثة من انصار عدلى ومحمد محمود في الوزارة ، والحل الثانى ان تظل الوزارة في مناصبها وتطرح الثقة بها في مجلس النواب على اعتبار انهم اقلية ، والحل الثالث استقالة الوزارة مع تقديم النصح الى الملك لحل المجلس وبذلك تستمر الوزارة في مناصبها . وقد استبعد مجلس الوزراء الحل الاول لكراهيتهم لزغلول ، والحل الثانى لانه سيبيح الفرصة لنبو قوة زغلول واضعاف قوة الحكومة اذ سوف تكون تحت سيطرة الاغلبية الوغدية ، ولذا اختارت الحل الاخير ، ولقد كان اللبى

موافقا على حل المجلس ، ومقتنعا بعد موافقة الملك على استقالة الوزارة وقبوله نصحبها في حل المجلس وهكذا بدلا من استقالة الوزارة (٩٧) ، فانها اعتبرت انتخاب سبعا رئيسا للمجلس تحديا لها وكاشفا عن روح عدائية في المجلس وقررت رفع استقالتها في نفس اليوم الى الملك ، وبنت استقالتها على ان هذا التصرف من نتيجته ان يجعل مهمتها نحو حكم البلاد مستحيلة (٩٨) . ولذا استقر الراى على رفض استقالة الوزارة وحل مجلس النواب (٩٩) ، ولم يوافق الملك على تلك الاستقالة ، وجدد ثقته في الوزارة ولهذا قدم احد زيور الى الملك كتابا في مساء نفس اليوم طلب فيه حل المجلس . وكان حل المجلس للمرة الثانية ولنفس السبب تحديا لارادة الأمة التي ائتت بمجلس جديد اقر سياسة وزارة الشعب ، وكان على الملك احترام راي الأمة ، والانتخابات التي جرت تحت حيز الادارة لمرشحي الحكومة ، وان يعهد الملك للاغلبية بتشكيل الوزارة . ولكنه تنكر للدستور والحياة النيابية ، واعطى ثقته لوزارة فقدت ثقة نواب الشعب . وكان ذلك تحديا كبيرا لجدا هام من مبادئ الدستور وهو ان « الأمة مصدر السلطات » ومبدأ فصل السلطات ، وهادما لجدا المسؤولية الوزارية حسب المادة ٦٥ من الدستور التي نصت على انه « اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة في الوزارة وجب عليها ان تستقيل ... » والمادة ٨٨ التي نصت « اذا حل مجلس النواب في امر فلا يجوز حل المجلس الجديد من اجل ذلك الامر » . وقام زيور فيها عرف « بالانقلاب الدستوري » — وبالرغم من ذلك أصدر الملك مرسوم الحل في الساعة الثامنة مساء . فبينما كان المجلس مستأنفا

F. O. 1257/29 (61) No. 48 Allenby to Chamberlain (٩٧)

April 26, 1925 Tel. No. 303.

(٩٨) احد شفيق ، الحولية الثانية ، ص ٢٦٨ .

Marlowe, J., op. cit. p. 274, (٩٩)

د. احمد نواز مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٢٥٨ ، د. حسين ، المرجع السابق ، ص ٤٤٥ .

اجتماعه مساء برئاسة سعد ، لانتخاب بقية أعضاء هيئة مكتب المجلس ،  
حل رئيس الوزراء قاعة المجلس وتلا على الأعضاء مرسوم حل مجلس  
النواب في ٢٣ مارس ، على أن يعقد المجلس الجديد اجتماعه اول يونيو  
١٩٢٥ (١٠٠) . وكان هذا المجلس اقصر المجالس النيابية عمرا اذ لم يعيش  
اكثر من تسع ساعات وليس لذلك معنى غير اتاحة الفرصة لحكومة الانقلاب  
الدستورى الاستمرار فى الحكم وبالتالي استبداد الملك بالحكم عن طريق  
الوزارة . وقد علل رئيس حزب الاحرار الدستوريين واحد اعضاء لجنة  
وضع الدستور البارزين وهو وزير الحقتانية فى وزارة زيور الثانية ، هذا  
الحل الى ارادة الانجليز ، حيث ذكر انهم قدموا الى الملك انذارا طلبوا فيه  
حل مجلس النواب فوراً عقب انتخاب سعد زغلول رئيساً له وبذلك كان  
حله تقاديا لتهديداتهم (١٠١) . وفى حين رأى أحد زملائه فى الوزارة وهو  
محمد على علوية ، أن هذا الحل مخالف لاحكام الدستور ، وعلل حل المجلس  
لمعدم اعطاء الفرصة لسعد زغلول لتأليف الوزارة ، فبعثت ( كما رأى حزبه )  
يكل مقومات الدولة ، وحتى لا تشيع الفوضى والمحسوبية ، واعتبر الحل  
خورة على الفساد ، فالسبب هنا حزبى محض ، ثم اضاف أن بعضاً من ذوي  
الرأى رأى عدم حل المجلس عملاً بقواعد الدستور ، وأن المعارضة تضم  
غريقاً كثيراً من رجال اكفاء قد يستطيعون تحويل الرأى العام ضد الفوضى  
والطغيان الا أن كبار المسئولين لم يطمئنوا الى تلك الفكرة (١٠٢) .

اما اسماعيل صدقى فقد سار فى تعليقه فى حل المجلس على نفس الخط  
الذى سار عليه عبد العزيز فهمى ، فذكر ان حله لمنع التدخل الانجليزى فى  
شئون مصر الخاصة بسبب انتخاب سعد زغلول رئيساً للمجلس ، بحجة  
ما حدث من مقتل البردار (١٠٣) . وأشار سعد زغلول الى ان حل مجلس

(١٠٠) الهيئة النيابية الثانية ، الجلسة الاولى فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ .

(١٠١) مذكرات عبد العزيز فهمى ، هذه حياتى ، ص ١٥١ .

(١٠٢) مذكرات محمد على علوية ، ص ٢٤٧ .

(١٠٣) د . محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .

النواب لم يكن فجائيا ، فان المصادر الانجليزية والوزارية كتبت مصمة على حل المجلس عندها يظهر ان الاغلبية ليست للوزارة (١٠٤) . وهكذا وقفت الحكومة البريطانية في وجه الاغلبية الوفدية او على الاقل ساندت الملك فؤاد في هذا الاتجاه ، لان الانجليز اذا احسوا بازدياد نفوذ احدى القوتين الغلولية او الملكية ، ساعدوا على تغيير الاوضاع . وهنا وقفوا خلف الملك في حل مجلس النواب (١٠٥) ، فعندما احس الاحتلال بتصاعد المد الوطنى ترك العنان للملك في حل المجلس وتعطيل البرلمان ، ولقد اشارت صحيفة التايمز البريطانية ان للانجليز خلا في هذا الحل (١٠٦) . وعبرت عن ذلك ايضا احدى الصحف الايطالية في ان السياسة الانجليزية في مصر وراء حل مجلس النواب (١٠٧) .

ولا شك في ان الملك فؤاد اراد ان يحكم حكما مطلقا عن طريق وزارة احمد زيور . اما احزاب الاقلية البرلمانية وخاصة حزب الاحرار الدستوريين فبسبب كراهيتها لاسلوب الوفد داخل البرلمان بالتضييق على المعارضة ، وخارجه بتقريب الاتصار وتعيينهم في ارقى المناصب ، الى جانب الطموح الشخصى لقادتها ، لهذا ايدت الحكم المطلق وسعت لاسقاط حكم الاغلبية بتعاونها مع الملك الذى يملك سلطات واسعة (١٠٨) ، بالاضافة الى ذلك انهم عندما راوا نمو الدستور لصالح الوفد ضاؤوا بالدستور . ولم يقبلوا نتائج الجاهمية اى تطبيقه الديمقراطى ، ولهذا تعاونوا مع القصر رغبة في الوصول الى الحكم ولهذا شاركوا في وزارة زيور الثانية ، وحل مجلس النواب للمرة الثانية ، وتعطيل الحياة البرلمانية ، لوضع قانون

---

(١٠٤) بذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥٠ من ٢٨٦٢ ، من ٢٨٦٢ .

Lloyd, op. cit, p. p. 115, 116. (١٠٥)

(١٠٦) من الاحرام في ٢٥ مارس ، لندن في ٢٤ مارس .

(١٠٧) صحيفة « ريزوروجيننتو » روما ٢٨ مارس — من الاحرام .

Landau, op. cit, P. 178. (١٠٨)

انتخابى فى حين لو ساد الراى الذى اشار اليه اُحد كبار رجال الاحرار الدستوريين فى عدم حل المجلس حسب القواعد الدستورية ، ووقفت الاقلية البرلمانية ضد رغبة الانجليز والملك فى حل مجلس النواب ، وقبلت نتيجة الانتخاب بروح ديمقراطية لكانت حقيقة بداية نيابية طيبة ، اذ سوف يكون للمعارضة خسة وثمانون عضوا ، لا شك انها ستكون جبهة قوية فى مواجهة الاغلبية اذ بعدت عن الطريق السليم ، ولكن أعضاء الوزارة حرصوا على المناصب اكثر من حرصهم على الدستور والحياة النيابية القوية ، مما ادى بالوزارة الى ان تكون اداة فى ايدي القوى المساندة والمحركة لها .

وعطلت الوزارة البرلمان الى اجل غير مسمى ، مخالفة الدستور ، المادة ٨٩ ، وبعد ثلاثة ايام من مرسوم حل مجلس النواب ، استصدرت مرسوما فى ٢٦ مارس ١٩٢٥ بوقف تقديم الترشيحات وجميع عمليات الانتخاب الاخرى الى ان يتم تحضير قانون انتخاب جديد على وجه يحقق معه تمثيل البلاد فى صورة اصلح وانسب (١٠٩) ، اى تنقيح قانون الانتخاب حتى تتاح فرصة اكبر لفوز الاقلية الحزبية (١١٠) ، ومعنى ذلك تعطيل الحياة البرلمانية الى اجل غير مسمى لاعداد قانون انتخاب جديد واغتصاب سلطة التشريع . وبالوزارة اعضاء كان لهم دور بارز فى لجنة وضع الدستور فى المطالبة بدستور عصرى كعطى ماهر ، وآخر هو عبد العزيز فهمى دافع عن مشروع الدستور . وهكذا رضى هذان الوزيران ومعهما آخرون بتعطيل الحياة النيابية ولم يظهروا اى اعتراض على كل تلك المخالفات الدستورية ، مما يتضح ان السلطة ومراكز الحكم عندهم اهم من الدستور واستمرار ونمو الحياة النيابية .

ولكن حزب الاحرار الدستوريين اكبر احزاب الاقلية من حيث ما يمثله من كبار الملاك الزراعيين او من حيث ما يمثله بعض كبار رجاله فى الفكر

(١٠٩) محمد خليل ميمى ، المرجع السابق ، ج ٥ ص ٦٦٢ .

Lloyd, op. cit. p. 112.

(١١٠)

المصرية والحركة الوطنية عامة ، فقد اعتبر اشتراكهم في الوزارة ، تدعيما للانقلاب الدستوري (١١١) ، وحكم مصر بواسطة القصر (١١٢) ، وعندنا احس الاحرار الدستوريون ان الملك فؤاد اصبح ديكتاتورا يحقق مصالحه الخاصة ، ويدعم سلطته الفردية (١١٣) . ضاقوا باتساع نفوذه وسلطة رئيس الديوان الملكي بالنيابة ، والمخالفات الدستورية واحسوا انهم اصبحوا أداة الحكم المطلق ، لهذا هاجت صحيفة السياسة قانون الانتخاب الجديد بوصفته بالرجعية (١١٤) . كما عارضت فكرة تأجيل الانتخابات الى الصيف التالي (١١٥) فاستغل حزب الاتحاد الذي يعتبر المحرك الاساسى لسياسة الوزارة ، والمنفذ لأوامر الملك ورجاله المخلصين كتاب « الاسلام وأصول الحكم » الذى ألفه الشيخ على عبد الرازق ، وأوضح فيه ان الخلافة ليست من اصول الحكم الاسلامى في الوقت الذى كان فيه الملك فؤاد يعد نفسه ليكون خليفة على المسلمين بعد الغاء الخلافة في تركيا عام ١٩٢٤ . ومن هنا قررت هيئة كبار العلماء الموالية للقصر فصله من عمله ، وكان هذا ايضا مخالفا للدستور ، الذى كفل حرية الراى لكل مصرى ، ولكون اسرة عبد الرازق من الاسر المؤسسة للحزب ، فقد عرض عبد العزيز فهمى وزير الحقائقية ورئيس حزب الاحرار الدستوريين ، الأمر على لجنة قضايا الحكومة لتستفتى فيه ، ولكن يحيى ابراهيم رئيس الوزراء بالنيابة طلب منه تنفيذ القرار بغرض فكائه اقالته في ٥ سبتمبر ١٩٢٥ (١١٦) . لذلك اجتمع حزب الاحرار وقرر الاحتجاج على مخالفة الدستور ، وعدم التعاون مع الحكومة الحاضرة

(١١١) الاتحاد في ٢١/١٠/١٩٢٥ ( الاحرار الدستوريين لا احرار ولا دستوريين ،

جريدة الرحمن الرامى ، في أعقاب الثورة ، ج ١ ، ص ٢٢٢ .

Great Britain and Egypt 1914-1936, P. 19 (١١٢)

(١١٣) مذكرات محمد على علوية ، ص ٢٥٢ .

(١١٤) أحمد شوقي ، المرجع السابق ، ص ٥٧٢ .

(١١٥) السياسة في ٢٦ يوليو ١٩٢٥ .

(١١٦) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٥٨٢ ، ص ٥٨٧ ، ونبيه بيوس

عبد الله ، تطور فكرة القومية العربية في مصر ص ١٢ ، ص ١٤ .



حينئذ واستقלה وزراء الاحرار (١١٧) . واصبحت الوزارة فيها بعد تقريبا اتحادية (١١٨) . ومن هنا كانت اقالة عبد العزيز نهى فرصة في وضع الاحرار الدستوريين والوند في اتجاه واحد . وقام المنسوب السامى الجديد بمحاولة ابعاد الاحرار الدستوريين عن معسكر المعارضة اى الوند ، والتعاون مع وزارة زيور ، ورفض الاحرار الدستوريون التعاون مع الوزارة من جديد واستمر ائتلافهم مع الوند (١١٩) . وهكذا أصبحوا والوند في صف واحد ضد مخالفة الوزارة للدستور وصفا واحدا ايضا في المطالبة بعودة الحياة النيابية .

وكان على الوند الذى اعتبر ممثلا للشعب ان يخذ على عاتقه تحقيق اهدافه وفي مقدمتها ، الاستقلال التام ، وكان لزاما عليه في تلك المرحلة ، ان يواجه الانقلاب ، لاعادة الحياة البرلمانية ، املا في عودته الى الحكم ، وتحقيق الاستقلال بالطرق السلمية التى اختارها لتحقيق هذا الهدف . ومن هنا وقع عليه عبء مواجهة الانقلاب ، حتى قام الائتلاف الحزبى بينه وبين حزبى الاحرار الدستوريين والوطنى . ففى اول مايو ١٩٢٥ رفع مجموعة من المحامين ، وهم في نفس الوقت من كبار رجال السياسة عريضة الى الملك اشاروا فيها الى مخالفات الوزارة من تأجيل البرلمان قبل ان تتقدم اليه ببرامجها ، وحل مجلس النواب واستئثارها بالتشريع وتعطيل قانون الانتخاب المباشر ، والغاء انتخاب المنحوبين الثلاثين وحل مجلس النواب للمرة الثانية لنفس السبب ، رغم ما اقترنت انتخاباته بالاجراءات التعسفية المخالفة لكل قانون ، وتأجيل الانتخاب لأجل غير مسمى ، لوضع قانون انتخابى جديد . وطلبوا فيها من الملك العمل بقانون الانتخاب المباشر واعادة

---

(١١٧) السيف في ٩ سبتمبر ١٩٢٥ .

(١١٨) ثم اختير احمد ذو الفقار للحقانية ونحلة المظفى للزراعة وتوبى رعت لهوامسات والاقوات مؤقتا ثم اسندت الداخلية الى حلى ميسى .

(الهلال العدد ٤٩ في ١٨ سبتمبر ١٩٢٥) ، ومذكرات عبد الرحمن نهى ، ص ٢٩١٢ .

*Lloyd, op. cit, P. 152, Marlowe, J., op' cit, P.275.* (١١٩)

الحياة النيابية (١٢٠) . وقد لاقت عريضة المحلّين تأييدا شعبيا من منبريات ومحافظات القطر المختلفة ، حيث ارسل الاهالي في ٥ ، ٨ مايو عدة برقيات الى الديوان الملكي يؤيدون فيها ما جاء في عريضة المحلّين ، ووضع جسد لاعداءات الوزارة المتكررة على الدستور ، واستهانتها لكرامة الامة (١٢١) .

اما الصحافة عامة ما عدا الصحف الموالية للحكومة ، فقد طالبت الوزارة باعادة الحياة النيابية ووصفت حزب الاتحاد بالرجعية وتعطيل الحياة النيابية (١٢٢) . وفكرت صحيفة السياسة ان اساس الدستور ما تقرر فيه ان مصدر السلطات كلها الامة ، وحق الامة هو تنظيم نفسها (١٢٣) . اما صحيفة الاخبار فقد نشر رئيس تحريرها أمين الرافعي عدة مقالات عارض فيها الحكومة حل مجلس النواب قبل ان تتقدم الوزارة اليه ببرامجها ، واعتبره منافيا للسوابق الدستورية وهادما للروح النيابية (١٢٤) . وانه ليس للدستور قيمة اذا تعطلت الحياة البرلمانية ، وهاجم الاتحاديين بانهم رجعيون يقفون ضد الدستور والحرية (١٢٥) . ووصف قانون الانتخاب الجديد بالرجعية ، وانه منافي لاحكام الدستور (١٢٦) . ونشرت صحف الوفد عدة مقالات عارضت فيها الانقلاب الدستوري في صورة المختلفة سواء في حكمه المطلق او استبداده بسلطة التشريع او تعطيل الحياة البرلمانية وكشفت اهدافه لدى جماهير الشعب (١٢٧) . وارسل الوفد

- 
- (١٢٠) عريضة عن الحالة الحظيرة مرمومة الى الملك ، توقيع مصطفى النحاس وآخرين . ( مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر )
- (١٢١) من اهالي الغربية والاسكندرية والفيوم والمنيا وغيرهم . ( مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر )
- (١٢٢) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٨٥٩ .
- (١٢٣) السياسة في ١٩/١٠/١٩٢٥ .
- (١٢٤) الاخبار في ٢١/١٢ ، ١٩٢٤/١٢/٢٢ .
- (١٢٥) الاخبار في ١٥/٩/١٩٢٥ .
- (١٢٦) ١٢/١٠/١٩٢٥ .
- (١٢٧) البلاغ في ١١/١١ ، ١١/١٨ ، ١١/٢١ ، ١٩٢٥/١٠/٩
- وكتب الحق في ٢٥/٢ ، ٢٧/٢ ، ١٨/٢ ، ١٩٢٥/٧/٨

حامد محمود ومكرم عبيد الى انجلترا لاتقناع الراى العام البريطانى (١٢٨)  
فى عدم مسئولية الوفد عن حادث مقتل السردار وعدم تسوية العلاقات  
البريطانية المصرية مع حكومة زيور التى عطلت الدستور ومبادئ الحكم  
الديمقراطى — ومناشدة بريطانيا ومبادئها الحرة لاتقاز مصر من طغيان  
الاستوراطية . وبعدالة القضية المصرية وخاصة فى دوائر حزب العمال ،  
واظهار الحكم القائم على انه حكم مطلق . وعلى هذا الجهد تقدم بعض  
نواب العمل الى تقديم عدة اسئلة فى مجلس العموم البريطانى عن تأجيل  
الانتخابات غير القانونى فى مصر فى ٢٧ مايو (١٢٩) ، وفى ٩ يونيو (١٣٠) ،  
وفى ١٥ يوليو ١٩٢٥ (١٣١) .

#### الدعوة الى الائتلاف ونتائجه :

وبالنسبة الى الائتلاف الحزبى اختلفت الآراء حول من دعا اليه ،  
مفكرى اباطلة فى الضاحك الباكي ، ذكر ان صاحب الفضل الاول فى فكرة  
ائتلاف الاحزاب ، وفى فكرة عقد المؤتمر الوطنى هو محمد حافظ رمضـان

(١٢٨) صحيفة الديلى تلغراف — من الاحرام فى ٢ أبريل ١٩٢٥ .

House of Commons, meeting of 27 May 1925, (١٢٩)

Vol. 184 p. 1361.

Mr. ponsonby المسئول من الشؤون الخارجية ، هل فى  
حيث سأل  
امكانه ان يخبر المجلس عن تأجيل الانتخابات المصرية والتي تعتبر مخالفة للقانون وتسمى بدا  
ورد عليه تشهير لن يلقى التدخل الانجليزى فى تعطيل الحياة النيابية ، واشهر الى انها  
ارجحت بواسطة الحكومة المصرية لحين وضع قانون انتخابى جديد .

House of Commons. meeting of 9 June 1925, (١٣٠)

Vol. 186 — p. 1261.

Beau حيث سأل كبتن نفس السؤال فارجه الى الاجابة السابقة .

House of Commons, meeting of 15 July 1925, (١٣١)

Vol. 186 - P. 1261.

حيث سأل أحد الأعضاء بمناسبة زيرة أحمد زيور للندن ، هل تأجيل الانتخابات فى مصر  
أحد الموضوعات التى ستناقش مع رئيس وزراء مصر ، فأجاب تشهير لن بالنفى .

رئيس الحزب الوطني (١٣٢) . في حين رأى آخر أن سعد زغلول هو الذى بدأ يبحث عن طريقة في حل الوضع الراهن حينئذ ، ورأى التقاء برفاق الماضي ، تعرض الفكرة على زعماء حزبه ، فرفضوا أول الأمر ثم أخذ يحس نبض الخصوم الحزبيين ، وبدأت اللقاءات وجمعت الديمقراطية بين الطرفين (١٣٣) . في حين ذكر أحد زعماء حزب الاحرار الدستوريين أن الساعين للائتلاف كثيرون وفي مقدمتهم محمد محمود وسعد زغلول ، وأن الائتلاف انتهى بعد مساع متواصلة الى عقد مؤتمر بمنزل محمد محمود (١٣٤) . ورأى زميل له ايضا أن أول من وضع الحجر الأساسى للصلح بين الاحزاب هو محمد محمود ، ولما تم الصلح بينه وبين سعد زغلول دعا سعد وعلى يكن الى داره واجتمع الثلاثة وتم التصالح بينهم . واثّر هذا الائتلاف اجتماع البرلمان (١٣٥) في ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ . ومن هذا يتضح أن سعد زغلول رئيس الوفد ومحمد محمود وكيل حزب الاحرار الدستوريين ومحمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى كانوا في مقدمة من سعى الى الائتلاف . ورغم عدم اقتناع الوفد بالائتلاف مع الاحرار الدستوريين الا انه رأى في الائتلاف تطويقا للوزارة التى طارده هو ورجاله ، وأهم من ذلك عودة الحياة النيابية (١٣٦) . أما الاحرار الدستوريون بالرغم من ائتلافهم مع الاتحاديين الا أنه لم يكن من طبيعة ذلك الوفاق الدوام بينهما لتناقض مفاهيم كل من الحزبين ، ولم يكن يجمع بينهما غير الرغبة في الانتقام من الوفد (١٣٧) . وأدت الاحداث الى توقفهم صفا واحدا مع الوفد مما ساعد في اقامة الائتلاف بينهما . أما الحزب الوطنى فرغم ائتلافه مع حزبي الاقتصاد والاحرار في انتخابات ١٩٢٥ . الا أنه انتقد حل مجلس النواب ، والمخالفات الدستورية

---

(١٣٢) محمد نكرى ابانقة ، الضحك البكى ، ص ٢١١ .

(١٣٣) حافظ محمود ، اسرار الملقى ، ص ١١٢ .

(١٣٤) مذكرات محمد على طلوبة ، ص ٢٥٤ .

(١٣٥) مذكرات ابراهيم الملبوى ، ص ٢٤٧ .

(١٣٦) د. لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٥٢ ، ص ٤٥٣ .

(١٣٧) نسخة ، ص ٤٥٣ .

المذكورة ، وطالب بعودة الحياة البرلمانية . اذن فالائتلاف لم يكن بضربه  
في شيء .

وقام حنفي محمود شقيق محمد محمود ، وكان وفديا ومن انصار سعد  
زغلول ومن المقربين اليه بدور التفاهم بين الاحزاب (١٣٨) ، حيث قسام  
بزيارة سعد في ٢ يونيو ١٩٢٥ وعرض عليه تأليف جمعية وطنية تحت رئاسته  
لادارة الامور ، وتمسك سعد بالدستور لان الأمة من غير مجلس نيابي  
تكون محكومة بالاستبداد (١٣٩) . ويتضح من ذلك تمسك سعد بالدستور  
والحياة النيابية ، حتى يتمكن الشعب من أن يحقق أهدافه في مجالاته المختلفة  
لان المستفيد من الحكم المطلق هو الملك والانجليز والائتلافية الحزبية الطامعة  
في الحكم . ثم زاره في صحبة محمد حافظ رمضان في ٥ يونيو واقترح الآخر  
الحفاظ على الدستور وحمايته . وفي ١٠ يونيو ابلغه أن اخاه محمد محمود  
خطر في باله تأليف لجنة من جميع الاحزاب لحماية الدستور ما عدا حزب  
الاتحاد وتحت رئاسة سعد فاشار عليه سعد أن يبر عليه ليتحدث معه في  
هذا الموضوع من غير حضور حافظ رمضان لانه جربه (١٤٠) ، ومن جهة  
اخرى ذهب حنفي محمود الى محمد حسين هيكل رئيس تحرير السياسة ،  
واشار اليه بإمكان التفاهم بين الاحرار الدستوريين والوفد وساله هيكل  
عن الماضي فرد عليه ، « أو تحسبهم لم يتلقوا درسا من التجربة التي مرت  
بهم » (١٤١) . فاشار عليه هيكل بالانتظار حتى يعود أعضاء الحزب من  
أوربا لوضع خطة لانقاذ الدستور والحياة النيابية المهددة (١٤٢) . وأشار  
هيكل أن حنفي محمود كان الواسطة بينه وبين سعد ، وقد اقنع اخاه أنه  
في الامكان اقناع سعد بالائتلاف مع سائر الاحزاب لانقاذ الدستور والحياة

(١٣٨) د. محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .

(١٣٩) مذكرات سعد زغلول - كراسة ٤٩ ، ص ١٨٥٠ .

(١٤٠) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥٢ ، ص ٢٩٠٥ .

(١٤١) د. محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .

(١٤٢) نفسه ، ص ٢٤٤ .

النيابية ، وأن محمد محمود عرض الفكرة على مدلى وثروت وحافظ عفيفي، ولقى منهم كل ترحيب . وأدرك سعد مدى الخطر الذي يحيق بالقضية الوطنية والحياة النيابية من جراء هذا الانقسام ، كما أدرك أن الاغلبية التي يملكها ليست ذات قيمة من الناحية العملية ما دام الدستور معطلا (١٤٣) .

ومن هذا المنطلق رأى سعد الاسراع في عقد مؤتمر من جميع الاحزاب وغيرهم للنظر فيما يلزم اتخاذه لاعادة الحياة النيابية . وانتهر مرمصة زيارة بعض أعضاء الوفد له في يوم ٢٦ أكتوبر وهم فخري عبد النور ومرقص حنا وعلى الشمس وغرابلى وفتح الله بركات وصبرى أبو علم ، فعرض الفكرة عليهم ، فاستحسنها البعض ، ورأى الشمس ومرقص الثانى والنظر في الموضوع في الوقت المناسب (١٤٤) . وفي ٣١ أكتوبر زاره حنفى محمود وذكر له ان بعض رجال الوفد لم يحسنوا النية مع الاحرار الدستوريين (١٤٥) . ثم ان سياسة الوفد اتسمت في الفترة التي أعقبت طرد الاحرار الدستوريين من الوزارة ، الى تغييرين جذريين ، اولاً ، اتجاه الوفد نحو توحيد الصفوف وسعيه لائتلاف بين الاحزاب ، وكان من قبل يرفض هذه الفكرة ، أما التغيير الثانى ، فهو ميله لتحسين علاقاته مع الانجليز كمحاولة لكسب حيادهم في المركة الدائرة على الدستور ، او دفعهم الى التدخل لمصلحة الحياة النيابية (١٤٦) . وبعد رفض الاحرار الدستوريين التعاون مع الوزارة من جديد ، واتجاه الوفد نحو توحيد الصفوف ، أخذت كل من صحف الوفد والاحرار الدستوريين تركز هجومهما على الوزارة (١٤٧) . ودعت الصحف ما عدا الاتحاد الى الائتلاف . وكانت

---

(١٤٣) د. عبد العظيم ريشان ، الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ - ١٩٣٦ ،

ص ٥٩٤ .

(١٤٤) مذكرات سعد زغلول الكراسة ٥٠ ، ص ٢٨٨١ .

(١٤٥) مذكرات سعد زغلول ، الكراسة ٥٢ ، ص ٢٩٣٣ .

(١٤٦) د. عبد العظيم ريشان ، المرجع السابق ، ص ٥٩١ .

(١٤٧) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥٠ ، ص ٢٨٨٠ .

صحيفة كوكب الشرق الصحيفة الاولى التى ظهر فيها أول دعوة لتوحيد الصفوف وجمع الكلمة ، حيث دعت الى قيام وزارة ائتلافية لضمان حرية الانتخابات من جهة واحترام انظمتها لحقوق البلاد فى الحرية والاستقلال الكاملين (١٤٨) . وقد رحبت صحيفة كوكب الشرق بالكتاب الذين دعوا الى الاتحاد ، ومما نشرته مقالة دعت فيها الى الاتحاد دون أن تكون الاحزاب كتلة واحدة ، لان الاحزاب ذات البرامج المختلفة ضرورة لتقدم الامة السياسى ، وظاهرة لازمة من عناصر الحياة الدستورية ، ودعت الى تضامن الاحزاب لعودة الحياة النيابية (١٤٩) ، وفى ٢٤ أكتوبر دعت نفس الصحيفة الوفدية الى مؤتمر عام من جميع الاحزاب للنظر فى اعادة الحياة النيابية ، ونشر الاهرام والمقطم مثل هذا الخبر تقريبا فى نفس اليوم كان الصحف كلها قد تلقت هذا الخبر من مصدر واحد (١٥٠) وليس لذلك تعليل الا رغبة الجميع فى عودة الحياة النيابية فى البلاد . وقد استحسن سعد زغلول نشر الفكرة فى الصحف حتى يكون من ورائها عودة الحياة النيابية وروح الوثام وذكر من الصحف التى ايدت الفكرة كوكب الشرق والبلاغ . والاعلام والاهرام مع تردد صحيفة السياسة (١٥١) . ثم ايدت صحيفة السياسة اجتماع المؤتمر فى سبيل الدفاع عن الدستور (١٥٢) ، ودعت صحيفة مصر الى اتحاد الاحزاب ونبذ الخلافات (١٥٣) والتناحر ، ودعت الانكار فى ٢٦ أكتوبر الى الاتحاد لانه ضرورة تحتمها المصلحة القومية .

وقد اُمنحت فكرة عقد المؤتمر الوطنى لفكرة اخرى دستورية

- 
- (١٤٨) أحمد شفيق ، الحولية الثانية ، ص ٥٦٥ : ص ٥٦٧ والكتاب هو عبد الجيد تلمع عضو مجلس النواب الوفدى .
- (١٤٩) أحمد شفيق ، الحولية الثانية ، ص ٧٢٦ وص ٧٢٧ .
- (١٥٠) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، ملف الاحزاب .
- (١٥١) مفكرات سعد زغلول كراسة ٤ ، ص ٢٨٨٢ .
- (١٥٢) السياسة فى ٢٥ أكتوبر ١٩٢٥ .
- (١٥٣) صحيفة مصر فى ٢٦/١٠/٢٩٢٥ ( صوت الامة بمصر - الاتحاد - الانقاذ ) .

لاحتفل التأخير وهي انعقاد البرلمان السابق حسب الدستور في ٢١  
نوفمبر فبينما الجميع في حيرة من ماطلة الوزارة في انعقاد البرلمان ، خرج  
اليهم امين الرافعى في ٨ نوفمبر بالحل للدستورى وهو اجتماع البرلمان.  
بحكم الدستور استنادا على المادة (٩٦) (١٥٤) التى تنص على ان « يدعو  
الملك البرلمان سنويا الى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من  
شهر نوفمبر . فاذا لم يدع الى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور » .  
ولحل مجلس النواب في ٢٣ مارس ١٩٢٥ ، فلن يصدر مرسوم ملكى لاجتماع  
البرلمان ولكن المعارضة اعتبرت مرسوم حل المجلس باطلا ، وعلى ذلك  
يمكن اجتماع البرلمان ، والخروج من هذا الموقف . وجاءت تلك الفكرة في  
الوقت التى كانت تكتمل فيه المسامى لائتلاف الاحزاب ، ولهذا لم يعترض  
على الفكرة الا حزب الاتحاد ورحبت الاحزاب السياسية الاخرى بالدعوة  
 واجتمعت وقررت تأييدها ، (١٥٥) ، فايدها الحزب الوطنى في ١٣  
نوفمبر (١٥٦) ، وحزب الاحرار الدستوريين في ١٩ منه (١٥٧) ، والوند  
في ٢٠ منه (١٥٨) . وجاء تأييده متأخرا لان سعد زغلول رآى ان الاجتماع  
في حاجة الى قوة تحبيه ، ورأى الاكتفاء باحتجاج النواب والشيوخ ، ورفع  
عريضه الى الملك ، ثم توافد عليه كثير من النواب والشيوخ من اجل ضرورة  
انعقاد البرلمان في ٢١ نوفمبر (١٥٩) . وارسلت اليه عدة برقيات من  
الشعب لدعوة الاعضاء الى الاجتماع في ٢١ نوفمبر طبقا للدستور (١٦٠).  
وعندما رأت الحكومة اجماع الاحزاب ( الوطنى والاحرار الدستوريين

---

(١٥٤) الاخبار في ٨ نوفمبر ١٩٢٥ .

(١٥٥) الاتحاد في ٩ نوفمبر ١٩٢٥ .

(١٥٦) الاخبار في ١٤ نوفمبر ١٩٢٥ .

(١٥٧) السياسة في ٢٠ نوفمبر ١٩٢٥ .

(١٥٨) مذكرات عبد الرحمن مهس ، ص ٢٩٢٣ .

(١٥٩) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥٢ ، ص ٢٩٢٩ .

(١٦٠) من الاسكندرية في ١١ نوفمبر ، والسيدة زينب ، وفيراخيه في ٢٢ منه .

والدعبلية في ١٨ منه . ( مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ) .



والوفد ) على اجتماع البرلمان أصدر مجلس الوزراء بلاغا في ١٨ نوفمبر اعتبر فيه كل اجتماع يعقده النواب والشيوخ غير مشروع ، ومنع كل اجتماع في البرلمان أو خارجه بالقوة (١٦١) . فاحتجت الاحزاب على الحكومة لاستخدام القوة في منع الاجتماع . واذاغت الحكومة في يوم ٢٠ نوفمبر بلاغين ، بلاغا من وزارة الداخلية اعلنت فيه انها اتخذت احتياطاتها لمنع تنفيذ الاجتماع ، وتكليف الجيش للمحافظة على دار البرلمان ، والبوليس للمحافظة على النظام والهدوء . وبلاغا آخر من وزارة المعارف يمنع الطلبة من المظاهرات (١٦٢) . وعسكرت قوات الجيش داخل البرلمان وخارجه واحاطت جميع الشوارع المؤدية الى دار البرلمان على مسافة طويلة . ولهذا قرر النواب والشيوخ في مساء الجمعة ٢٠ نوفمبر ان يكون الاجتماع في فندق الكونتنتال . وفي صباح يوم ٢١ نوفمبر اجتمع اعضاء البرلمان في الفندق المذكور ، وافتتحت الجلسة في الحادية عشرة صباحا على هيئة مؤتمر برئاسة اكبر الاعضاء سنا وهو سعد زغلول . بعد ان تكلم عددهم القانوني وقرروا بالاجماع الاحتجاج على تصرفات الوزارة المحافظة للدستور على منع الاعضاء من الاجتماع في دار البرلمان بقوة السلاح ، واعتبار دور الانعقاد موجودا قانونا ومستمرا ونشر القرار في جميع الصحف . ثم انفصل المجلس واجتمع كل مجلس على حده ، ورأس سعد زغلول مجلس النواب وتضافح الزعماء ، ووزعت وظائف هيئة مكتب المجلس بين الاحزاب الثلاثة . فقد اختير سعد للرئاسة ومحمد محمود وعبد الحيد سعيد للوكالة ، وويصا واصف ، على الشمس ، محمد عبد الجليل أبو سمره ، واحمد عبد الغفار للسكرتارية . وعلى حسين ، محمد شوقي الخطيب وعبد المجيد رضوان مراقبين . وكرر سعد ما قاله في برلمان ٢٣ مارس ١٩٢٥ — انه هنا يمثل للدستور لا لحزب من الاحزاب ، وشكر الفرصة التي ساعدت على

(١٦١) الاخبار في ١٨ نوفمبر ١٩٢٥ .

(١٦٢) البلاغ في ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ .

«التضامن واثقا الدستور ودعا النواب الى التكتل ، وقال محمد محمود وكيل المجلس ووكيل حزب الاحرار الدستوريين انه ليس من سجل للدفاع عن الدستور الا بالاتحاد . اما عبدالحميد سعيد ، وكيل المجلس واحد كبار رجال الحزب الوطنى ، فقد هنا المجلس على صدق عزيمته للدفاع عن الدستور . وقرر المجلس عدم الثقة فى الوزارة الحاضرة حينئذ طبقا للبادء ٦٥ من الدستور التى تنص على انه « اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها ان تستقيل » . ووافق مجلس الشيوخ على القرار الاخير . وقرر بالاجماع انتخاب لجنة لتبليغ قرارات البرلمان الى الملك (١٦٣) — واقتراح احد الاعضاء ارسال هذا القرار الى جميع المجالس النيابية فى العالم فقبل اقتراحه بالاجماع (١٦٤) . ولم يستمر البرلمان فى الاعتقاد ، اذ اتفق سعد زغلول رجال الاحزاب بعدم تكرار اجتماع البرلمان ، واقتراح تشكيل لجنة تنفيذية يمثل فيها كل حزب من الاحزاب المؤلفة باربعة اعضاء وتكون مهمتها تنظيم الجهود السياسية المشتركة ، وتنفيذ ما تقرره الاحزاب (١٦٥) . وتكونت من فتح الله بركات ، على الشمس ، علوى الجزار ، وويصا واصف من الوفد ، ومحمد محمود ، محمود عبد الرازق ، حافظ عفيفى ، واحمد عبد الغفار من الاحرار الدستوريين ، واحمد لطفى ، عبد الحميد سعيد ، زكى على ومحمد حافظ ورمضان من الحزب الوطنى . وكان من نتائج اجتماع الكونتينتال اجتماع الاحزاب الثلاثة على هدف معين (١٦٦) . وتحريك القوى المؤثرة لعمل شىء قبل انفجار الموقف . وبوجه عام ادى الى ضعف مركز الوزارة فوق ضعفها . وكان من الطبيعى

---

(١٦٣) واقتراح ان تكون من محمد فتح الله بركات ومحمد محمود وعبد الحميد سعيد .  
 (١٦٤) احمد شفيق ، الحولية الثانية ، ص ٩٣٧ : ص ٩٤٠ ويذكرات عبد الرحمن  
 هبسى ، ص ٢٩٢٧ : ص ٢٩٣٢ ويذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ٢٤٧ ، ومجلس محمود  
 طاعقد ، المرجع السابق ص ٤٨ .  
 (١٦٥) كوكب الشرق فى ١٦ يناير ١٩٢٦ واحمد شفيق ، الحولية الثالثة ص ٢٢ وص ٢٣ .

ان تستقيل الوزارة بعد ان سحب مجلس النواب ثقته منها وان تؤلف حكومة من المؤطمين (١٦٧) .

واستمرت الاتصالات التي بدأها ومهد لها حفنى محمود ، ففى ٢٦ نوفمبر زار محمد محمود سعد زغلول ، ورأى الاول ضرورة انعقاد البرلمان (١٦٨) الحالى لان حزيه لا يضمن ان يمثل بنفس المصدق الذى حصل عليه فى مجلس نواب مارس ١٩٢٥ ، وذكر سعد زغلول انه اذا كان لابد من انتخابات جديدة فيجب ان تجرى على اساس القانون الذى اقتره البرلمان (١٦٩) . ثم زاره فى ١٠ ديسمبر وأخبر سعد ان حزب الاحرار الدستوريين لا يوافق على الدخول فى الانتخابات على قانون ١٢٩٤ (١٧٠) ، مما يدل على اختلاف الحزبين ، الوفد والاحرار الدستوريين على أى قانون انتخابى يمكن الاتفاق عليه لاجراء الانتخابات الجديدة . وبالرغم من ذلك استمرت الاتصالات والاجتماعات من اجل تدعيم الائتلاف الحزبى ، فقام سد زغلول بدعوة أعضاء مجلس النواب المؤطمين وبعض الاصدقاء لاقول الشاى فى النادي السعدى يوم ١٢ ديسمبر تأييدا لمعنى الائتلاف الذى جمع التلوب على صيانة الدستور ، وتكلم فيه كل من سعد زغلول ومحمد محمود وعبد الحميد سيد ، واكتفوا فى كلماتهم الى الدعوة الى جمع الكلمة وضم الصفوف (١٧١) . وفى ٢٩ ديسمبر ١٩٢٥ زاره محمد محمود مع أحمد عبد الغفار أحد زعماء حزب الاحرار وعلم منه سعد ان على قائل الملك والمنتوب السامى « لورد لويد » وأبدى لهما الراى فى ضرورة عقد البرلمان ، ثم تطرق حديثهم الى قانون الانتخاب وذكر سعد لهما ان قانون الانتخاب الذى اقتره البرلمان هو احسن حل للامزة (١٧٢) .

---

(١٦٧) عبد الحميد سيد لصحيفة مصر فى ١٥ يناير ١٩٢٦ .

(١٦٨) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥٢ ، ص ٢٩٢٦ .

(١٦٩) نفسه ، ص ٢٩٤٨ .

(١٧٠) نفسه ، ص ٢٩٥٢ .

(١٧١) نفسه ، ص ١٩٥٢ ، ومذكرات عبد الرحمن مبهى ص ٢٩٤١ : ص ٢٩٤٥ .

(١٧٢) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥٢ ، ص ٢٩٥٦ .

وبدأت فكرة الائتلاف تنمو شيئاً فشيئاً ، واتفق الجميع عليها ولم يبق  
إلا أن يعلن على الملأ موعد عقد المؤتمر الوطنى . وفى يوم ٢٨ يناير  
١٩٢٦ ، اتفقت كلمة الأحزاب المؤلفة الثلاث على مقاطعة الانتخابات على  
القانون الذى صدر فى ٨ ديسمبر ١٩٢٥ . وقيد الاقتراع بشروط مالية أو  
شهادة علمية (١٧٣) ، مع أن قانون الانتخاب لعامى ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ نصت  
على أن يكون الانتخاب بالاقتراع العام ، وهاجمته الصحف لأنه حرم  
كثيراً من الفلاحين والعمال حق الانتخاب (١٧٤) . واجتمعت الأحزاب منفردة  
واعتبرته باطلا ودعت الى الامتناع عن تنفيذه (١٧٥) . واتفقت كلمة الأحزاب  
على عقد مؤتمر وطنى يجمع شيوخ الأمة ونوابها وذوى الراى ، لبحث  
هذه الحالة وتقرير ما يراه مناسباً للخروج منها . واستمرت محاولات  
التوفيق بين الزعماء ، ففى شهر فبراير ١٩٢٦ تم الصلح بين سعد  
وأسماعيل صدقى ، وزار ثروت سعد ورد له سعد زغلول الزيارة (١٧٦) .

وقبل اجتماع المؤتمر الوطنى ، اجتمع اعضاء مجلس الشيوخ (١٧٧)  
بمساء يوم الاثنين ٨ فبراير ١٩٢٦ ، للتشاور فى الحالة ، وانتهوا الى عرض  
قرار على الحكومة يقضى باعادة الحياة الدستورية وعقد البرلمان ، واذا  
أرادت الحكومة استفتاء الشعب من جديد يجب أن تجرى الانتخابات على  
مقتضى القانون الموافق للدستور (١٧٨) . وأمام تصميم الشيوخ تراجعت  
الوزارة تحت نصيحة المندوب السامى الذى أشار على أحمد زيور اجراء

---

(١٧٣) محمد خليل ميمى ، المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٦٦٥ : ٦٨٣ .

(١٧٤) الأخير لى ١٩٢٥/١١/٢٠ .

(١٧٥) السياسة فى ١١ و ١٢ والبلاغ فى ١٩٢٥/١٢/١٠ .

(١٧٦) مذكرات إبراهيم الهلباوى ، ص ٢٤٩ .

(١٧٧) بناء على دعوة محمد فتح الله بركات بالندى السعدى ، بمساء الاثنين ٨

فبراير ١٩٢٦ .

(١٧٨) الأهرام والسياسة فى ٩ فبراير ١٩٢٦ .

الانتخابات على القانون المباشر (١٧٩) . ولعل الوزارة رأت أن تتنازل عن شيء لعلها تحصل على نفس التنازل من المؤتمرين فيما يتعلق بمراكزها . وهدفت أيضا أن توقع بين حزبي الاحرار الدستوريين والوند بخصوص اختلافهما حول اى قانون انتخابى تجرى عليه الانتخابات ، هل هو قانون ١٩٢٤ الدستورى ، الذى وافق عليه برلمان ١٩٢٤ ، أم قانون ١٩٢٣ . وقد ردت صحيفة السياسة على هذا القرار بأن القانون الدستورى الجاهز هو قانون ١٩٢٣ وجداوله الانتخابية معدة ومندوبوه منتخبون (١٨٠) . وفى نفس الوقت حتى توقع الاحزاب المؤلفة فى تناقض على أساس اجتماعها فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ ، فاذا تنازل المؤتمر وقرر الدخول فى الانتخابات اعتبر اجتماع الكونغرس باطلا (١٨١) . ولهذا أخبر زيور مجلس الشيوخ فى ١٨ فبراير تراجعهم عن قانون ٨ ديسمبر ١٩٢٥ الانتخابى . والعمل بالقانون المباشر ، وقرر مجلس الوزراء مساء نفس اليوم عرض مشروع على الملك لاجراء الانتخابات على مقتضى القانون المباشر لعام ١٩٢٤ (١٨٢) . وكان تنازل الشيوخ والموافقة على الانتخابات بالرغم من اجتماع الكونغرس وقراره بطلان حل مجلس نواب ١٩٢٥ محل انتقاد أمين الرافعى حيث رأى ان المسألة مسألة دستور يجب احترام جميع احكامه (١٨٣) . وان اجتماع ٢١ نوفمبر كان مهزلة ، وان نواب الامية لا كلمة ولا رأى لهم (١٨٤) .

وبدأت لجنة الاحزاب المؤلفة الاعداد للمؤتمر ، وقد قصرت الدعوة

---

Lloyd, op. cit, p. p. 153, 154. Zayid, M. Y . (١٧٩)  
op. cit, P. 124.

(١٨٠) السياسة فى ١٥/٢/١٩٢٦ .

(١٨١) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ص ٦٠٥ .

(١٨٢) مذكرات عبد الرحمن مهدي ، ص ٢٩٥٧ .

(١٨٣) الاخبار فى ١٤ فبراير ١٩٢٦ .

(١٨٤) الاخبار فى ١٥ فبراير ١٩٢٦ .

على الهيئات المثلة للبلاد (١٨٥) . وفي يوم الجمعة ١٩ فبراير ، اجتمع  
اعضاء المؤتمر (١٨٦) في منزل محمد محمود واختارت الاحزاب المختلفة سعد  
زغلول لرئاسة المؤتمر . وكلفت موافقة زيور على اجراء الانتخيليات  
القائمة على مقتضى القانون المنشئ اثر في تعديل خطة المؤتمر كما ائتمن  
سعد في بداية كلمته ، كما ذكر ان المؤتمر اجتمع للبحث في وسائل الوصول  
الى عودة الحياة النيابية ، ودعا الامة الى الدخول في الانتخيليات على  
مقتضى هذا القانون .

وكان من اهم الاقتراحات المقدمة للمؤتمر اربعة اقتراحات ، الاقتراح  
الاول خاص بالاحتجاج على الوزارة فيما يختص في التصرفات المخالفة  
للدستور فقبول بالوافقة الاجماعية ، والاقتراح الثاني يدعو الامة الى  
الدخول في الانتخابات حسب قانون الانتخاب المباشر لعام ١٩٢٤ . وهذا  
اختلف اعضاء المؤتمر تجاه هذا الاقتراح فقد رأى فريق من الزعماء في  
مقتضيتهم امين الرافعي ، ان قبول الدخول في الانتخابات يعتبر اقرارا  
للحكومة على صحة تصرفها في حل مجلس النواب الذي انتخب في مارس  
١٩٢٥ ، واصر على ان قرار الحل باطل . وطلب الحكومة الاعتراف  
بالمجلس المنحل ، حتى يقوم بواجباته الدستورية ، ورأى عدم جواز  
الدخول في الانتخابات الجديدة ، والاصرار على ان مجلس النواب قائم  
« وان الدخول في الانتخابات ثورة من المجتمعين على الدستور » . وقصطل

---

(١٨٥) وهم اعضاء مجلس الشيوخ ، ومجلس النواب الحالي والسابق ومجلس  
ادارات الاحزاب المختلفة والوزراء السابقون واعضاء مجالس المديرية والمجالس المحلية  
ولجان الشياخات واعضاء مجلس النقابة الزراعية العلمية واعضاء مجلس الجمعية الزراعية  
الملكية .

( احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٦٥ ، ومذكرات عبد الرحمن نسي ، ص ٢١٥٨ .  
(١٨٦) دعى ١٢٠٠ عضو قلب ٦٧ واعتذر ٣٥ مفتر وحضر ١٠٩٨ منهم ٩١ من اعضاء  
مجلس الشيوخ ، ١٩٢ من اعضاء مجلس النواب الحالي ، ٦٥ من السابق ، ٧٥ من  
الهيئات المختلفة ، وبهذا يكون هذا المؤتمر قد يمثل الامة بشكل كامل .

مضو من هذا الفريق عن ضمانات عدم حل الحكومة لمجلس النواب القادم عندما لا يحصل على أغلبية في جانبها (١٨٧) ، أما الفريق الآخر فقد رأى التجاوز عن هذه المسألة الشكلية وقبول الدخول في الانتخابات الجديدة لمجلس النواب ، ودافع عن الاقتراح مكرم عبيد وإبراهيم الهلباوى وسعد زغلول ، وقد أيد مكرم عبيد الدخول في الانتخابات للتخلص من حكومة زيور ، وقال : « دلونى على الطريق ، ثورة ! نحن لسنا رجال ثورة » ، أما دخول الانتخابات فلندخلها » . وبين إبراهيم الهلباوى سبب معارضة البعض للاقتراح الثانى بأنهم من نواب المجلس المنتخب فى مارس ١٩٢٥ ، واستثنى منهم أمين الرافعى ورأى أن هؤلاء حريصون على شرعية المجلس واستمراره ، ورأى أن قرار اجتماع الكونتنتنال فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ كان قرار ضرورة لمواجهة اعتداءات وزارة زيور الدستورية ، واعتبار مجلس نواب ١٩٢٥ قائم شرعا . وأيد سعد زغلول مكرم عبيد والهلباوى فى دخول الانتخابات وقال : « أننا اقسمنا على انقاذ الدستور حتى نصل بواسطته الى مجلس نيابى دستورى » و أخيرا قال : « اذا وافقتم على الاقتراح المقدم اليكم فانكم تبرهنون على الحكمة والاعتدال » وبهذه الحجج التى دفعها الثلاثة وافق الحاضرون على الدخول فى الانتخابات بما عدا أربعة أعضاء . ثم تلا الاقتراح الثالث ، ومحتواه تأليف وزارة موثوق بها ، مع إيقاف اجراء أى عمل تشريعى وإيقاف النظر فى ميزانية الدولة للسنة المالية ٢٦ — ١٩٢٧ ، مع عدم صرف أى اعتماد لا يكون وأردا فى الميزانية : الى أن ينقصد البرلمان وتتولى الامور وزارة موثوق بها . والاقتراح الرابع انتخب لجنة من خمسة عشر عضوا (١٨٨) ، يشترك فيها كل حزب بخمسة أعضاء ،

---

(١٨٧) هو احمد رمزى ( الاخير فى ١٩٢٦/١٧/٢٢ ) ، ومذكرات ابراهيم الهلباوى ،

حتى ٢٥٢ .

(١٨٨) وتكونت من : عبد القهار ثروت ، محمد فتح الله بركات ، محمد محمود ، واصف فاضل ، مصطفى النحاس ، محمد على ، ويمنى واصف ، على الشهبى ، جبالط ، سميرى ، احمد عبد الفتاح ، هاشم ريشان ، عبد الحميد سميد ، احمد لطفى ، محمد زكى على ، احمد وجدى . وقد تمت الموافقة عليهم بالإجماع .

للقيام بما يلزم عمله من انفاذ القرارات التي أصدرها المؤتمر ويحث الاقتراحات التي قدمت . وقد وافق الجميع على الاقتراحين الآخرين (١٨٩) . بهذا اصطبغ المؤتمر بصبغة الاعتدال وعدم التطرف لموافقته على دخول انتخابات جديدة ويعمم الثقة بالوزارة . وأيدت اغلبيه المؤتمر سعد زغلول بما جعل أمين الرافعي صاحب فكرة اجتماع الكونغرس يهاجم قرارات المؤتمر (١٩٠) . في حين رأى البعض ان قبول المؤتمر دخول الانتخابات من انجح الوسائل للوصول الى سرعة عودة الحياة النيابية (١٩١) ، ثم اجتمعت اللجنة المقترحة السابقة برئاسة ثروت ، ورغموا تقريراً بما حدث الى رئيس الوزراء (١٩٢) ، وفي يوم ٢٢ فبراير ١٩٢٦ ، صدر مرسوم ملكي بإجراء الانتخابات التالية لمجلس النواب وفقا لاحكام قانون انتخابه ١٩٢٤ ، غير ان الحكومة سوفت في تحديد موعدها (١٩٣) .

وبالنسبة لموقف الحكومة البريطانية تجاه الائتلاف الحزبي ، فلحظ ان لورد لويد وصل الى مصر في ٢١ اكتوبر ١٩٢٥ ، لينفذ خطة بريطانيا ، وهي تنفيذ تصريح فبراير ١٩٢٢ ، والتسك بالتحفظات الاربعة ، والدخول في مفاوضات لعقد معاهدة (١٩٤) واتضح لانجلترا ان الوزارة التي ساندتها لا تستطيع ان تعقد معها الاتفاق لانها وزارة ضعيفة لا تستند الى جذور شعبية ، وان الوفد لا يزال موجها للحياة السياسية ، وان انجلترا لا تستطيع ان تعقد الاتفاقية المرجوة مع أية حكومة الا اذا كانت حكومة قوية تتمتع برأى الاغلبية ، لهذا بدأت (١٩٥) تراجع خطتها . واتضح لها

(١٨٩) مذكرات عبد الرحمن نسي ، من ٢٩٥٩ : من ٢٩٨٥ واحد شليق ، الحولية الثالثة من ٦٩ : من ٨٩ .

(١٩٠) الاخبار في ١٩٢٦/٢/٢٢ .

(١٩١) من حديث لميد الخالق ثروت عن مجلة المؤتمر بنود صحيفة «الانفورميسيون» .

(١٩٢) مذكرات عبد الرحمن نسي ، من ٢٩٨٧ ومن ٢٩٨٨ .

(١٩٣) السلسلة في ١٩٢٦/٢/٢٢ .

Lloyd, op. cit. P. 116.

(١٩٤)

(١٩٥) د. احمد الزاهد بمطلي المرجع السابق ، من ٢٦١ .



أن تعطيل الدستور قد حصر النفوذ في أيدي القصر (١٩٦). ولما كانت بريطانيا قد بنت سياستها على أساس اقلية توازن بين القوى المصرية ، بحيث لا تطغى واحدة على الأخرى (١٩٧) . بدأ لويد يواجه نفوذ القصر ويحاصره . وبعد أن وضع المنتخب السلمي نهاية للمعاهدة بين إيطاليا ومصر حول واحة جفوب في ٦ ديسمبر ١٩٢٥ ، وأصبحت يد المنتخب السامي حرة بعدها (١٩٨) ، قابل لويد الملك فؤاد يومى ٩ ، ١٠ ديسمبر ١٩٢٥ في قصر عابدين ونصح بهزل حسن نشأت ، مما أدى الى نقله فيها بعد وزيراً مفوضاً في مدريد (١٩٩) . ثم نصح لويد زيور بالموافقة على العمل بقانون الانتخاب المباشر رغم اعتبار لويد القانون الذى وضعته حكومة زيور مناسباً في رأيه (٢٠٠) . وكانت خطة بريطانيا ان تعود الحياة النيابية ولكن دون انفراد القصر بالسلطة ، وبحول الائتلاف دون انفراد سعد بالوزارة والبرلمان . ولهذا حاولت اقناع سعد زغلول بالائتلاف مع الاحرار الدستوريين من صيف ١٩٢٥ (٢٠١) حتى يحد الائتلاف من سلطة القصر ، وان يحق من خلاله التفاهم بين الحكومتين المصرية والبريطانية لتوقيع الاتفاق المنشود (٢٠٢) .

ولما كان من الضروري تحديد دوائر الانتخاب وتعيين بدء التشريعات فقد ذهب كل من محمد فتح الله بركلت ومحمد على علوية نائبين عن لجنة الاحزاب المؤلفة الى وزارة الداخلية في يوم ١٦ مارس وطلبوا من زيور اعادة

(١٩٦) عباس المعاد ، المرجع السابق ، ص ٢٧٩ .

(١٩٧) مكرى ابنته ، النسخة الباكى ، ص ٢١١ .

(١٩٨) مذكرات سعد ، كراسة ٥٢ ، ص ٢٩٥٢ .

F. O. 3605/29 (16) No. 52 Lloyd to, Chamberlain (١٩٩)  
December 10, 1925 Tel. No. 447.

F.O. 3628/29 (16) No. 53 Lloyd to Chamberlain (٢٠٠)  
December 12, 1925 Tel. No. 4497

(٢٠١) محمد الطالبي ، مرجع السابق ، ص ٥٢ .

Lloyd, op. cit., P. 158. (٢٠٢)

تقسيم الدوائر كما كانت في عهد وزارة يحيى إبراهيم عام ١٩٢٣ . ولن تقوم الإدارة بإرسال تذاكر الانتخاب الى جميع الناخبين ، فوائدهما على ذلك (٢٠٣) . وتحت ضغط الأحزاب المؤلفة صدر في أول أبريل ١٩٢١ مرسوم بتحديد يوم ٢٢ مايو ١٩٢٦ موعدا لانتخاب أعضاء النواب وفي ٢٩ منه للانتخابات التكميلية مع عدم تحديد موعدا لاجتماع البرلمان حسب نص المادة ٨٩ من الدستور (٢٠٤) التي تنص على « ان يشتمل الحل على دعوة المندوبين ( الناخبين ) لاجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الايام التالية لتنام الانتخاب . وقد علقت مجلة السياسة الاسبوعية عدم تحديد موعد لاجتماع البرلمان على انه سبب سياسي ، فاذا وضحت الاغلبية تكون مفاوضة في امر من يتولى رئاسة الوزارة وتؤيده الاغلبية تأييدا سابقا ، واذا لم يمكن حل تولية من يتولى الوزارة ارجىء انعقاد البرلمان (٢٠٥) وقد ايدت الاحداث فيما بعد صحة الاتجاه .

وبدأت المفاوضات بين الأحزاب المؤلفة من أجل ترشيح اعضائها لانتخابات المجلس الجديد ، وتألقت لجنة من الأحزاب الثلاثة برئاسة ثروت وأختلف الوفد والاحرار الدستوريين من جهة والوفد والحزب الوطني من جهة أخرى حول النسب العددية للأحزاب اذ طلب كل منها عددا من الدوائر أكثر مما تفرزه الانتخابات الواقعية (٢٠٦) لهذين الحزبين . وبعد جهد وموافقة سعد وضعت قاعدة للاتفاق هي ان كل مرشح من الأحزاب المؤلفة نجح في دائرة من الدوائر في انتخابات ١٩٢٥ ، يرشح في الدائرة نفسها (٢٠٧) . ورأى سعد زغلول في اجتماعه مع محمد محمود

(٢٠٣) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ١٢١ .

(٢٠٤) البلاغ في ٢ أبريل ١٩٢٦ ، الاتحاد في ٣ أبريل ١٩٢٦ .

(٢٠٥) السياسة الاسبوعية في ١٠ أبريل ١٩٢٦ .

(٢٠٦) مذكرات ابراهيم الهلواني ، ص ٢٥٧ .

(٢٠٧) السياسة في ١٢ مايو ١٩٢٣ ( كلية لجنة التمهيد للأحزاب المؤلفة بطلب د .

محمد صبحي هيكال ) .

في ٢٤ فبراير ان لا يرشح أحد من الذين اشتركوا اسما في تطبيق الحياة النيابية وهذا يصدق على عبد العزيز فهمي واسماعيل صدقي وتوفيق دوس ومحمد علي ، وعلى الذين ابتعدوا عنه وجانوه في تلك الفترة ، ومن الذين جانوه عبد الرحمن فهمي ودسوقي اباطة ومحمود عبد الرازق واخوه علي . ولم تنفذ اللجنة ذلك حرفيا مما ادى الى غضب سعد من فتح الله بركات عضو لجنة الانتخاب للأحزاب المؤتلفة (٢٠٨) . واصر الوفد على عدم ترشيح عبد العزيز فهمي . ولما وافق حزب الاحرار الدستوريين على ذلك قدم استقالته من رئاسة الحزب وخلفه محمد محمود (٢٠٩) . واصر كذلك على عدم ترشيح عبد الرحمن الراعي لاحراجه سعدا في برلمان ١٩٢٤ ، وكاد يؤدي ذلك الى انسحاب الحزب الوطني من الائتلاف لولا تنازل عبد الرحمن الراعي عن الترشيح صونا للائتلاف (٢١٠) ، وتقسيم دوائر الاتحاديين بين الاحزاب المؤتلفة وقد قبلت الاحزاب هذه المساعدة وتركزت دوائر خاصة سمحت لاي حزب ان يرشح فيها من يشاء (٢١١) من رجاله . وفي ٣ أبريل ١٩٢٦ اتفقت الاحزاب المؤتلفة على عدم التنافس في الانتخابات صونا للائتلاف ، وعلى توزيع الدوائر ، وتمهد كل حزب بان لا يرشح احدا من اعضاءه في الدوائر التي خصصت لغيره . وتخصص للوفد (١٦٠) دائرة وللأحرار الدستوريين (٤٥) دائرة ، وللحزب الوطني (٩) دوائر ، وسمح له بمنافسة الوفد في ثلاث من الدوائر التي تركت للوفد (٢١٢) . وقد استكثر سعد زغلول ٥ مقعدا للأحرار الدستوريين ، لانهم في رايه قوم مكررون لا اخلاص فيهم (٢١٣) ونجحت سياسة الائتلاف في مواجهة وزارة زيور الرجعية وقوانينه غير الشرعية ، وتحقيق الهدف من الائتلاف واجتماع المؤتمر الوطني في اعادة الحياة البرلمانية .

(٢٠٨) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥٢ ، ص ٢٩٦٥ .

(٢٠٩) الاتحاد في ٤ أبريل ١٩٢٦ ، واحد شفيق ، المرجع السابق ، ص ١٢٣ ..

(٢١٠) عبد الرحمن الراعي ، مذكراتي ، ج ١ ، ص ٥٨ .

(٢١١) السبيسة في ١٢ مايو ١٩٢٦ .

(٢١٢) عبد الرحمن الراعي ، في اعقاب الثورة المصرية ، ج ١ ، ص ٢٥٩ ..

(٢١٣) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥٢ ، ص ٢٩٧٣ .

## الفصل السادس

---

### برلمان ١٩٢٦ فى ظل الإئتلاف الحزبى

- ١ — نقد الانتخابات فى ظل الائتلاف الحزبى .
- ٢ — معارضة الحكومة البريطانية تشكيل سعد زغلول زعيم الاغلبية البرلمانية الوزارة .
- ٣ — تشكيل هيئة مكتبى ولجان مجلسى النواب والشيوخ .
- ٤ — اهم القضايا التى ناقشها البرلمان .
- ٥ — العوامل التى أدت الى اقالة وزارة مصطفى النحاس الائتلافية .
- ٦ — تقييم برلمان ١٩٢٦ .



## برلمان ١٩٢٦ في ظل الائتلاف الحزبي

### الانتخابات في ظل الائتلاف الحزبي :

وافقت وزارة زيور على اجراء الانتخابات على اساس قانون ١٩٢٤ المباشر ، الذي امره برلمان ١٩٢٤ ، ودعت الناخبين لاجراء الانتخابات في ٢٣ مايو ١٩٢٦ . وانتقلت اللجنة التنفيذية للحزب المؤتلفة في ٣ ابريل ١٩٢٦ على توزيع الدوائر واصدرت بيانا بعدم التنافس فيما بينها . ودعا كل حزب رؤساء لجانها وعضائها في الدوائر الموزعة التقيد بالاتفاق (١) . وودعا الوعد المواطنين الى احترام اتفاق الاحزاب . وبالتالي انتخب مرشحى الائتلاف ، مما ادى الى اعتراف احد الناجحين من الاحرار بانه نجح في الدائرة التي رشح فيها بفضل الائتلاف رغم سقوطه في الانتخابات على ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ وذلك لتأييد حزب الوفد (٢) . واعتبر توزيع الدوائر الانتخابية على الاحزاب المؤتلفة خروجاً على القواعد الدستورية التي تقتضى بحرية الانتخاب ، ويجاد تنافس ديمقراطى بين مرشحى الاحزاب ، وباتى المرشحين من المستقلين على مجدىء واضحة ، تضع حلولاً واضحة مفصلة للمشاكل الامة . وادى توزيع الدوائر الى نجاح تسعة وستين نائباً بالتركية ، ولم يتحرك ناخب واحد نحو صناديق الانتخاب لتأدية واجبه (٣) . ولولا منافسة حزب الاتحاد الذى رشح اعضاءه في معظم الدوائر (٤) ، لادى هذا التوزيع الى نجاح معظم نواب الامة بالتركية ، مما جعل العملية الانتخابية اقرب الى التعيين ، ما اكده احد زعماء الائتلاف ، ان انتخب

(١) احمد شفيق ، الحولية الثالثة ، ص ١٥٥ .

(٢) مذكرات ابراهيم الهلبولى ، ص ٢٦٦ .

(٣) صحيفة الاتحاد في ١٩٢٦/٤/٢٠ في مقال بعنوان ( يفرغون مرشحين على الامة فغدا تسمى الجلسة القادم ) منهم ٥٢ وعدى ، ١٢ من الاحرار الدستوريين ، وعضو من الحزب الوطنى وعضو من حزب الاتحاد وثلاثة من المستقلين .

(٤) مرشحو الاتحاد (١٠٢) في حين ان مرشحى الوفد (١٤٣) ، والمستقلين ٧٨ - الغلبة السابقة .

النواب تم على درجتين ، كانت الدرجة الاولى انتخاب سعد زغلول (٥) للمرشحين للنيلبة (٦) ، أى ان انتخابهم تم أولا بواسطة الناخب الاول وهو سعد زغلول ، ولهذا يمكن القول ، ان ما جرى في معركة انتخابات ١٩٢٦ من قبيل ما يجرى في الامم الدستورية تجاوزا لان المعركة لا تدور الا حول برامج مقبالة . ورشح سعد اعضاء في دوائر لا صلة لهم بها فكان ذلك بمثابة فرض النائب على الدائرة ، وان الناخبين عاجزون عن اختيار نائبا عنهم (٧) واقل باب الترشيح في الدوائر المختلفة على ترشيحات الموظفين من الاحزاب المؤتلفة . ولهذا كان انتخابا وتعيينا في نفس الوقت (٨) . وتنازل الوفد وكيل الامة عن الدوائر التي يدين أهلها ببدا الوفد ، ودعا الناخبين الى انتخاب مرشحي الائتلاف ولم يظهر اهتمامه لرغبات الناخبين في دوائر كثيرة (٩) من أجل الحرص على الائتلاف والخصم من الانقلاب الدستوري وإعادة الحياة النيابية (١٠) . ويمكن القول ان المنافسة في المعركة الانتخابية بين الاحزاب المؤتلفة وحزب الاتحاد وباقي المرشحين من المستقلين كانت هادئة ، لعدم وجود قواعد شعبية منتشرة في انحاء البلاد لحزب الاتحاد ، وكانت في الواقع منافسة من جانب واحد . فقد نادى سعد زغلول زعيم الامة ورائد الائتلاف في خطبة له الى التمسك باتفاق الاحزاب ، ودعا المواطنين الناخبين الى عدم انتخاب الاتحاديين « لانهم عطلوا البرلمان ، وأهملوا الدستور ، وتقربوا للاجنبى بالتنازل عن حقوق الامة منهم حرب على الدستور وبلاء على الحياة النيابية » . ودعا الى

---

(٥) عارض سعد زغلول انتخاب عبد الرحمن الرافعى وعبد العزيز فهمى وعبد الرحمن فهمى وغيرهم .

(٦) مذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ٢٦٧ .

(٧) الاتحاد في ٥ ابريل ١٩٢٦ .

(٨) محمد فكرى ابازقة ، الضاحك البلى ، ص ٢١٨ وص ٢١٩ .

(٩) الاتحاد في ٥ ابريل ١٩٢٦ .

(١٠) البلاغ في ١٠/٣/١٩٢٦ ) الترشيح للنيلبة على أى قاعدة يكون بقلم مجلس محمود

المعتمد .

«النفسك بالائتلاف (١١) . وقامت الدعاية الانتخابية في الدوائر التي سمحت  
«اللجنة التنفيذية بحرية الترشيح فيها لكل الأحزاب ، وفي بعض الدوائر التي  
«رشح فيها بعض الأعضاء على أنهم مستقلون ، ولكنهم كانوا غالبا من حزبي  
«الوحد والاحرار الدستوريين ، ولم تقيم لجنة الانتخابات بترشيحهم في دوائرهم ،  
«فرشحوا أنفسهم على أنهم مستقلون ودون مساعدة من الأحزاب التي ينتمون  
«اليها ، حتى لا يعرضوا أحزابهم الى الاحراج مع الأحزاب المؤتلفة معها .  
«كما دعا بعض الصحف الحزبية الى الغمز في ذلك الموضوع ، بل حصلت  
«مشادة بين حزبي الوحد والاحرار على صفحات الصحف ، وتسلطت  
«صحيفة السياسة هل هناك تواطؤ بين هؤلاء المرشحين المستقلين وبين  
«الحزب الذي ينتمون اليه على منافسة مرشحي الحزب الآخر ، وأشارت  
«الى أن هؤلاء المرشحين يذكرون أن حزبهم يؤيدهم سرا ، وأن هذا يعد  
«خروجا على اتفاق الأحزاب والائتلاف (١٢) . على أن صحف الوحد أشارت  
«أن نفرا من الاحرار الدستوريين قد رشحوا أنفسهم ، دون موافقة حزبهم  
«في بعض الدوائر غير المخصصة لهم وهو نفس ما اقدم عليه السعدوني  
«المرشحون للنيابة من تلقاء أنفسهم (١٣) . وقد دافع هؤلاء المستقلون عن  
«ترشيح أنفسهم للنيابة على أساس أن قواعد الدستور تقضى بحرية  
«الانتخاب ، وبحرية الناخبين ، وأن ينتخب أهل الدائرة عضوا يتفق مع  
«مبادئها السياسية (١٤) . من كل ذلك يتضح أن المعركة الانتخابية سارت  
«في أغلبية الدوائر دون منافسة تذكر ، لحرص قادة الأحزاب المؤتلفة  
«والجماهير على الائتلاف من أجل التخلص من وزارة زيور الرجعية ، والحكم  
«الاوتوقراطي ، وإعادة الحياة البرلمانية التي توقفت من ديسمبر ١٩٢٤ .  
وبالنسبة لموقف الإدارة ، فلاحظ أن الوزارة كانت مؤلفة من أعضاء

(١١) الاحرام في ١٦ أبريل ١٩٢٦ .

(١٢) السياسة في ١٥ أبريل .

(١٣) أحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٢١٧ ، ص ٢١٨ .

(١٤) نفسه ، ص ١٥٨ .



ينتمون الى حزب الاتحاد بعد انسحاب الاحرار الدستوريين من الوزارة في شهر سبتمبر ١٩٢٥ ، ومن هنا وقفت الحكومة وبالتالي الإدارة الى جوار المرشحين الاتحاليين . ولكن يجب ان نوضح هنا نقطة هامة وهى ان الموقف السياسى فى عام ١٩٢٦ كان يختلف عنه فى عام ١٩٢٥ ، ففى عام ١٩٢٥ كان قريبا من حادث مقتل السردار والانتذار البريطانى ، وكان القصر والاحتلال واحزاب الاقلية ضد الوفد ، وكان الوفد فى نفس الوقت يدافع فيها عن نفسه من تهمة مقتل السردار وعدم الولاء للعرش . اما فى عام ١٩٢٦ فقد اتفقت الاحزاب الثلاثة ، الوفد والاحرار الدستوريون والحزب الوطنى على الائتلاف ، الى جانب تأييد دار المنحوب السامى للائتلاف ، ولم يبق الا القصر مؤيدا للوزارة ، ويتعقد مجلس النواب فى فندق الكونتنتال فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ وتقريره عدم الثقة فى الوزارة ، وانعقاد المؤتمر الوطنى فى ١٩ فبراير ١٩٢٦ ، ادى كل ذلك الى ضعف مركز الوزارة . وكان امام وزارة زيور طريقان ، الطريق الاول هو التدخل فى الانتخابات بشكل سرى وان لم يكن لها امل فى الحصول على عدد مناسب من النواب المنتمين لحزبها ، والطريق الثانى اضطرارها الى الحياض لمراقبة لجان الاحزاب المؤتلفة وصحنها لكل تدخل ادارى . وفى البداية اتخذت الادارة اساليب انتخاب ١٩٢٥ ، فوضعت نفوذها وراء حزب الاتحاد ليفوز اعضاؤه بأكبر قدر من المقاعد النيابية باجراء بعض التقلات بين رجال الادارة ، ومنع تذاكر الانتخاب عن بعض الناخبين مما ادى الى الشكوى ، فأرسلت وزارة الداخلية الى محيرى الاتليم تحثهم على ضرورة تسليم تذاكر الانتخاب الى الناخبين ، وتكليف مأمورى المراكز بالتنبيه على العمد بسرعة تسليم مابقى عندهم منها (١٥) . ولجأت الى تقسيم الدوائر مراعاة لاتصاها فى ضم القرى المؤيدة لهم ، وتأييد رجال الادارة وطوائفهم مع مرشحي حزب الاتحاد ، مما يؤدى الى الاهالى بتأييد السلطة لهم (١٦) .

(١٥) المسجلة فى ٢٧ ابريل ١٩٢٦ .

(١٦) الامرام فى ٢٥ ابريل .

مهاجم سعد زغلول هذا التدخل ، وخاطب ضمير هؤلاء الموظفين الذين تحركهم الحكومة ، ودعا النواب الفائزين بالتركية الى مواجهة هذا التلاعب حتى تمتنع الحكومة من التدخل فى الانتخابات (١٧) . واجتمع هؤلاء النواب ومعهم أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطنى برئاسة عبد الخالق ثروت ، وقرروا تأليف لجان من كبار الشخصيات الحزبية فى المديرية تتحرى شكاوى الناخبين لتدخل الادارة فى الانتخاب ، وارسل تقارير عنها الى لجنة المؤتمر للنظر فيها واتخاذ الاجراءات اللازمة (١٨) . ولتدخل رجال الادارة لصالح مرشحى حزب الاتحاد ، قابل ثروت رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطنى ، احمد زيور رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، لمنع هذا التدخل ، وقد وعده زيور بالتزام الحكومة الحياد فى الانتخابات ومنع الموظفين من التدخل فيها (١٩) . الا ان وزارة الداخلية ارسلت فى مايو برقية الى المحافظين والمديرين حاولت فيها التأثير على موظفى الداخلية بالانحياز الى مرشحها بقولها « والوزارة تلتفت نظر موظفيها الى انهم مسئولون عن اعمالهم اذا خالفوا القوانين امام الحكومة » (٢٠) .

ونتيجة لمناخبة اللجنة التنفيذية المكلفة بمراقبة سير الانتخابات وبفضل وعى الجماهير وتعبئة الاحزاب المؤتلفة للجماهير ، ومواصلة صحف المعارضة دعوة رئيس الوزراء عدم تدخل الحكومة فى الانتخابات والتزامها الحياد ، فقد اجريت الانتخابات فى ميعادها المحدد فى يوم ٢٢ مايو ١٩٢٦ ، وبعد اجراء عملية الفرز ، أعلنت وزارة الداخلية بيانا يوم ٢٦ مايو بفوز ١٤٣ وفديا ، ٢٨ من الاحرار الدستوريين ، خمسة من الحزب الوطنى ، سبعة اتحاديين ، ١٨ مستقلا (٢١) . وأعلنت سكرتارية الوفد المصرى ان

---

(١٧) الاحرام فى ٢٤ أبريل فى خطبة لتهنئة النواب الذين نجحوا بالتركية .

(١٨) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

(١٩) الاحرام فى ٢٩ أبريل .

(٢٠) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٢١٨ : ص ٢٢١ .

(٢١) مذكرات عبد الرحمن مهنى ، ص ٢٠٠٦ .

الوفد حصل على ١٦٥ نائباً منهم ٥٢ بالترشيح (٢٢) . وسبب هذا الاختلاف في الأرقام يرجع الى أن بعض الاعضاء الوفديين الذين رشحوا أنفسهم على أنهم مستقلون ، بعيداً عن ترشيحات الوفد وتأييده حرصاً على الائتلاف ، انضموا اليه بعد نجاحهم في الانتخابات (٢٣) . ثم أجريت الانتخابات التكميلية في عشر دوائر ، فنجح ستة نواب من الوفديين ، واثنان من المستقلين وواحد دستوري وآخر اتحادى (٢٤) . وكانت نسبة كبار الملاك بين هؤلاء ١٠٥ نائباً أى بنسبة ٤٩٪ (٢٥) . بالإضافة الى أصحاب رأس المال . وبهذا ساعدت الأرض والمال أصحابهم أن جعلت لهم مكانة اجتماعية بين الناس ، وساعدتهم على التغلغل في الحياة السياسية في اشكالها وسلطاتها من تشريعية وتنفيذية (٢٦) .

### معارضة الحكومة البريطانية في تشكيل سعد زغلول الوزارة :

وأصبحت نتيجة الانتخابات ١٦٥ نائباً للوفد ، ٢٩ للاررار الدستوريين وخمسة للحزب الوطنى (٢٧) وثمانية لحزب الاتحاد ، وسبعة نواب مستقلين ، وكان مجموع نواب مجلس النواب ٢١٤ نائباً وبذلك يكون الوفد

(٢٢) الاتحاد في ١٩٢٦/٥/٢٥ .

(٢٣) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣ وهم : احمد حافظ عوض ، عبد الصمد البنان ، الشيخ محمد غنيم عبدون ، احمد وهبى دويدار ، محمد شوقى الخطيب ، محمد سميد بك ، د. عبد الخالق سليم ، محمد صائغ الشيشينى ، محمد حافظ حتحات ، عبد السلام فهمى جمعة ، حسين محمد غراب ، د. حافظ محمد مؤمن ، محمد فخرى موسى ، خليل ابراهيم ، اسماعيل ابو رحاب ، الشيخ احمد محمد عوض ، والشيخ على ابراهيم على الحجازى ( الأهرام في ٢٧ و ٢٨ مايو ) .

(٢٤) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣ والأهرام في أول يونيو .

(٢٥) د. فطيم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص ١٦٨ وصحيفة الاتحاد وكوكب الشرق ، في ١٩٢٦/٥/٢٥ . فقد ذكرنا من النواب ٢٤ فقط ، ٩٢ بك ، ٥٠ أفندى من المحامين وكبير الموظفين .

(٢٦) د. فطيم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

(٢٧) وهم : محمد حافظ رمضان ، د. عبد الحميد سميد ، محمد فخرى باطلية ، ومحسنى الشوربجي وعبد المزيّن الصوفى .

قد حصل على الاغلبية في مجلس النواب ، وحسب التقاليد الدستورية أصبح مرشحا لتشكيل الحكومة (٢٨) . وكان على احمد زبور ان يقدم استقالة وزارته ، ولكن الوزارة اهلته حتى يتم الاتفاق على من يشكل الوزارة الجديدة ، ولم تستصدر مرسوما بدعوة البرلمان الى الانعقاد ، للاتفاق الذى تم بين الملك والمنتوب السامى على الا يصدر هذا المرسوم الا اذا حصل تأكيد رسمى من رئيس الاغلبية بتنازله عن الحكم لعدلى يكن (٢٩) . وقد ابرق المنتوب السامى « لويدي » الى وزير الخارجية البريطانى « تشبرلن » فى ١٩ مايو ان الوفد سوف يحصل على ثلثى مقاعد مجلس النواب ، وفى حالة تصميم سعد على تولي رئاسة الوزارة ، فانه اى لويدي بعد تبني موقف الدستور والسماح بالانتخابات على قانون ١٩٢٤ المباشر ، لن يسمح لزغلول بتشكيل الوزارة ولو ادى ذلك الى حل البرلمان ، وقدم عدة حجج تؤيد ما ذهب اليه ، فذكر ان اللبى وعد الموظفين البريطانيين والمصريين فى بداية عام ١٩٢٥ بعدم عودة سعد زغلول الى الوزارة مرة ثانية ، لانه فى حالة عودته الى السلطة فسوف تفقد ثقتهم فى الوعود البريطانية ، وان سعد زغلول يمثل روح العداء الوطنى ضد البريطانيين فى مصر ، ورجوعه يمثل ضربة لبريطانيا العظمى وان لويدي يرفض التعامل مع سعد كرئيس وزراء ، وان سياسته فى عام ١٩٢٤ اذنت الى مقتل السردار ، ورأى انه لو احتاج الامر لمنعه من تقلد الوزارة فسوف يلجأ الى الملك ، وذكر ان لديه معلومات عن ان سعد عرض على عدلى تشكيل الوزارة ، وانه يفضل عدلى لاعتدال سياسته ووزنه السياسى وعلاقاته الطيبة بالملك ، واقترح ان يعمل من اجل ان يشكل عدلى الوزارة وان جميع الاجانب وكثير من المصريين مع رايه ، وابدى استعداده فى حل

البرلمان لو تمسك سعد بأغلبيته في تشكيل الوزارة (٣٠) . ولم يوافق تشمبرلين كلية على سياسة لويد وطرح سؤالاً « هل من حقنا حسبنا تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ منع حزب حصل على الاغلبية من تشكيل الوزارة » ١ . واعتبر ذلك خارجاً عن التقاليد البرلمانية . ومع احترام تشمبرلين لعلى يكن الا انه اشار انه لا يحق الاعتراض على زغلول ليشكل الوزارة (٣١) . واجاب لويد ان التصريح لا يسمح منع زغلول من تولي رئاسة الوزارة ، ولكن الاحداث التي ادت اليها سياسة الزغلوليين عام ١٩٢٤ تحتم ذلك (٣٢) . ثم علم لويد من على في ١٩ مايو وان سعد زغلول عرض عليه تشكيل الوزارة وانه متمسك به ، واخبره انه لن يقبل الوزارة تحت اي ظروف ، وانه يمكن ان يقبل رئاسة مجلس النواب . كما أكد السكرتير الشرقي للسفارة البريطانية للويد اتجاه سعد زغلول السابق في تأليف الوزارة بعد ان قام بزيارة سعد في ٢٠ مايو (٣٣) . وقد ارتاح تشمبرلين الى سياسة لويد تجاه على يكن في تولي الوزارة (٣٤) ، ولكنه نصح لويد بانه غير مضطر الى رفض زغلول (٣٥) . وهكذا يتضح مدى تريمس لويد بسعد زغلول وتصميمه على منعه من تشكيل الوزارة ، ويذكر سعد زغلول

---

F. O. 1266/25 ( 16 ) No. 23 Lloyd to Chamberlain (٣٠)

May 19, 1926 Tel. No. 216

F. O. 1266/25 ( 16 ) No. 24 Chamberlain to Lloyd (٣١)

May 20, 1926 Tel. No. 160

F. O. 1293/25 ( 16 ) No. 29 Lloyd to Chamberlain (٣٢)

May 23, 1926 Tel. No. 223.

F. O. 1282/25 (16) No. 27 Lloyd to Chamberlain (٣٣)

May 20, 1926 Tel. No. 211,

F. O. 1282/25 (16) No. 28, Chamberlain to Lloyd (٣٤)

May 22, 1926 Tel. No. 163.

F. O. 1268/25 ( 16 ) No. 33 Chamberlain to Lloyd (٣٥)

My 24, 1926, Tel. No. 163.

أنه في البداية أبدى مزوجه عن تشكيل الوزارة ، و رأى أن من مصلحة البلاد أن لا يقترب من الحكم ، وأبدى موافقته على أن يتولى على يكن رئاستها (٣٦) ، على شرط أن تكون الأغلبية في الوزارة للوفد (٣٧) ، رغم أيمانه بضعف مزينة الأحرار الدستوريين أمام الانجليز (٣٨) ، ولكن سعد زغلول بعد ظهور نتيجة الانتخابات ، وبراءة أحمد ماهر وحصولهم التفرأشى عضوى الوفد البارزين من مقتل السردار في ٢٥ مايو (٣٩) ، وسقوط حجة البريطانيين في إبعاده من الوزارة ، صرح في يوم ٢٦ مايو أنه مصمم على قبول الوزارة إذا عرضت عليه (٤٠) . وفي ٢٧ منه تمسك سعد بتأليف الوزارة ، لأن الأغلبية يجب أن تؤلفها حسب التقاليد الدستورية ، وأن على ليس قويا ولا مستحبا ، وأنه معين ، ولا يحق له أن يؤلف الوزارة (٤١) . الى جانب ذلك أنه وصل الى علم سعد أن دار المنتخب السامى البريطانى والملك فؤاد لا يرغب كل منهما أن يتولى سعد الوزارة (٤٢) . ولكل ما سبق تمسك سعد بتأليف الوزارة ثم نصح لويد حكومته بتهديد سعد والوفد ، وأبنته الحكومة البريطانية (٤٣) . وصدرت أوامرها بإرسال بارجة حربية الى مصر (٤٤) . وقد صرح تشبرلن في ٣ يونيو في مجلس العموم البريطانى بتحركها الى الاسكندرية (٤٥) .

(٣٦) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ، ٥٢ ، ص ٢٩٦٩ .

(٣٧) نفسه ، ص ٢٩٧٦ .

(٣٨) نفسه ، ص ٢٩٧٦ .

(٣٩) أحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٢٨٧ .

(٤٠) مذكرات سعد زغلول ، ص ٢٩٨٦ .

(٤١) نفسه ، ص ٢٩٨٨ .

(٤٢) نفسه ، ص ٢٩٩٠ .

**Berque, J., Egypt Imperialism and Revolution, (٤٣)  
P. 120<sup>e</sup> Zayid, M., Y., op. cit., P. 125.**

(٤٤) صحيفة السياسة في ٤ يونيو ١٩٢٦ ،

**Sirdar Ikbāl Al-Shah, op. cit., P. 206.**

**House of Commons, Meeting of 3 June 1926, (٤٥)**

**Vol, 196.**

( م ١٦ — الحياة البرلمانية )

وأمام تربية الملك بالحياة الدستورية ، والانجليز بالزعامة الوطنية والتهديد بحل مجلس النواب اذا لم يتراجع سعد عن تصميمه في تشكيل الوزارة (٤٦) . حدثت مشاورات بين الاحزاب المؤتلفة . ورأى سعد ان يتراجع ، واقتراح ان يطلب منه النواب في حفلهم التالى بعدم قبوله الوزارة (٤٧) . وفي ٣ يونيو طلب منه أحمد رمزي الوفدى ، وطيبه الخاص نجيب اسكندر ، ان يمهّد بالوزارة لاحد من اتصلاره خوفا على صحته (٤٨) . ولكن فكرى اباطة اعترض على الفكرة لانها عبث بالاوضاع الدستورية الصحيحة (٤٩) . وقام سعد زغلول وبين للنواب الحاضرين أسباب تمسكه بالوزارة ثم عدوله عنها في كلمة جاء فيها « اننى قد صرحت مرارا بعدم قبولها بعد ، ولما ظهرت نتيجة الانتخابات مضيت في عزيمتى ، وتحادثت فيها مع على ورجوته ان يقبلها عنى وقبل ، ولكن في يوم الاحد ٢٣ مايو شعرت بابعادى عنها ، فدعائى هذا ان اقبلت على ما كنت اكره ، وصرحت بانى اقبلها اذا عرضت على ، والآن بعد هذا الرجاء ، فلا يسعنى الا مجاراة رغباتكم (٥٠) . وهكذا عندما تأكد لسعد صلابة موقف الحكومة البريطانية ومنذوبها السامى في مصر من ابعاده عن تشكيل الوزارة ، صرف النظر عن ذلك ، رغم حقه الدستورى ، حرصا منه على اعادة الحياة النيابية وعدم تعطيلها اكثر من ذلك .

وتمشيا مع المظاهر والتقاليد الدستورية دعا الملك سعد الى التمرن في ٥ يونيو بعد ان تكذله تراجع سعد عن تولي الوزارة ، ليشير عليه الملك بما يتبع في تأليفها ، فأشار عليه باستادها الى على (٥١) . ودعا الملك

(٤٦) السياسة في ٣ يونيو ١٩٢٦ عن الديلى تيلغراف لندن في ٢ يونيو .

(٤٧) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥٢ ، ص ٢٩٩٦ .

(٤٨) مذكرات ابراهيم الهلبولى ، ص ٢٧٢ .

(٤٩) محمد فكرى اباطة ، الضاحك البكى ، ص ٢١٥ ، ص ٢١٦ .

(٥٠) السياسة في ٤ يونيو ١٩٢٦ .

(٥١) السياسة في ٦/٦/١٩٢٦ .

أيضا حسين رشدي رئيس مجلس الشيوخ لاستطلاع رأيه ، فأشار عليه بعمله يكن . وعلى ذلك استدعى الملك عدلى يكن وعرض عليه تشكيل الوزارة (٥٢) وقد قبلها . وحينئذ صدر مرسوم ملكي بانهقاد البرلمان في ١٠ يونيو ١٩٢٦ . وقد قابلت الصحف البريطانية قرار تنازل سعد عن تشكيل الوزارة بارتياح ، على انه ينطوى على حكمة ومهارة سياسية (٥٣) . وانتهت العقبة التي وضعها المندوب السامي والملك فؤاد أمام تقديم استقالة وزارة زيور وانهقاد البرلمان ، وقدم زيور استقالة وزارته وقد قبلها الملك في ٧ يونيو ١٩٢٦ . وتم تأليف الوزارة الائتلافية في نفس اليوم برئاسة عدلى يكن ، وباشتراك حزبي الوفد والاحرار الدستوريين (٥٤) .

### افتتاح البرلمان :

وتم افتتاح البرلمان في ١٠ يونيو ١٩٢٦ ، وقد عقد هذا البرلمان ثلاث

(٥٢) السياسة في ١٩٢٦/٦/٦ .

(٥٣) صحيفة « فيشن » لندن في ١٢ يونيو عن السياسة في ١٩٢٦/٦/١٢ . وصحيفتى

التايمز في ٦/٥ والدبلى هيرالد في ٦/٨ عن السياسة في ٦ ، ٨ يونيو ١٩٢٦ .

(٥٤) وتم تشكيل الوزارة من ستة ومدين وثلاثة من الاحرار ومستقل واحد :

- ١ - عدلى يكن للرئاسة والداخلية ، شيوخ معين .
- ٢ - عبد الخالق ثروت للخارجية ، نواب منتخب - مستقل - نكلة جيزة .
- ٣ - فتح الله بركات للزراعة ، شيوخ منتخب .
- ٤ - محمد نجيب الغرابلى للاوقاف ، نواب وعدى - نصر الدين - غربية .
- ٥ - أحمد محمد خشبة للحرية والبحرية ، نواب وعدى - بنى قوه - اسبوط بالانتخاب .
- ٦ - محمد محمود للواصلات ، نواب دستوري - الخناينة قبلى - اسبوط .
- ٧ - أحمد زكى ابو السعود للحقانية ، شيوخ معين .
- ٨ - مرقص حنا للمالية ، نواب - وعدى - بالترشيح - دائرة الزبكية .
- ٩ - على الشمس للمعارف ، نواب وعدى - بالانتخاب - القنايات شرقية .
- ١٠ - عثمان محرم للاشتغال ، نواب وعدى - بالترشيح - دموق غربية . ( السياسة في ١٩٢٦/٦/٦ ) .



دورات عديدة (٥٥) ، وتشكلت خلاله ثلاث وزارات (٥٦) ، وفي انعقاده العادى الأول يوم افتتاحه في ١٠ يونيو انعقد على هيئة مؤتمر برئاسة حسين رشدى رئيس مجلس الشيوخ وبحضور الملك فؤاد ، والقى عدلى يكن خطاب العرش . اشار فيه الى عودة الحياة الدستورية وضرورة تثبيتها ، فقال : « ولقد عزمت حكومتى ان تجعل الروح الدستورية قاعدة الحكم واسباس الحريات العامة ، كما اعزمت تقوية الحكم الدستورى وتثبيت اصوله وتوطيد تقاليده . وركز الخطاب بعد على الاصلاح الداخلى ، وعلى حسن العلاقات بين حكومتى مصر وبريطانيا وتهيئة الجو الصالح لحسن التفاهم بينهما لتتمكن البلاد من حق التمتع باستقلالها التام ، وعن السودان اكد أن ما اتخذ لا يمكن أن يؤثر فى حقوق مصر الشرعية ، وان الحكومة ستسعى لدخول عصبة الأمم ، لتشارك فى الحياة الدولية (٥٧) ..

وبعد تلاوة خطاب العرش انفصل المجلسان ، واجتمع مجلس النواب ، وتم انتخاب سعد زغلول رئيسا له (٥٨) . وعلى اثر اختياره القى كلمة فى المجلس ، اشداد فيها بعودة الحياة النيابية ، واكد على أن الاحتفاظ بها يقوم على امرين ، الامر الأول هو « التفكير الطويل قبل الكلام ، وان تكون الاقوال والأعمال تحت ارشاد الحكمة لا عن حرارة الحماسة ، والامر الثانى التفكير فى وضع تدابير تشريعية لوقاية هذه الحياة من التعطيل مرة أخرى » . وذكر ان وزارة عدلى وزارة اندماجية لا ائتلافية ، وان عدلى لا يمثل الاحرار

---

(٥٥) تم انعقاد الدورة المغلقة الاولى في ١٠ يونيو ١٩٢٦ ، واختتمت أعمالها في ٣٠ سبتمبر ١٩٢٦ وبدأت الدورة الثانية في ١٨ نوفمبر ١٩٢٦ واختتمت أعمالها في ١٤ يوليو ١٩٢٧ وبدأت الدورة الثالثة في ١٧ نوفمبر ١٩٢٧ — واستمرت حتى ٢٨ يونيو ١٩٢٨ .

(٥٦) وزارة عدلى يكن ، وتشكلت في ٧ يونيو ١٩٢٦ — وقدم استقالته خلال الدورة الثانية ، وتبعت في ٢١ ابريل ١٩٢٧ ، ووزارة عبد الخالق ثروت التى تشكلت في ٢٦ ابريل وتبعت . استقالته في ١٦ مارس ١٩٢٨ — ووزارة مصطفى النحاس التى تالتت في ١٧ مارس ١٩٢٨ أى قبل انتهاء الدورة المغلقة الثالثة — واخيلت وزارته في ٢٥ يونيو ١٩٢٨ .

(٥٧) الهيئة النيابية الثالثة ، مجلس النواب ، الجلسة الافتتاحية في ١٠ يونيو ١٩٢٦ ..

(٥٨) الجلسة السابعة .

الدستوريين ولكنه يمثل فكرة المزج والاندماج والوحدة الوطنية . ويتضح من خطابه ، فرجة البلاد بعودة الحياة النيابية بعد تعطيلها حوالى ثمانية عشر شهرا . وضرورة العمل على صيانتها بالتروى والاعتدال والتشريع لوقايتها من التعطيل ، مما جعل الصحافة البريطانية تصف خطاب العرش وكلمة سعد بالاعتدال (٥٩) . وقام مجلس النواب بتكوين هيئة مكتبه وقد ناز الوفد بأغلبية اعضاء هيئة مكتبه ، واختار اعضاء المجلس ، ويصا واصف ومصطفى النحاس وكيلين للمجلس ، وقد حصل الاول على ١٧٥ صوتا وحصل الثانى على ١٧١ صوتا وفى مجلس الشيوخ انتخب محمد علوى الجزار ومحمود بسيونى وكيلين . ثم كون كل مجلس نيبا بعد لجانه المختلفة ، وحسب اللائحة الداخلية كان على كل مجلس فى بداية كل انعقاد عادى ان يقوم بتشكيل لجانه حتى يتمكن من دراسة المشروعات التى تتقدم بها الحكومة الى المجلس او ما يقترحه الاعضاء من مشروعات ، او ما يطرا على المجلس من قضايا . وفى بداية الانعقاد العادى الاول لمجلس النواب شكل لجانه . وحسب المادة ٥٧ من اللائحة الداخلية قامت كل لجنة بانتخاب رئيس وسكرتير لها لمدة انعقاد واحدة عادية . وفى بداية الانعقاد العادى الثانى اعاد المجلسان انتخاب هيئته مكتبهما (٦٠) . وبالنسبة لتكوين اللجان فى مجلس النواب عرض احد وكلى المجلس فى جلسة ٣٠ نوفمبر ١٩٢٦ ، تعديل اللائحة الداخلية لاختصار عدد اعضاء اللجان وادماج بعض اللجان فى البعض الآخر ، مثال ذلك لجنة السودان التى دمجت فى لجنة الحربية والبحرية والطيران ، ولجنة العرائض التى دمجت فى لجنة الاقتراحات ولجنة التعاون فى لجنة الزراعة . وافر المجلس التعديلات ، واصبحت عدد اللجان اربعة عشر لجنة مع احتية المجلس فى تكوين لجان اخرى مخصصة لدراسة ما يطرا على المجلس من موضوعات وبالنسبة الى لجان مجلس الشيوخ فقد استمرت كما هى . وفى الانعقاد العادى الثالث ، تم تغيير هيئة مكتب مجلس النواب ، وتم اختيار مصطفى النحاس رئيس الوفد الجديد ، رئيسا

(٥٩) أحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٢٩٠ .

(٦٠) مجلس الشيوخ ، فى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٦ : ٥٥

لمجلس النواب (٦١) . وويصا واصف وحسين هلال وكيلين . وعنما شكل  
الحماس الوزارة في ١٧ مارس ١٩٢٨ ، انتخب المجلس ويصا واصف رئيسا  
للمجلس ، وأحمد رمزي وكيلًا بدلا منه ، وتم تشكيل لجانه المختلفة (٦٢) .  
وفي مجلس الشيوخ تم تثبيت هيئة مكتبه بما عدا محمد صفوت الذي اختير  
مراقبا بدلا من السيد غوده (٦٣) . واستمرت لجانه كما هي دون تغيير ،  
والتغيير الذي حدث في رئاسة وسكرتارية بعض اللجان .

### القضايا والموضوعات التي ناقشها البرلمان :

وفي مقدمة أعمال برلمان ١٩٢٦ « الهيئة التشريعية الثالثة » ناقش  
القضايا الدستورية وكان في مقدمتها خطاب العرش التي التفت فيه ، وعن  
الخطاب الأول الذي ألقى في ١٠ يونيو ١٩٢٦ والذي سبق ذكره عند افتتاح  
البرلمان قدم الأعضاء الشكر للحكومة على تثبيت الحياة النيابية ، والعمل  
من أجل الاستقلال التام ، والحرص على السودان وعدم فصله عن مصر ،  
وانضمام مصر الى عصبة الأمم . وعن الخطاب الذي ألقى في ١٨ نوفمبر  
١٩٢٦ في الدورة الثانية الذي تركز حول الإصلاحات الداخلية وسياسة  
حسن التفاهم مع بريطانيا ، جاء في رد مجلس النواب « ان المجلس تقبل  
الإشارة الى تحسين العلاقات الخارجية خصوصا مع بريطانيا العظمى بحسن  
التفاهل ، لان ثقته في الوزارة تحمله على الاعتقاد بأن هذه الإشارة مبنية على  
ما تحققته أثناء سير العمل من احترام حقوق البلاد واتجاه القصد الى تأييد  
استقلالها » وكان من ضمن المعلقين على رد لجنة خطاب العرش محمد  
حافظ رمضان ، فذكر أنه كان يود أن تسجل الحكومة الدوافع التي دفعتها  
الى حسن التفاهل ورأى اضافة « أنه كان يود أن يشارك الحكومة في هذا  
التفاهل لو وقف المجلس على الاسباب والبواعث التي دفعت الحكومة الى

---

(٦١) مجلس النواب ، الانتقاد المأدب الثالث ، الجلسة الثانية ، في ٢١ نوفمبر ١٩٢٧ .

(٦٢) مجلس النواب ، الجلسة ٣٩ في ٢٠ مارس ١٩٢٨ .

(٦٣) مجلس النواب ، الجلسة الرابعة في ٢٨ نوفمبر ١٩٢٧ .

هذا التصريح المطئن » . وفكر ان الخطاب اغفل السودان ، وان الحكومة تتكفى بدفع المصروفات اللازمة لقوة الدفاع السودانية للحفاظ على الروابط بين القطرين في حين تحاول بريطانيا هضم السودان . وراى « ان تعرض الحكومة على المجلس الحل الذى ترتضيه البلاد . فيها يتعلق بالسودان » . ونبه الحكومة الى عدم الاكتفاء بمواجهة الازمة المالية ، بالتركيز على التنظيم المالى والتجارى ، وراى اضافة « رغبة المجلس في أن تضع الحكومة نظاما صناعيا لايجاد المتعلمين في صناعة الغزل والنسيج ، وان تضع من القوانين ما يحمى تلك الصناعة وان تبدأ العمل . وفكر احد الوفديين ان هذا الخطاب مكمل للخطاب الذى سبقه والذى كان شاملا في ١٠ يونيو ١٩٢٦ ، وساندت الاغلبية الوفدية وزارة عدلى ووافقت على رد لجنة خطاب العرش (٦٤) . وفي مجلس الشيوخ قدمت لجنة الرد على خطاب العرش في ١٨ نوفمبر ١٩٢٦ ، شكرها للملك وللحكومة ، واقترح العضو عزيز مريم اضافة « ويرجو المجلس أن يكون التصريح بتحسين العلاقات بين مصر وبريطانيا العظمى عن تأكد الوزارة بالفعل من احترام استقلال البلاد وعدم المساس بحقوقها » . اما العضو محمود ابو النصر ، فرأى ان خطاب العرش وثائق تتقدم بها الحكومة في افتتاح كل دور برلمانى لتبين ما كانت عليه الدولة وما هى سائرة اليه وانها عهد بين الحكومة والامة ، ولهذا يجب ان تحوى كل ما يهم من شئون الدولة ، ولا يصح ان يقال ان الخطاب الذى تلى خطاب آخر مكمل ومتم له ، وراى اضافة « ويرجو المجلس ان تواصل الحكومة سعيها لتمكين البلاد من التمتع باستقلالها التام والسعى للوصول في امر السودان الى حل ترتضيه البلاد » . اما لويس اخنوخ فانوس فرأى ان الحكومة لم توضح خطة التسليف ، ولم تبين ما اتخذته من المساعي لالغاء الامتيازات الأجنبية التى تعوق الأعمال التشريعية « وننظرنا لارجاء اصدار القوانين الى ما بعد عرضها والتصديق عليها من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف

المخططة » . ثم انتقد الحكومة لانها لم تحقق وعدها للبرلمان في انضمام مصر لعصبة الامم . واقتل باب المناقشة ، ووافق الاعضاء على رد لجنة خطاب العرش مع اضافة التعديل الذى اقترحه عزيز مريم (٦٥) . ولم تنجح الاغلبية التى ايدت وزارة عدلى في المجلسين من طرح القضايا الملحة وخاصة الاقتصادية واكتفت برد المجلس الشكلى ، ولم توضح في الرد تلك الآراء التى طرحتها المعارضة في المجلسين واكتفت بتوجيه الشكر للحكومة .

وبالنسبة الى خطاب العرش الذى القى في ١٧ نوفمبر ١٩٢٧ في بداية الاجتماع العادى الثالث ركز على أمور داخلية مثل الرى والصرف وتوليد الكهرباء من خزان أسوان ، والى محادثات لندن ومما جاء به « ويسر المجلس ان يسود حسن التفاهم بين مصر وبريطانيا العظمى وان يؤدي ذلك الى تسهيل الوصول الى اتفاق يصون حقوق البلاد واستقلالها » . والى المفاوضات التى جرت لتعديل الامتيازات الاجنبية لصالح البلاد . وفي مجلس النواب طلب النائب محمد فكرى اباطة تأجيل الرد على خطاب العرش حتى يدلى رئيس الوزراء ببيان عن المحادثات السياسية ليكون المجلس رايها فيها مبنيا على الوقائع والتفاصيل ، فرد عليه عبد الرحمن عزام أحد سكرتيرى المجلس ، بأن الحكومة ليس عندها وثائق رسمية ، لانها مجرد محادثات و اضاف ، « لئلا نملك الزام الحكومة ان تدلى الينا ببيان عن محادثاتها الشخصية كما انه ليس لدى الحكومة وثيقة رسمية بذلك تقدمها للمجلس حتى تكون موضع بحثنا الآن » وذكر « ان الحكومة لم تقيد نفسها ولا نحن بالقتلى قيدا اتفئنا بشيء في الرد » . وتقرر عدم تأجيل الرد ، الذى عبر عن مشاطرة المجلس الحزن في فقيد الوطن سعد زغلول ، وسرور المجلس أن تنهض الحكومة بأعباء مشاريع الاصلاح في مختلف الشؤون الداخلية ، وأن يسود حسن التفاهم بين مصر وبريطانيا وأن يؤدي ذلك الى تسهيل

الوصول الى اتفاق يصون حقوق البلاد واستقلالها . واثار العضو محمد جليظ رمضان مسألة الامتيازات الاجنبية وضرورة عقد مؤتمر لتعديلها ، وذكر انها لا تتفق مطلقا مع فكرة العصر الحاضر الى جانب انها عائق للإدارة والعدالة ، كما انها عقبة في سبيل فرض الضرائب على الاجانب ورأى ان مصر مستقلة منذ تظلت تركيا عن حقوقها على مصر ولكن هناك اعتداء على هذا الاستقلال نفسه ، وهو احتلال بريطانيا لمصر ، وان ذلك يتنافى مع الاستقلال . واعترض على ما جاء في خطاب العرش ، من الرغبة في عقد محالفة الفرض منها « استكمال استقلالنا » لان تركيا وانجلترا اعترفتا بهذا الاستقلال ، وأشار الى سياسة حسن التفاهم القائمة بين مصر وبريطانيا ، وذكر انها من جانب واحد . وان كل اعتداء على حقوق مصر وقع خلال قيام سياسة حسن التفاهم بين مصر وانجلترا . أما عبد الحميد سعيد فقد أشار الى نسيان السودان ورأى التمسك به دائما في كل مناسبة وذكر ان اتفاقية ١٨٩٩ باطلة ، كما اغفل الخطاب مسألة الجيش ، ولم ينكر شيئا عن الازمة التي تحركت من اجلها الاساطيل البريطانية ، ووزارة الحربية التي اصبحت تحت الادارة البريطانية يتحكم فيها ضابط بريطاني واقترح ان ينص في الرد على خطاب العرش « ان اساس كل مفاوضة هو الجلاء واستمتماع وادى النيل من منبعه الى مصبه بكافة حقوق البلاد المقدسة » وان يضمن خطاب العرش تقوية الجيش وتنظيمه على احدث الطرق العسكرية وابعاده عن كل نفوذ وأى تدخل اجنبى « ووقفت الاغلبية للمرة الثانية في هذا البرلمان بجوار وزارة ثروت الائتلافية ، واقتل باب المناقشة ، ووافقت الاغلبية على رد لجنة خطاب العرش (٦٦) . ولم يشر في الرد عن اتجاهات المعارضة وان دل ذلك على شيء فاننا يدلل على سيطرة الاغلبية وعدم احترامها لراى الاقضية البرلمانية . وفي مجلس الشيوخ شمل قرار لجنة خطاب العرش ، اسفها لموث الزعيم سعد زغلول وتقديم الشكر

للحكومة لعنايتها برغبات نواب الأمة وما قامت وتقوم به من صالح الاعمال ، وعلى ما قامت به من جهد في تعديل نظام الامتيازات الاجنبية بما يحقق المساواة بين المواطنين والاجانب في فرض الضرائب . ونادى لويس اخنوخ بالغاء الامتيازات الاجنبية (٦٧) . ويتضح من ذلك أن وجود الاحتلال وعدم عقد المعاهدة بين مصر وبريطانيا لم يساعد على التخلص من عبء الامتيازات الاجنبية على المصريين دون الاجانب ، وعدم اتاحة الفرصة لدخول مصر عصبة الأمم ، الى جانب تدخل بريطانيا في التشريع ، ولم تنح الفرصة للبرلمان المصرى ان يواجه مشاكل البلاد ، لعدم استكمال الحكومات الدستورية مدة حكمها ، وأعضاء المجالس مدة نيابتهم دون ان تستكمل مدتها القانونية ، ولهذا كانت أغلب ما تحتوى عليه خطابات العرش مجرد شعارات لم يتحقق منها ما كان يصبو اليه الشعب .

ومن أعمال البرلمان الدستورية قرار مجلس النواب بطلان المراسيم بقوانين التى صدرت من تاريخ حل مجلس النواب - ن ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ الى انعقاد البرلمان في ١٠ يونيو ١٩٢٦ (٦٨) . ودعا المجلس الوزارة ان تقدم اليه مشروع قانون لمعاقبة الوزراء الذين قد يلجأون مستقبلا الى استصدار مثل تلك المراسيم بقوانين . وقد وافق المجلس على التقرير بالاجماع ، وقرر ايضا العفو الشامل على كل ما ارتكب من الجرائم السياسية في تلك الفترة (٦٩) . وأرسل مجلس النواب التقرير الى مجلس الشيوخ فحولته الى لجنة الشؤون الدستورية (٧٠) . وقد أيدت اللجنة رأى مجلس النواب ، ووافق المجلس على الغاء تلك المراسيم (٧١) . وبذلك أدان البرلمان الانقلاب الدستوري بالغائه تلك القوانين ، ودعا الى

---

(٦٧) مجلس الشيوخ ، الجلسة الثالثة في ٥ ديسمبر ١٩٢٧ .

(٦٨) مجلس النواب ، الجلسة العاشرة في ١٢ يوليو .

(٦٩) مجلس النواب ، الجلسة ٢٦ في ٧ أغسطس ١٩٢٦ .

(٧٠) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٢٤ في ١١ أغسطس .

(٧١) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٢٧ في ١٩ أغسطس .

معارضة الوزراء الذين سيقومون مستقبلا في التدخل في التشريع . وقام مجلس النواب بالغاء قانون خاص بمحاكمة الصحفيين والناشرين الذى صدر في ١١ يونيو ١٩١١ ، وكان يقضى بمحاكمتهم امام محاكم الجنايات مع نفاذ الحكم وعدم استئنافه (٧٢) .

ومن ضمن مشروعات القوانين الدستورية التى تدخلت دار المندوبين السامى لمنعه ، مشروع قانون انتخاب المندوبين . وقد قدم هذا الاقتراح في مجلس النواب في ٣١ مارس ١٩٢٤ على ان تكون نظام المندوبين بالانتخاب ، لان الطريقة التى كانت متبعة لا تتيح لاهالى البلدة اختيار من يتولى عمدة عليهم ، وكان يقوم بتعيينهم لجنة الشياخات من ١٠ مارس ١٨٩٥ ، وهذه كانت تعيينهم بناء على رغبات شخصية ، والاقتراح يحدد ان يقوم بانتخاب المندوبين الناخبين المقيدة اسماءهم بجدول انتخاب البلدة ، ولمدة خمس سنوات ، ويختار لجنة الاقتراحات في ١٨ مايو ١٩٢٤ ثم عرض على المجلس في ٢٢ مايو فاحاله الى لجنة الداخلية ، ثم حل مجلس النواب . وفي المجلس التشريعى الثالث ، اعيد تقديم الاقتراح من جديد حسب اللائحة الداخلية للمجلس ، ثم تدخلت الحكومة البريطانية فقرر المجلس في ٢ سبتمبر ١٩٢٦ تأجيله ، ومن يومها لم ينظر في لجان المجلس . حيث ابرق القائم بأعمال المندوبين السامى الى تشمبرلن في ٦ اغسطس ان لجنة من لجان النواب ناقشت حديثا مشروع قانون انتخاب المندوبين ، وقد اشداد في النظام القديم ، واعتبر الوفد من وراء الاقتراح للسيطرة على الانتخابات (٧٣) . ورد عليه تشمبرلن في ٢٤ اغسطس ، انه في حالة موافقة البرلمان على المشروع سيتم اخضاع الجبهة الداخلية للحزب الزغلوين وسيتم تأثيره الى اشغال الحكومة المركزية وسيكون صعبا علينا تأكيد

٧٢) مجلس النواب ، الجلسة ٤٦ في ٢ سبتمبر ١٩٢٦ . عنه النائب عبد السلام محمد جمعة في اول اغسطس .

F. O. 2282 / 25 (16) No. 18 Henderson to (٧٢)

Chamberlain August 6, 1926 Tel. No. 535



الامين للجانب في الاتايم المنعزلة ، ونصحه بالضغط على الحكومة لتاجيل المشروع حتى الانعتاد التالى لحين وصول لويد (٧٤) . رغم رغبة مجلس النواب وزغلول نفسه فى تطبيق مبدأ الانتخاب الجائز للعد ، الا ان على يكن رئيس الوزراء ساند القائم بأعمال المندوب السامى ، واتخذ موقفا جادا معه (٧٥) . وقابل الملك فى ١٩ اغسطس فاعطاه له الملك استيائه من البرلمان ورأى تعديل الدستور . ثم نبه القائم بالاعمال رئيس الوزراء الى ان تلك المناقشات البرلمانية ليست فى صالح النظام البرلمانى (٧٦) . وهكذا يتضح موقف الاحتلال البريطانى وتدخله الواضح فى منع مشروع انتخاب العد من ان يصبح قانونا بحجة انه يخدم اهدافا سياسية لحزب الوفد ، ويضعف قدرة الادارة على حماية الاوربيين فى الاتايم . ويتضح ايضا مدى قربص الملك بالبرلمان والدستور ورغبته فى تعديل الدستور ، وهذا ما تم فعلا عام ١٩٢٠ على يد اسماعيل صدقى لصالح الملكية .

ومن الجدير بالملاحظة ان برلمان ١٩٢٦ ، والوزارة الائتلافية اهتمت بمسألة استكمال الحياة الدستورية فى اعادة تشكيل مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية ومجالس القرى . لان القوانين التى تنظم شئون تلك المجالس سواء فى اختصاصها أو فى طريقة انتخابها كانت لا تتفق والنظام الدستورى الموجود حينئذ ، وكان لابد من وضع تشريع جديد يتشى مع الروح الدستورية . ولهذا شكلت لجنة من رجال الحكومة ومن اعضاء البرلمان لبحث ما يتعلق بمجالس المديريات من حيث شروط العضوية

---

F. O. 2282/25 (16) No. 24 Chamberlain to (٧٦)

Henderson August 24 1926 Tel. No. 278

F. O. 2401/25(16) No. 25 Henderson to (٧٥)

CHamberlain August 26, 1926 Tel. No. 382

F. O. 2425 / (16) No. 26 Henderson to (٧٧)

Chamberlain August 21, 1926 Tel. No. 558.

و اختصاصاتها وسلطانها (٧٧) . واتضح من مناقشة البرلمان لمشروع قانون مجلس المديرية وخاصة في انتخاب اعضائه معارضة كبار الملاك ، ان يمثل في تلك المجالس غيرهم ، لانهم رأوا انهم اصحاب المصلحة في البلاد لخرجة حرمان اصحاب المؤهلات العالية . وفي اثناء مناقشة مشروع القانون اقترح محمد عبد اللطيف سعودي ، انتخاب عضوين عن كل دائرة اى ان يكون لكل ٣٠٠٠ من يمثلهم في مجلس المديرية ، واعتبارها فرصة للتدريب على الحياة النيابية وافساح المجال لعدد من اعيان المديرية واصحاب الراى في المشاركة ، واعترض اسماعيل صدقى على اقتراحه لان مجلس المديرية في رايه تنفيذية بعكس المجالس النيابية تشريعية ، وان الكثرة في الاولى معطلة . وقد وافق المجلس على ان يكون لكل دائرة عضوان باغلبية ٧٢ ضد ٤٩ صوتا (٧٨) . واقترح نفس العضو اعفاء المتعلمين من الضريبة ، اذ اشترط مشروع القانون ان يدفع العضو ضريبة مقدارها ثلاثون جنيها ، فاعترض عليه احد كبار الملاك مما اثار العضو يوسف الجندي وقال له « لماذا سمحت لنا بالجلوس هنا معكم ونحن نقرر امورا خطيرة » ، وتدخل وزير الداخلية وذكر ان مجلس النواب مجلس تشريعى سياسى وظيفته تقرير المبادئ العامة في السياسة والاجتماع والمال (٧٩) . ولم يوافق المجلس على اقتراح اعفاء المتعلمين من الضريبة (٨٠) . على اساس فكر كبار الملاك انهم اصحاب المصالح في البلد ولا يجب حرمانهم من النظر في الوجة التى تصرف فيها تلك الضرائب (٨١) . ودافع أحد النواب عن ضرورة وجود المتعلمين في تلك المجالس لمدها بالآراء الناضجة والابحاث الفنية ، لان في اختصاصاتها مسائل فنية كثيرة تحتاج الى رأى المتعلمين ،

(٧٧) صحيفة السياسة في ٢ ديسمبر ١٩٢٧ .

(٧٨) مجلس النواب ، الجلسة ١٤ في ٣ يناير ١٩٢٨ .

(٧٩) مجلس النواب ، الجلسة ١٥ في ٤ يناير ١٩٢٨ .

(٨٠) مجلس النواب ، الجلسة ١٦ في ٩ يناير ١٩٢٨ .

(٨١) وهذا الراى للنائب عبد السلام مهى جمعة .

الى جانب ان المصريين جميعا اصحاب مصالح في البلاد ، وانتهى وقت  
اصحاب المصالح الحقيقية وانتهت المناقشة بعدم اعفاء كل من كان حائزا  
لديهم من احدى الكليات او المدارس العليا من شرط الضريبة باغلبية ٨٥.  
ضد ٦٣ صوتا (٨٢) . ولما اقترح بعض النواب تخفيض الضريبة لعضوية  
مجلس المديرية الى عشرين جنيها ، اعترض احد عبد الفغار ( وهو من  
كبار الملاك الزراعيين ) لعدم مزاحمة اصحاب المصالح الحقيقية في البلاد ،  
مما ادى الى رفض المجلس للاقتراح (٨٣) . وتمت الموافقة على مشروع  
القانون في ٢٣ يناير ١٩٢٨ ، ما عدا خمسة أعضاء (٨٤) .

ومن القوانين التي حاول البرلمان الغائها ، احتراماً لحرية الرأي  
والقول والاجتماع قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العامة .  
وقد مر هذا القانون بعدة ظروف أدت الى تعطيله أو تعديله . وكاد مجلس  
النواب لعام ١٩٢٤ أن يلغى هذا القانون ، لولا اعتراض رئيس الوزراء  
« سعد زغلول » ورغبته في وضع قانون جديد ، ولم يتمكن المجلس من  
مناقشة المشروع الذي وضعه مجلس الشيوخ لاستقالة الوزارة ، وحل  
مجلس النواب ، ولما عادت الحياة البرلمانية عام ١٩٢٦ بدأ مجلس النواب  
مناقشة مشروع القانون من جديد . وفي دورة الانعقاد العاды الثالث اعيد  
المشروع الى لجنة الداخلية الجديدة فأعادت بحثه ، وأدخلت عليه تعديلا  
بموافقة مندوب الداخلية (٨٥) . وقدمت معه تقريراً أوضحت فيه الغرض  
من تعديله وهو ان يتمتع كل انسان بحرية الاجتماع والمظاهرة ، وان يحافظ  
من جهة أخرى على النظام والامن العام . ولما عرض المشروع على المجلس  
ناقش في عدة جلسات في ديسمبر ١٩٢٧ ، ويناير ١٩٢٨ . وقرره في جلسة

---

(٨٢) مجلس النواب ، الجلسة ١٦ في ٩ يناير ١٩٢٨ .

(٨٣) مجلس النواب ، الجلسة ١٧ في ١٠ يناير ١٩٢٨ .

(٨٤) مجلس النواب ، الجلسة ٢١ في ٢٣ يناير ١٩٢٨ .

(٨٥) مجلس النواب ، الجلسة ٩ في ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ .

٣ يناير ١٩٢٨ بأغلبية ١٥٤ صوتاً ضد صوت واحد ، وأرسل مشروع القانون الى مجلس الشيوخ في ٩ يناير ١٩٢٨ فحالاه على لجنة الداخلية ، خوافت على في ١٤ يناير ١٩٢٨ . ثم عرض على مجلس الشيوخ فوافق على رأى اللجنة (٨٦) . وأهم ما اشتهل عليه مشروع القانون ان الاجتماعات العامة حرة على الوجه المقرر في هذا القانون (م ١) ، وان يخطر من يريد تنظيم اجتماع عام ، المحافظة أو المديرية أو سلطة البوليس في المراكز قبل عقد الاجتماع بثمانية وأربعين ساعة على الأقل ، وتنقص الى ٢٤ ساعة ، اذا كان الاجتماع خاصاً بالانتخاب ، وان يتم الاخطار عن الاجتماعات من شخصيتين على الأقل ، مع بيان الزمان والمكان وموضوع الاجتماع (م ٣) ، وان تتكون لجنة الاجتماع من رئيس واثنين من الاعضاء للمحافظة على النظام (م ٤) ، وأن لا يجوز لرجل الادارة حل الاجتماع الا اذا طلبت منه ذلك اللجنة السابقة او في حالة حدوث اضطراب . ثم أرسله مجلس الشيوخ الى رئاسة مجلس الوزراء لكي يعرض في اجتماع مجلس الوزراء ويصدق عليه الملك ليصبح قانوناً من قوانين الدولة . وفي اليوم التالي لأرساله ، لاحظ أحد موظفي مجلس الشيوخ ان النص الذي أرسله مجلس النواب الى مجلس الشيوخ قد سقطت منه فقرة سهواً . ولهذا طلبت سكرتارية مجلس الشيوخ من رئاسة مجلس الوزراء إعادة مشروع القانون اليها حالا للنظر في الفقرة التي سقطت سهواً ، وكان ذلك في بداية شهر مارس عندما قدمت وزارة عبد الخالق ثروت استقالتها (٨٧) . وسيؤدي هذا المشروع فيما بعد الى اقالة وزارة مصطفى النحاس .

وقد امتاز برلمان ١٩٢٦ بالحيوية والحماس ، وناقش كثيراً من الأمور الهامة ، ونلاحظ انه أعطى الشئون الاقتصادية اهتماماً ملحوظاً . وفى مواجهة ازدياد عدد السكان وانتشار التعليم وتقدم وسائل المعيشة ،

(٨٦) مجلس الشيوخ ، الجلسة ١٢ في ٢٢ يناير ١٩٢٨ — ووافق عليه ٧٨ من ٧٩ صوتاً .

(٨٧) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٢٥٧ ، ص ٢٥٨ .

وتطلع الشباب الى حياة افضل ، رأت لجنة الميزانية في مجلس النواب ضرورة تعاون الحكومة مع البرلمان في تحقيق الرخاء ، واقتترحت حفظ وتحسين مرتبة القطن المصرى وتنفيذ برنامج اعمال الري الكبرى وتوسع المحاصيل الزراعية ، واستثمار القوى الطبيعية واهمها مساقط المياه والموارد المعدنية واستخراج الكهرباء من خزان اسوان (٨٨) لصناعة المساد وادارة آلات الري ، وتمضيد الصناعة الوطنية من اجل زيادة موارد الدولة (٨٩) . ومن ذلك تبدو بادرة جديدة ، وهى اهتمام النواب بالحالة الاقتصادية وضرورة وضع خطة لزيادة الدخل القومى لمواجهة الزيادة السكانية ومتطلبات الجماهير . وللزمة المالية التى ظهرت نتيجة لهبوط اسعار القطن ، قدم احد النواب استجوابا الى رئيس مجلس الوزراء ووزيرى المالية والزراعة ، دعا فيه الحكومة الى العمل على تنمية الثروة وتشجيع الصناعات واعطاء السياسة الاقتصادية عناية كبيرة لتتوسع المحاصيل واستثمار موارد البلاد (٩٠) . ولهذا السبب ايضا قدمت لجنة المالية في المجلس تقريراً عن وضع حالة البلاد الاقتصادية وضرورة النهوض باستغلال موارد البلاد ، ودارت مناقشات حية وخاصة عن ضرورة التصنيع وحماية الصناعة المصرية سواء بترقية التعليم الصناعى ، وتعديل النظام الجبركى ، والى مساهمة الاجانب في الضرائب والغاء الامتيازات الاجنبية ومحاولة حل مشكلة الازمة الاقتصادية الناتجة عن هبوط اسعار القطن . وعقب احد النواب على تقرير اللجنة فاشار الى عدم تعاون الاجانب في دفع الضرائب للحكومة ، واكد على ضرورة الاهتمام بالصناعة ، وتوسع المحاصيل والاهتمام بمشاريع الري ، واكد آخرون الى ضرورة استغلال

---

(٨٨) تابع الموضوع محمد صالح حرب هذا الموضوع — وكالمعادة اشترى مندوب وزارة الاشغال الى فوائد المشروع واهتم الوزارة به ودراسته .

( مجلس النواب الجلسة ٢٩ في ١٤ فبراير ١٩٢٧ )

(٨٩) مجلس النواب ، الجلسة ١١ في ١٢ يوليو ١٩٢٦ .

(٩٠) مجلس النواب ، الجلسة ٢٨ في ٩ يناير ١٩٢٧ ( النائب عبد الخالق مطية ) .

الموارد المعدنية وصناعة الغزل والنسيج والاهتمام بالثروة الحيوانية «  
وحماية الصناعات المصرية (٩١) .

ولواجهة الأزمة المالية ، قام مجلس النواب بمحاولة تخفيف العبء  
عن الميزانية العامة ، بتخفيض النفقات ، فعندما نقلش مجلس النواب  
مخصصات ديوان الملك ، وجه الاعفاء انتقادات عنيفة الى مخصصاته  
السراى ، ولكن سعد زغلول حمل الاعضاء على اتخاذ موقف يتسم بالاعتدال  
تجاه تلك المخصصات وحال المجلس دون تخفيضها وترك الامر فى ذلك  
لحكمة الملك ، حيث ان مصروفات السراى لا تتناسب مع دخل البلاد ورجا  
الملك ان يقدم للابة المثال على الاقتصاد والتوفير (٩٢) ، وقرر تخفيضها  
فى ميزانية ٢٧ — ١٩٢٨ الى ما يعادل ١٤٦ ألف جنيه . وافر مجلس  
الشيوخ ما قرره مجلس النواب تجاه هذا الموضوع (٩٣) . وفى دور  
الانعقاد الثانى رأت لجنة المالية ان ميزانية ديوان الملك مرتفعة عما يتفق  
وميزانية الدولة العامة ، مما جعل بعض النواب يعترضون على ضخامة  
ميزانية السراى فى الوقت الذى تعاني فيه الدولة أزمة مالية . وبما قاله  
النائب احمد عبد الغفار « لقد أصبح فى البلاد حكومتان حكومة للامة وحكومة  
للسراى يتبعهما جيشان ، جيش الامة وجيش خاص هو الحرس وله قائد  
خاص ومدفعية خاصة ليست موجودة فى الجيش المصرى مع اخلاص البلاد  
للملك » . واعترض آخرون على النفقات الباهظة التى رصدت لاصلاح  
بعض القصور ، وكان المجلس معتدلا بمجدد الرغبة الى الملك لتخفيض هذه  
الميزانية ، وأضاف رغبة اخرى فى أن يعهد بأعمال القصور الملكية الى  
وزارة الاشغال المصرية (٩٤) . وتصبحت مجسومة من اعضاء مجلس

(٩١) مجلس النواب ، الجلسة ٤٣ فى ١١ ابريل ١٩٢٧ .

(٩٢) مخيلة السيف فى ١٧/٥/١٩٢٧ .

(٩٣) الجلسة ٢٥ فى ١٦ أغسطس ١٩٢٦ .

(٩٤) مجلس النواب ، الجلسة ٥٩ فى ١٦ مايو ١٩٢٧ .

للنواب واقترحوا انقاص المكافأة البرلمانية ، وأقر المجلسان الاقتراح (٩٥) .  
ونص على أن يتناول كل عضو مكافأة سنوية قدرها ٤٨٠ جنيهه بدلاً من  
٦٠٠ جنيهه للعضو ، وترتب عليه اقتصاد مبلغ ٣٠٩ ألف جنيه .

ومن أبرز القضايا السياسية والوطنية التي اهتم بها البرلمان ،  
الشئون التعليمية حيث سأل أحد النواب وزير المعارف عن مدى تنفيذ الوزارة  
للمادة ١٩ من الدستور التي تنص على أن « التعليم الاولى الزامى للمصريين  
من بنين وبنات وهو مجاني في المكاتب العامة » . واكد له الوزير ان الوزارة  
ساعية في زيادة مدارس المعلمين والمعلمات ، وانشاء المدارس حتى يمكن  
تعميم مشروع التعليم الازامى للبنين والبنات (٩٦) . وبناء على المادة ١٨  
من الدستور ، التي تنص على أن « تنظيم أمور التعليم العام يكون بقانون » ،  
فقد قام البرلمان في دور الاعتقاد العادى الثانى في وضع تلك القوانين . ومن  
قراءة المضابط لقوانين مراحل التعليم ، ندهش بأن الوفد ، رائد الحركة  
الوطنية ليس له برنامج اجتماعى ، ونحس بتضارب الآراء بين الوفديين ،  
عكس مواجهتهم للمواقف السياسية كتلة واحدة تقريباً . وندهش اكثر  
عندما نرى مشاهير اعضاء الوفد في البرلمان يضيعون مجانية التعليم ، مما  
يؤكد وضع الوفد في قائمة الاحزاب البورجوازية ، وكان شغل الوفد الاكبر  
هو قضية الاستقلال وإبرام المعاهدة مع بريطانيا ، ولهذا لم تعد الحياة  
التبائية بالخير كلية على الطبقات الكادحة . وكانت اولى تلك القوانين ،  
مشروع قانون التعليم في رياض الاطفال ، وكانت تلك المدارس تتبع نظم  
التربية الحديثة ، وتعمل على تربية ملكات التلافيذ ، وكان التعليم فيها  
بمصرفات . ومن المادة الثانية التي نصت : « على وزير المعارف في احوال  
استثنائية أن يعفى من المصروفات أو يقبل بالمجان تلاميذ أو تلاميذات » ،  
إلا أن لجنة المعارف برئاسة ويسا وأصف الوفدى ووكيل مجلس النواب ،

(٩٥) قانون رقم ١٦ في ٢١ مايو ١٩٢٧ . ومنهبة السيئة في ١٥/٥/١٩٢٧ .

(٩٦) مجلس النواب ، الجلسة العامة في ٥ يوليو ١٩٢٦ .

رفضت ان تتكلف الخزانة العامة مصروفات تعليم اى تلميذ بهذه المدارس «  
ورأت ان وزارة المعارف قد منيت ان يكون التعليم الاول بالمجان ، ولم تسمح  
بالمجانة في تلك المدارس الا في حالات اضطرارية اثناء الدراسة فقط .  
ورفضت رفع نسبة الاعفاء من ١٪ الى ٥٪ ، لان هذه المدارس كما ذكر  
احمد حافظ عوض الوندى خاصة لفئة معينة ورد عليه بكرم عبيد الوندى «  
اذا حررنا ابناء الفقراء من دخول تلك المدارس فان الارستقراطية  
الفكرية ستصبح محصورة في الاغنياء » واقترح رفع نسبة المجانية الى ٥٪  
او ١٠٪ حتى تتاح فرصة امام الفقراء ، لان البلد ديمقراطية وليس بها  
طبقات . وذكر آخر انه اولى بابن العامل ان يدخل المدارس الالزامية بدلا  
من تلك المدارس المترفة ، وعندما ايد بعض النواب رفع نسبة المجانية بها  
حتى يستفيد من تلك المدارس الفقير كالغنى ، رد عليهم ويصا واصف بانه  
« ليس من الضروري ان تتأثروا بنظرية الديمقراطية من حيث الرأفة بالفقراء  
في كل مناسبة ، لانه لا غشاضة على الفقير اذا اتقن صنعه تساعده على  
كسب عيشه » وعلل رايه لضيق موارد الميزانية . وهذه قطعاً آراء  
لا تعبر عن فكر جماهيرى بل طبقي ، وهم جماعة كبار الملاك الزراعيين  
والرأسماليين . في حين راي نائب آخر ان تلك المدارس تتميز « بزى خاص  
ونظام اكل خاص وتقدم للتلاميذ الشاي واللبن والمربى والحلوى ، وفي هذا  
كل الضرر لو تعود اولاد الفقراء على ذلك فماذا يصنعون عند عودتهم الى  
منزلهم حيث يعتمدون في غذائهم على العدس والفول وتعلل هؤلاء بالميزانية  
والاموال اللازمة ، وتقرر بقاء المأذنة كما هي دون السماح بنسبة معقولة  
لنوابغ من اولاد الفقراء (٩٧) .

وعند مناقشة مشروع القانون الخاص بتنظيم المدارس الابتدائية  
وامتحان شهادة اتمام الدراسة الابتدائية . وعن المادة السادسة التي  
تسمح لوزير المعارف الحق في قبول مجانية او نصف مجانية في حدود ٤٪



وقترح أحد النواب رفع النسبة إلى ٢٥٪ ورأي اعطاء الفرصة لابناء الفقراء حيث ان التوابغ وكبار رجال الدولة ممن اعطوا فرصة التعليم بالجان ، وضرب مثلا بعلي مبارك ، ونقد فكرة تضيق المجانية . ولكن المجلس رفض اقتراحه . وقدمت اقتراحات لرفع النسبة إلى ٨٪ كجبل وسط ولكنها رفضت ايضا . في حين دعا البعض (٩٨) الى تأييد ما اتجهت اليه اللجنة حتى لا يحدث بطلالة في المستقبل ولهذا دعوا الى انشاء المدارس الصناعية وتشجيع المجانية فيها (٩٩) ومن هنا يتضح عدم انطلاق الاعضاء في الابدور الاجتماعية ، تأكيدا لاستمرار تفوقهم وتفوق طبقتهم وعدم اتاحة الفرصة كما ذكروا لابناء الفقراء وهم غالبية الشعب . وفي مجلس الشيوخ ، اقر الاعضاء مشاريع القوانين الخاصة بتنظيم المراحل التعليمية . وفي الجلسات من ٣٦ الى ٤١ ناقش الاعضاء مشروع القانون الخاص بتنظيم المدارس الثانوية للبنين وامتحان شهادة الدراسة الثانوية ، واقترح احد الشيوخ زيادة نسبة المجانية من ٤٪ الى ٦٪ ، لانساح المجال امام الفقراء ليحصلوا على ارقى الشهادات ورفضت الاغلبية الاقتراح بحجة ان ايرادات الدولة محدودة . وفي جلسة التاسع من مايو ، وافق أعضاء مجلس الشيوخ على المشروع بالاجماع (١٠٠) وهكذا لم يتح أعضاء البرلمان الفرصة للتوابغ من الفقراء حرصا منهم على امتيازاتهم الطبقية ، بحجة نقص موارد الميزانية .

واهتم البرلمان بالجامعة وتطورها ، ولم ينس الاعضاء الجامعة في كل ميزانية وطلبوا لها المزيد من الاعتمادات . وفي ميزانية ٢٦ — ١٩٢٧ ، اهتم مجلس النواب بفتح اعتماد اضافي للجامعة ، ليتيسر لها تسوية حبيب الاعمال الجديدة في خلال تلك السنة المالية (١٠١) ، ووافق مجلس

---

(٩٨) ابراهيم الهلباوى ، عبد الخالق سليم ، وحيد البعل .

(٩٩) مجلس النواب ، الجلسة ٢٨ في ٨ فبراير .

(١٠٠) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٤١ في ٩ مايو ١٩٢٨ .

(١٠١) مجلس النواب ، الجلسة ٤٢ في ٢١ مارس ١٩٢٧ .

الشيوخ على مشروع قانون وأرد من مجلس النواب بتنظيم الجامعة المصرية .  
أقرته لجنة المعارف في المجلس ، يقر انشاء الجامعة في مدينة القاهرة ،  
على أن تضم كليات الآداب والعلوم والطب والحقوق ، وأن يكون اختصاصها  
غيا يتعلق بالتعليم العالي ، وتشجيع البحوث العلمية ، وترقية الآداب  
والعلوم في البلاد ، وأن يكون لها شخصية معنوية ، وأن تقبل التبرعات  
طبقاً لاحكام القانون ، ونص المشروع علي تنظيم ادارتها ، وعلى أن تكون  
اللغة العربية هي لغة التعليم بها ما لم يقرر مجلس الجامعة في احوال  
خاصة استعمال لغة أجنبية (١٠٢) .

واهتم البرلمان بامتداد سلطته ومراقبته للمعاهد الدينية التي كانت  
تحت سلطة الملك يباشرها استناداً على المادة ١٥٣ من الدستور حين  
وضع قانون . واصر مجلس النواب ان تخضع ميزانية المعاهد الدينية  
لرقابة البرلمان مع ميزانية الاوقاف كميزانيات مصالح الحكومة (١٠٣) ،  
وتمكنت اللجنة مع الحكومة في وضع مشروع قانون قدم للمجلس في ٤ مايو  
١٩٢٧ متضمناً ان يكون استعمال الملك لسلطته فيما يختص بالمعاهد الدينية  
بواسطة وزير مسئول امام مجلس النواب ، وأن يقرر البرلمان هذه الميزانية  
ويوافق على حسابها الختامي بعد بحثها كباقي اجزاء ميزانية الدولة وقرر  
المجلس فيه ، أن يكون استعمال السلطة التي للملك فيما يختص بالجامع  
الازهر والمعاهد الدينية الاخرى بواسطة رئيس مجلس الوزراء (١٠٤) .  
وقد اتاح صدور هذا القانون للمعاهد الدينية الخروج من عزلتها وجهودها ،  
وارتباطها بالتطور والتقدم الذي تسير فيه البلاد في ظل الحياة  
الدستورية (١٠٥) . وأرسل المشروع الى مجلس الشيوخ في ١٠ مايو

(١٠٢) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٩٢ في ٩ مايو ١٩٢٧ .

(١٠٣) مجلس النواب ، الجلسة ٢٥ في أول فبراير ١٩٢٧ .

(١٠٤) مجلس النواب ، جلسة ١٩٢٧ .

(١٠٥) صحيفة السياسة في ١٩٢٨/٥/٢٠ .

١٩٢٧ ، ناطقاه المجلس الى لجنة الاوقات والمعاهد الدينية (١٢٦) . وفي ٢٣ مايو وافقت اللجنة ثم مجلس الشيوخ على تقرير مجلس النواب (١٠٧) . وظهر البرلمان اهتماما بالغا بالجيش ، وحاول ان يجعل منه قوة مستقلة وقادرة على حماية البلاد ، ولهذا طالب النواب بتقوية الجيش بزيادة عدد ه و ومعداته وتسليحه باحدث الاسلحة وادخال سلاح الطيران (١٠٨) . وتمصر قيادته وتعميم التجنيد الاجبارى حتى يصبح الجيش درعا للوطن . وفي ٢٤ يناير ١٩٢٧ قدم أحد النواب استجوابا ، بشأن قانون القرعة العسكرية ونظام الاصلاح الخاص بالمدرسة الحربية ، ومساواة المصريين جيعا امام الدستور في هذا الواجب ، وزيادة الجيش وتحسينه (١٠٩) . وفي ٦ فبراير ١٩٢٧ احتج نفس العضو على وجود موظف اجنبى وهو اللواء سبنكس حيث لا حدود لسلطته في وزارة الحربية . وحيث يشغل وظيفة مفتش عام للقوات العسكرية ويقوم في الواقع باعمال السردار ، واقترح انقاص ميزانية دفاع قوات السودان (١١٠) وقدرها ٧٥٠ الف جنيه التى قررت في عهد وزارة زيور الاولى الى ٢٥٠ الف جنيه ، وتوجيه باقى المبلغ لاصلاح الجيش . وعن قانون القرعة العسكرية اجاب وزير الحربية ان مشروع القانون في الطريق الى البرلمان لعرضه عليه . وعن اصلاح المدرسة الحربية ذكر أنه يجرى في مجلس الجيش دراسة مشروع النظام الجديد بها وان لجنة الجيش ولجنة الضباط والمفتش العام يقومون بكل ما كان داخلا في اختصاص السردار من اعمال تحت اشرافه .

(١٠٦) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٢٨ في ١٠ مايو ١٩٢٧ .

(١٠٧) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٤٠ في ٢٣ مايو .

(١٠٨) مجلس النواب ، الجلسة ٤٩ في ٦ سبتمبر ١٩٢٦ .

(١٠٩) مجلس النواب ، الجلسة ٢١ في ٢٤ يناير ١٩٢٧ ( محمد نكزى ابتالة ) .

(١١٠) قررت في عهد وزارة زيور الاولى بعد انسحاب الجيش المصرى من السودان عقبه .

مقتل السيرى ستاك حاكم السودان العام . ووافق المجلس على اعتيادها لاستقرار سياسة .

حسن التفاهم مع بريطانيا .

( مجلس النواب ، الجلسة ٣٠ في ٦ فبراير ١٩٢٧ ) .

وزير الحربية . وفكر إن الوزارة حريصة على تدريب الجيش بلجندت الخبرات العسكرية . واشتدك بعض النواب في المناقشة فدعا أحدهم إلى إصلاح الجيش وفي المقدمة إصلاح المدرسة الحربية وقانون القرعة ، ورأى عضو آخر عدم تعيين سردار في حين دعا ثالث إلى ترك المسألة لوزير الحربية (١١١) .

وكلفت لجنة الحربية البرلمانية لجنة فرعية مؤلفة من بعض أعضائها ، لفحص ميزانية وزارة الحربية ، فطلبت في تقريرها إلغاء منصب السردار ، لتعارض وجوده مع وزير حربية مسئول أمام مجلس النواب ، وحثت على تحسين أسلحة الجيش ، وترقية التعليم في المدرسة الحربية . كما اقترحت بعض أعضائها تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون اللواء سينكس عضوا فيه على مثال مجلس الجيش البريطاني ، واستبعدت مبلغ ٧٥٠ ألف جنيه المخصصة لقوة الدفاع السودانية (١١٢) . وبهذا رأت اللجنة سحب السلطة في الجيش من يد المفتش العام وحصرها في مجلس تحت رئاسة الوزير ، وكان المفروض أن يقدم هذا التقرير إلى لجنة الحربية لتقرر ما تراه فيه ، وترسل اللجنة تقريراً إلى لجنة المالية ، وهذه تضع تقريرها وتعرضه على مجلس النواب ليناقشها ويتخذ فيه قراراً . وقبل أن تذاع تلك الآراء ، احتج المنسوب السلمي على هذا العمل ، بحجة أن انجلترا تعهدت في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بالدفاع عن مصر ضد أي اعتداء أجنبي . ولهذا رأى أن تكون لها السيطرة على الجيش وإدارة الحدود ، وأن تظل سلطة سردار الجيش المصري المخولة للمفتش العام سينكس هي السلطة العليا على الجيش ، ورأى أن إلغاء منصب سردار الجيش وتعديل مجلس الجيش يؤدي إلى إضعاف الإشراف البريطاني على الجيش وإشراكه في نظركم مجلس النواب فكلت تأثير المتطرفين الوفديين ويقصد أجد ماهر

(١١١) مجلس النواب ، الجلسة ٣٠ في ١١ فبراير ١٩٢٧ .

(١١٢) أحمد شفيق ، الحولية الثالثة ١٩٢٧ ص ١٨١ و ص ١٨٢ .

ومحمود فهمى النراشى (١١٣) . ورد عليه رئيس الوزراء يوم ٢٤ مايو  
بأن الجيش المصرى لا يخفص تحت أى نقطة من نقط تصريح فبراير  
١٩٢٢ (١١٤) وأوضح أن تدخل أى سلطة أخرى فى مسألة الجيش يقنافه  
مع المسئولية الوزاوية (١١٥) . ولم يقبل المندوب السنالى هذا الرد ،  
فقابل الملك فؤاد وأطلمه على خطورة الموقف ، فأخبره الملك أنه مجرد من  
كل سلطة فى ظل الظروف السياسية الحالية (١١٦) . فأرسل المندوب  
السالى فى ٢٩ مايو مذكرة الى الحكومة المصرية بعد مخابرته مع الحكومة  
البريطانية احتوت على مطالب الحكومة البريطانية وعززها بطلب ارسال  
ثلاث سفن حربية للتفهد وخاصة تهديد المتطرفين ، فوصلت تلك السفن  
من مالطة الى الاسكندرية فى اول يونيو ١٩٢٧ (١١٧) . وعلل وزير خارجية  
بريطانيا ارسالها فى مجلس العموم البريطانى « بأن فريقا من رجال  
السياسة فى مصر اتجهت انظارهم الى الجيش منذ بعض الوقت ، وغرض  
هذا الفريق يرمى من جهة الى زيادة عدد الجيش وزيادة قوته ، ومن جهة  
أخرى يرمى الى تحويله الى سلاح فى يد حزب سيمى . ولا ريب فى ان  
تلك المشروعات من المسائل التى تهمل الحكومة البريطانية مباشرة لان الدفاع  
عن قناة السويس من المصالح الجوهرية وحماية الاجانب من العهود التى  
قطعتها على انفسنا لذلك لا يسع الحكومة البريطانية السماح بوجود قوة  
يمكن تحويلها الى قوة معادية لنا » ، وأشار الى تقرير لجنة الحربية فذكر  
ان الغرض من نقل هذه الوظائف الى وزير الحربية « لتمكين الحزب القابض

---

(١١٣) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ص ٣٠٣ .

Lloyd, op. cit., P. 200

والسيسة فى ١٩٢٧/٥/٣١ .

Lloyd, op. cit., P. 208

(١١٤)

(١١٥) أحمد شفيق ، الحولية السفينة ، ص ١٨٦ .

(١١٦) د . عبد العظيم ريشان ، المرجع السابق ، ص ٦٦٦ .

Lloyd, op. cit., P. P. 200-212

(١١٧)

على زمام السلطة من يسط نفوذه السياسي على الجيش وتسخره لأغراضه الخاصة دون معارضة لهذا كان ارسالها للقائى على المتطرفين ، وأشار الى ان هذه المسألة يجب أن تكون موضوع تنقية يتم الاتفاق عليها ، ورحب بالمفاوضات بين الحكومتين (١١٨) . بهذا اتخذت الحكومة البريطانية التحفظات الاربعة وسيلة للسيطرة والسيطرة على الجيش المصرى والتدخل فى الشؤون الداخلية للبلاد ، وكانت سياسة لويد تقوم على الجرس على تنفيذ التصريح وتفسيره حسب مصالح بلاده . ونتيجة لما حدث قدم احد النواب سؤالا الى رئيس الوزراء أشار فيه الى الاتهامات البريطانية وخاصة اتهام الوفد بتحويل الجيش الى سلاح فى يده ، فنفى رئيس الوزراء التهمة (١١٩) . وفى ١٦ يونيو ١٩٢٧ دارت مناقشات عن هذا الموضوع ، وصرح رئيس الوزراء فى الجلسة بقيام خلاف ادى الى ارسال مذكرة الى الحكومة المصرية فى ٢٩ مايو اشتملت على طلبات خاصة بالجيش ومصلحة الحدود منها وجوب تمكين المفتش العام للجيش المصرى ( اللواء سبنكس ) أن يؤدى عمله فى حرية ، وأن يمنح عقد على الاقل لمدة ثلاث سنوات ، وإبقاء لجنة الضباط على ما هى عليه ، وأن يعين ضابط بريطانى كبير برتبة لواء ليكون مساعدا للمفتش العام ، وأن تكون مصلحة الحدود تحت اشراف المفتش العام البريطانى للجيش أو نائبه فى غيابه ، وأن تظل المراكز التى يشغلها ضباط أو رجال بريطانيون فى المصالح التابعة لوزارة الحربية وكذلك مصلحة الحدود ، محفوظة فى ايد بريطانيين على شرط ان لا تمس اختصاصاتهم ، وأن يظل النظام القضائى كما هو فى الجهات الداخلة فى مصلحة الحدود (١٢٠) . ومهدت لهذه المطالب بالرغبة الى تسوية ودية لما بين البلدين من المسائل الملحة . ودعت الحكومة المصرية الى المفاوضات

House of Commons, meeting of 1 June 1927.

(118)

Vol. 207, P. P. 360, 361.

١١٩) مجلس النواب - الجلسة الثانية ١٦ يونيو (اسماعيل صدقى )

(١٢٠) عبد الرحمن المرزوقي ، - المرجع السابق ، ص ٢٧٢ ونص ٧٧٤ .

معا للوصول على عقد اتفاق ، وأنصح للحكومة المصرية ان تلك المطالبات تؤدي في مجوعها الى انقاص حقوق السيادة المصرية وسلطة البرلمان . والاخلال باحكام الدستور . ولكن الحكومة رأت ابقاء النظام الحالي في الجيش ومصلحة الحدود على ما هو عليه مع الاحتفاظ بسلطة الوزير ومسئوليته امام البرلمان عن هذه الشؤون (١٢١) . وطلب النائب عبد الحميد سعيد تقديم المذكرة والاوراق المتعلقة بها لدراستها واصدار قرار فيها يقر الحكومة على تصرفاتها ، وذكر ان معنى بقاء الحالة كما هي ، ان تبقى السلطة والنفوذ للمفتش الانجليزي وأن يبقى صاحب الامر والكلمة العليا في الجيش وأن في ذلك مساس لكرامة البلاد . ولكن رئيس المجلس سعد زغلول ايد رئيس الوزراء على اساس ان ما سمعه المجلس يدل على ان حقوق الامة محفوظة وسلطة برلمانها مصانة وطلب الانتظار حتى تنشر الوثائق . وتكلم من المعارضة مصطفى الشوريحي ، فاشار الى ان المسألة حلت شكليا ، وان الموضوع فيه تسليم ببدا التدخل في شئون البلاد الداخلية . وانتهى الامر الى تقديم ثلاثة اقتراحات ، وأعلن رئيس المجلس أنه طالما لم تنشر المذكرة والوثائق فلا داعي الى الانتهاء على رأى وان المجلس ليس مرتبطا بشيء مما جاء في بيان رئيس الوزراء اليوم واكتفى الاعضاء بتصريح سعد زغلول ، ووافق المجلس على الانتقال لجدول الاعمال (١٢٢) . وتغلب على الاكثية البرلمانية الاعتدال استمرارا في سياسة حسن التفاهم بين البلدين ، بفضل سعد زغلول ، حتى لا تتعرض الحياة النيابية لاي تهديد جديد ، لهذا رأى بعض أنصاره « أنه يشترى الدستور بما هو أغلى منه » (١٢٣) .

---

(١٢١) مجلس النواب ، الجلسة ( ٧٦ ) في ١٦ يونيو .

(١٢٢) الجلسة السابقة ، وأحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ١٨١ وما بعدها .

ومفكرات عبد الرحمن نهيى ص ٣٠٣ وما بعدها .

Lloyd, op. cit., P. P. 199 - 212.

(١٢٣) د . عبد الخالق لاتين ، المرجع السابق ، ص ٢٩٧ .

وعبر بعض النواب عن قلقهم من استمرار وجود الموظفين الاجانب على ما بعد المدة المحددة لهم ، واشياعا اتفاق الحكومة مع الحكومة البريطانية في استيفاء قسطنطين السيطرة البريطانية على مصالح معينة للألمان حسن سرها . حيث رأى المجلس أن الحكومة المصرية دفعت ثمانية مليون جنيه بمقتضى قانون التعويضات لتتخلص من نفوذهم ، وليس من العدل بعد ذلك أن يبقى موظف اجنبى فى خدمة الحكومة المصرية ممثلا لاشراف أو نفوذ حكومته ، وللحكومة المصرية أن تختار الموظفين الكفنيين وتستخدم كموظفين مصريين . وقد نفى رئيس الوزراء فى اجابته تلك الاشاعات وصرح بأن الحكومة لها مطلق الحرية فى الاستغناء عن أى موظف اجنبى ، وانها " لن تستبقى الا ما تحتاج اليه البلاد منهم (١٢٤) . الا ان على يكن وجد نفسه أمام تيارين متعارضين ، الاغلبية الوفدية وقد صهبت على التخلص من معظم الموظفين الاجانب وان لم يكن كلهم ، ولويد المندوب السامى الذى أراد بقاء عدد منهم فى بعض الوزارات حتى تتمكن الحكومة البريطانية من تحمل مسئوليتها فى حماية ارواح وممتلكات الاجانب (١٢٥) . وكان هذا الموضوع يشغل رأى العام البريطانى ، الذى كان يهيم بقاء هؤلاء الموظفين من أجل الادعاء السابق (١٢٦) . وأشار لويد الى هذا الموضوع فى ١٦ مارس ١٩٢٨ حيث أبقى الى تشمبرلن ، الى أن عقود الموظفين البريطانيين فى ادارة الاقاليم موضع مناقشة ولا يمكن الموافقة عليها وتحذيره رئيس الوزراء والملك (١٢٧) .

وعن الشؤون العربية كان المحل المصرى والامتراف بالملكة العربية

(٢٢٤) مجلس النواب ، الجلسة ( ٧٠ ) فى ٢ يونيو ١٩٢٧ .

Marlowe, J., op. cit, P. 278. (١٢٥)

House of Commons, meeting of 2 May, 1927, Vol., 205, P. 1962. (١٢٦)

F. O. 952/4 (16) No. 45 Lloyd to Chamberlain (١٢٧)

March 16, 1928 Tel. No. 171.



السعودية (١٩٢٨) ، من المسائل التي تتبناها مجلس النواب ، طالباً من الحكومة العمل على اقامة حسن العلاقات بين الشعبين المصري والسعودي .  
للروابط المعقدة التي تربط الشعبين وخاصة لمصلحة الحجاج المصريين .  
وناقش من عام ١٩٢٣ الى عام ١٩٢٨ الصعوبات التي تواجه ارسال المحمل المصري والمطالبة باعادته والبعثة العسكرية المرافقة له والاعتراف بالملكة العربية السعودية ، وكان الاتجاه سواء في البرلمان او الصحافة يتجه الى الاعتراف والاتفاق مع الملكة للروابط الفريدة بين البلدين (١٩٢٩) ،  
لولا التناقص الذي كان يدور في الخفاء بين الملك فؤاد والملك عبد العزيز آل سعود من أجل الخلافة حيث كان يطمح كل منهما أن يصبح خليفة المسلمين بعد ان اعلنت الحكومة التركية زوالها عام ١٩٢٤ .

اما القضايا الاجتماعية فلم تزل نصيباً ولو معقولاً من اهتمامات البرلمان ، الذي ركز اهتماماته على الشؤون الاقتصادية والوطنية ، ولما كان الوفد يحظى بأغلبية أصوات الجماهير الكادحة من العمال والفلاحين ، فكان عليه خشية ان يفقد جزءاً من جباهه الانتخابية ، ان يقوم بمنشروع تشريع قانون لحماية العمال وتحقيق مطالبهم التي تنحصر في وضع حد أدنى للأجور ، وساعات العمل وحماية المرأة أثناء العمل والتعويض عن الإصابات ومكافحة البطالة والتأمين الاجتماعي والتأمين ضد المرض والشيوخ والعناية بالصحة العامة وإنشاء مساكن مريحة للسكنى وحقهم في يوم الراحة الأسبوعية (١٣٠) . الا أن الوفد أهمل تلك المطالب ، لانه كان يضع قضية الاستقلال السياسي في المقام الأول ، ولأن غالبية المجلس من كبار الملاك الزراعيين والراسخين وهؤلاء يمدون الوفد

---

(١٢٨) كان لقب عبد العزيز بن سعود حينئذ سلطان نجد وملحقاتها وبك الحجاز —  
وتكونت المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢ بضم نجد والحجاز ومصر والمنطقة الشرقية .  
(١٢٩) نبيه بيومي عبد الله ، تطور فكرة القومية العربية في مصر ، ص ١١٩ : ص ١٢٤ .  
ومجلس النواب في ٣ يوليو ١٩٢٦ ، وجلسة ١٩ مايو ١٩٢٧ ، وجلسة ١٧ أبريل ١٩٢٨ .  
(١٣٠) عبد الله الخطيب ، المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .

بحاجته المالية وكان عليه أرضاؤها (١٣١) . ورغم حماسة الوفد الوطنية ، الا أنه لم يرتبط بجماهير الشعب الكافحة اجتماعيا . وكل ما قام به الوفد في برلمان ١٩٢٤ ان تكلف سعد زغلول النائب حسن نافع باعداد مشروع قانون للعمال ، وحالت استقالة الوزارة عرضه على البرلمان (١٣٢) . ولحرص الوفد على استعادة سيجته لدى الطبقة العاملة ، فقد أجرى تغييرا في اللجان ، وجعل للعمال لجنة خاصة (١٣٣) . وقدم رئيسها اقتراحات بشأن العمال ، تنقسم الى قسمين ، القسم الاول خاص بارسال بعثة يمثل فيها اعضاء مجلس النواب لدراسة أوضاع العمال ، والثاني خاص بإنشاء مكتب العمل ليحل محل لجان التوفيق والمصالحات ، الى أن يصدر التشريع الخاص بهم . وعملت اللجنة في الاقتراح على أن تؤلف الحكومة لجنة لدراسة حالة العمال بصفة عامة ووضع تشريع خاص بهم على أن تبدها الحكومة بكافة المعلومات والاحصاءات اللازمة ، ورات اللجنة بموافقة مندوب الداخلية أن تشكل من أعضاء البرلمان ورجال القانون والادارة وبعض الخبراء لبحث حالة العمال (١٣٤) . وتشكلت اللجنة بموافقة الحكومة ولكنها لم تنته من عملها الا في مارس ١٩٢٩ (١٣٥) . وقد قدمت في المجلس عدة أسئلة للاهتمام بقطاعات من العمال والعناية بشئونهم ، الا انها كانت من أجل اكتسابهم كخاضعين (١٣٦) .

ولم يحظ الفلاحون بقسط من العناية أكثر من زملائهم العمال بل نلاحظ ان البرلمان لم يقف بجوارهم ، فعندما عمت الازمة المالية لانخفاض أسعار القطن ، وارتفاع قيمة الاجارات الزراعية . اشار احد الشيوخ الى ضرورة

(١٣١) نفسه ، ص ٢٥٠ .

(١٣٢) أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية ٢ ص ١٥٧ و ص ١٥٩ .

(١٣٣) مجلس النواب ، الجلسة ١٣ يونيو ١٩٢٦ ، وأصبح حسن نافع سكرتيرا لها .

(١٣٤) مجلس النواب ، الجلسة ٢٢ في ٢٥ يناير ١٩٢٧ .

(١٣٥) أمين عز الدين ، المجمع المجلد ٢ ص ٢٠٠ .

(١٣٦) مجلس النواب ، في ٢٤ يناير ١٩٢٧ كسؤال د . نجيب اسكندر من حالة كمسارية

النظر في عقود الإيجار ، واقتراح تخفيضها بسبب تدهور أسعار القطن (١٣٧) .  
وحاول أحد النواب وضع تشريع لتخفيض أجور الأراضي الزراعية  
تخفيضاً يتفق وهبوط أسعار القطن ، واشتداد الأزمة المالية ، وشعور  
الفلاح المستأجر بالضيق واقتراح تخفيض الإيجارات إلى الربع (١٣٨) . وفي  
الجلسة التالية اقترح نائب آخر استمرار الحكومة بالتسليف على الاقطان  
كأحد عوامل التخفيف (١٣٩) . وفي نفس الجلسة اقترح نائب ثالث تخفيض  
الإيجارات بها يتناسب مع انخفاض أسعار القطن . ورد عليه أحد كبار  
الملاك بضرورة احترام العقود ، وعدم هضم حقوق الملاك وعدم مساعدة  
الهيئة التشريعية لهؤلاء الفلاحين الفقراء ، واعتبر بعض النواب تلك  
الاقتراحات تدخلا في حرية الأئمراد الشخصية ، وقررت لجنة المالية في مجلس  
النواب وكانت برئاسة اسماعيل صدقي وسكرتارية حسين هلال وكلاهما  
من كبار الملاك الزراعيين ، رفض تخفيض الإيجارات لأن التعاقد بين  
الأشخاص قائمون يجب احترامه مهما كانت الظروف ، واثاحة الفرصة لتفاهم  
الملاك وصغار المزارعين ، وعدم تهديد المالك من آن لآخر ، احتراما لمبدأ  
الملكية التي نص الدستور على احترامها . ووافق المجلس على التقرير ما عدا  
عضوين فقط (١٤٠) . وبعد مناقشات استمرت ثلاث جلسات قدمت مجموعة  
من النواب اقتراحا « أن يقرر المجلس دعوة الحكومة إلى تأليف لجان في  
المديريات والمحافظات للتوفيق بين المؤجرين والمستأجرين » . وقد عبر أحد  
النواب على هذا الاقتراح بأن التسوية ودية والالزام لا يكون

---

السكة الحديد . الذين يطأون قطاعا من النخيلين في دائرة النائب وهي شبرا .

(١٣٧) مجلس الشيوخ ، الجلسة الرابعة في ٣٠ نوفمبر ١٩٢٦ .

(١٣٨) مجلس النواب ، الجلسة العاشرة في ١٥ ديسمبر ١٩٢٦ ( حافظ حنوت - نائب

مكرر المصلحة - منوية ) .

(١٣٩) مجلس النواب ، الجلسة الحادية عشر في ٢٠ ديسمبر . وقد خصصت الحكومة

مبلغ أربعة ملايين جنيه لتسليف المزارعين على إقطاعهم للحيلولة فوق انخفاض أسعاره .

(١٤٠) مجلس النواب ، الجلسة ١٧ في ٢٠ يناير ١٩٢٧ .

الاقانون (١٤١) . وهكذا وقف كبار الملاك في البرلمان امام تخفيض اجارات الاراضى الزراعية بالرغم من انخفاض اسعار القطن وارتفاع الاجارات (١٤٢) .

ومن مشروعات القوانين التى ناقشها مجلس النواب مشروع القانون الخاص « بالجمعيات التعاونية المصرية » . حيث اتضح لقسم التعاون بوزارة الزراعة ، ان قانون التعاون مقتر الى كثير من المبادئ والروح التعاونية ، فقامت الوزارة بعرض المشروع على مجلس النواب . وناقشه المجلس في ٤ و ٥ و ٦ يوليو ١٩٢٧ بصفة مستعجلة واضنت عليه لجنة الزراعة في المجلس ، الناحية الاجتماعية للتعاون بتخصيص جزء من الارباح للخدمات العامة كال تعليمية واعمال الخير ونشر المبادئ التعاونية ، ونص المشروع على انشاء مجلس اعلى للتعاون ، على ان يتشكل حسب الروح الشعبية ، وان يقوم بمساعدة الفلاحين ماديا ، وتشجيع الاهالى على تأسيس جمعيات تعاونية ، على ان لا يقل رأس مال الجمعية عن مائتين وخمسين جنيهها ، وقيام نظام المراجعة والمراقبة . واقره مجلس النواب . وأرسله الى مجلس الشيوخ في ٦ يوليو ، فأحالته المجلس الى لجنة الزراعة في المجلس ، ثم وافق عليه مجلس الشيوخ باجماع الآراء في ١٠ يوليو ١٩٢٧ . وعلق عليه مقرر اللجنة بقوله « ما سررت بشيء في هذه الدورة كسرورى بهذا المشروع النافع المفيد » . لان الفلاح سوف يلجأ اليه ويمتنع عن اللجوء الى المرابين ، ويصبح القانون اداة عون للفلاح في شراء ما يلزمه في انتاجه الزراعى او في بيع محصولاته باثمان معقولة ، وناشد العضو وزير المالية رصد المال اللازم حتى يحقق القانون اهدافه (١٤٣) .

وخلال سير مناقشة قانون الجمعيات العامة الذى سبق مناقشته ،

(١٤١) مجلس النواب ، الجلسة ٢١ في ٢٤ يناير ١٩٢٧ .

Lloyd, op. cit., P. 188 .

(١٤٢) Lloyd, op. cit., P. 188 .

(١٤٣) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٦٤ في ١٠ يوليو ١٩٢٧ .

انتهر عبد الخالق ثروت رخطه مع الملك وقام بمجادلات شخصية مع وزير الخارجية البريطاني تشمبرلن ، ثم عاد عقب وفاة سيد زغلول ولكنه عاد مرة ثانية لاتهم تلك المحادثات . ويجدر الإشارة الى انه بالرغم من وفاة سعد زغلول في ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ ، وتركه فراغا كبيرا كزعيم للف حول الشعب المصرى من أجل الاستقلال والحياة النيابية ، الا ان الوفد ، قد تمكن من ان يحسم الموقف سريعا ، وتم اختيار مصطفى النحاس ، وكيل مجلس النواب ، لتولية الرئاسة الثلاث التي كان يشغلها سعد زغلول وهى رئاسة الوفد والهيئة الوفدية البرلمانية ومجلس النواب في ١٤ سبتمبر ١٩٢٧ في بيت الأمة ، وكان مشهورا بالتطرف الوطنى (١٤٤) . وبعد عودة ثروت ضغط عليه مصطفى النحاس في مستهل عام ١٩٢٨ بعرض الاتفاق عليه ، وعرض المشروع على هيئة الوفد البرلمانية في جلسة سرية ، فقررت ان مشروع الاتفاق لا يستحق المناقشة ولا يستحق عرضه على البرلمان ، ويكفى ان يرفضه مجلس الوزراء ، وبعد ذلك عقد مجلس ادارة حزب الاحرار الدستوريين اجتماعا في ١٤ مارس لمناقشة الاتفاق وانتهى برفضه مع « ان كثيرا من الاعضاء كان يعتقد ان هذا المشروع يستحق المناقشة وكان يجب عرضه على البرلمان حتى اذا ابدت على المشروع ملاحظات تقتضى تعديله الى الحد الذى يتفق مع استقلال مصر ، بدلا من تريض بريطانيا بالحياة النيابية بعد رفض الاتفاق » (١٤٥) . وظهر الخلاف ولو مستترا رغم رفض حزب الاحرار مشروع الاتفاق ، بين اتباع سعد واتباع ثروت وعلى . فالوفد ومعه الاغلبية البرلمانية يطالب بالاستقلال التام (١٤٦) ، وبقيّة الاحزاب الاخرى ما عدا الحزب الوطنى كانت ترى وجوب الاعتدال وعقد الاتفاقية التى توافق بين مصالح الانجليز ومصالح المصريين (١٤٧) ، اى

(١٤٤) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٦٤٢ .

(١٤٥) مذكرات ابراهيم الجداوى ، ص ٢٠٧ .

Sirdar Ikbal Al Shah, op. cit., P. 243.

(١٤٦)

(١٤٧) حسن الجداوى ، بظرافة بين عيوب الحكم في مصر ، ص ٣٩ ، ص ٤٠ .

الاستعدادها لتحقيق الاستقلال على مراحل (١٤٨) . ونتيجة لضغط مصطفى النحاس عرض ثروت مشروع الاتفاق على مجلس الوزراء في ٤ مارس غرضه من أساسه ، وكلف مجلس الوزراء ثروت لإبلاغه إلى وزارة الخارجية البريطانية في نفس اليوم ، وأهم ثروت لويد أن زملاءه قد وصلوا إلى أن هذا المشروع لا يتفق في أساسه ونصوده مع استقلال البلاد وسيادتها . ويجعل احتلال القوات البريطانية لصر شرعياً (١٤٩) . وبوفاة سعد زغلول الذى مال إلى الاعتدال وعمل مع غيره من الزعماء لتحقيق الائتلاف الحزبى من أجل عودة الحياة البرلمانية ، واصطنع مع غيره سياسة عرفت بسياسة « حسن التفاهم مع بريطانيا » ، وباختيار مصطفى النحاس المشهور بتطرفه الوطنى لرئاسة الوفد ومجلس النواب ، أحس ثروت أنه فقد الزعيم الذى كان فى إمكانه تأييد اتفاقه سواء فى داخل البرلمان أو خارجه (١٥٠) . ولهذا قدم ثروت استقالة وزارته فى ٤ مارس ١٩٢٨ . ودعت صحيفة السياسة فى ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ إلى الائتلاف الخالص (١٥١) ، كما نددت الصحف البريطانية بالمطرفين الوفديين لمعارضتهم سياسة ثروت فى العلاقات المصرية البريطانية (١٥٢) ، واقامة المصاعب أمام عبد الخالق ثروت (١٥٣) . وأشارت إلى أن زعيم هذا الفريق وهو النحاس يتوق إلى تكليف الوزارة (١٥٤) . وفى ١١ مارس استشار الملك رؤساء الوزراء السابقين

---

(١٤٨) الاحرام فى ١٥ يناير ١٩٢٨ ( الاحزاب السياسية فى مصر ) عن صحيفة « أميركان وبيلد » لندن فى ١٤/١/١٩٢٨ .

(١٤٩) السياسة فى ٥ مارس ١٩٢٨ .

(١٥٠) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٩٩ .

(١٥١) بحجة عدم تحمس الوفد لمقابلة ثروت عقب عودته من أوروبا بعد وفاة سعد زغلول .

(١٥٢) صحيفة الديلى تلغراف لندن فى ٢٢ — ١٢ عن السياسة فى ١٩٢٧/١٢/٢٢ .

(١٥٣) لندن فى ١٩٢٧/١٢/٢٨ ( المصحف البريطانى والاحزاب المصرية ) عن السياسة فى

١٩٢٧/١٢/٢٣ .

(١٥٤) الديلى تلغراف فى ٢٦ — ١ — ١٩٢٨ عن صحيفة السياسة فى ١٩٢٨/١/٢٧ .

(١٥٥) ( م ) ١٨ الحياة البرلمانية (

في الموقف . ثم دعا الملك زعيم الاغلبية لمقابلته في ١٢ مارس وتقرر ان يشكل الوزارة الجديدة (١٥٥) .

ورأى فريق (١٥٦) من الاحرار الدستوريين على رأسهم حافظ عفيفي . واسماعيل صدقي ومحمود عبد الرازق وعبد الفتاح يحيى واحمد عبد الغفار ، عدم الاشتراك في الوزارة الجديدة ، مع تأييد سياستها في البرلمان على اساس ان تكليف رئيس الاغلبية البرلمانية بتأليفها يقتضى دستوريا ان تكون الوزارة من حزبه ثم اشتراك الحزب بثلاثة وزراء في وزارة عددها اثنا عشر ، تجعل الحزب في حالة دفاع عن رأيه ، ومعناه تغلب حزب الاغلبية واضطرار الحزب الى الاستقالة ، مما يؤدي الى اتهامه بالخروج عن الائتلاف ، وانتصر الفريق الذى ضم محمد محمود ومحمد عبد الجليل ابو سمرة في استمرار تأييد الائتلاف واشتراك الحزب في الوزارة (١٥٧) ، ومعنى انقسام قادة حزب الاحرار الدستوريين حول الاشتراك في وزارة النحاس . واحساسهم بانهم سيكونون اقلية في وزارة يرأسها زعيم الاغلبية الوفدية ، ان سياسة الائتلاف لن تجد الوفاق السابق . وقبلت استقالة ثروت في ١٦ مارس وشكل مصطفى النحاس الوزارة الائتلافية من الوفد والاحرار الدستوريين في ١٧ مارس ١٩٢٨ (١٥٨) . وقد رحبت صحيفة السياسة بالوزارة والتآلف ورأت ان المظهر الدستورى السليم تولى زعيم الاغلبية الوزارة (١٥٩) .

---

(١٥٥) احمد شفيق ، الحولية الخامسة ، ص ٧٥ .

(١٥٦) مذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ٣٠٨ : ص ٣١٢ .

(١٥٧) مذكرات ابراهيم الهلباوى ص ٣٠٨ : ص ٣١٢ . وكانت النتيجة (  $\frac{1}{3} + 1$  ) «

د . محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٢٨٣ : ص ٢٨٥ .

(١٥٨) وتشكلت من ، مصطفى النحاس للرئاسة والداخلية ، جعفرولى للحربية والبحرية « .

واصفا بطرس غالى للخارجية ، احمد نجيب الترابى للاوقاف ، على الشسمى للمعارف ، احمد

محمد خضبة للحقانية ، محمد محمود للمالية ، ابراهيم فهمى للاقتصاد ، محمد صليوت للزراعة ،

ومكرم عبيد للمواصلات وكلم برلتيون ( مجلس النواب ، الجلسة ٣٨ في ١٩ مارس ١٩٢٨ ) -

(١٥٩) السبحة في ١٨ مارس ١٩٢٨ .

وبجرد تشكيل وزارة النحاس الائتلافية ، واجهت تدخلات انجليزية جديدة في التشريع المصري ، واصطداما بين الاحزاب في مجلس النواب بشأن اللائحة الداخلية ، واسئلة في مجلس النواب ، واستجواب في مجلس الشيوخ كان الهدف من كل ذلك احراج الوزارة ، وكانت كل تلك علامات مقبىء بتصدع الائتلاف . فمن حيث التدخل البريطانى ، رأت الحكومة البريطانية تهديد ومعاينة المصريين عقب اخفاق المفاوضات (١٦٠) . فامرسل المندوب السامى لورد لويد مذكرة شديدة الى رئيس الوزراء في ٤ مارس جاء بها « ان الحكومة البريطانية لاحظت بعين القلق بعض الاعمال التشريعية التى اقترها البرلمان والتي اذا عمل بها اضعف جديا من سلطة الهيئات الادارية المسئولة عن حفظ الامن وحماية الاشخاص والاموال » . وازاء فشل المفاوضات « فان الحكومة البريطانية لن تسمح ان تتعرض مسؤولياتها الناشئة في تصريح ٢٨ فبراير للخطر » (١٦١) . وبهذا رأت بريطانيا عقوبة المصريين لرفض الاتفاق مع أن قانون الاجتماعات العامة لا يمس احدا ، ولا يعرض امن الأجانب للخطر بل انه يرمى الى تنظيم الحريات الدستورية مع صيانة الامن العام . واستباححت الحكومة البريطانية لنفسها الحق في اتخاذ ما تراه من الاجراءات لتمكينها من القيام بمتبعاتها المتولدة عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ (١٦٢) . وفي مجلس العموم البريطانى احتجت المعارضة على هذا التدخل وتساعل احد نوابها عن النقاط المرتبطة في التصريح في قانون الاجتماعات وسن القوانين في مصر ، وكانت الاجابة هي حماية الاجانب والائتليات (١٦٣) . وعندما تساعل نائب آخر ، هل فشل المفاوضات يؤدى

Lloyd, op. cit., P. 258 .

(١٦٠) :

(١٦١) السياسية في لانتلرس ، الاحرام في ٧ ابريل ١٩٢٨ ( قبل المذكرة البريطانية وما بعدها ) .

(١٦٢) عبد الرحمن الوافعى ، المرجع السابق ، ج ٢ ص ٣٩ .

House of Commons, meeting of 14 march 1928, (١٦٣)

Vol., 214, P. 1888.



الى هذا التدخل ؟ أجابه تشمبرلن بأن حكومة مصر رفضت المعاهدة ، واصبح لنا حرية العمل والحركة (١٦٤) . أى التدخل فى الشؤون الداخلية ، وإخراج الوزارة ، وترك الحرية لتدخل الملك ضدها للعمل على استقالتها أو إقالتها . وقد ردت وزارة النحاس على مذكرة ٤ مارس فى ٣٠ منه ، فرفضت ما جاء فى المذكرة على أساس أنها لا تتفق مع ما للحكومة المصرية من رغبة صريحة فى تنمية وتوثيق صلات الصداقة التى يجب أن تسود بين الحكومتين . وأنها تهبىء السبيل الى تدخل مستمر فى إدارة شؤون البلاد الداخلية ، مما يشل سلطة البرلمان فى التشريع وفى الرقابة على أعمال الإدارة وتجعل مهمة الحكم مستحيلة (١٦٥) . وأيدت الصحف المصرية رد الوزارة ، أما الصحف البريطانية فقد استأعت من الرد واتهمت أحداها النحاس بأنه يفتر الى روح الاعتدال والحكمة السياسية (١٦٦) . وفى ١٤ إبريل اعتبرت الحكومة البريطانية أنها لا تستطيع أن تعد الرد المصرى بيانا صحيحا عن العلاقات القائمة بين بريطانيا ومصر ، وأشارت الى تصريح فبراير ١٩٢٢ ، وأنها أعلنت أن استقلال مصر خاضع للتحفظات الأربعة ، وكذلك الى التبليغ الذى أرسلته الى الحكومات الأجنبية عقب إعلان التصريح ، ما أسبته علاقات خاصة بينها وبين مصر ، ثم أضافت « أن الحكومة البريطانية تحتفظ لنفسها بحرية التصرف فى النقاط المحتفظ بها الى أن توضع تسوية لهذه المسائل باتفاقات . تعقد بين الحكومتين وبناء على رفض مشروع المعاهدة ، فانه على الحكومة المصرية أن تبارس سلطتها المستقلة على شرط أرضاء الحكومة البريطانية فى هذه المسائل » (١٦٧) .

---

House of Commons, meeting of 28 March, Vol. (١٦٤)  
215, p. p. 1145, 1146.

- (١٦٥) أحمد شفيق ، الحولية الخليفة ، ص ١٦٧ ، الإحرام فى ١٧ إبريل ١٩٢٨ ،  
(١٦٦) السيفى فى ٩ إبريل ١٩٢٨ ( تصريح ٢٨ يناير ١٩٢٢ لا بدع لاتجلترا التدخل فى  
التشريع المصرى ) صحيفة التريبيست ٤ لندن فى ٢١ إبريل عن السيفى فى ٢٢ إبريل .  
(١٦٧) محمد شفيق غريال : الموجع السابق ، ص ١٩٥ .

وفي مساء ٥ أبريل ١٩٢٨ ، التقى رئيس الوزراء بيلقا في مجلس النواب .  
ابرز فيه وجهة نظر الحكومة المصرية تقبيل الارتياح من النواب ، وايده .  
الحزب الوطني في المجلس بلسان عبد الخيد سعيد ، والاحرار الدستوريين .  
بلسان عبد المجيد ابراهيم ( ١٦٨ ) ، وادرج مشروع القانون في جدول  
اعمال مجلس الشيوخ في ٣٠ أبريل ، وفي ٢٩ أبريل ابلفت دار المندوب  
السامى رئيس الوزارة مذكرة جسيمة تلقتها من حكومتها بشأن قانون  
الاجتماعات العامة ، تتضمن انذارا من الحكومة البريطانية بسحب المشروع  
من البرلمان ومنعه من ان يصبح قانونا واعطائه تأكيداً كتابيا قاطعا بانه  
لن يستمر في نظر مشروع القانون المذكور على ان يصله الرد قبل الساعة  
السابعة من مساء الاربعاء في ٢ مايو ، والا فان حكومته ستقوم باى عمل  
ترى ان الحالة تستدعيه ( ١٦٩ ) . واقترح المندوب السامى على حكومته  
ارسال سفن حربية نصدرت الاوامر الى بعض البوارج الحربية بالسفر من  
مالطة الى مصر . وبناء على هذا الانذار اجتمع مجلس الوزراء ، وقرر  
تأجيل نظر المشروع الى دور الانعقاد التالى . وايده مجلس النواب  
والشيوخ وتنادت الوزارة الازمة . الا ان لويد ابرق الى تشمبرلن في  
الاول من مايو فذكر له ان مجلس النواب عقد جلسة سرية بعد ظهر ٣٠  
أبريل بناء على رغبة رئيس مجلس الوزراء لمناقشة طلب الحكومة البريطانية  
من سحب قانون الاجتماعات من ان يصبح قانونا ، وبعد موافقة المجلس  
على تأجيل مشروع القانون ، انتقل الى مجلس الشيوخ وعقد اجتماعا نحو  
الحادية عشر مساء وطلب منهم تأجيل مشروع القانون الى الدورة التالية  
فحصل على موافقتهم . وتسائل لويد لو ان رئيس الوزراء « النحاس » رد  
عليه بما تم الاتفاق عليه في المجلسين ، هل يتبل بهذا الحل ؟ لان لويد رأى  
ان تلك الاجابة على مرغسية ، ما لم يلحق بها تأكيد كتابى رسمى بان .

---

( ١٦٨ ) عبد الرحمن الزاوى « المرجع السابق » ص ٤٤ .

( ١٦٩ ) الصفحة ٩٠ أبريل ١٩٢٨ .

الحكومة المصرية لن تسمح بمناقشة هذا المشروع مرة أخرى (١٧٠) إلا أن لويـد قبل الرد بناء على تعليمات من الحكومة البريطانية (١٧١) . ثم ابرق لويـد الى تشمبرلن ، ان رئيس الوزراء طلب مقابلته يوم ٣ مايو وطلب منه ان ينقل اليك تهنياته لروح الصداقة التي احس بها ، والنهاية السعيدة لحل الازمة مهما يكن من اختلاف وجهات النظر بين انجلترا ومصر واضاف « ان كلا الحكومتان احتفظت بوجهة نظرها الرئيسية ، وجدد رغبته في العمل باتسجام وتجنب اى تصادم في المستقبل (١٧٢) » . وهكذا انتهت الازمة بهذا الحل الظاهري الذي لم يوافق عليه لويـد من وجهة نظره هو . وادى خروج النحاس من الازمة دون ان يسحب القانون من امام البرلمان ، كما طلبت الحكومة البريطانية ودون ان يعترف بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الى تعزيز مركزه لدى الراى العام وتوطيد اقدامه في رئاسة الوزارة (١٧٣) . وفى ١٠ مايو ١٩٢٨ ، انتقد ماكـدونالد سياسة الحكومة البريطانية الخاطئة في مصر ، واعتبر تحذير لويـد للحكومة المصرية تدخلا في ما يسمى بحقوقهم التشريعية في حكومة مستقلة . ورد تشمبرلن « بان التصريح يجب ان يحكمنا حتى يمكن عقد المعاهدة » (١٧٤) .

وحدثت خلافات داخل مجلسى البرلمان اضعفت الائتلاف وكان مظهرها الخارجى هو الاعتراض على تقديم الشكر من رئيس الوزراء ( مصطفى النحاس ) الى الحكومة البريطانية على حل ازمة قانون الاجتماعات العامة .

---

**F. O. 1439/4 (16) No. 93 Lloyd to Chamberlain May 1, 1928 Tel. Vo. 257.** (١٧٠)

(١٧١) أحمد شفيق المرجع السابق ، ص ٤٠٧ ، ص ٤٠٨ .

**F. O. 1482/4(16) No. 96 Lloyd to Chamberlain May 4, 1928 Tel. No. 266,** (١٧٢)

(١٧٣) د . عبد العظيم ريشان المرجع السابق ، ص ٦٧٤ .

**House of Commons, meeting of 10 May 1928.** (١٧٤)

[Vol., 217 p. p. 431,432.

في حين رد النحاس بأن الشكر منصب على نهاية حل الأزمة ، لا عن التدخل البريطاني في شئون البلاد والانتذار والتصعيد بالبوارج الحربية (١٧٥) . وجوهر الاختلاف هو صراع القوى من أجل السلطة وخاصة الملك والاحتلال . وحزب الاحرار الدستوريين ، وحاولت احزاب الاقلية ( حزب الاتحاد والاحرار الدستوريين والوطني ) تجريح الوزارة واتهامها بالاستسلام للمحتل .

وعن الاستسلام للمحتل في قانون الاجتماعات العامة وتقديم الشكر للمحتل ، قدم النائب عبد الحميد سعيد سؤالاً في ١٤ مايو لرئيس الوزراء ، وعلق على رد النحاس بالاطالة والسخرية (١٧٦) . وفي نفس الجلسة حدث تراشق بالكلام وتشابك بالأيدي بين عبد الحميد سعيد ومكرم عبيد لولا تدخل النواب وحجزهما عن بعض . وفي اليوم التالي حدث خلاف بين النائبين عبد العزيز الصوفاني ومحجوب ثابت حول اعتماد مبلغ ٧٥٠ الف جنيه لمصاريف قوة دفاع السودان ، وتدخل رئيس الوزراء لانتهاء الخلاف بينهما ، ثم وقع خلاف بين أعضاء الحزب الوطني وأعضاء الوفد (١٧٧) . مما أدى إلى انفاع اغلبية أعضاء الوفد بالمجلس الى طرح مشروع قرار بتعديل اللائحة الداخلية ينص على توقيع الجزاء على من يخل بالنظام داخل المجلس . وانتاز أعضاء حزب الاحرار الدستوريين بالمجلس الى نواب الحزب الوطني ، وطلبوا الاغلبية بتأجيل تعديل اللائحة (١٧٨) . واتهمت صحيفة السياسة الاغلبية البرلمانية بالقضاء على حرية الاقلية البرلمانية وتقييدها في المجلس (١٧٩) ، الا أن الاغلبية وافقت على تعديل اللائحة

---

(١٧٥) مجلس الشيوخ ، جلسة ٤٨ في ٤ مايو ١٩٢٨ ، استجواب مقدم من محمود أبو النمر

مكرم حزب الاتحاد .

(١٧٦) مجلس النواب ، جلسة ٦١ في ١٤ مايو ١٩٢٨ .

(١٧٧) مجلس النواب ، جلسة ٦٤ في ١٥ مايو ١٩٢٨ .

(١٧٨) مجلس النواب ، جلسة ٦٤ في ١٧ مايو ١٩٢٨ .

(١٧٩) السياسة في ١٨/٥/١٩٢٨ ( دستور أو لا دستور ) ، في ٦٦ - ٦ - ١٩٢٨ .

الداخلية في ١٠ مايو ١٩٢٨ ، فانسحبت المعارضة من الجلسة واعتبرت قرار الاغلبية موجها الى كرامتهم . وكان من الاوضح حرصا على روح الائتلاف تأجيل المشروع اى التعديل حتى تهدأ الاعصاب ، ولما تم احست الاقلية البرلمانية بالاضطهاد واهمال رجاءها .

وخلال الائتلاف الحزبي وخاصة في عهد سعد زغلول ، ترفعت الصحف عن المهارات الحزبية وكانت جادة مخصصة في نقدها مؤيدة للائتلاف . ويمكن القول أنه بعد فشل اتفاق ثروت — تشمبرلين ، أخذت تترصد بوزارة النحاس الائتلافية قوى ثلاث القصر والاحتلال واحزاب الاقلية وخاصة حزب الاحرار الدستوريين . ورأى البعض أنه تم اتفاق بين القصر والاحرار الدستوريين على احداث انقلاب دستوري ، واوعز الملك اليهم بالاستقالة (١٨١) حتى يؤدي ذلك الى تفكك الائتلاف واحراج الوزارة وبالتالي يسهل اقالمتها (١٨٢) . فالملك نؤاد عدو طبيعى للنظام الدستورى (١٨٣) . وعندما اطمان الى موقف الحكومة البريطانية تجاه الوفد بعد فشل المفاوضات ، أخذ يثر العقبات امام الوزارة كتعطيل المراسيم التى يقررها مجلس الوزراء (١٨٤) ، وحدث خلاف بين رئيس الوزراء والقصر بشأن المناصب الادارية وعددها واسماء من يتولونها ، وبشأن تجديد نصف اعضاء مجلس الشيوخ بدلا من هؤلاء الذين سيخرجون بطريق الاقتراع من اعضاءه فى شهر اكتوبر التالى (١٨٥) . واتفاقه مع الاحرار الدستوريين على الاستقالة واحراج الوزارة ، لذلك انتهز الملك

(١٨٠) مجلس النواب ، جلسة ٧٥ — السياسة فى ١٨/٥/١٩٢٨ .

Little Tom, Modern Egypt, P. 279, (١٨١)

(١٨٢) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٥٤ .

Lloyd, op. cit. P. 276. (١٨٣)

(١٨٤) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٥٤ .

(١٨٥) السياسة فى ١٩ يونيو ١٩٢٨ .

فرصة التوصل الناشب بين القاهرة ولندن بسبب رفض مشروع المعاهدة ،  
والخلاف الذى دب فجأة بين الأحزاب المؤلفة فى الحكم ليهل وزارة النحاس  
ويحقق اعدائه فى الحكم المطلق (١٩٢٦) . والاحرار الدستوريون ، راوا فى  
وفاة سعد زغلول مرهتهم فى الوصول الى الحكم . اما سياسة الاحتلال ،  
فانه كان يلجأ دائما بعد فشل كل اتفاق الى سياسة التهديد والوعيد (١٨٧).  
والانذار ، لان الحكومة البريطانية كانت تأمل من الائتلاف عقد معاهدة.  
تسوى فيها المسائل الملقة بين البلدين . وقد احسنت ان الوفد من خلف  
رفض الاتفاق ، وبذلك ايقنت انه لا يمكن عقد اتفاقية مع حزب الوفد  
المطرف ، ولهذا عملت على اضعاف مركزه بانذار ٢٩ ابريل ١٩٢٨ ،  
ورغب لويد الاستعانة بالاحرار الدستوريين . ومع اختلاف الآراء حول هذا  
الاتفاق الا انه لتصرفات تلك القوى الثلاث وهى القصر والاحتلال وحزب  
الاحرار الدستوريين تجاه الحياة الدستورية وحزب الاغلبية ، فان المنسوب  
السامى على الاقل وقف خلف الملك من اجل قيام انقلاب دستورى جديد  
والتعاون مع حزب الاحرار الدستوريين . حيث اوضح وزير خارجية  
بريطانيا « هندرسون » بمجلس العموم فى ٢٦ يوليو ١٩٢٩ ان سبب اقالته  
للويد ، سعيه لاقالة وزارة النحاس وتعطيل البرلمان (١٨٨) . وبناء  
على اتفاق القصر مع الاحرار الدستوريين بانسحابهم من الوزارة الائتلافية ،  
حتى تنشأ الاسباب التى تعطى للملك الفرصة لاقالة الوزارة ، استقال  
محمد محمود من الوزارة فى ٢٧ يونيو وجعفر ولى فى ١٩ منه واحمد محمد  
خشيبة الوندى فى ٢١ منه وابراهيم نهى فى ٢٤ منه . وعلى ذلك تصدع  
الائتلاف ، فطلب الملك من النحاس الاستقالة فرفض فاقاله فى ٢٥ منه .  
واستند جواب الاتالة على ان الائتلاف الذى قامت على اساسه الوزارة

(١٨٦) مارسيل كولومب المرجع السابق ، ص ٦٨ .

(١٨٧) د . محمد صفوت المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

قد أصيب بصدع شديد . عزيزى مصطفى النحاس ، « لما كان الائتلاف الذى قامت على أساسه الوزارة قد أصيب بصدع شديد فقد رأينا اقالة دولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أتيتم من عمل فى خدمة البلاد (١٨٩) . وأقبلت وزارة مصطفى النحاس رغم ثقة أغلبية مجلس النواب بها وتأييد البرلمان لها . وتجاهل الملك الدستور والتقاليد للدستورية .

### تقييم البرلمان :

وفى تقييم برلمان ١٩٢٦ ، نجد ان الائتقاد العادى الاول بدأ فى ١٠ يونيو ١٩٢٦ واختتم فى ٢٠ سبتمبر من نفس العام ، وبذلك يكون قد استمر مدة ثلاثة اشهر وعشرة أيام عقد فيها مجلس النواب ٥٩ جلسة وقدم ٤٨ سؤالاً واستجواباً ، وعقد فيه مجلس الشيوخ ٤١ جلسة . ونلاحظ ان أعضاء مجلس النواب كانوا اكثر نشاطاً من أعضاء مجلس الشيوخ ، فقد حرص اعضاؤه على حضور الجلسات أما فى مجلس الشيوخ فقد كثر به عدد الفائتين وطالبى الاجازات (١٩٠) . وكان اهم ما وجه الى تلك الدورة من نقد ان نظر الميزانية استوعب اكثر الجلسات ، ولذلك قل تشريع القوانين الجديدة (١٩١) . وذلك لقصر مدة الدورة ومناقشة الاعضاء لآبواب الميزانية .

واستمر دور الائتقاد العادى الثانى من ١٨ نوفمبر ١٩٢٦ الى ١٤ يوليو ١٩٢٧ ، اى حوالى ثمانية شهور ، عقد فيها مجلس النواب ٩٧ جلسة وقدم فيه ١٢١ سؤالاً وناقش ٢٤ استجواباً ، وعقد مجلس الشيوخ ٦٧ جلسة وقدم ٤٠ سؤالاً ، ١٢ استجواباً ويتضح من ذلك مدى الجهد الذى قام به البرلمان ، الى جانب ذلك فقد بلغت القوانين التى بحثها مجلس

---

(١٨٩) مجلس النواب ، جلسة ٨٥ فى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ .

(١٩٠) الاهرام ، فى ٢ يوليو ١٩٢٦ .

(١٩١) السبغة فى ٢٠/٢/١٩٢٧ .

النواب وأصدرها حوالى الستين قانونا (١٩٢). وكان أهمها قانون الجمعيات التعاونية المصرية حيث عن طريقها يتعلم افراد الامة الاتحاد والتعاون وتحول دون تسرب أموال الامة الى أيدي المرابين ، وتساعد الفلاحين على بيع محاصيلهم في الاوقات المناسبة (١٩٣). واقناع الحكومة في التدخل لمواجهة انخفاض أسعار القطن وتسليف الفلاحين مما أدى الى ارتفاع أسعاره ، وتوجيه الحكومة نحو الميدان الصناعى لاجاد الصناعات الوطنية وانهاء الثورة العامة بتنوع المحاصيل وعدم الاعتماد على محصول واحد وهو القطن (١٩٤) : وناقش أعضاء البرلمان في اعداد المصريين واحلالهم في الوظائف بدلا من الاجانب (١٩٥). وأشرف الاعضاء على كل شيء في الميزانية العامة ، وامتدت سلطة البرلمان الى ميزانية الازهر والمعاهد الدينية ، واهتم أعضاء البرلمان بالخدمات العامة (١٩٦). وقامت لجان البرلمان وخاصة في مجلس النواب بجهد ممتاز ، حيث بحثت مشروعات القوانين بحثا دقيقا واستتقت احصاءاتها من مصادرها ، وامتازت لجنة المالية عن غيرها في كثرة اعمالها وتنوع موضوعاتها وكان طابع المجلس في دور انعقاده الثانى اقتصاديا من حيث نظرة الاعضاء الى المستقبل وضرورة مواجهة الزيادة السكانية . واهتم البرلمان أيضا بالجيش في زيادة عدده وتحسين اسلحته وتدريبه وتمصير قيادته لولا تدخل الحكومة البريطانية ومندوبيها السامى باسم التحفظات الاربعة السيطرة على الجيش . وقام مجلس الشيوخ بدراسة مشروعات القوانين الواردة من مجلس النواب والحكومة ، الى جانب مشروعات القوانين التى اقترحها اعضاؤه ، وراقبوا

---

(١٩٢) حديث صحفي للاهرام مع زعماء البرلمان في مناسبة انتهاء الدورة البرلمانية ، والحديث مع سعد زغلول في ١٥ يوليو ١٩٢٧ .

(١٩٣) من حديث لمحمد بسيونى وكيل مجلس الشيوخ عن الدورة الثانية ، والاهرام في

١٦ يوليو ١٩٢٧ في حديث لمحمد علوى الجزائر .

(١٩٤) المقالات السابقة .

(١٩٥) مجلس النواب ، الجلسة ٣٥ في ٢ مارس ١٩٢٧ .

(١٩٦) مجلس النواب ، الجلسة ٢٢ في ٢٥ يناير ١٩٢٧ .



السلطة عن طريق تقديم الاستئلة والاستجوابات مما يدل على ان الحياة النيابية مسئولية (١٩٧) . وعتبت الصحافة المصرية وهيئة مكتب المجلسين على طالبى الاجازات وخاصة في مجلس الشيوخ (١٩٨) ، واجتماع الهيئة الوفدية البرلمانية لمناقشة هذا الموقف (١٩٩) .

واستمرت مدة انعقاد الدور العاды الثالث من ١٧ نوفمبر ١٩٢٧ حتى ٢٧ يونيو ١٩٢٨ أى حوالى سبعة شهور ، عقد فيها مجلس النواب ٨٧ جلسة وأقر فيها عدة قوانين كقانون مجالس المديرات وقوانين تنظيم التعليم ، وقانون الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العامة والغى عدة قوانين رجعية مرتبطة بقضية الحرية السياسية في مصر كقانون التجبر . الذى كان ينص على منع التجبر المؤلف من خمسة اشخاص على الاقل ومعاينة المتجبرين بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور ( مادة ٢٤١ ) أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا وفي البعض الآخر بالحبس ثلاث سنين . ورات لجنة الداخلية في مجلس النواب أن القانون لا يتفق مع الحرية الشخصية المنصوص عليها في الدستور ، ووافقت اللجنة بالإجاء على الفائه وتم الفائه في تلك الدورة الثالثة (٢٠٠) . وراقب الحكومة (٢٠١) وناقش الميزانية وأبدى أعضاءه رغباتهم فيها . وركز البرلمان في تلك الدورة على تشريع القوانين وخاصة الاقتصادية والوطنية ، وتعرض أعضاء المجلسين في تلك الدورة الى نقد الصحافة لاعتذار بعض الأعضاء عن الاجتماعات ، وغياب البعض منهم بدون اعتذار ، وتقديم

---

(١٩٧) الأهرام في ١٩ يوليو ، حديث مع محمود بسيونى وكيل مجلس الشيوخ .

(١٩٨) الاتحاد في ١٩٢٧/٦/٣٦ .

(١٩٩) روز اليوسف في ١٩٢٧/١/٢٧ ( بين الواجب والمصلحة ) .

(٢٠٠) وهو اقتراح النائب محمد يوسف نقيب كهر الدوار في ١٥ يناير ١٩٢٦ وقد مرره

مجلس النواب على لجنة الداخلية وهو القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجبر .

(٢٠١) مجلس النواب ، الجلسة ٣ في ٢٧ فبراير ١٩٢٧ . استجواب من طراف على لوزير

الاشغال عن البحث في موضوع الشكوى من الرى في صيف ١٩٢٧ وقد حاول الامضاء مع الوزير

معالجة الاخطاء .

طلبات أجازة وتخلّف البعض عن حضور الجلسات عند افتتاحها مما أدى إلى أن يجتمع المجلسان عدة مرات دون أن يتكامل عديدها القانوني ، وأدى إلى اجتماع الهيئة الوعدية لمعالجة الموقف (٢٠٢) .

وكان لانتلاف أحزاب الوفد والحرار الدستوريين والحزب الوطني دور في تأييد البرلمان للحكومة وخاصة من الأغلبية البرلمانية حرصا منها لاستمرار الحياة النيابية ، وإتاحة الفرصة للوزارة لتسوية المسائل المعلقة بين الحكومتين المصرية والبريطانية . مما أدى إلى تعرض سعد زغلول إلى نقد بعض الصحف لاعتداله مع التجليز (٢٠٣) ، واستخدام سعد نفوذه لمنع الاصطدام بحكومة عدلي ، والقصر وحتى بريطانيا (٢٠٤) ، ويمكن القول أن برلمان ١٩٢٦ كان أقوى من الحكومة ، كان المجلس يناقش بحرية ، يقبل ويرفض وأعضاؤه قوة في الحجة ، فقد ذكر النائب أحمد عبد الغفار : « أننا نسيطر على حكومتنا وأعمالها » . (٢٠٥) بعكس ما رأينا في برلمان ١٩٢٤ حين كانت الحكومة قوية وشخصية سعد جبارة . أما في هذا البرلمان الذي رأس سعد أحد مجلسيه وهو مجلس النواب ، فكان تسوية راقب وحاسب الحكومة وأبدى الرغبات المفيدة ، ويكفي أن عدلي يكن رئيس أول حكومة ائتلافية أحس بقوة مجلس النواب مما جعله يقدم على الاستقالة عندما رأى أن ثقة النواب في وزارته ليست كافية لاستمراره ، وذكر عدلي أن لهجة المجلس العنيفة في نقد الوزارة لم تعد تطلق وخاصة عند مناقشة الميزانية وأرجع ذلك إلى الوفديين أصحاب الأغلبية البرلمانية الذين رأوا أن الفرصة سانحة لهم لتولي الوزارة (٢٠٦) . واعتبر ذلك من مظاهر عدم

---

(٢٠٢) روز اليوسف ٢٧ يناير ١٩٢٨ ، الأخبار في ١٠ يونيو ١٩٢٨ ( الأغلبية تهجم  
الخصومة الدستورية ) .

(٢٠٣) الأهرام في ٢٦ سبتمبر ١٩٢٦ ( حياتنا الدستورية ، سياسة الدولة ، رئاسة  
سعد ) .

Marlowe, J., op. cit., P. 277

(٢٠٤)

(٢٠٥) حديث محلي للأهرام في ٢٦ يوليو .

(٢٠٦) صحيفة التايمز ، لندن في ٢٠ إبريل عن التيسلة في ٢١ إبريل ، د . هيكل ،

المرجع السابق ، ص ٢٧٣ .

الثقة في الوزارة التي كان يجب أن تؤيدها الأغلبية الوفدية . ولكن عدلى استقال وهو مؤيد بثقة مجلس النواب حيث أعلن مصطفى النحاس رئيس المجلس بالنيابة ثقته الثابتة في الوزارة ، وأكد بعض النواب ثقته في الوزارة ، ولم يكن رفض المجلس لاقتراح شكر موجه للوزارة بالنسبة لتأييد الوزارة لبنك مصر ، لم يكن معناه عدم الثقة لاشتماله على مسائل أخرى لم ير المجلس الموافقة عليها ، ثم اختيار سعد زغلول لثروت ليشكل الوزارة وهو زميل عدلى (٢٠٧) . ولكن تتابع الاحداث وحسوية اعضاء المجلس ، واتاحة حرية الرأي به ، جعل الاعضاء يناقشون ويراقبون كل شئ رغبة في الاصلاح كمحاولة الاغلبية التخلص من الموظفين الاجانب ، عندما تطرق الى سماعهم ان المندوب السامى البريطانى اراد بقاء عدد منهم في بعض المصالح ببعض الوزارات ، وتعيين سردار للجيش المصرى وتقديم استجواب للوزارة لعدم تقديم المندوب السامى أوراق اعتماد له الملك ، ووصف زيارة المندوب السامى للاقليم واستقبال المديرين له على انها انتحارية ، كل ذلك وغيره دفع عدلى الى الاسراع بالاستقالة ، مما يؤكد ان المجلس كان يسيطر على الحكومة ودفع بعض الصحف البريطانية الى توجيه النقد للأغلبية عامة والمتطرفين الوفديين خاصة ومحاولة اخضاع حكومة عدلى لارادتها (٢٠٨) .

ولقد سارت المناقشات التي دارت في مجلس النواب بين النواب بروح من التآلف ولم يكن الخلاف في الرأي « نتيجة تعصب أو عناد ، بل كان نتيجة اختلاف في وجهات النظر ، ولهذا كانت تلك المناقشات تنتهى في الغالب بظهور الحق والاتفاق عليه (٢٠٩) . وكان ذلك ثمرة من ثمار الائتلاف في العمل من أجل المصلحة العامة . ووصف سعد المعارضة بالحقشية والاعتدال .

---

(٢٠٧) مجلس النواب ، الجلسة ٤٧ في ١٨ ابريل ١٩٢٧ .

(٢٠٨) «صحيفتى» ، الدبلى : تلغراف ، والدبلى : نيوز ، لندن في ٢٠ ابريل عن السياسة في

٢٢ منه .

(٢٠٩) مجلس النواب ، الجلسة ٥٩ في ٢٠ سبتمبر ١٩٢٦ كلية لسعد زغلول عند مغره .

الدورة البرلمانية .

وعدم الحزبية حيث قال « رأينا تعارض الآراء وتلفض الأفكار بين الأصحاء والمؤتلفين » وانسح سعد زغلول المجال لجميع الكفاءات في المجلس وأوسع صدره لكل رأى وانصف العاملين والباحثين ، وقدم الشكر للجان ، وبخاصة اسماعيل صدقى رئيس لجنة الميزانية لجهد الكبير بها . ووجد في البرلمان حرية الرأى والمعارضة . ورغم اعتدال مجلس النواب وميل سعد زغلول الى الاعتدال وسيطرته لحد ما على المتطرفين من الوفديين . واستقرار البرلمان فى السياسة التى عرفت « بسياسة حسن التفاهيم بين الدولتين » . وارجاء حل المسألة المصرية الى مفاوضات حرة (٢١٠) الا ان بعض النواب من أعضاء الحزب الوطنى او متطرفى الوفد ، هاجم تلك السياسة واعتبرها أعضاء الحزب الوطنى سياسة من جانب واحد وهو الجانب المصرى ، والجانب الآخر ممن فى التدخل فى شئون مصر الداخلية ، وأثار البعض الآخر عدة أسئلة واستجوابات تعرضت للعلاقات المصرية البريطانية مما أدى الى احراج وزارتى على وثروت .

وكانت المعارضة معتدلة عند مناقشة المخصصات الملكية او فى اقرار تنظيم قانون سلطة الملك فيها يختص بالمعاهد الدينية . وكان سعد زغلول حريصا على الائتلاف ، ولذلك لم يتعصب لحزبه (٢١١) . وكان يمثل كمسا ذكر ويحق كل الاحزاب ، ولم يقتل باب المناقشة فى أى موضوع البناء على رغبة عشرين عضوا مع اعطاء الفرصة لعضو من المعارضة وآخر مؤيد ، وشملت المعارضة أعضاء من الحزب الوطنى وبعض الوفديين والاحرار الدستوريين وذلك حسب اختلاف الآراء فى كل موضوع (٢١٢) . بمعنى ان المعارضة كانت موضوعية ولهذا وصفها سعد زغلول بانها لم تكن تعنيتية . وبعد استقالة ثروت وتشكيل وزارة النحاس الاولى ، لم يعد المؤتلفون

---

(٢١٠) الاحرام فى ٢٠ يوليو ، حديث مع النائب محمد شوقى الخطيب .

(٢١١) محمد مكرى أبانلة ، الرجوع السابق ، ص ٩٤٥ .

(٢١٢) الاحرام فى ١٥ يوليو ١٩٢٧ ، حديث مع سعد زغلول .

حريصون على الائتلاف وتعرضت الوزارة والأغلبية للنقد خارج البرلمان وداخله . وجنحت المعارضة في بعض الجلسات الى الشقاق وهددت بالانسحاب واحتكمت الى الراى العام منددة بالأغلبية لاضطهادها ويلغى الأمر بالمعارضة الى الانسحاب من بعض الجلسات ، لولا قيام رئيس المجلس « ويسا واصف » بإزالة الخلاف بين الأعضاء (٢١٣) . وكانت إحدى العوامل في اقالة الملك لوزارة النحاس .

ويمكن القول ان برلمان ١٩٢٦ أدى دوره النيابى ، من حيث مراقبة السلطة التنفيذية بالوسائل الدستورية ، ومناقشة الميزانية وكل ما يتصل بها مناقشة جادة ، وسن عدة قوانين هامة وتعاون مع الحكومة في أحيان كثيرة في حل بعض المشكلات ، وظهرت به الأغلبية والمعارضة واتاح سعد زغلول حرية الراى لجميع الاعضاء . الا أن القصر تربص بالحياة الدستورية ، وتدخلت الحكومة البريطانية في التشريع حيث اعترضوا على إعادة بناء الجيش وتمصير قيادته ، وشروع قانون انتخاب العمدة الذى رأت فيه قانونا سياسيا سيقبح الغلبة في الانتخابات لحزب الوفد والسيطرة على الجبهة الداخلية (٢١٤) ، ومشروع قانون الاجتماعات العامة ، بحجة حفظ الأمن والنظام وحماية الأجانب ، وبالرغم من تلك الصعاب فقد قام برلمان ١٩٢٦ بدوره في جد ونشاط وأدى خدمات جليلة في معظم نواحي الحياة المختلفة .

---

(٢١٣) مجلس النواب ، الجلسة ٦٤ في ١٧ مايو ١٩٢٨ .

(٢١٤) الاخبار في ١٥ مارس ١٩٢٧ .

## الفصل السابع

### الانقلاب الدستوري الثاني وتعطيل الحياة النيابية

- ١ — تشكيل وزارة محمد محمود غير الدستورية ، وحل البرلمان .
- ٢ — معارضة الانقلاب .
- ٣ — مواجهة الحكومة للمعارضة .
- ٤ — العوامل التي أدت إلى استقالة الوزارة .



## الانقلاب الدستوري الثاني وتعطيل الحياة النيابية

أقال الملك وزارة النحاس الائتلافية في ٢٥ يونيو ١٩٢٨ ، وهي متمتعة بثقة مجلس النواب وتأييد البرلمان ، وكان هذا الاجراء بعيدا عن روح الدستور والاضاع البرلمانية السلبية ، اذ ان القاعدة الدستورية ان تستقيل الوزارة او تنال اذا فقدت ثقة مجلس النواب (١) . ولكن الملك فؤاد عندما اطمان الى ان لويد يرغب في اسقاط وزارة مصطفى النحاس ، دبر انسحاب أعضاء حزب الاحرار الدستوريين من الوزارة ، وأقال وزارة النحاس بحجة فض الائتلاف . وعهد الى محمد محمود بتشكيل الوزارة ، لبروز شخصيته وتأثيره في وزارة النحاس ، وقدرته على اقناع الوزراء الآخرين بالاستقالة وخاصة أحمد محمد خشبة الوفدي ، الى جانب اعتياده على حزب الاحرار الدستوريين ، وكان مرشحا لرئاسة الحزب واحتمال نجاحه في مقاومة الوفد (٢) . وكان محمد محمود في نفس الوقت مؤيدا من دار المندوب السامي ، وان وزارته لم تكن ملكية بحتة ، اى خاضعة للملك تماما كوزارة أحمد زيور (٣) . ولم يكن لحزب محمد محمود في مجلس النواب سوى تسعة وعشرين نائبا من مائتين وأربعة عشر نائبا لم يحصل عليها الحزب الا بفضل الائتلاف ، حيث لم يحصل الحزب في انتخابات ١٩٢٤ الا على ستة مقاعد فقط ، واراد محمد محمود ان يحتفظ بظهر الائتلاف الذي رايها مظاهر تصدعه في عودة الصحافة الحزبية الى ما كانت عليه في عام ١٩٢٤ ولم يعد الائتلاف خالصا بين الاحزاب وخاصة بعد وفاة سعد زغلول ، اذ اعتقد الاحرار الدستوريون انه بوفاء سعد يمكنهم ان يستردوا زعامتهم وهيبتهم ، فعرض محمد محمود أربعة مقاعد وزارية على الوفد غرض

(١) عبد الرحمن الزاوي ، المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(٢) د. يونان ليب ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٢٢٢ .

(٣) نفسه ، ص ٣٢٥ .



لان محمود محمود اشترط ان يختارهم بنفسه ، ولان النحاس رأى انه غير مستند على ثقة مجلس النواب (٤) ، فعرضها على وفدين بعيدا عن طريق الوفد ، حرصا منه كما رأى على الائتلاف ، ولكثهم رفضوا ايضا (٥) . فاذا كان الامر هو الحرص على الائتلاف فلماذا استقال من وزارة النحاس الائتلافية رغم الحاج الاخير عليه بعدم الاستقالة حرصا على نفس الهدف ، الا اذا كان قد خرج بناء على اتفائه مع القصر وتأييد لويد ، وشكل محمود وزارة ائتلافية في ٢٧ يونيو من حزبي الاحرار الدستوريين والاتحاد (٦) ، ورفض الحزب الوطني الاشتراك في الوزارة (٧) .

والوزارة بهذا التشكيل لم تؤلف حسب التقاليد الدستورية لتشكيلها من حزبي الاقلية البرلمانية ، اذ لم يكن للحزبين اللذين تألفت الوزارة منهما الا سبعة وثلاثين نائبا من مائتين وأربعة عشر نائبا ، وانفردت الاقلية البرلمانية الحكم من الاغلبية ، الى جانب ذلك فان زعيم الاقلية لم يستشر في اختيار رئيسها ، كما حدث في يونيو ١٩٢٦ عندما استشار الملك سعد زغلول فمين يتولى الوزارة . ومن هنا يتضح اعتيادها على القصر ودار المنسوب السامي .

ولما وجد محمد محمود نفسه بعيدا عن الاغلبية الوفدية في البرلمان (٨) ، استصدر في اليوم التالي مرسوما ملكيا بتأجيل البرلمان شهرا (٩) . وبدأ

---

(٤) احمد شفيق ، الحولية الخمسة ، ص ٦٦٨ ، ص ٦٨٠ .

(٥) مذكرات ابراهيم الهلبغوي ، ص ٢١٧ .

(٦) واعضاء الوزارة : محمد محمود للرئاسة والداخلية ، جعفر ولى للحربية والبحرية والوقائف مؤقتا ، عبد الحميد سليمان ( اتحادي ) للواصلات ، أحمد محمد خشبة للحقلية ، تخلطه المطيمي ( اتحادي ) للزراعة ، علي ماهر ( اتحادي ) للبلدية ، ابراهيم فهمي كريم للاشغال ، حافظ عفيفي للخارجية واحمد لطفي السيد للمعارف .

مجلس النواب ، الجلسة ٨٨ في ٢٨ يونيو ، ومجلس المشيوخ ، الجلسة ٥٧ .

(٧) محمد نكري ابنة ، المضحكات المبكيات ، ص ٢٥١ .

(٨) Berque, J., Egypt imperialism and Revolution, (٨)

P, 21,

(٩) مجلس النواب ، الجلسة ٦٠ في ١٢ مايو ١٩٢٨ .

١٠) لانقلاب الدستورى الثانى ، وكان بطله فى هذه المرة محمد محمود ، وقد أرجع رئيس الوزراء تأجيل البرلمان الى عدم استجابة الاكثية البرلمانية للمشاركة فى الحكم ، والى تهيئة جو صالح لتيسر الأمور فى مجراها الطبيعى (١٠) . ولعله كان يرمى من ذلك التأثير على ممثلى الأمة . حيث جاء فى احدى خطب محمد محمود فى ٥ يوليو ١٩٢٨ « وما كان تأجيل المجلس الا لاعطيهم فرصة لخلق جو صالح يستطيع فيه عقلاء الشيوخ والنواب ان يتغلّبوا بحزمهم وتفضيل مصلحة البلاد على الشهوات الشخصية فيتحقق بذلك ائتلاف كلية الأمة » (١١) . وبهذا دعا محمد محمود النواب الى تأييده بدلا من معارضته (١٢) . بل ان صحيفة السياسة ذهبت فى تهديدها للوند ، ولأعضائه البرلمانين الى ابعاد من ذلك اذ ذكرت انه على أساس مسلك الوفديين يتوقف مصر الأمور فلما يتكرر ما حدث فى عام ١٩٢٤ فيعيد التاريخ نفسه ، ولما أن يتغلب العقل والروية (١٣) . ولكن النحاس رد عليه « بانه اذا كان محمد محمود يرمى الى السعى بمختلف الوسائل لدى ممثلى الأمة بقصد التأثير عليهم فان هذا الأمل كاذب وسرى ان السعديين أصحاب مبادئ لا أصحاب منافع وهم كتلة واحدة فى شعورهم ومبادئهم والتفاهم حول الوفد » (١٤) . وحمل الوفد عليه وعلى وزارته (١٥) . وذكر مصطفى النحاس فى اجتماع للهيئة الوفدية ان محمد محمود تجاهل الدستور لكى يصل الى الحكم . وذكر فى اجتماع آخر فى بيت الأمة أن الحكم غير دستورى وأن الوزارة لا ثقة فيها ولا يمكن أن يعطى ممثلو الشعب تقهقهم للوزارة ، موافقهم الاحرار الدستوريين بهدم الدستور والحياة النيابية (١٦) . ودل ذلك

(١٠) الاحرام فى ٢٩ يونيو .

(١١) السياسة فى ٣ سبتمبر ١٩٢٩ .

(١٢) مذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ٣٤٨ .

(١٣) صحيفة السياسة فى ٢٨ يوليو ١٩٢٨ .

(١٤) احمد نسيف ، الموعظة الخفية ، ص ٦٨٠ .

(١٥) نفسه ، ص ٦٤١ .

(١٦) نفسه ، ص ٢٤٣ .

على أن الوفد مصمم على عدم إعطاء ثقته للوزارة . ولا شك أن الصوابية في جانب الاغلبية البرلمانية ، وعلى هذا الموقف تتدعم الحياة الدستورية ، ولا يشذ تطبيقاتها في مصر أن تقوم الاقلية البرلمانية بتشكيل الوزارة وتقلد الحكم حتى دون استشارة الاغلبية . ولكن محمد محمود شكل الوزارة بعيداً عن الدستور وقواعده المعترف بها . وما يدل دلالة قاطعة على اتفاق مسبق بين محمد محمود والملك ودار المنسوب السامى على حل البرلمان ، وتعليقه لثلاث سنوات ، وعلى تأمر الاحتلال والقصر والاقلية البرلمانية على الحياة البرلمانية البرقية التى أرسلها لويد الى تشمبرلن وذكر فيها أن رئيس الوزراء سيتقدم بخطاب رسمى للملك يطلب منه حل البرلمان وتعطيل الانتخابات لفترة معينة تقدر بثلاث سنوات وأنه سيرر طلبه هذا ببيان النتائج المخيرة لفترة الحكم البرلماني تحت قيادة الوفد ، وسوف يصدر مرسوم ملكي بتحقيق طلب رئيس الوزراء . ورائ أن الحكومة البرلمانية في مفهوم الوفد أدت الى نوع من الاضطراب والفوضى الادارية عام ١٩٢٤ . وفى عام ١٩٢٦ وضعت نفسها موضع السلطة المطلقة ، وهدد الوفد في أن الحكومة البريطانية قادرة على إيقاف الحياة البرلمانية ، حتى تقوم حياة برلمانية معتدلة (١٧) . والسبب في هذا التأمر أن الاحتلال لم يحقق في عهد الائتلاف الحزبي السابق عقد المعاهدة ، والملك الذي كان يتوق الى السلطة والاقلية البرلمانية وخاصة أعضاء حزب الاحرار الدستوريين الذين رأوا القفز على السلطة وضرب التقاليد الدستورية . وسنجد أن تلك الاتهامات التى وجهها لويد الى حكومة الوفد والبرلمان صاحب الاغلبية الوفدية ، نفس تلك الاتهامات سيوجهها محمد محمود فيما بعد الى الوفد والبرلمان . ثم رفعت وزارة محمد محمود الى الملك في يوم ١٨ يوليو مذكرة ايضاحية لطل المجلسين ، وأرجعت ذلك الى « أن الحياة التنيابية أصبحت أداة لطغيان فئة قليلة هيات لها المصادفة المحضنة في هذا العهد الاخير مكان الزعامة من

حزب الاكثرية ( ويقصد بذلك النخاس وعضاء الوفد ) مازالت تنقص اسباب التعاون وتستمرسل في حزبية متعنتة الخطر على مصالح الامة مدعية ان الانقسام جاء من التمسك بحقوق البلاد . « وان الحياة النيابية أصبحت أداة لطفيان تلك الفئة واستعدادها ، الى جانب كثرة تدخل النواب في أمور السلطة التنفيذية . وراى تأجيل الانتخابات الى الوقت الذى تتضح فيه ارادة الامة على وجهها الصحيح . والنظر في قانون الانتخاب لتعديل ما قد يكون في تعديله اصلاح الحالة مع الالتزام بعدم التعرض للنظام النيابى والمسئولية الوزارية . واوضحت الوزارة في المذكرة ان ذلك الحل « لشرورة الجائتها وهى التخلص من حالة الاضطراب والفساد الحالية بالنجؤ الى نظام ثابت يعيد للبلاد وحدتها ويهيىء لها سبيل معالجة قضية استقلالها على وجه يحقق كامل امانها » ( ١٨ ) . وهكذا سحقت الاقلية البرلمانية لنفسها وللمرة الثانية ان تكون وسيلة لتعطيل الدستور . وحرمان الشعب من حقه في الحياة النيابية التى هو في أمس الحاجة اليها لتطور البلاد وتقدمها . وهذا كله على حد قول صحيفة التايز البريطانية لبعد الوفد وزعيمه عن الروية ( ١٩ ) . اى لعدم موافقة الوفد الاشتراك في الوزارة ، وعدم استعداد ثوابه وشيوخه لتأييدها . وكان هذا من حق الوفد الذى اتبع التقاليد الدستورية في تولية الاغلبية الحكم . ولهذا صدر المرسوم الملكى رقم ٤٦ فى ١٩ يوليو ١٩٢٨ بحل مجلس النواب والشيوخ وايقاف المادة ٨٩ من الدستور التى تنص على « دعوة المنتخبين لاجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين ، وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الايام التالية لتعام الانتخاب » . وايضا ايقاف المادة ١٥٥ التى تنص على انه « لا يجوز باية حال تعطيل حكم من احكام الدستور الا ان يكون ذلك وقتئذى حتى زمن الحرب او اثناء قيام الاحكام العرفية وعلى الوجه المبين في القانون » . ٤

( ١٨ ) محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٥٦٩ ، ص ٥٧٢ ، واحد

تصديق ، المرجع السابق ، ص ٨٢٦ ، ص ٨١٩ ، واحد

( ١٩ ) لندن في ٢٧ يوليو عن صحيفة التايز ٢٨ يوليو .

وعدم اجراء تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت في انعقاده الشروط المقررة في هذا الدستور ، والمادة ١٥٧ الخاصة بتنقيح الدستور وتعديله ، والفقرة الثانية من المادة ( ١٥ ) التي تنص على ان « انذار الصحف او وقفها او الفلأها بالطريق الادارى مجذور » ( ٢٠ ) . وتأجيل انتخاب أعضاء المجلس ، وتأجيل تعيين الأعضاء المعينين في مجلس الشيوخ مدة ثلاث سنين قليلة الى التجديد عند نظر هذه الحالة . ووعد رئيس الوزراء ان تسير وزارته في شئون الحكم سيرا منهجه العدالة والاصلاح ، ونص الامر الملكى على ان يتولى الملك السلطة التشريعية في فترة تعطيل البرلمان اى فترة السنين الثلاث او في اى فترة اخرى طبقا لحكم المادة ٨ من الدستور ، بمراسيم ملكية لها قوة القانون ( ٢١ ) . وكان الاجدر بمحمد محمود عند استقالته من وزارة النحاس الانتلافية ، اذا كان حريصا على الدستور ، ان يعمل وبلقى أعضاء حزبه في المعارضة في مجلس النواب ، ويعمل ومن معه على كشف هذا الفساد البرلمانى والتسلط الحزبى ، وبهذا يعمل حزب الاحرار الدستوريين بالطريق الدستورى ، وعلى ان يخلق له رأيا سواء في مواجهة ما قصد اليه في ادعاءاته او فيما يذهب اليه في سياسته الخارجية . وبالتالي يتمكن من اسقاط وزارة الوفد دستوريا ، ولكنه اختار الطريق السهل غير الدستورى . أما مسألة تدخل النواب في السلطة التنفيذية للوساطة ، فانه لا يمكن ظلها الا عن طريق توعية القاعدة الجماهيرية بدور النائب في الحياة التيمانية ، وذلك لن يفتأ الا بانتشار الوعى والقضاء على الامية ، واتامة ندوات وصحافة خرة لخلق رأى عام مستنير ، والبرلمان نفسه مدرسة سياسية يمكن ان يساعد على تكوين هذا الرأى العام . وقد قام البرلمان السابق بدوره تملبا بكلل حريته المفتاحة له . أما الأسباب الحقيقية التى دفعت محمد محمود الى تعطيل البرلمان ثم حله ، اعتقاده ان:

---

( ٢٠ ) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٨١٦ : ص ٨٢١ .

( ٢١ ) محمد خليل ميمى ، المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ١٧٧ .

مجلس النواب سيقترح ضد الوزارة حينما نتقدم اليه ، فاتفق مع الملك على تأجيل البرلمان شهرا واحدا حتى يتاح فيه الوقت الكافي للوصول الى اتفاق مع الوفد ، ولم يوفق محمد محمود معه ولا حتى مع ممثليه في البرلمان . وثأكد انه ان مجلس النواب سيقترح ضده اذا تقدم اليه في ٢٩ يوليو أى بعد انتهاء مدة تأجيل البرلمان ، ومن هنا لم ير وسيلة غير حل البرلمان ، فاستصدر امرا بحله وتعطيله لمدة ثلاث سنوات قلبية للتجديد ، لان الانتخابات العاجلة لم يكن ينتظر منها أن تغير من فوز الوفئيين (٢٢) . ورغم أن صحيفة الاخبار رحبت بحل البرلمان بحجة القضاء على الدكتاتورية البرلمانية أى الوفدية ، الا أنها انتقدت الوزارة في قولها ان الحياة النيابية فاسدة ، وعدم تحديد موعد لاجراء انتخابات جديدة وانعقاد البرلمان الجديد (٢٣) . الا ان صحيفة السياسة ذهبت في ترحيبها بالانقلاب الدستوري ، من اجل علاج فساد الحياة النيابية ، ورات أن خير من يقوم بذلك هم الاحرار الدستوريون ، لانهم أعلم الناس بما طرأ عليها من فساد (٢٤) . وعلى ذلك فإن صحيفة السياسة اعتبرت الاحرار الدستوريين هم الاوصياء على الدستور والحياة النيابية وبالتالي يحق لهم تعطيلها حسب اراءهم . وهذا رأى الاعيان أصحاب المصالح في البلد .

### مقاومة الانقلاب :

وقد قوبل تعليق الحياة النيابية هذه الفترة الطويلة بالسخط والاستنكار في أرجاء البلاد ، لحرمان الأمة حق اكتسيته بعد جهاد طويل ، فاصدرت الاحزاب السياسية ( ما عدا حزب الاحرار الدستوريين والاتحاد ) بيانات استنكرت فيها الانقلاب الدستوري . ففي ٢٦ يوليو اصدر الحزب الوطنى بيانا ، استنكر فيه حرمان الأمة دستورها الذى كسبته بعد كفاح طويل استمر من عام ١٨٦٦ حتى تلك الفترة (٢٥) . واعتبر الوفد هذا الانقلاب

(٢٢) صحيفة البنى باريزيان ، باريس في ٢٠ يوليو ، عن الاحرام في ٢١ يوليو ، والبلاغ

على ١٧ يوليو ١٩٢٩ .

(٢٣) الاخبار في ١٥ سبتمبر ١٩٢٨ .

(٢٤) السياسة في ٣ ديسمبر ١٩٢٨ .

(٢٥) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٦٢ .

موجه ضده ، ورأى أنه وكيل الأمة ، في أمر تعريفه وهو الاستقلال التام ، وتعطيل البرلمان من شأنه أن يعطل حصول الأمة على استقلالها . ولهذا قاوم الانقلاب الجديد على المستوى الداخلي والخارجي . وبالنسبة للمقاومة الداخلية فقد وجه نداء الى الأمة في ٢٢ يوليو ١٩٢٨ ، انتقد فيه الوزارة طعنًا في نظام الحكم النيابي واستبداله بالحكم المطلق ودعا الى الانفصال عن دستورها وهريتها (٢٦) . وتم انعقاد البرلمان دون دعوة من الوزارة ، على أسس أن المرسوم القاضي بتأجيل البرلمان شهرا ، ومراسيم حل المجلسين لمدة ثلاث سنوات وتعطيل بعض مواد الدستور ، مراسيم باطلة من الناحية الدستورية . وتم انعقاده في دار مراد الشريعي في ٢٨ يوليو ، لاحتشاد جنود الجيش ورجال البوليس حول دار البرلمان لمنع نواب الأمة وشيوخها من الاجتماع فيه . واجتمع البرلمان على هيئة مؤتمر ، قرر فيه الاعضاء أن البرلمان قائم ، وأن الوزارة ثائرة على الدستور ، ثم انعقد كل مجلس على حدة وقرر مجلس النواب برئاسة ويسا واصف وسكرتارية يوسف الجندي وعبد الرحمن عزام عدم الثقة في الوزارة واعتبار كل تشريع تستصدره أو اتفاقية تعقدها باطلة ، وتأجيل اجتماعات المجلس الى السبت الثالث من شهر نوفمبر ١٩٢٨ ، على اعتبار أن هذا الوقت هو نهاية دور الانعقاد الثالث . وانعقد مجلس الشيوخ برئاسة وكيله محمود بسيوني وسكرتارية محمد عز العرب وعلى عبد الرازق وعبد الفتاح رجائي ، وقرر نفس القرارات ما عدا عدم الثقة في الوزارة التي تعتبر من اختصاص مجلس النواب وحده (٢٧) . ومعنى عدم ثقة مجلس النواب في الوزارة ، سقوطها وانسحابها من الحكم لوزارة يمنحها المجلس تأييده . ولكن الوزارة قد سبق واتهمت البرلمان بالفساد وأن الوفد صاحب الاغلبية أصبح أداة للطغیان والاستبداد ، حتى تتحاشى ما يقرره البرلمان وخاصة مجلس النواب .

(٢٦) نفسه ، ص ٦٨ ، ص ٧١ .

(٢٧) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٨٥٩ ، ص ٨٧٩ ، والرافعي ، المرجع

السابق ص ٧١ : ٧٨ .

تخصصها ، الا ان مصطفى النحاس دافع عن هذه التهمة الخاصة بفساد الحياة النيابية بما ورد عن عطى يكن رئيس الوزراء في ٢٠ سبتمبر ١٩٢٦ عقب انتهاء دور انعقاد البرلمان من « ان المناقشات والاستجوابات في المجلس كانت تنير للحكومة طريق العمل وتزيد من روابط الثقة والتضامن بينها وبين نواب الامة » . ويكلمة سعد زغلول في ختام الدورة الثانية في ١٤ يوليو ١٩٢٧ والتي اشاد فيها بأعضاء المجلس ولجانه ، وما جاء في خطاب العرش الذي القاه ثروت في ١٧ نوفمبر ١٩٢٧ ، يتعاون أعضاء البرلمان مع الحكومة بما ادى الى حركة تجديد في نواحي المجتمع المختلفة (٢٨) .

وقام الشيوخ والنواب بحركة في نواثرهم كان من اثرها ارسال بريقات وتاليف وفود وكتابة عرائض حملوها معهم لتقديمها الى الملك في قصر عابدين ، والتمسوا فيها اعادة الحياة النيابية (٢٩) . الا ان البوليس اعترض على جماعة من الهيئة الوفدية البرلمانية كانت قاصدة قصر عابدين لهذا الغرض ، وتمدى عليهم بالضرب عندما رفضوا العودة (٣٠) . وقرر الوفد ان يقوم زعماء الحزب بزيارة الاقاليم لاثارة الجماهير ضد سياسة الوزارة (٣١) . وكانت اهم تلك الزيارات التي قام بها مصطفى النحاس الى دمنهور في ٢ اغسطس ١٩٢٨ ، وبين فيها اعتداء الوزارة على الدستور ، واغتصابها سلطة التشريع ، وقضاؤها على حرية الصحافة والاجتماع (٣٢) .

وعلى اساس ما قرره البرلمان في دار الشريعة من ان البرلمان قائم والمراسيم التي صدرت لتعطيله باطلة ، فقد اجتمع البرلمان في ١٧ نوفمبر ١٩٢٧ في دار البلاغ وكان هدف الوفد من اجتماعه هذا ابراز خروج الحكومة عن سلطة الامة والدستور ومصالح البلاد ، رغم معارضة الحكومة وتقصى

(٢٨) احمد شفيق ، الحولية الخليفة ، ص ١٣٠٥ : ١٣١٥ .

(٢٩) البلاغ في ١ و ٢ مارس ١٩٢٩ .

(٣٠) د. محمد حسين هيكل ، الموجع السطحي لاصح ١٩٢٩ .

(٣١) نفسه ، ص ٢٨٧ .

(٣٢) احمد شفيق ، الموجع السطحي ، ص ١٤٦-١٤٧ .



أخبار اجتماعهم وانذار الصحف بعدم نشر أخباره . واجتمع مجلس النواب على حدة ، وبلغ عدد الحاضرين مائة وخمسة وعشرين نائباً ، ولأعقابهم دورة برلمانية جديدة فقد أجريت عملية انتخاب مكتب المجلس ، وانتخب ويصا واصفا للرئاسة ، وعلى الشبسى وحسين هلال وكيلين ، والقى مصطفى النحاس كلمة ندد فيها بأعمال الوزارة . وأعلن أنها ثائرة على الدستور ، كما أعلن النائب محمد فكرى أبازطة عضو الحزب الوطنى فى كلمته . وقوف الأمة كلها يبدأ واحدة ضد المعتدين على الدستور ، واحتج النائب على ايوب على تسخير الحكومة للجيش ، لمنعها انعقاد البرلمان ، وقرر المجلس بالإجماع عدم الثقة فى الوزارة ، ومسئولية الوزارة عن كل عمل انته مخالفنا لنصوص الدستور ، وأن الوزراء مسئولون بصفتهم العمومية والشخصية متضامنين عن كل تصرف يقع مخالفنا لنصوص الدستور ، واعتبر كل تشريع تستصدره أو اتفاقية تعقدها باطلة ، وطلب سحب القوات المسلحة حتى يتمكن أعضاء البرلمان من الاجتماع فى داره . واقترح رئيس المجلس تفويض مكتب المجلس إبلاغ تلك القرارات للجهات التى يرى المكتب ضرورة إبلاغها له (٣٣) . ولكن الوزارة سعت بعد الى عدم مواصلة اجتماعه ، وسعت أيضاً فى عدم نشر جلسات الاجتماع السابق فى الصحف المصرية .

أما مقاومة الوفد للانقلاب الدستورى على المستوى الدولى ، فقد استغل الوفد انعقاد مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى فى شهر اغسطس ١٩٢٨ . وهو من المؤتمرات الدورية التى تشترك فيه الدول ذات النظام البرلمانى ، واشتركت مصر فيه لأن قرار الاشتراك كان قبل وقوع الانقلاب الدستورى الثانى ، وحضر عن مصر ممثلو مجلس النواب المنحل (٣٤) ، ومجلىس الشيوخ:

---

(٣٣) نشرت الجلسة فى صحيفة « العهد الجديد » فى بيروت فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٨ تحت عنوان « وثيقة رسمية » لم تنشر فى الصحف المصرية . عن احمد شفيق ، المرجع السابق .  
ص ١٣٧٧ : ص ١٢٨٨ . وعبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٨٥ ، ص ٨٦ .  
(٣٤) ويمة واسنة ، ومكرم عبيد ، ومحمد صبرى أبو علم ، « واحد حفظ موسى » .

المنحل (٣٥) . وتكلم في المؤتمر ويصا واصفاً ومكرم عبيد ، وقدم الأخير اقتراحاً ينص على استنكار الكتاتورية التي تحميها الحراب البريطانية في مصر ويعد مناقشته أصدر قراراً قرر فيه « استنكاره لكل عمل غير شرعي يرمى الى الغناء او ايقاف النظم البرلماني » (٣٦) ورغم ان صحيفة السياسة (٣٧) هاجمت القرار على اعتبار انه تهريج ، وعلان وزير الخارجية أن المؤتمر الدولي غير رسمي ، الا أنه اعتبر من جانب الاغلبية البرلمانية ادانة للانقلاب الدستوري على المستوى العولي ، الى جانب ذلك قرر الوفد ارسال وفد الى بريطانيا تكون من مكرم عبيد وحامد محمود وعبد الرحمن عزام لنشر الدعاية بها (٣٨) ، وقد وصل اليها في اغسطس ١٩٢٨ . واشارت السياسة الاسبوعية الى أن الهدف من ارسال هذا الوفد هو الدفاع عن قضية الوفد الخاصة من اجل عودته الى كرسي الحكم (٣٩) . وقام الوفد بتحريك الرأي العام البريطاني بعدم التدخل البريطاني في شئون مصر الداخلية ، والدفاع عن ما قام به البرلمان المصري ، والتدبير بأعمال حكومة محمد محمود واقناع الحكومة البريطانية بعدم عقد المعاهدة مع الحكومة الحاضرة حينئذ لانها حكومة غير برلمانية لا تمثل الشعب . وكانت وسيلته اقامة حفلات من اجل الدعاية والخطابة فيها ، والكتابة في الصحف ، واداء احاديث لندوبي الصحف (٤٠) . وتناولوا في احاديثهم ما قام به البرلمان وخاصة البرلمان السابق ، ونكروا عدة احصاءات عن اعماله (٤١) ، ونددوا بأعمال الحكومة غير الدستورية (٤٢) . وبين مكرم

(٣٥) مراد الشريمي ، وكابل صدقي ، وملوى الجزائر والدكتور عبد الحيد نهي .

(٣٦) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٧٨ وص ٧٩ .

(٣٧) احمد شفيق ، الحولية الخامسة ، ص ١٠٠٢ وص ١٠٠٣ .

(٣٨) الاحرام في ١٩ اغسطس ١٩٢٨ .

(٣٩) السياسة الاسبوعية في ١٨ اغسطس ١٩٢٨ .

(٤٠) من خطبة لمكرم عبيد من دور الوفد الذي أرسله الوفد الى لندن ، احمد شفيق ٤

المرجع السابق ص ١٤٣٠ .

(٤١) صحيفة نيويورك — لندن في ٢٠ يوليو من البلاغ في ٢١ منه .

(٤٢) حديث آخر لندوب الديلى عمآلد في ١١ اكتوبر ١٩٢٨ من البلاغ في ١٢ منه .

عبيد في احدى خطبه الى ان السياسة البريطانية في مصر تركز على فكرتين خاطئتين عن الحركة الوطنية ، الفكرة الاولى ان الوفد والروح الوطنية معه يمكن ان يضعفا ويخلسا بعد وفاة سعد زغلول ، ورأى ان زغلول مثل الحركة وكان رمزا لها ، اما الفكرة الثانية وهي ان الروح الوطنية المصرية موجهة ضد البريطانيين فنذكر ان برنامج الوفد على العكس من ذلك ، يهدف الى عقد محالفة ودية مع بريطانيا ، وان المواصلات والتجارة البريطانية تكون اكثر ضمانا في مصر المستقلة القوية ، ورأى ان اضطهاد حكومة محمد محمود لم يؤد الى اضعاف الوفد بل ادى الى زيادة مكانة الوفد لدى الامة اكثر مما كانت . وطلب من الحكومة البريطانية ان تعدل عن تدخلها في شئون مصر (٤٣) . وخطب احرار الانجليز في تلك الحفلات فايد اقدمهم الاستقلال والدستور مع عقد اتفاقية مع حكومة مصرية برلمانية (٤٤) . وقام الوفد باختيار لجنة تتألف من بعض متطري أعضاء حزب العمال ، وادهم بالمعلومات عن الحالة في مصر وحملهم على القاء أسئلة في مجلس العموم البريطانى (٤٥) ، ونتيجة لذلك جرت مناقشات عديدة في مجلس العموم البريطانى ، نفى ٢٣ يوليو وجهت ثلاث أسئلة الى وزير الخارجية عن اسباب حل البرلمان المصرى ، والحالة في مصر وفترة تعطيل البرلمان لمدة ثلاث سنوات وعسن الحالة السياسية في مصر وخاصة عن البرلمان المصرى (٤٦) . واجاب وزير الخارجية تشمبرلن عن تلك الاسئلة بأنه « ليس لديه معلومات رسمية عن التطورات الجديدة في مصر » وعن موقف الحكومة البريطانية ذكر انه لم يتغير وانها « تعتبر البرلمان المصرى والدستور وما يتصل بهما مسائل داخلية بحثة متروكة لحض اختيار ملك مصر والشعب المصرى يقرران فيها »

(٤٣) أحمد شفيق ، الحولية الخامسة ، من ١٩٦٣ : من ١٩٦٦ .

(٤٤) أحمد شفيق ، الحولية السادسة ، من ١٩٦٤ : من ١٩٦٧ .

(٤٥) الاحرام في ٢٤ شباط ١٩٢٨ .

(٤٦) من مستم Wordlaw و Kenworthy و Penson

House of Commons, meeting of 23 July 1928, P. 9281

ما يريدان » (٤٧) . وبهذا الرد نفي تشهيرلن التدخل البريطانى وأرجع الدستور والبرلمان المصرى من الامور الداخلية التى تخص ملك مصر والمصريين ، وكرر نفس الاجابة فى جلسة ٣ يوليو مع التاكيد على تصريح ٢٨ فبراير وضرورة احترامه ، حتى يمكن للطرفين عقد المعاهدة (٤٨) . وقد علقت احدى الصحف البريطانية على اجابة الحيد الانجليزى ، بأنه صحيح نظريا ، ولكن الواقع لا يقبله على اساس وجود قوات بريطانية ، وان المصريين يلصقون بالحكومة البريطانية تهمة الموافقة على هذا العمل (٤٩) . وفى نفس الجلسة السابقة فى مجلس العموم البريطانى تسائل احد النواب عن الموانع التى منعت الحكومة البريطانية من اتخاذ الاجراءات لمعودة الدستور والحياة النيابية ، واجاب المسئول عن السياسة الخارجية ان لورد لويد غير مسئول عن ما حدث ولم يقدم اى نصيحة ، واضاف النائب أنه يجب على الحكومة البريطانية اعطاء المصريين برلمانا صحيحا ، لا ان ندعى ان الاوتوقراطية هى السبب فى تعطيل البرلمان . وذكر ان الحكومة البريطانية حاولت تحطيم الوفد وحملته مسئولية فشل المعاهدة ، ورأى ان الوفد صاحب الاغلبية ، وانه الحزب الذى يمكن عقد المعاهدة معه . وتسائل نائب آخر عن الدستور ، واثار الى طرد النحاس صاحب الاغلبية (٥٠) . وفى جلسة ١٤ نوفمبر وجه مستر Kenworthy سؤالا عن السياسة الحاضرة فى مصر وقتذاك ، وعن موعد افتتاح البرلمان ، ومدى مسئولية وزارة الخارجية البريطانية عن حكم مصر دون دستور ودون برلمان ، واجاب المستر لوكرلامبيسون المسئول عن السياسة الخارجية عن الشطر الاول

Ibid.

(٤٧)

House of Commons, meeting of 30 July 1928

(٤٨)

P. P. 1836, 1837.

(٤٩) صحيفة الديلى كينيكل ، لندن فى ٣١ يوليو عن الامرام فى اول اغسطس ١٩٢٨ .

House of Commons, meeting of 30 July 1928,

(٥٠)

P. P. 1855 - 1862.

يالنمى ، وعن الشطر الثانى ذكر أن سياستهم هى عدم التدخل فى الشؤون الداخلية لمصر . ثم تسأل النائب عن الأسباب التى من أجلها تم إرسال ثلاث بوارج حربية الى مصر وكيف يمكن أن يحل البرلمان بأكمله دون أى تدخل أو أى نصيحة منا فاجابه بأن المناسبات الثلاث تعرضت فيها مصالح الأجانب للخطر ، فرد السائل ، ليست مصالح الأجانب فى خطر الآن ، لغيب الحكومة الدستورية (٥١) . وفى ٥ ديسمبر ١٩٢٨ سأل مستر **Thurtle** « ثرتل » وزير الخارجية عن نتائج تعطيل الدستور فى مصر ، على حياة وإملاك الأجانب وقد طمأنه الوزير (٥٢) . ويتضح أن كل ما يهم الإنجليز استقرار الأحوال ليس حبا فى عودة الديمقراطية الى مصر بقدر الحرص على مصالحهم وعقد معاهدة تسوى فيها الأمور المتعلقة بين البلدين . ثم تحولت الاسئلة بعد ذلك الى نوع آخر ، عن الاتفاق مع حكومة غير برلمانية وتساءل بعض النواب عن الاتفاقية القادمة هل هى نهائية ، ولكن المسئول اعتذر عن الرد (٥٣) . وشملت خطة البعثة الوفدية فى لندن الحديث عن أحوال مصر السياسية والدستورية فى مؤتمر حزب العمال (٥٤) . وأقلمة مكتب مصرى لاطلاع الراى العام البريطانى على حقيقة الحوادث فى مصر وإصدار صحيفة انجليزية أسبوعية ، يبعث بها الى كل من له المصالح بالسياسة المصرية (٥٥) .

### مواجهة الحكومة للوفد :

وفى مواجهة المعارضة ، قام محمد محمود بعدة زيارات الى عواصم

House of Commons, meeting of 14 November 1928, (٥١)  
Vol. 222, P. 834.

House of Commons, meeting of 5 December 1928, (٥٢)  
Vol., 223, P. 1193.

House of Commons, meeting of 10 July, (٥٣) و  
Vol. 229, P. 833.

(٥٤) لندن فى ٣ أكتوبر ١٩٢٨ ، خطب المستر كورنى من الأهرام فى ٤ منه .

(٥٥) لندن فى ٨ أكتوبر ١٩٢٨ ، الأهرام فى ٩ منه ( مهمة مكلم عبيد فى لندن ) .



أنها جردت الموظفين من أن تكون لهم حرية العقيدة السياسية (٥٩) . وأصدرت في ١٠ مارس ١٩٢٩ مرسوما بقانون « بشأن حفظ النظام في معاهد التعليم » يعاقب بمقتضاه كل طالب يقوم بأى نشاط موجه الى السلطات عن أمور ذات صبغة سياسية ، بالفصل من جميع المدارس والجامعات (٦٠) . وعلت مجلة السياسة الاسبوعية هدف الوزارة من تلك الاجراءات لابعاد الطلبة من الاشتغال في السياسة وانصرانهم لدروسهم ، وعدم استغلال الاحزاب لهم (٦١) . الى جانب ذلك اصدرت قانونا جديدا يقضى بتعديل بعض احكام لائحة المحاماة ، لتهديدهم ، وكانت نهاية هذه التشريعات الارهابية تشريع لحماية نظام الانقلاب نفسه ، فاستصدرت في ٣٠ مارس ١٩٢٩ مرسوما بقانون يفرض عقوبة الحبس والغرامة او كليهما لكل من يحرّض على كراهية نظام الحكم القائم او على الازدراء به كما اصدرت مرسوما بقانون في اليوم ذاته يعمل على تشديد احكام قانون الاجتماعات (٦٢) . وبهذا كمت الوزارة افواه الناس ، وكبتت الحريات لتحول دون اقامة الحفلات التى تقام للوفد ، ولكن المقاومة لم تتوان عن معارضة الحكومة والعمل على اسقاطها . ولم تكسب الوزارة بهذه القوانين عطف الجماهير . بل قابلتها الامة بالاستنكار . وفي الوقت نفسه خالف محمد محمود ما عاهد به الملك في المذكرة الايضاحية في حل البرلمان التى جاء بها « وقد اعترفت الوزارة أن تأخذ نفسها في ادارة الشؤون العامة في فترة تعطيل الحياة النيابية باجراء العدل ، وتحقيق المساواة في غير تحيز أو حزبية ، وتأييد الحريات في حدود القوانين » . وان الوزارة باصدارها تلك القوانين كانت حزبية ، حيث قيدت الحرية وطارت اعداءها الى جانب الاجراءات اليومية

---

(٥٩) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٨٢ ، ص ٨٢ .

(٦٠) نفسه ، ص ٨٢ و ص ٨٤ .

(٦١) في ١١ أغسطس ١٩٢٨ .

(٦٢) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٨٩ ، واحمد شفيق ، الصولية

السادسة ، ص ١٩٧ وما بعدها .

التي اتخذتها لمنع الاجتماعات ، ونصّل بعض القضاة والعمد وبعض الموظفين ، ومطاردة لجان الوند واتصاره في كل مكان .

### الموقف في بريطانيا ومصر بعد نجاح حزب العمال البريطاني :

وفي نهاية شهر مايو ١٩٢٩ اجريت الانتخابات العامة في بريطانيا وفاز فيها حزب العمال ، والف مكنونالد وزارة عمالية جديدة ، وكان اول عمل لهندرسون وزير خارجيتها تجاه المسألة المصرية العمل على استقالة او اقالة لويد (٦٣) . حيث أشار وزير الخارجية مستر هندرسون في مجلس العموم البريطانى ان لويد اختلف مرارا مع تشمبرلن حين اعترض على تشكيل سعد زغلول الوزارة في صيف ١٩٢٦ ، على الرغم من ان رغبة تشمبرلن كان عدم التدخل ، وتغلب رأى لويد وأرسلت البوارج الحربية الى مياه مصر ، وفي عام ١٩٢٧ عندما تمسك بزيادة الموظفين البريطانيين في مصر وخاصة في بعض المصالح ، وفي صيف ١٩٢٧ تدخل في مسألة الجيش المصرى واعتبر تقويته خطرا على بريطانيا ، وفي ربيع ١٩٢٨ رأى لويد سحب قاتون الاجتماعات العامة أو تقال حكومة النحاس واجبر تشمبرلن على مجاراته (٦٤) . وأشارت صحيفة « الديلى هيرالد » ان لويد كان محافظا اشد من المحافظين ، وقد ذهب في تفسير التحفظات الأربعة تفسيرا جامدا ، ما سبب الجفاء بينه وتشمبرلن (٦٥) . في حين أشارت صحيفة « الديلى ميل » ان حكومة العمال رأت ان سياسة لويد المحافظة لا تتناسب مع سياستها تجاه مصر (٦٦) ، وذكرت صحيفة « نيوليدر » ان عزل لويد سيكون مبعث سرور وابتهاج في مصر ، لتأييده الحكم الدكتاتورى ، وان بقاءه في مصر كان خطرا كبيرا على العلاقات البريطانية المصرية (٦٧) . وذهبت

---

(٦٣) البلاغ في ٢٧ منه .

(٦٤) أحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٤٣٩ : ص ٤٤١ .

(٦٥) احمد شفيق ، الحولية السابعة ٢ ص ٤٨٢ .

(٦٦) نفسه ، ص ٤٣٩ : ص ٤٨٤ .

(٦٧) نهضة ، ص ٤٨٨ .



أحدى الصحف البريطانية في تفسير تلك الاتالة ان الحكومة البريطانية اعترمت العمل من اجل اعادة الحكم البرلماني وعدم عقد اى تسوية نهائية بين بريطانيا ومصر الا اذا اعيدت الحكومة البرلمانية في مصر اولا (٦٨) . واشارت صحيفة اخرى ان لويد قد فشل في علاج المسألة باليد الحديدية . ( وتقصّد اجراءات محمد محمود من اجل السيطرة على الامور ) ورات ان علاجها عن طريق اعادة الديمقراطية (٦٩) . وانضحت صحيفة الديلى نيوز عن شىء أهم ، وهو العلاقات القائمة بين لويد والدكتاتورية المصرية ، وتساطلت هل النتيجة المنطقية لاستقالة لويد هى استقالة محمد محمود والقضاء نهائيا على الدكتاتورية واعادة الحكم البرلماني الذى هو ضرورى لتسوية العلاقات بين مصر وبريطانيا (٧٠) . وهكذا أجمعت الصحف البريطانية على اختلاف نزعاتها ، ان ذهاب لويد معناه ذهاب الدكتاتورية المصرية اى ذهاب وزارة محمد محمود ، وما اشبه ذلك بها حدث عام ١٩٢٥ عندما تدخل لويد لعزل حسن نشأت ، فقد أجمعت اغلبية الصحف المحلية والاجنبية حينئذ ، ان ذلك الحدث ليس له معنى الا سقوط وزارة أحمد زيور وانهاء تجربة الحكم الاوتوقراطى .

وقد اتاحت الفرصة لمحمد محمود في صيف ١٩٢٩ لمفاوضة الحكومة البريطانية في مسألة الامتيازات الاجنبية فاعلّم وزير الخارجية البريطانية « هندرسون » رغبة حكومته في المفاوضة في المسألة المصرية كلها (٧١) ، ودارت المفاوضات بينها انتهت الى مشروع معاهدة في اوائل شهر أغسطس ١٩٢٩ تعرض على ممثلى الامتين . واعتبرت الحكومة البريطانية المفاوضات مقترحات مقدمة الى الشعب المصرى (٧٢) لرغبة هندرسون في وضع معاهدة .

---

(٦٨) المورننج بوست ، لندن في ٢٦ يوليو من البلاغ في ٢٧ منه .

(٦٩) الديلى نيوز ، لسان حال الاحرار ، لندن في ٢٠ يوليو من البلاغ في ٢١ منه .

(٧٠) أحمد شليق ، المرجع السابق ، ص ٤٩٠ .

(٧١) عبد الرحمن الرامسى ، المرجع السابق ، ص ٩٧ .

مع حكومة مصرية تكون وليدة انتخابات حرة مباشرة مؤيدة من البرلمان (٧٣) .  
واراد هندرسون انتهاء تجربة محمد محمود ، بإقالة لويد ، وان تكون المعاهدة  
مع حكومة دستورية ، وبهذا أعطى الاشارة لإعادة الحياة النيابية في  
مصر (٧٤) . واجتمع ١٦٥ شيخا ونائبا من أعضاء الهيئة الوفدية في ٢٢  
يوليو ، وقرروا ارسال برقيتين احدهما الى الملك التمسوا منه عودة الحياة  
النيابية ، والثانية الى مك دونالد مضمونها ان محمد محمود غير حائز على ثقة  
الامة وان الامة لا ترضى أن يتكلم بالنيابة عنها من هو غير جدير باحترامها  
وثقتها (٧٥) . وأخذ مكرم عبيد الموجود في لندن يشن حملة قوية ، تهدف  
الى عدم قيام رئيس وزراء حكومة غير دستورية بحق تقرير مصر الامة (٧٦) .

وعقب عودة محمد محمود الى مصر ، وكان ذلك في شهر أغسطس  
١٩٢٩ ، بعد مباحثاته في لندن ، عرض المقترحات على الاحزاب ، على أن  
تقول الامة كلمتها . وردت عليه صف الوفد انه يتعذر على الشعب ابداء  
رأيه وهو مقيد الحرية ، ودعت الى عودة الحياة النيابية أولا ، ولم يرفض  
الوفد المقترحات حتى لا يثير ضده حزب العمال الحاكم ، ودعا الى أجراء  
الانتخابات على أساس قانون الانتخاب المباشر الذي أقره برلمان ١٩٢٤ ،  
واجريت عليه الانتخابات في عام ١٩٢٦ ، على شرط اجرائها حرة دون ضغط  
واكراه ، ودون تدخل من رجال الادارة فيها (٧٧) . ووجه الوفد المصرى  
نداء الى الامة في ٦ أغسطس ١٩٢٩ دعا فيه الوزارة الى الاستقالة ، واجراء  
انتخابات حرة ، وأن يكون الأمر بعد ذلك للامة ممثلة في برلمانها ، ودعا

---

(٧٣) أعلن هندرسون في ٢٦ يوليو في مجلس العموم البريطانى ، ان أى شيء لن يدخل  
في دائرة التنفيذ الا اذا وافق عليه الشعب المصرى .

( د . يونان ليبب ، المرجع السابق ، ص ٢٣٢ ) .

(٧٤) شفيق غريال ، المرجع السابق ، ص ٢٠٨ وص ٢١٠ .

(٧٥) نشرت البلاغ البرقية الثانية في ٢٧ يوليو ١٩٢٩ .

(٧٦) تصريح نشرته المقتسم جرديلان ، من أحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٥٢٥ .

(٧٧) أحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٦٤٨ .

الامة الى عدم اخذ أى موقف الا تحت قبة البرلمان (٧٨) . ودعا حزب  
الاحرار الدستوريين عن طريق صحيفة السياسة ان تكون المقترحات محور  
العملية الانتخابية ، ولم يؤيده الا حزب الاتحاد ، وتجاهل الوفد تلك الدعوة  
واصر على ازالة الدكتاتورية اولا وان تعود الحياة النيابية سليمة (٧٩) .  
ثم عاد محمد محمود ودعا الى الائتلاف ونبذ الحزبية ، حتى يمكن تسوية  
العلاقات بين مصر وبريطانيا والامة متكاتفه متآلفة (٨٠) . ورد عليه الوفد  
بان تلك المقترحات مقدمة من الحكومة البريطانية الى الشعب المصرى  
والشعب يطلب عودة الحياة النيابية وان تعود الحرية حتى يتمكن ممثلو  
الشعب من ابداء رأيهم فيها (٨١) . ثم وصل المندوب السامى الجديد  
السير « برسى لورين » فى اوائل شهر سبتمبر ١٩٢٩ ، وطلبت الوزارة ان  
ينظر فى المشروع وهى قائمة فى الحكم ، واذا كان لابد من عودة الحياة  
النيابية ، يجب ان تقوم الوزارة باجراء الانتخابات ، وان تجريها على  
درجتين وليس على قانون الانتخاب المباشر ، الذى يطالب الوفد باجراء  
الانتخابات فى ظله . ولكن الوفد اصر على استقالة الوزارة حتى لا تعبت  
بحرية الناضحين ، وطلب تأليف وزارة محايدة تكفل حرية الانتخابات ، وان  
تجرى على درجة واحدة . وقبلت الحكومة البريطانية شروط الوفد لانها  
كانت ترى ان الوفد كان لايزال يتمتع بالاغلبية ، وبه يمكن الوصول الى

---

(٧٨) البلاغ فى ٧ أغسطس ١٩٢٩ .

(٧٩) السياسة فى ٨ أغسطس ١٩٢٩ .

وقد أخذت صحيفة السياسة آراء بعض المفكرين عن المقترحات — وقد وصلها محمد  
علام المستشار السابق بحكمة الاستئناف ، انها وضعت حدا لانتهاج الاحتلال ، وتنازلت فيها  
بريطانيا عن حقها فى حماية الاجانب والاطليات ، وتكفين مصر من عضوية عصبة الامم ومعاونتها  
على إلغاء الامتيازات الاجنبية ، ولكن وجوه النقص منها تقوم على وجود قوات بريطانية على  
القناة وقائم بمئة بريطانية بتدريب الجيش المصرى وتثبيت الوضع فى السودان ( أحمد شفيق ،

الحولية السادسة ، ص ( ٨١ ) .

• (٨٠) البلاغ فى ٢٥ أغسطس ١٩٢٩ .

(٨١) البلاغ فى ٢٦ أغسطس ١٩٢٩ .

اتفاقية تحظى بثقة الاغلبية ، وبعد أن ثبت لها فشل انقلابى أحمد زيور  
ومحمد محمود فى اضعاف الوفد ، ولهذا أراد حزب العمال أن  
يدخل فى تجربة جديدة مع الوفد صاحب الاغلبية (٨٢) . وكان معنى ذلك  
سقوط وزارة محمد محمود ، وتأليف وزارة محايدة تقوم بإجراء  
الانتخابات (٨٣) . وكان لابد أن تستقيل الوزارة ، مقدم محمد محمود استقالته  
فى الثانى من أكتوبر ١٩٢٩ . وقبلها الملك وعهد بالوزارة الجديدة التى ستقوم  
بإجراء الانتخابات لعدلى يكن فى الثالث من أكتوبر ١٩٢٩ .

---

(٨٢) د. أحمد مؤاد مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .

(٨٣) البلاغ فى ٧ أغسطس ١٩٢٩ .



## الفصل الثامن

### برلمان ١٩٣٠

- ١ — الاعداد للانتخابات ، وانسحاب الاحرار الدستوريين منها .
- ٢ — حصول الوفد على الاغلبية البرلمانية ، وتشكيل مصطفى النحاس للوزارة .
- ٣ — افتتاح البرلمان ، وتشكيل هيئة مكتبى ولجان المجلسين .
- ٤ — القضايا التى ناقشها برلمان ١٩٣٠ .
- ٥ — الظروف التى أدت الى استقالة الوزارة .
- ٦ — تقييم البرلمان .



## برلمان ١٩٣٠

كلف الملك عدلى يكن بتشكيل الوزارة في ٣ أكتوبر فشكلها في اليوم التالي من وزراء ليست لهم انتصاعات حزبية ، وقد أشار في جوابه للملك « وستكون الغاية التي تترسبها الوزارة إعادة الحياة الدستورية وإجراء الانتخابات لمجلس النواب خالصة من كل ضغط أو تأثير غير مشروع ، بحيث تنقل صورة صادقة من إرادة البلاد لكي يتمكن البرلمان بعد ذلك من البت في مصيرها » (١) ، وبذلك أوضح عدلى يكن مهمة الوزارة وهي نقل البلاد إلى الحكم الدستوري ، وإجراء انتخابات في جو هادئ بعيد عن الحزبية حتى يتألف البرلمان الجديد والتي من مهامه النظر في الاقتراحات المقدمة من الحكومة البرلمانية في الشعب المصري .

### الانتخابات :

وبدأت الوزارة تعد العدة لإجراء الانتخابات لمجلس النواب فبدأت بتحديد دوائر الانتخاب الجديدة طبقاً لنتائج الإحصاء السكاني لعام ١٩٢٧ ، وقسمتها إلى دوائر فرعية (٢) . وأصبح عدد الدوائر الجديدة مائتين وخمسة وثلاثين بدلاً من مائتين وأربعة عشر في الانتخابات السابقة . وطبعت وزارة الداخلية ثلاثة ملايين تذكرة انتخابية جديدة (٣) . واستصدرت مرسوماً ملكياً في ٣١ أكتوبر بإعادة الحياة النيابية والعمل بالمواد (١٥ و ٨٩ و ١٥٥ و ١٥٧) المعطلة من الدستور ودعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس النواب على أن يجتمع البرلمان في ١١ يناير ١٩٣٠ . وفي يوم ٢ نوفمبر صدر مرسوم بإجراء الانتخابات ودعوة الناخبين لإجراء عملية الانتخاب في يوم ٢١ ديسمبر ١٩٢٩ ، ويوم ٢٩ منه لإعادة في حالة عدم حصول

(١) السلياسة في ٣ - ١٠ - ٢٩ والأهرام في ٣ - ١٠ - ٢٩ ( مهمة الوزارة الجديدة ) .

(٢) كتاب الوزارة المرفوع إلى الملك للعمل بأحكام الدستور في ٣١ أكتوبر ، محمد خليل

صبحي ، المرجع السابق ، ج ٥ ص ٩٠ .

(٣) الأهرام في ٢١ - ١٠ - ١٩٢٩ .



المرشح للاغلبية المطلقة ، وعلى دعوة البرلمان للانعقاد فى يوم ١١ يناير ١٩٣٠ (٤) .

وفى يوم ٢٢ اكتوبر ١٩٢٩ اجتمع مجلس ادارة حزب الاحرار الدستوريين برئاسة محمد محمود ، وبعد مناقشة تمت بين الاعضاء قرر عدم الاشتراك فى الانتخابات بحجة اتاحة الفرصة للوند لاتفاق افضل (٥) . وعلى ذلك اوقفوا الدعاية الانتخابية بهم (٦) . وعلقت صحيفة الاهرام على هذا القرار بان الاحرار الدستوريين يطلبون الاستقلال ولكن بخطوات وطرحت تساؤلا ، هل يكون الحكم الدستورى موجودا بغير البرلمان ، وهل يكون البرلمان موجودا بغير الاحزاب ؟ ورات ان مقاطعة الاحرار الدستوريين للانتخابات مضر للسياسة القومية ، لان البرلمان هو المكان الذى تجرى فيه المناقشة السياسية المقدسة التى هى روح الدستور وقوام الحياة البرلمانية فى العالم وبالتالى قوام الاصلاح والعمران ، ولحت الى الاحرار الدستوريين ان حزب العمال البريطانى كان اقلية برلمانية وفى انتخابات عام ١٩٢٩ اصبح حزب الاغلبية البرلمانية ورات ان الاضراب السياسى ليس من الحكم الدستورى ولا هو من النظام البرلمانى ، وان الخذلان ليس عيبا ولكن القعود عن الكفاح هو وحده العيب (٧) . اما صحيفة البلاغ الوفدية فمرات فى هذا القرار مؤامرة من الاحرار الدستوريين ، ودعتهم الى الدخول فى الانتخابات لابرار ما فى المقترحات امام الفاضين ، فاذا فازوا بالاغلبية البرلمانية النوا الحكومة واقررو المعاهدة ، واذا اصبحوا اقلية اينوها فى البرلمان (٨) . وذهب احد زعماء الوفد فى تعليق انسحاب الاحرار

---

(٤) احمد شليق ، المرجع السابق ، ص ١٠٤٨ : ص ١٠٥٠ . ومحمد خليل مبحى ، المرجع السابق ص ٥ ، ص ٩٠ .

(٥) السياسة فى ٢٩/١٠/٢٤ ( الاحرار الدستوريون يقررون عدم الاشتراك فى الانتخابات ) . ج. هـ. هيكل ، المرجع السابق ، ص ٣١١ ، ص ٣٢٢ -

(٦) الاهرام فى ٢٥ منه .

(٧) الاهرام فى ٢٥/١٠/١٩٢٩ .

(٨) البلاغ فى ٢٤/١٠/١٩٢٩ .

الدستوريين الى توقع هزيمتهم في جميع الدوائر (٩) . وشاركه احدى الصحف البريطانية حيث اشارت الى أن انسحاب الاحرار الدستوريين من الانتخابات يرجع الى بنود الامة لهم ، نتيجة حكمهم البلاد حكما ديكتاتوريا مدة خمسة عشر شهرا (١٠) . ويبدو من ذلك ان حزب الاحرار الدستوريين قد انسحب من المعركة الانتخابية لحماية اعضائه من السقوط في الانتخابات . نتيجة اجراء الانتخابات على القانون الذي يرفضونه ولاسلوب الحكم الذي اتبعه محمد محمود وهو « اليد الحديدية » والى جانب ذلك فقد حاولوا اظهار البرلمان الذي سينتخب في صورة الذي « ينتخب لفساية خاصة » . وهو ابرام المعاهدة حتى يتيسر لهم في حالة فشل المفاوضات التالية المطالبة بحله (١١) . أما بقية الاحزاب الاخرى وهي الحزب الوطنى وحزب الاتحاد فقد قررت دخول الانتخابات بجوار حزب الوفد ، فقرر الحزب الوطنى في ٣ نوفمبر ١٩٢٩ دخولها ليقوم بواجبه داخل البرلمان ، وهو النضال عن مبادئه ومعارضة أى وضع لا يتفق مع الاستقلال الصحيح (١٢) .

وإلى انسحاب الاحرار الدستوريين من المعركة الانتخابية ان أصبحت هادئة لأنه الحزب الذى فى إمكانه نشر غبار المنافسة الانتخابية ولو الدعائية ضد الوفد . وبالنسبة للوفد فقد نشر نداء الى الامة المصرية فى ١٠ نوفمبر ، ندد فيه بأسلوب وزارة الاحرار الدستوريين فى تعطيل الحياة النيابية وقهر الشعب ، وعلل انسحابهم من الانتخابات لعدم ثقة الشعب فيهم ، وأشار الى ضرورة انجاز مشروعات الإصلاحات الداخلية الذى اهتم بها البرلمان ، وأعلن أنه قد أعلن أسماء مرشحيه لمجلس النواب الذين يدينون بسياسته ويؤيدون برنامجه ، ودعا الناخبين لشد أزهرهم (١٣) .

(٩) من خطبة لحكم عبيد ، من أحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ١٢٥٦ .

(١٠) صحيفة الديلى هيرالد - لندن فى ٢ نوفمبر ، من الاهرام فى ١٩٢٩/١١/٣ .

(١١) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٧١٥ .

(١٢) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١١٢ وص ١١٤ .

(١٣) الاهرام فى ٢٩/١١/١١ ( نداء الوفد المصرى الى الامة المصرية التكريه ) .

وزار مصطفى النحاس الوجه القبلى لتأييد المرشحين الوفديين وحمل في رحلته هذه على الاحرار الدستوريين والكتاتورية ودعا المواطنين الى مناصرة مرشحي الوفد . وارسل الوفد زعماءه الى الاقاليم لمناصرة مرشحيه كالغرابلى ومكرم وعلى الشمسى (١٤) . الى جانب لجان الوفد المنظمة والمتخلطة في داخل البلاد عامة التى اهابت بالشعب المصرى ، ان يختار مرشحي الوفد ويبنحهم ثقتهم . ونلاحظ ان صحيفة الاتحاد ، لم تلجأ الى الطعن والتجريح في الوفد ، ولكنها لجأت الى أسلوب المهادنة لعلها بميول الجماهير نحو الوفد ، فاشارت ان (١٠٥) فازوا بالترشيح ولم يبق غير (١٢٧) دائرة باقية للتنافس بين (٣٠٣) مرشحا من الاحزاب والمستقلين ، وفكرت ان من فازوا بالتزكية ( وهم وفديون ) كان نتيجة ماض كريم ، وطلبت من الناخبين حسن الاختيار لمن هم اقدر كفاءة على العمل (١٥) . اما صحيفة السياسة اخذت تنتقد عدم جريان الانتخاب حول المقترحات البريطانية ، ورات انها انتخابات لاتقوم على مبادئ (١٦) . وتعرضت لمسألة هامة وهى نجاح نصف النواب بالتزكية ، ورات في ذلك تعطيل لانتخابات حرة شريفة ، وتعطيل لارادة الناخبين (١٧) .

واجريت الانتخابات لمجلس النواب في جو من الحرية والحياد .  
القام (١٨) ، في يوم ٢١ ديسمبر حسب المرسوم الملكى ، وبعد انتخابات الاعادة كانت نتيجة الانتخابات كالآتى :

---

(١٤) أحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ١٤٥٧ .

(١٥) الاتحاد في ٢٩/١١/١٦ ( المعركة الانتخابية ) .

(١٦) السياسة في ١٩٢٩/١٢/٩ .

(١٧) السياسة في ١٩ نوفمبر .

(١٨) من خطاب مصطفى النحاس الى الملك في الرد على خطاب تاليته الوزارة .

عدد الدوائر (١٩) حسب احصاء ٢٧	بالانتخاب	بالتزكية	عدد الدوائر التي فاز بها	الاحزاب
٢٣٥	١٠٧	١٠٥	٢١٢	الوفد
دائرة	٠٠٥	—	٠٥	الحزب الوطني (٢٠)
	٠٠٣	—	٠٠٣	حزب الاتحاد (٢١)
	١٥ (٢٢)	—	١٥	المستقلون

وقد أبرق المندوب السامي الى وزير خارجيته يوم ٤ يناير ١٩٢٠  
بنتيجة الانتخابات فذكر أن الوفد حصل على ١٩٨ مقعداً ، وحصل الحزب  
الوطني على ثلاثة مقاعد وحزب الاتحاد على ثلاثة مقاعد والمستقلون على  
٢٨ مقعداً (٢٣) والسبب في هذا الاختلاف تجيب عليه صحيفة السياسة  
حيث ذكرت ان النواب الذين فازوا من المستقلين انضموا بعد نجاحهم الى  
الوفد خوفاً من لجنة الطعون ، واقتُرحت ان تكون تلك اللجنة غير برلمانية  
حتى تكون بعيدة عن الفائز الحزبي (٢٤) . ومن اجل ذلك كسبون مكتب  
مجلس النواب لجنة الطعون من خمسة عشر عضواً تضم كل المشارب

(١٩) زاد عدد السكان حسب احصاء ١٩٢٧ ، واصبح عدد السكان خمسة عشر مليوناً ،  
وبذلك زادت عدد الدوائر من ٢١٤ الى ٢٣٥ دائرة .

(٢٠) وهم عبد الحميد سعيد — عبد العزيز الصوفاني — محمود جلال — يحيى سليم  
أبو سطى — ومحمد عزيز ابلة .

(٢١) وهم : احمد عطية الناظر ( جرجا ) — سيد علي الزناني ( أرمنت ) متولى جبين  
حزين ( اسنا ) ورشح الحزب من رجاله ٢٦ عضواً ، سقطوا بما عدا ثلاثة ، وقد حصل معظم  
المرشحين الاتحاديين على أصوات قليلة جدا .

(٢٢) والاحصائية من صحف الاتحاد في ٢٩/١٢/٢٠ ، والبلاغ في ٢٩ منه ومصر ، والاحرام  
في ١٩٢٩/١٢/٢٥ .

F. O. 151/4 (16) No. 11 Lorraine to Henderson. (٢٣)

January 4, 1930 Tel, 15

(٢٤) السبلة في ٢٩/١٢/٢٩ .

السياسية . ومن الإحصائية يبدو أن الوفد قد حصل على أغلبية برلمانية ساحقة وأن هذا البرلمان سيخلو لحد ما من المعارضة ، والمعارضة عنصر من عناصر الحياة البرلمانية ، ولها دورها الهام في التوجيه والمراقبة . ولقد أشارت صحيفة الاتحاد الى ذلك فذكرت أن الاكثية المطلقة أصبحت للوفد ، وأن البرلمان القادم سيخلو من أهم عناصر الحياة النيابية الا وهى المعارضة ، والتي لا معنى لها الا الرقابة على اعمال الحكومة ، وأن المعارضة في مجلس النواب بهذا التكوين للمجلس تكاد تكون معدومة للمرة (٢٥) . وأشارت صحيفة السياسة الى مسألة في غاية الاهمية خاصة بالانتخابات ، وهى النجاح بالترشيح ، فذكرت أن حصول الوفد على هذا العدد بالتزكية ، معناه حرمان مليون ونصف ناخب من حقهم الانتخابي ، وبناء على ذلك رأت أن البرلمان لا يمثل الأمة ، وأنه ليس وليد ارادتها (٢٦) . وعلقت احدئ الصحف البريطانية المعبرة عن لسان حزب العمال المسقتل على نتيجة الانتخابات بأن الانتصار العظيم الذى احرزه الوفد اكد تماما دعوة الفحاس أن حزب محمد محمود وحزب الاتحاد ليست لها الا نسبة صغيرة في الشعب . المصرى (٢٧) . ولكن صحيفة بريطانية اخرى أشارت الى أن الانتخابات سارت على أسلوب غير ديمقراطى ، اذ لم تقم على مبادئ واضحة وخاصة حول المقترحات وجاعت الانتخابات المصرية الاخيرة مثالا نادرا من الاجراءات الديمقراطية اذا أسفرت عن انتخاب برلمان يكاد يكون مؤلفا من أعضاء حزب واحد (٢٨) . ومن احصائية نوعيات النواب اتضح أن النيابة وجهة كثير من المواطنين الاغنياء اذ يتضح أن معظمهم من الاعيان ممن بيدهم المال والأرض وبهذا يمكن القول أن المجلس كان برجوازيا في تشكيلة .

---

(٢٥) الاتحاد في ٢٥/١٢/١٩٢٩ .

(٢٦) السياسة في ٢٩/٢/٣٠ ( حول نتائج الانتخاب — احصاء الاصوات ودلائها — البرلمان لا يمثل الأمة ) .

(٢٧) صحيفة ثيوليفر — لنفخ في ٢٧/١٢/٢٩ عن الاحرام في ٢٩ منه .

(٢٨) صحيفة منشستر جارديان من الاحرام في ١٤/٢/١٩٣٠ .

وبعد أن قام على يكن بمهمة وزارته وهي إجراء الانتخابات قسم استقلته في ٣١ ديسمبر فقبلها الملك ، ثم عرض على زعيم الأغلبية البرلمانية وهو مصطفى النحاس تشكيل الوزارة فشكلها في أول يناير ١٩٣٠ ، ومن الجدير بالملاحظة أن الوزارة شكلت حسب التقاليد الدستورية ، وشكلها من رجال الوفد أي أنها وفدية خالصة (٢٩) . ومن الملاحظ أن الملك فؤاد لأزال يرفض الاعتراف بالأساس الذي تقوم عليه الوزارات وهو الأساس الدستوري ، وأسناد الوزارة إلى رئيس الأغلبية بعد إجراء انتخابات عبرت فيها الأمة عن إرادتها . ولم يأخذ العبارة برد سعد زغلول عام ١٩٢٤ ، فقد أشار الملك فؤاد إلى إرادته حيث قال « فقد اقتضت إرادتنا أسناد رئاسة مجلس وزرائنا إليكم » . ورد عليه النحاس بما يؤكد أن وصوله إلى الحكم نتيجة ثقة الشعب وإرادته الحرة في الانتخابات ، فأشار في جوابه للملك « أنها يا مولاي لا تقبل المسؤولية الخطيرة معتمدا على الله تعالى معتمدا بساى رعائكم . مستندا إلى ثقة الأمة التي لا تفقأ تسديها للوفد المصرى الذى أنشرف برئاسته » وأشار إلى الانتخابات وذكر أنها قد أجريت في حيدة تامة ، وأنها أثبتت تعلق الشعب بالحياة النيابية والتمسك بالدستور ، وأن الوزارة ستقدم برنامجها إلى البرلمان جاعلة « من بين أغراضها الأولى العمل على تثبيت قواعد الدستور وصون نصوص أحكامه » . والسير في طريق الإصلاح والوصول إلى اتفاق شريف وطيد بين مصر وبريطانيا . وتوثيق عرى المودة بين مصر والدول الأجنبية (٣٠) .

---

(٢٩) مصطفى النحاس للرئاسة والداخلية ، وحسن حنينب للحرية والبحرية . واصلة بطرس غالى للخارجية ومحمد نجيب الغرابى للحقانية ، وعثمان محرم للأشغال ، ومحمد صفوت للزراعة . ومكرم عبيد للمالية . ومحمود فهمى النفراسى للمواصلات . ومحمد بهى الدين بركات للمعارف ، ومحمود بسيوى للأوقاف . وكلهم أعفاء في البرلمان بأ عدا بهى الدين بركات الذى عين عضوا بمجلس المشيوخ في المكان الذى خلا بوفاء عبد الخالق ثروت ؛ (٣٠) أحمد شفيق ، الحولية السابعة ، ص ٤ ، ص ٥ .

### افتتاح البرلمان :

وتم افتتاح البرلمان في ١١ يناير ١٩٣٠ حسب مرسوم ٣ نوفمبر ١٩٢٩ . واجتمع على هيئة مؤتمر برئاسة عدلى يكن رئيس مجلس الشيوخ الجديد ، وبحضور الملك فؤاد . والتقى مصطفى النحاس خطاب العرش ، وقد احتوى على ثلاثة أمور كان في مقدمتها حماية الدستور ونجاح قائمة الإصلاح في كل مجال ومواصلة الجهود لتحقيق الاستقلال الحقيقى وعقد المعاهدة مع بريطانيا . وعن الدستور ذكر رئيس الوزراء « انه من أحب أمانينا ان تظل البلاد متمتعة بنعمة الدستور ، معتزة بما كفله لها من حقوق وحريات وأن يظل الدستور نفسه منبع الجانب مصون الاحكام وأن يحاط بسياج من التشريع يكفل له حياة متصلة ونمو مطردا وستعرض الحكومة على حضراتكم مشروعات قوانين لتحقيق ذلك الغرض السامى » . وهذا ما يطابق ما جاء في كتابه الذى رفعه الى الملك لتأليف الوزارة . وهذا العمل هو تأكيد لما كان سعد زغلول يرغب فيه في برلمان ١٩٢٦ ، حيث طالب في جلسته الافتتاحية في ١٠ يونيو ١٩٢٦ الى حماية الدستور والحياة النيابية . وعن قائمة الإصلاح ، أشار الى المشروعات التى درسها البرلمان في كل جوانب الحياة من اجتماعية واقتصادية وعسكرية ، وركز في برنامجه على الاهتمام بالجانب الاقتصادى . كمشروع التعريف الجبركية الذى أعدته الوزارة ليسرى تنفيذه في ١٧ فبراير ١٩٣٠ وتوطيد دعائم التسليف الزراعى بجميع أنواعه ، وعرض مشروع انشاء بنك زراعى يقوم بالتسليف الزراعى بجميع أنواعه ، وتقديم المال اللازم لاصلاح الاراضى ، وتوزيع الاراضى على صغار الزراع واصدار لائحة جديدة لبورصة الاوراق ، والاهتمام بالصناعة وتنظيم تشريع خاص للعمال وتنفيذ برنامج اصلاح الرى والصرف ، وتعميم المستشفيات واتمام البحث في مشروع توليد الكهرباء من مساقط المياه وبالأخص من خزان اسوان والاهتمام بالمواصلات ، واصلاح نظام التعليم بكل أنواعه والعناية بالقطنو ايجاد محاصيل أخرى ، والاهتمام بأسلحة الجيش وانشاء ما ينقصه من وحدات . وعن المعاهدة مع بريطانيا أشار الى المقترحات التى تقدمت للحكومة المصرية السابقة . وذكر ان الوزارة

تأمل ان تسير بالمفاوضات مع الحكومة البريطانية ، مشبعة بروح الوفاق والمودة للوصول الى اتفاق وطيد شريف بين البلدين (٣١) . وقد أشار **Hoare** الموظف بالسفارة البريطانية الى **Henderson** وزير الخارجية بتلك الخطوط الرئيسية في ٢ يناير ١٩٣٠ مما يدل على تفهمه واطلاعه على خطة الوزارة قبل اعلانها وأشار انها اوجدت بعض الخوف لجيء الدستور في مقدمة الخطاب (٣٢) ، ويتضح من الخطاب انه يس كل القضايا وكل ما يصبو اليه الشعب ولكن الخطاب كما نرى ركز على الجانب الداخلى دون السياسة الخارجية ، فقد أشار الى ضرورة الاهتمام بالتعليم والجيش والاقتصاد الوطنى والجانب الاجتماعى الا انها الفاظ براقة ليس فيها خطة ولا دراسة . وفى نفس الوقت هل سيسمح للوزارة الدستورية والبرلمان ان يتها مدتها القانونية ، وان يتعاونوا في تنفيذ برنامج الوزارة حتى يمكن الحكم الشامل على دور الحياة البرلمانية ، وسيوضح ذلك من سياق الاحداث .

وانفصل المجلسان ، وفى الجلسة الافتتاحية لمجلس النواب انتخب النواب **ويصا** واصف رئيسا للمجلس بالاغلبية المطلقة وبعد انتخابه التى كلمة أشار فيها الى ضرورة البحث عن الطرق التى تجعل العهد بالدستور امرا مستحيلا فى المستقبل ، وصون حرية المنبر بلا محاباة ، والدفاع عن حقوق كل معارضة مهما كان ممثلوها قليلى العدد . ومعنى ذلك عدم تحيزه للأغلبية ، وانه سيسير على الخط الذى سار عليه سعد زغلول فى برلمان ١٩٢٦ عندما ذكر انه سيكون ممثلا لكل الاحزاب ، وسيعمل على احترام حرية الرأى فى المجلس ، وتلا **ويصا** واصف رئيس الوزراء فوعد المجلس

---

(٣١) الهيئة النيابية الرابعة ، مجلس النواب ، الاجتماع المادى الأول ، الجلسة الاستثنائية فى ١١ يناير ١٩٣٠ .



يتقديم مشروعات قوانين تكفل صيانة الدستور وأحكامه (٣٣) . وتابع المجلس انتخاب مكتبه مساء الجلسة الافتتاحية وتم ذلك بناء على ترشيحات الهيئة الوعدية (٣٤) ، وتم انتخاب عبد السلام فهمي محمد جمعة ونحصل على ١٨٦ صوتا ، وعبد الخالق عطية وحصل على ١٨٤ صوتا وكيلين . وتقرر العمل باقتراح احمد ماهر في أن يترك الى المكتب ترشيح عضوية لجنة الطعون رغبة من المجلس في أن يختار اعضاءها من نواب ذات اتجاهات مختلفة (٣٥) . وشرع المجلس بعد في تكوين لجانه وتكونت من لجنة الداخلية ، المالية والتجارة والصناعة ، الحقلية ، المعارف ، الاشغال ، الحربية والبحرية والطيران ، السودان ، الخارجية ، المواصلات ، الاوقاف ، والمعاهد الدينية ، الزراعة ، التعاون ، الشؤون الصحية ، العمال والشؤون الاجتماعية ، الاقتراحات والعرائض ، الشؤون الدستورية ، لجنة المحاسبة ، ومن اللجان المؤقتة ، لجنة الطعون ، والرد على خطاب العرش ، ولجنة الميزانية وكل لجنة تقوم بانتخاب رئيس وسكرتير لها . وفي مجلس الشيوخ ، عين عدلى يكن رئيسا له (٣٦) . وفي يوم افتتاح البرلمان القى عدلى يكن كلمة في مجلس الشيوخ عاهد فيها الاعضاء ببذل جهده لصون النظام والمحافظة على كرامة اعضاء المجلس وحريتهم بما يتفق مع روح الدستور وأحكام اللائحة . وتم اختيار مكتب المجلس ، بناء على ترشيحات الهيئة الوعدية (٣٧) . وتم انتخاب محمد علوى الجزار وحصل على ٨٦ صوتا ومحمد شفيق وحصل على ٦٩ صوتا وكيلين وتم بعد اختيار لجانه المختلفة وهى نفس لجان مجلس النواب ما عدا لجنتي الشؤون الدستورية والعمال والشؤون الاجتماعية ، وانتخب لكل لجنة رئيس وسكرتير .

---

(٣٣) الجلسة الافتتاحية في ١١ يناير ١٩٣٠ .

(٣٤) الجلسة الافتتاحية لمجلس النواب في ١١ يناير ، والاهرام في ١١ يناير ١٩٣٠ .

(٣٥) الجلسة الثالثة في ٢٢ يناير ، ونبت فيها مناقشة المبدىء التى سارت عليها اللجنة .

(٣٦) برسوم ملكي في ٣ يناير ١٩٣٠ .

(٣٧) مجلس الشيوخ الجلسة الافتتاحية والاهرام في ١١ يناير ١٩٣٠ .

### مناقشت البرلمان :

وكان خطاب العرش في مقعة المناقشات الدستورية التي دارت في البرلمان . وفي مجلس النواب شمل لجنة الرد عليه بنينات حكومة جلالة الملك صون الدستور وحماية الحياة النيابية ، وتنول الرد مصالح البلاد من اقتصادية وسياسية وتقديم عبارات الشكر الى الملك . وخلال مناقشته في المجلس قال عبد العزيز الصوفاني نقر الخطة الداخلية ولا نقر المقترحات البريطانية ، وأشار الى خلو الخطاب من السودان . ورد عليه أحد النواب الوفديين (٣٨) ان اقتراح الصوفاني مخلص لمبدئه لا مفاوضة الا بعد الجلاء وبعد الجلاء لا حاجة الى مفاوضة ، واضاف آخر ان الخطاب ذكر احوال البلاد او استقلال البلاد (٣٩) ، وهذه تشمل مصر والسودان ، ووجه كلامه الى رجال الحزب الوطني متسائلا ، « هل عندكم طريقة غير المفاوضة وتسأل أين كنتم في عهد الاستبداد ؟ انه النوم في عهد الاستبداد واليقظة للمشاغبة في عهد الدستور » (٤٠) . وأخيرا وافق المجلس على رد اللجنة على خطاب العرش بالاجماع ماعدا خمسة أعضاء (٤١) وهم أعضاء الحزب الوطني . وفي مجلس الشيوخ في ٢٧ يناير عبر المجلس عن فرحته بعودة الحياة النيابية وأن يظل الدستور منيع الجانب وأن يحاط بسياس من التشريع يكفل له حياة متصلة ، وأن تنتهج الحكومة سياسة ايجابية في الاصلاح في جميع المرافق والتفاهم الودى بين مصر وبريطانيا . وتمنى أعضاء مجلس الشيوخ ان تؤدي المقترحات البريطانية عند بحثها الى اتفاق وطيد شريف بين البلدين (٤٢) .

وعندما عرضت على مجلس النواب (٤٣) الاجراءات التشريعية التي

---

(٣٨) عبد الرحمن عزام .

(٣٩) عباس محمود العقاد .

(٤٠) تصديق واستحسان .

(٤١) الجلسة السابعة في ٢٩ يناير ١٩٣٠ . وهم ( عبد العزيز الصوفاني ، محمد محمود

جلال ، عبد الحيد سميد ، محمد عزيز ايلطة ، ويحيى سليم أبو سلى ) .

(٤٢) مجلس الشيوخ ، الجلسة الخامسة في ٢٧ يناير ١٩٣٠ .

(٤٣) في الجلسة السابعة في ٢٩ يناير ١٩٣٠ .

قررت في فترة تعطيل البرلمان ، إحالها مكتب المجلس الى لجنة الشئون الدستورية . وفي الجلسة السابعة عشر ، اعتبر أعضاء المجلس بعض المراسيم بقوانين التي صدرت في فترة تعطيل البرلمان من ١٩ يوليو ١٩٢٨ الى ٣١ ديسمبر ١٩٢٩ غير دستورية وباطلة لعدم عرضها على البرلمان وعدم تصديقه عليها ، ووافق المجلس على الغاء أغلبها (٤٤) . وأرسلها مكتب المجلس الى مجلس الشيوخ ، فأحالها الاخير الى لجنة الحثائية باعتبارها لجنة للشئون الدستورية ، وقد وافقت اللجنة الأخيرة ، ومجلس الشيوخ بعد على الغائها (٤٥) . ولاشك أن في رفض البرلمان لتلك القوانين التي صدرت في شكل مراسيم لدلالة واضحة على اتهام انقلاب محمد محمود .

وانشغل مجلس الشيوخ في تلك الدورة بتجديد نصف أعضائه تنفيذاً لحكم المادة (٧٩) من الدستور التي تنص « على تجديد مدة عضوية مجلس الشيوخ بعشر سنوات على ان يجدد نصفهم بالقرعة من المنتخبين والمعينين في نهاية الخمس سنوات الاولى . ومن انتهت مدته من الأعضاء يجوز اعادة انتخابه او تعيينه » ، وكان المفروض ان يتم ذلك في ٣١ أكتوبر ١٩٢٨ لولا تعطيل البرلمان في انقلاب محمد محمود . و في يوم ١٥ يناير صدر مرسوم ملكي بتحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشيوخ الى ( ٨٢ دائرة ) ( ٤٦ ) وفي ١٩ فبراير تناقش المجلس في طريقة الاقتراع على الجميع (٤٧) . وفي ١٢ مارس ١٩٣٠ أجريت عملية القرعة على المنتخبين والمعينين وأجريت الانتخابات لمجلس الشيوخ في ٣ ، ١١ يونيو حصل الوفد فيها على الاغلبية الساحقة ونجح فيها (٢١) شيخاً وفدياً بالترشيح ، ١٨ بالانتخاب ، وسقط محمود عبد الرازق وكيل حزب الاحرار الدستوريين ، ومحمد على سكرتير الحزب ، وجعفر ولى الوزير السابق وابراهيم الهلباوى وكامل البندارى وغيرهم . وقد عللوا سقوطهم الى تدخل الحكومة في الانتخابات ومنح

---

(٤٤) في ٣١ مارس ١٩٣٠ .

(٤٥) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٦ في ٣ فبراير ١٩٣٠ .

(٤٦) الاحرام في ١٥ يناير ١٩٣٠ .

(٤٧) الجلسة العاشرة في ١٩ فبراير ١٩٣٠ .

انتصارهم من الوصول الى مراكز الانتخاب (٤٨) . ولكن يرجح سقوط  
أعضاء حزب الاحرار الدستوريين البارزين لقيامهم بالانقلاب الدستوري  
الثانى ، وتعليق الدستور والحياة النيابية ، واضطهاد الوند رمز الحركة  
الوطنية لدى جماهير الشعب .

ومن القضايا السياسية والوطنية التى ناقشها البرلمان مسألة  
تقويض البرلمان للحكومة فى شأن المقترحات البريطانية . ولم تتم الحكومة  
بمعرض المقترحات البريطانية على البرلمان حتى يتمكن ممثلو الأمة من ابداء  
آرائهم فيها ، ويفاوض الوفد من خلال الاطار العام او الخطوط العريضة  
التي يضعها أعضاء البرلمان وكل ما فى الامر أن الوزارة طلبت من مجلس  
النواب يوم ٣ فبراير ١٩٣٠ تقويضها للمفاوضة مع الحكومة البريطانية فى  
مقترحات اغسطس ١٩٢٩ . وفى جلسة ٦ فبراير نظر المجلس فى الطلب  
ولم تحصل الوزارة على هذا التقويض بسهولة ، اذ عارض عبد الحميد  
مسعيد أحد أعضاء الحزب الوطنى المفاوضة وذكر أنها عقبة لان المفاوض  
المصرى يسعى بكل جهده لتحصل مصر وسودانها على استقلالها التام  
والمفاوض الانجليزى يعمل بجهد ليجعل مركزه فى مصر شرعيا . وهذا بكونه  
لا يعطى الحرية التامة للمفاوض المصرى مدامت القوة العسكرية  
الانجليزية موجودة على أرض مصر . وعندما طالبه النواب عن الحل ، قال  
الدواء لان الاستقلال يؤخذ بالقوة . وهذا الامر لابد أن يستند الى قواعد  
مقننية مستعدة للكفاح ، ولكنه مجرد شعارات ، يتمسك بها الحزب دون  
تخطيط للتنفيذ على أرض الواقع ، لان الحزب الوطنى لم يعد فى مركز القوة  
والتأثير الشعبى ، وأما رأى الآخر فقد عبر عنه النائب حسن صبرى فرأى  
أن يعطى التقويض للحكومة على أن تعرض ما تنتهى اليه الى نواب الشعب  
ليقولون كلمتهم . وفى نهاية المناقشة أعطيت الثقة للوزارة ، والتقويض  
لها بالمفاوضة للوصول الى اتفاق شريف ماعدا خمسة نواب هم أعضاء

الحزب الوطني (٤٩) . وكان من المفروض أن يتناول النواب مشروع الاتفاق بالبحث والفحص ، وأن يجددوا المفاوضات مهمتهم ، وبدلاً من ذلك . كتبت الثقة بالحكومة والمفاوضة دون مناقشة ودراسة للاقتراحات ، وكان الأجدر بالمعارضة لو كانت جادة أن تذكر الخطوط العامة للمفاوض المصري بدلاً من المعارضة في مبدأ المفاوضات ، على أساس أنها تعلم أن القيادة السياسية ليست على استعداد للنضال المسلح . وفي مجلس الشيوخ عرض رئيس الوزراء على المجلس المقترحات وتفويض الحكومة للمفاوضة . فاعترض محمود أبو النصر ، وتسائل عن مدى ذلك التفويض ، وعلى أي أساس (٥٠) . وفي الجلسة التالية لم يتعرض الشيوخ لمناقشة المقترحات ، واقترح أحد وكلي المجلس تفويض الحكومة في المفاوضات « للوصول إلى اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين » . ووافق أعضاء المجلس على اقتراح تفويض الحكومة دون أن يقيّدونها بأي شرط من الشروط طالما أن مرجع الأمر والكلمة العليا في النهاية للبرلمان (٥١) .

وكان من أبرز الموضوعات الاقتصادية التي ناقشها البرلمان تعديل التعريف الجمركية إذ لم يكن في مقدرة الحكومة تعديل الرسوم الجمركية التي ثبتت عند ٨٪ من قيمة البضائع المستوردة إلا عند انتهاء العمل بالاتفاقيات المعقودة مع الدول الأجنبية — وكان آخرها الاتفاق الجمركي المعقود مع الحكومة الإيطالية . وعند انتهاء العمل بهذه الاتفاقيات أصبح من الممكن تعديلها ، وقامت الحكومة بزيادة العوائد الجمركية على البضائع المستوردة (٥٢) . وأشار وزير المالية إلى أن هذا المشروع لم يكن إلا ثمره من ثمرات نظام الحياة النيابية ، وأن الأساليب الاقتصادية العامة قد دُعِمت الحكومة إلى تعديل السياسة الجمركية وحصرها في عاملين رئيسيين أولهما

---

(٤٩) مجلس النواب ، الجلسة الخامسة في ٦ فبراير ١٩٢٠ .

(٥٠) مجلس الشيوخ ، الجلسة السابعة في ٦ فبراير .

(٥١) مجلس الشيوخ ، الجلسة السابعة في ٦ فبراير .

(٥٢) مجلس النواب ، الجلسة ١١ في ١٢ فبراير .

الحاجة الماسة الى زيادة موارد الدولة ، وثانيهما تشجيع الصناعة المحلية لحماية الانتاج ، ثم طلب من المجلس الموافقة على مشروع القانون المعروض في شكل مرسوم حتى يكون له قوة القانون ، وحتى يتمكن بدأ العمل بالتعريف الجديدة من يوم ١٧ فبراير ووافق المجلس على طلبه (٥٣) .

ووصل مشروع المرسوم الى مجلس الشيوخ يوم ١٠ فبراير (٥٤) . وتم إقراره بالإجماع كما هو وأرد من مجلس النواب يوم ١٣ فبراير (٥٥) وقد اعتبر البعض يوم ١٧ فبراير ١٩٣٠ ، تاريخ صدور المرسوم نقطة تحول في سياسة مصر الاقتصادية بل في تاريخ مصر الحديث لأنه سيؤدي الى زيادة الدخل الى ثلاثة مليون جنيه ، وتحقيق بعض ضروب الإصلاح (٥٦) .

ولكن احدى الصحف البريطانية اشارت الى ان التعريف الجمركية ستعمل على نمو صناعة القطن المحلية التي ستنافس الصناعة البريطانية (٥٧) .

وفي مجلس النواب قدم عدد من النواب عدة أسئلة عن ضرورة توليد الكهرباء وبخاصة من خزان اسوان ، لاستغلالها في الصناعة (٥٨) .

واجراء تجارب لايجاد محصول جديد غير محصول القطن للخروج من الضائقة المالية (٥٩) . وعرضت الحكومة على مجلس النواب مشروع انشاء بنك زراعي للتسليف على المحاصيل ، فحالله المجلس على لجنة المالية لمناقشته (٦٠) . غير أن هذا المشروع أثار نغمة السدواتر المالية الأجنبية او المتحصرة في مد الاهالى بالقروض (٦١) . وفي جلسة ١٦ أبريل تمس بعض

(٥٣) مجلس النواب ، الجلسة السابقة .

(٥٤) مجلس الشيوخ في الجلسة الثالثة .

(٥٥) مجلس الشيوخ ، الجلسة التاسعة .

(٥٦) د. جمال الدين محمد سعيد ، التطور الاقتصادي في مصر منذ الكساد المالي

الكبير ، ص ٥٢ .

(٥٧) صحيفة مورتنج بوست ، لندن في ١٥ فبراير عن الاهرام في ١٦ منه .

(٥٨) مجلس النواب ، الجلسة ٩٥ في ٥ مارس ( احدى الصلوى ) .

(٥٩) مجلس النواب ، الجلسة ١٤ في ٢٦ فبراير ( حسن بيني ) .

(٦٠) مجلس النواب ، الجلسة ٢٢ في ٢ أبريل .

(٦١) عبد الرحمن الزاوي ، الرجوع السابق في ص ١١٩ .

١٠ الأعضاء لتوليد الكهرباء من خزان أسوان وتآليف لجنة لبحث مشروع توليد الكهرباء من منخفض القطارة لفوائدها العظيمة على البلاد (٦٢) وخلال مناقشة ميزانية وزارة الزراعة ، لمس أحد النواب مسألة هامة لها تأثيره البالغ في مستقبل البلاد ، وهي ثبات مساحة الاراضى الزراعية وقلة الانتاج الزراعى ، وفي الوقت الذى يتزايد فيه عدد السكان ودعا النائب وزير الزراعة الى العمل من أجل التوسع في اصلاح الاراضى البور وزيادة الانتاج لسد حاجة الزيادة المستمرة في عدد السكان ، ودعا أيضا الى تنوع المحاصيل بدلا من الاعتماد على محصول واحد وهو القطن الذى يتعرض أحيانا للآفة ، أو لانخفاض أسعاره ، وحتى يمكن الخروج أو الابتعاد عن الازمت المالية وتجلوب وزير الزراعة فوعد المجلس الاهتمام بزراعة عدة محاصيل اقتصادية منها الارز والخضروات والكتان وتربية دودة القز ، واجراء التجارب على زراعة الدخان . والاهتمام بالوسائل الفنية والعلمية من أجل زيادة الانتاج (٦٣) .

وعن الجانب الاجتماعى ، دعا المجلس الوزارة الى تأجير ارضهـا لصغار الفلاحين بدلا من تأجيرها لكبار المزارعين ، وعلى أن يكون التأجير مباشرة دون الالتجاء الى الوسطاء بينهم والوزارة . وعلى التنبيه على لجنتها بمراعاة الاعتدال في تقدير الاجارات ، والى نشر التعاون الزراعى بين فلاحيهـا ومساعدتهم بما يحتاجون اليه (٦٤) . وأشارت لجنة الزراعة والتعاون الى أن الوزارة أجرت أراضيها لصغار المزارعين في عام ١٩٣٠ التى وصلت الى ٦٥٣٣١ فداناً في حين وصلت الاراضى المؤجرة الى كبار المستأجرين الى ١٠٧٤٧٠ فداناً ، ودعت اللجنة الى زيادة ما يؤجر الى

---

(٦٢) مجلس النواب ، الجلسة ٢٩ في ١٦ ابريل ( اسماعيل رمزي ) وجلسة ٥١ في ٢٩

يونيو ( عبد العزيز وشوان ) .

(٦٣) مجلس النواب : الجلسة ٣١ في ٢٢ ابريل ١٩٣٠ ( عبد الرحمن مزام ) .

(٦٤) الهيئة القومية للإقامة ، مجلس النواب ، الجلسة السابقة .

بصغار الفلاحين والاعتدال في تقدير الإيجارات ومساعدة الفلاحين في شراء الآسدة والبزرة ، وبذل جهد كبير في نشر الجمعيات التعاونية الزراعية وبخاصة في الجهات المؤجرة لطيانها لصغار المزارعين . ولاشك أن تلك ميزة من مميزات النظام البرلاني ، سعى إليها منذ برلمان ١٩٢٤ . ودعا أحد النواب إلى تنفيذ رغبة برلمان ١٩٢٤ ، إلى تحويل مصلحة الصحة إلى وزارة مستقلة ، وإلى الاهتمام بإنشاء المستشفيات ودم البرك والاهتمام بمستشفى الأمراض العقلية ، ورقابة الشعب (٦٥) .

### الظروف التي أدت إلى استقالة الوزارة :

أعطى البرلمان المصري تفويضا للحكومة بالمفاوضة من أجل إتفاق يحقق استقلال مصر والسودان وحدث اختلاف كبير بين الوفدين المصريين والبريطاني على أثره عاد الوفد المفاوض إلى مصر ، وفي ٢٠ مايو ١٩٣٠ ألقى رئيس الوزراء مصطفى النحاس في مجلس النواب بياناً عن المفاوضات التي أجراها مع وزير خارجية بريطانيا ، ذكر فيه أن الوفد وصل إلى « حل عادل في المسائل الخاصة بمصر عدا النذر القليل ظل باقياً تحت البحث » ، ولكن الوفد لم يصل إلى اتفاق على مسألة السودان يضمن حقوق البلاد المقدسة ومصلحتها الحيوية » . وأشار إلى روح النود في المفاوضات ، ولكنه لم يرض بتر السودان ، وقد أبدى أعضاء مجلس النواب والشيوخ (٦٦) . وكان المقروض أن تعرض الوزارة محاضر الجلسات أو ما وصل إليه الوفد من اتفاق حول الشئون الخاصة بمصر والمسائل التي اختلفوا عليها سواء عن مصر أو السودان حتى يمكن أن يلقى نواب الأمة برايمهم لا أن تكون المسألة مجرد وفد ذهب ثم عاد ، ولا علم ولا رأى للبرلمان ، فمن الواضح على طلب الحكومة للمفاوضة ، ثم وافته المنية بعد علي قطع

٣٣١ - ١٩٣٠ - ١٩٢٩

٥٥٥ . ٩

(٦٥) مجلس النواب ، الجلسة ٣١ في ٢٢ إبريل (دكتور نجيب اسكندر) .

(٦٦) مجلس النواب ، الجلسة ٤٩ في ٩ يوليو ، ومجلس المصيرح الجلسة ٢٠ في

٢٥ أغسطس .



المفاوضات كان لابد أن يكون للبرلمان رأى . وفي مجلس العموم البريطاني .  
وجه الأعضاء كثيرا من الاسئلة عن المفاوضات والمعاهدة ، وفي جلسة ٥ مايو ذكر وزير الخارجية أنه بالرغم من الجهود الوفيّة من كلا الطرفين فإن المفاوضات فشلت بسبب الاختلاف حول السودان (٦٧) .

وأراد الوفد حماية نفسه وحماية الحياة البرلمانية — فقام مصطفى النحاس بما تمهدت به الحكومة الوفدية في خطاب العرش ، وما وعد به أعضاء البرلمان في هذه الدورة بتقديم مشروعات القوانين اللازمة لحماية الحياة البرلمانية وصيانة الدستور . فقدمت الحكومة الى الملك في مايو ١٩٢٠ مشروع قانون محكمة الوزراء الذين يعطلون الدستور أو أي مادة منه ، ومشروع القانون الجديد يعتبر أي محاولة يقصد بها تعليق البرلمان أو إنشاء أي نظام غير دستوري أو خرق بعض مواد الدستور خيانة عظيمة ويكون عرضة لعقوبات قاسية يمكن أن تصل الى حد « الاشغال الشاقة المؤبدة أو السجن مع غرامة لا تقل في كل الاحوال عن ألف جنيه ولا تزيد عن عشرة آلاف » (٦٨) . وكان من الضروري سن هذا التشريع لصيانة الدستور وحماية النظام البرلماني حتى لا تتعرض البلاد الى الحكم الاوتوقراطي الملكي كما حدث خلال عهد زيور أو الحكم الدكتاتوري خلال الانقلاب الدستوري الثاني في عهد محمد محمود ، وخسرت البلاد حياتها النيابية وما كانت تتوج فيه من حيوية ونشاط . وكان الاجدر بالحكومة الوفدية أن تقدم المشروع الى القصر قبل المفاوضات والوزارة مازالت قوية ، والانتظار يربطون بقاءها من أجل عقد المعاهدة ، ولكنها أهملت ذلك حتى فشلت .

---

House of Commons, meeting of 5 May, 1930, Vo. (٦٧)  
77, P. 433. Vatikiotis, P., The Modern history of Egypt,  
P. 280

(٦٨) أحمد شوقي ، المرجع السابق ، ص ٦٦٨ : من ٦٧٠ ، والقانون بالمرجع السابق .  
ص ٧٥٧ : ٧٦٢ والسيفسة في ١١ يونيو ١٩٢٠ .

المفاوضات (٦٩) . والملك يعلم أنه لو أقر هذا المشروع لكان للوند سلطة غير محدودة وأصبح عاجزاً من استغلال أحزاب الاقلية في تحقيق رغباته في الحكم المطلق ، فحجز المشروع ورفض التوقيع عليه ؛ عندما رأى الحكومة البريطانية غاضبة من الوند لعدم عقد المعاهدة (٧٠) . ولقد عبرت بعض الصحف البريطانية عن هذا الاتجاه وأكدت وأعتبرت مشروع القانون من جهة شيئاً مهماً للوند ، ومن جهة أخرى معطل لحقوق ملكية اكتسبها في تعطيل البرلمانات ، فقد ذكرت صحيفة مورننج بوست ، أن الدافع الحقيقي لحكومة الوند من وضع مشروع هذا القانون الانتقام الشخصي من محمد محمود لتعليقه النظام البرلماني عام ١٩٢٨ ، وضمان بقا البرلمان الحاضر بأغلبه الوفدي ، متمتعاً بأوتوقراطية أطول مدة ممكنة (٧١) . ومن الانصاف أن نذكر أن سعد زغلول فكر خلال برلمان ١٩٢٦ في وضع مثل هذا القانون ولكن منعه الائتلاف الحزبي وسياسة الاعتدال التي سار عليها في تلك الفترة . ولما شكل النحاس الوزارة الثانية عبر عن اتجاهه في حماية الدستور والحياة النيابية سواء في برنامجه الوزاري أو في خطاب العرش ، فلم يكن شيئاً جديداً ، ولكن الموقف بعد فشل المفاوضات لم يكن مناسباً لعرض المشروع ، ولهذا أشارت صحيفة التايمز البريطانية أنه كان على الوند أن لا يتوقع سهولة توقيع الملك في تلك الظروف المعقدة ، وتقصّد بذلك ( فشل المفاوضات وترى حزب الأحرار الدستوريين والملكية بالحياة النيابية ) . ورات أن تلك القوانين بما لا يقلها القصر في سهولة لأنها تؤدي إلى الانتقاص من نفوذه (٧٢) . وفي مواجهة الموقف ، سعى الوند من جانبه إلى تحييد الجانب البريطاني فلم تشن الصحف الوفدية حملة على البريطانيين ،

(٦٩) د. شهاب الدين الرئيس ، الدستور والاستقلال والثورة الوطنية ١٩٣٥ ، ص ١ .

ص ٢٩ .

(٧٠) العلي تلغراف في ١٧ يونيو والمورننج بوست في ١٨ منه من الإصرام في ١٨ .

١٩ منه .

(٧١) لندن في ١٠ يونيو ١٩٢٠ من السياسة في ١١ منه .

(٧٢) لندن في ١٧ يونيو من السياسة في ١٨ منه .

كما اعتادت أن تعطيه عقب أخفاق كل مفاوضة بين الطرفين ، فاستمرت إلى احتمالات استئناف المفاوضات من جديد (٧٣) . كما جاء في تصريح لمصطفى النحاس « لقد خسرنا المهادنة ولكن كسبنا صداقة الإنجليز » (٧٤) .

أما من القوى التقليدية المعارضة للوند وحكمه ، فقد انتهز حزب الأحرار الدستوريين فرصة قطع المفاوضات وبدأ يدس إلى الملك لاسقاط الوزارة ، فرغموا إلى الملك عرضة في ٢٧ مايو ١٩٣٠ ، وأشاروا فيها إلى أن الحكومة القائمة والتي تولت الأمر مستندة إلى أغلبية برلمانية انتخبت لغاية خاصة ، أي لمناقشة اتفاق محمد محمود هندرسون — ثم عادوا إلى ذكر ما كانوا يذكرونه من تسلط الاغلبية والروح الحزبية في العمل ما يجعل ذلك منافيا للدستور والقانون والعدل ، وفي النهاية طلبوا من الملك أن يتلاف الأمر بحكمته ، أو بعبارة أخرى أن يقبل الوزارة (٧٥) . أما الملك فؤاد فانه انتهز فرصة فشل مفاوضات النحاس هندرسون ١٩٣٠ من أجل أن يملك ويحكم وأخذ يعطل أعمال الوزارة البرلمانية ، ويضع العراقيل حتى أصبحت العلاقات اليومية بين الملك والوزارة ، تتسم بعدم التعاون . وبدأ يتمتع عن امضاء المراسيم ليشل عملها وكان من ضمنها مشروع قانون محلكة الوزراء الذين يمتنون بالدستور والحياة النيابية ، وحدث خلاف بين الملك والوزارة حول قائمة المعينين من اعضاء مجلس الشيوخ ، التي عرضتها الوزارة بدلا من الذين سقطت عضويتهم بالقرعة (٧٦) . وكل ذلك حتى يرغم الملك الوزارة على الاستقالة (٧٧) .

وأحسن رئيس الوزراء بما يقوم به القصر من تعطيل أعمال الوزارة ،

(٧٣) د. يونان لبيب ، المرجع السابق ، ص ٣٤٤ وص ٣٤٥ .

(٧٤) نفسه ، ص ٣٥٤ .

(٧٥) السبيسة في ٢٨ مايو ١٩٣٠ .

(٧٦) اللبيب في مصر ، المرجع السابق ( المترجم ) ، ص ١٢٨ .

وما يكتب على صفحات الصحف المعارضة، وإراد أن يقوم بها قام به سعد زغلول عام ١٩٢٤ عنفاً تعرضت وزارته لمؤامرات أحسن تشبثات وتلاييه الأزر على الوزارة ، فقدم مصطفى النحاس استقالة وزارته في ١٧ يونيو ١٩٣٠ . ولعل استقالته « لعدم تمكن الوزارة من تنفيذ برنامجها الذي قطعت العهد على تنفيذه » ويقصد عدم قدرة الوزارة على سن قانون لحماية الدستور ونمو الحياة النيابية . واعتبر ذلك العمل وهو رفض الملك الموافقة على مشروع قانون محاكمة الوزراء ، تحدياً للبرلمان والناخبين بل للديمقراطية والحكم الدستوري (٧٨) . وبعد تقديم الاستقالة توجه مصطفى النحاس الى مجلس النواب في جلسته المسائية وأعلن استقالته في شكل يدعو الى الإثارة ، وبما جاء في كلمته « أن الوزارة قطعت على نفسها عهداً أن تصون أحكام الدستور ، وأن تحوطه بسياج من التشريع له حياة متصلة ونمو مطرداً ، ولكن الوزارة لم تتمكن من تقديم مشروع القانون الى البرلمان ولذا رأت رفع استقالتها » (٧٩) . وبعد مغادرة الرئيس الجلسة ، دعا النائب أحمد ماهر النواب لتأييد الرئيس في موقفه المشرف في الدفاع عن الحياة النيابية وتقدم باقتراح طلب فيه ثقة المجلس الكاملة في الوزارة دفاعاً عن الدستور وقدم اقتراحاً ثانياً ينص على « أن كل عمل تقوم به وزارة تالية قبل أن تبدأ بالثبوت أمامه للحصول على ثقته باطل لا قيمة له » (٨٠) . ودارت المناقشة حول الاقتراح فأكد عبد العزيز الصوفاني ثقة المجلس بالوزارة ، ولكنه رأى أن الأمور لم تطرح بالتفصيل في المجلس ، ولكنه أضاف « وطالما أن المسألة هي حماية الدستور فإننا ( أي أعضاء الحزب الوطني ) نعضد الحكومة كل التعضيد ونثق فيها كل الثقة » (٨١) . ثم أشار عبد الرحمن عزام الوفدي الى أن المجلس قد فوجئ بالاستقالة ، ولم تتح له الفرصة

(٧٨) أحمد شفيق ، العولية السابعة ، ص ٧٢٦ و ص ٧٢٧ .

(٧٩) مجلس النواب ، الجلسة ٤٧ ، في ٩ يونيو ١٩٣٠ .

(٨٠) الجلسة السابعة .

(٨١) الجلسة السابعة .

في التفكير في نتائجها ، ودعا المجلس الى التفكير والتفكي ، لما ينتج عن تلك الاستقالة ولكن زميليه محمد توفيق دياب وعلى ايوب دعوا الى ضرورة الاسراع في الثقة لان المسألة واضحة ، فقد وعد رئيس الوزراء في برنامج الوزارة وخطب العرش أن يتقدم بمشروع لحماية الدستور ، وعدم العبث به ولكن الوزارة لم تتمكن من تقديم هذا المشروع الى المجلس وذكر عباس العقاد بأن الأزمة ليست أزمة الوزارة ولكنها أزمة الدستور والبرلمان (٨٢) . وقد ذكرت بعض المراجع ان عباس العقاد اضاف قائلا « ان هذا المجلس مستعد ان يسحق أكبر رأس في البلاد صيانة للدستور » وقصد بذلك طبعاً الملك مما دفع رئيس الجلسة الى الاحتجاج على العقاد ويقول له « ما هذا يا استاذ عباس أنا لا أسمع بمثل هذا الكلام » وأمر أن يشطب ذلك من المضبطة الخاصة بالجلسة (٨٣) . وذكر النائب محمد توفيق دياب « ان الساعة تاريخية فلا نريد أن يعبث بحقنا كل يوم ، فلما ان نكون نوابا حريصين على حقوق بلادنا ، وأما أن نعلن انكسار الدستور ، وننتفرد الى امرنا ، ونرد الامانة الى أهلها ، ملعين عجزنا عن حمل تلك الامانة » . وفي النهاية قرر الاعضاء بالاجماع الثقة التامة في الوزارة ، وتنازل احمد ماهر عن اقتراحه الثاني الذي نص فيه على « ان كل عمل تقوم به أي وزارة تالية قبل أن تبدأ بالمثول أمامه للحصول على ثقته باطل لا قيمة له » . وكانت الجلسة عاصفة وحقيقة كان النواب على حق لانهم كانوا على علم بالنتائج التي تترتب على قبول استقالة وزارة الاغلبية وذهب رئيس الوزراء أيضا الى مجلس الشيوخ ، وأعلن استقالته المسببة ، ووقف الشيخ محمد عز العرب متحسبا وقال « لا أريد أن يمر البيان الذي سمعناه اليوم من الوزارة بدون أن يرتفع صوت من أعلى هذا المنبر في موضوع استقالة الوزارة وتخليها عن كراسي الحكم ، من أجل الاخلاص للدستور » ، وقال ان الوزارة قد وجدت نفسها في حالة لم تستطع معها البقاء في الحكم لانها لم تتمكن من

(٨٢) نفس الجلسة السابقة .

(٨٣) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٧٢٠ وص ٧٢٢ .

تقديم قانون محاكمة الوزراء للبرلمان لبقائه مدة طويلة في السراى. الملكية  
هون أن يوقع عليه الملك ، فلما دستور مقدس عزيز الجانب ، وأما فليذهب  
هذا الدستور المهيمن الى جهنم (٨٤) . ثم أشار الشيخ حسن عبد القادر  
الى مسألة هامة ، وهى أن كثرة الانتخابات أدت الى الضعف فى البلاد واقترح  
على مجلس الشيوخ تشكيل لجنة للنظر فى هذا الامر الخطير ، ورجا أن  
يتلافى ، الملك الامر بحكمته والشفقة على الرعية ، وعدم قبول استقالة  
الوزارة (٨٥) .

وبعد استنفار النحاس لاعضاء المجلسين ، كما فعل سعد زغلول عام  
١٩٢٤ . وتبدير مظاهرة شعبية ضخمة تضم الآلاف من المواطنين . والتى  
تحدد لها يوم ٢٠ يونيو (٨٦) . تتوجه الى قصر عابدين وتهتف للدستور  
والنحاس والوزارة الوفدية الا ان الملك فؤاد استفاد من تجربته السابقة  
مع سعد زغلول فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ فى ضغط النواب والشيوخ وجواهر  
الشعب الصاخبة التى نادت بسعد او الثورة ، من هنا فقد أسرع الملك فى  
قبول الاستقالة فى ١٩ يونيو أى قبل المظاهرة الشعبية بيوم واحد . وكلف  
الملك اسماعيل صدقى عدو الوفد بتشكيل الوزارة فالفها فى ٢٠ منه (٨٧) .  
وكان أول عمل قامت به الوزارة هو استصدار مرسوم ملكى فى ٢١ يونيو يقضى  
بتأجيل جلسات مجلس النواب شهراً (٨٨) . وأرادت الوزارة اجتناب  
مواجهة الاغلبية الوفدية فى مجلس النواب وتقديم برنامجها املها . وخاصة  
أن البرلمان سيقم مدة ستة شهور فى ١٧ يوليو القادم وتبتدىء عطلة الصيفية

---

(٨٤) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٣٧ فى ١٧ يونيو ١٩٢٠ .

(٨٥) مجلس الشيوخ ، الجلسة السابقة .

(٨٦) د. شياه الدين الرئيس ، المرجع السابق ، ص ٦٣ .

(٨٧) اسماعيل صدقى للرئاسة والداخلية والمالية ، ومحمد توفيق رمت للحربية والبحرية ،

ومحمد المتناح يحيى للحقانية ، وحافظ حسن للاسئال والزرامة ، وعلى باهر للمعارف ، ومحمد  
حلى عيسى للاوقاف وحافظ عفايى للخارجية ( اسماعيل صدقى — مذكراتى ص ٣٩ ) .

(٨٨) الهيئة النيابية الرابعة فى ٢٢ يونيو ١٩٢٠ .

ميتاجل من تلقاء نفسه (٨٩) . واتفقا رئيسا المجلسين على ضرورة تلاوة مرسوم تشكيل الوزارة ، ورسوم تأجيل البرلمان في الجلسة واثباتهما في مضبطني المجلسين . واشترطت الحكومة أن تقتصر الجلسة على تلاوة المرسومين دون تعقيب مما أدى الى اعتراض رئيس مجلس النواب لعلم اختصاص السلطة التنفيذية في ادارة جلسات المجلس التي هي من اختصاص رئيس المجلس دون سواه . لذلك أغلقت الحكومة أبواب البرلمان . وفي اليوم الذي كان محددا من قبل لاتعداد الجلسة في ٢٣ يونيو توافد الاعضاء على دار البرلمان . وأمر ويصا واصف بوصفه رئيسا لمجلس النواب ، بوليس المجلس بتحطيم السلاسل التي أغلق بها باب البرلمان . وفي قاعة مجلس النواب عقدت الجلسة في الساعة السادسة وعشر دقائق برئاسة ويصا واصف فتلا المرسومين . وكان النواب في حالة غضب وثورة على الوزارة . ونهض مصطفى النحاس متحمسا وطلب من النواب أن يرددوا وراءه هذا القسم « أقسم بالله العظيم أن أكون وفيا للقسم الذي أقسمته طبقا للدستور وأن أدافع عن الدستور بكل ما أملك من قوة ومال وتضحية » . ثم تلا عليهم رئيس المجلس المرسوم الخاص بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا وعليه يجتمع المجلس من تلقاء نفسه في الساعة السادسة من مساء الاثنين ٢١ يوليـة ١٩٣٠ (٩٠) . وفي مجلس الشيوخ تلا محمد علوي الجزار رئيس المجلس بالنياية ، المرسوم الملكي بتأليف الوزارة الجديدة ، واحتج الشيوخ على غلق الحكومة لأبواب البرلمان ومحاصرة قوات الامن لمناه ، واستنكر المخالفات الدستورية التي ارتكبتها الوزارة . وأدى الاعضاء قسما بحماية الدستور . ثم تلا رئيس المجلس المرسوم الملكي بتأجيل اجتماع البرلمان شهرا ، وتقرر أن تكون الجلسة القادمة في ٢١ يوليو ، وعلى ذلك أنفض الاجتماع (٩١) . وقبل انقضاء مدة التأجيل استصدر رئيس الوزراء مرسوما ملكيا في ١٢ يوليو

---

(٨٩) صحيفة الاوبزرغر ، لندن في ٢٢ يونيو عن الاخبار في ٢٣ منه .

(٩٠) أحمد شفيق ، الحولية السابعة ، ص ٧٩٢ : ص ٨٠٢ .

(٩١) عبد الرحمن الراعي ، المرجع السابق ، ص ١٢٤ ومن ١٣٥ .

يجل المجلس وهكذا حدث ما توقعه النواب من الوزارة ، وتعرضت البلاد مرة ثالثة الى حرمانها من استمرار حياتها النيابية . وهى فى أمس الحاجة اليها لانها ما سعى اليه أعضاء البرلمان فى بناء مصر وخاصة البناء الاقتصادي .

### تقييم برلمان ١٩٣٠ :

ويمكن القول ان برلمان ١٩٣٠ تم افتتاحه فى ١١ يناير ١٩٣٠ ، واستمرت دورة الانعقاد حتى ١٧ يونيو من نفس السنة وتم تأجيله شهرا فى ٢١ يونيو ، وتم فسخ الدورة البرلمانية فى ١٢ يوليو . وبهذا مكثت تلك الدورة حوالى خمسة شهور وعشرة أيام ، عقد فيها مجلس النواب خمسين جلسة ، ومجلس الشيوخ سبعا وثلاثين جلسة ، وكانت المسائل التى ناقشها أعضاء مجلس النواب أكثر حيوية ، وكانت معظم اقتراحات الشيوخ محلية كانشاء كوبرى او مدرسة او اصلاح الطرق وادخال المجرى وتطهير ترعة وردم البرك والمستنقعات ، وترميم مسجد ، واقامة سكة زراعية واصلاح جسور واقامة خط حديدى وهكذا . وكانت مناقشات وأسئلة واستجابات مجلس النواب شمولية (٩٢) ، وكانت تبنى على الاقتراحات المحلية . وكانت الاغلبية البرلمانية للوفد ، ولم تبرز المعارضة الا فى أعضاء الحزب الوطنى ، وكانوا فى تلك الدورة على شئ كبير من الاعتدال الا فى مبدأ خاص بهم وهو رفض المفاوضة لعدم جديتها فى نظرهم ، وفى نفس الوقت عدم الموافقة على اعتماد ما تدفعه مصر لقوة جيش السودان على أساس ان المجلس لا يعرف فى اى شئ يصرف . ولكنهم ايدوا الوزارة واعطوها الثقة فى ازماتها ورغم ان الاغلبية عانت أعضاء الحزب الوطنى لهدوئهم فى عهد الدكتاتورية واليقظة والمشاغبة فى عهد وزارة الشعب ، فان أعضاء الحزب الوطنى سرعان ما تعايشوا مع الاغلبية ، وايدوها مع



المؤيدين . واعطى رئيس مجلس النواب المعارضة حرية الرأى والتعبير فى كل مسألة ، وكان يتكلم غالبا اثنين من الاغلبية او المؤيدين واثنين من المعارضة وفى هذا كثير من التسامح من مكتب المجلس للمعارضة ولكنها فى النهاية بحجبتها وعددها القليل لم يكن فى مقدورها أن تؤثر فى اتخاذ القرارات او فى تحويل اتجاه المجلس لاية وجهة تريدها المعارضة . ويمكن القول ايضا ان الاغلبية وقفت بجوار الوزارة وساندتها فى كل ما تطلبه او تعرضه — أى ان الاغلبية كانت مخلصه ومطيعه كلية للوزارة الوفدية . ولم يتاح لاعضاء البرلمان اتمام مدتهم الدستورية وبالتالي القيام بواجبهم النيابى — وكذلك لم تتح الفرصة لوزارة مصطفى النحاس الثانية أن تنفذ برنامجها لاضطرارها الى الاستقالة . اذن فمن غير الإنصاف أن نحكم عن مدى تنفيذ الوزارة لبرنامجها ، أو ما قام به البرلمان فى تلك الفترة القصيرة ، التى لم يتح فيها للوزارة ولا لاعضاء البرلمان تحقيق ما تصبوا اليه البلاد من أهدافها الكثيرة السامية .

---

## الفصل التاسع

### الانقلاب الدستوري الثالث

- مقاومته .
- اسماعيل صدقى وتغيير دستور ١٩٢٣ وقانون الانتخاب —  
ومعارضة الاحزاب .
- تكوين حزب الشعب .
- انتخابات ١٩٣١ .
- تكوين الجبهة الوطنية عام ١٩٣٥
- عودة دستور ١٩٢٣ ، وتشكيل وفد المفوضة .



### الانقلاب الدستوري الثالث

#### مقاومة الوفد :

اعتقد الوفد أن إسحاق صحتى جاء لاضعافه ومطاردته ، ورأى في الوقت نفسه أنه وكيل الأمة وحارس دستورها. وحياتها النيابية التي كافحت من أجله . ولذلك قاوم انقلابه بنوع من العنف واثارة الجباهير ضده . وكانت أولى معارضته في تمسك المجلسين بقلاوة مرسوم التأجيل في البرلمان (١) ، واقسم الاعضاء في كلا المجلسين بضرورة صيانة الدستور . وبعد تعطيل البرلمان شهرا ، دعا الوفد الى مؤتمر وطنى من النواب والشيوخ والهيئات النيابية السابقة من المنتمين للوفد ، حضره بعض نواب الحزب الوطنى ، وعقد في النادي السعدى في ٢٦ يونيو ، وأوضح فيه الاعضاء ان « الوزارة الحاضرة عمدت الى حكم البلاد حكما مطلقا ، لانه لم تتقدم الى نواب الأمة لتتال ثقتهم » . وقرر الاعضاء ضرورة الدفاع عن الدستور ، وعدم الثقة في الوزارة ، وعدم التعاون معها مع القسم على حياجة الدستور ، والقسم بتنفيذ الخطة وتعميمها في جميع الدوائر الانتخابية في القطر . ولذلك قام زعماء الوفد بزيارة الاقاليم ، لمقاومة الوزارة (٢) . فقام النحاس بزيارة الزقازيق في اول يوليو ١٩٣٠ ، والمنصورة في ٨ منه (٣) . مما ادى الى التفاف الجباهير حول قيادة الوفد . فقابلتها الوزارة بشيء من العنف ، وادى الى حدوث اصطدامات دامية بين الشعب والبوليس في بلبيس والمنصورة ومدن القناة والاسكندرية مما ادى الى تدخل الحكومة البريطانية التي كلفت مندوبها بابلغ صدقى والنحاس انهما مسئولان عن حياجة ارواح

---

(١) « انقسم بالله العظيم أن اذاع عن الدستور واقليل كل اعتداء عليه بكل ما املك من قوة وبإلّ وضحية وأن اشترك اشتراكا فعليا في تنفيذ خطة عدم التعاون ، التي تسميها اللجنة ويرفها الوفد ، وأن اعمل على تعميم ذلك في دائرتى الانتخابية » . ( الرافعى ، المرجع السابق ص ٩١ ) .

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، في اعقاب الثورة المصرية ، ج ٢ ، ص ١٢٦ وص ١٢٧

واحمد شفيق ، الحولية السخية ، ص ٨٢٩ .

(٣) د. محمد حسين هيكل وآخران ، المرجع السابق ، ص ٢٦ .

الاجانب وممتلكاتهم في مصر ، واضرع ضدق في ١٢ يوليو ١٩٣٠ باصدار مرسوم ملكي بفض الدورة البرلمانية قبل ان ينتهى البرلمان من اقرار الميزانية ، وامر القوات العسكرية باحتلال دار البرلمان . عندئذ رفع اعضاء البرلمان عريضة الى الملك في ٢٠ يوليو اشاروا فيها الى عدم تقدم الوزارة الى البرلمان ببرنامجها ، وفض الدورة البرلمانية ، مما يعتبر مخالفا للمادة ( ٩٦ ) من الدستور التى تنص على أن تكون مدة الاعتقاد ستة شهور على الأقل والمادة ( ١٤٠ ) التى لا تقرر فض الاعتقاد قبل اقرار الميزانية والى جانب ذلك قيام الوزارة باحتلال دار البرلمان ، والى تعطيل صفح الوند ، والى عزم الحكومة تغيير قانون الانتخاب ، وفى النهاية التمسوا من الملك دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى يعقد في ٢٦ يوليو وحدته لاستجواب الوزارة عن التصرفات والاحوال المتقدمة ، واتخاذ القرارات التى يراها المجلسان في ذلك ، واقتراح مجلس النواب على الثقة بالوزارة تطبيقا لنص المادة ( ٤٠ ) ( ٤ ) من الدستور التى تنص على أنه « للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان الى اجتماعات غير عادية وهو بدعوه أيضا متى طلب ذلك بعريضة ترضيها الاغلبية المطلقة لاعضاء اى المجلسين ويعلم الملك فض الاجتماع غير العادى » . وفى ٢٢ يوليو رفضت الوزارة طلب المعارضة بناء على المادة ( ٤٠ ) من الدستور ، فى جعل حق الملك فى عقد دور غير عادى مشروطا بقيام الضرورة ، والضرورة لا تسمح بذلك (٥) . ولذلك اجتمعوا فى النادي السعدى مساء يوم ٢٥ حتى صباح يوم ٢٦ يوليو ، وقرر مجلس النواب بالاجماع برئاسة عبد السلام فهمى محمد جمعة وكيل المجلس وحضور ١٤٦ نائبا ، عدم الثقة فى الوزارة (٦) . واستنكر مجلس الشيوخ برئاسة محمد فتح الله بركات الاعتداءات الدستورية التى قامت بها الوزارة

(٤) احمد شفيق ، الحولية المسجلة ٤ ص ٨٢٩ .

(٥) نفسه ٤ ص ١٨٥ .

(٦) الامرام فى ٢٦ يوليو .

واحتلال قوات الجيش دار البرلمان (٧) . وقامت المظاهرات في المدن الكبيرة احتجاجاً على سلوك الوزارة غير الدستوري ،

وحاول الوفد كما حدث في الانقلابات السابقة ، ارسال وفد الى لندن ، فأرسل وفداً من بينه مكرم عبيد سكرتير عام الحزب حاول اقناع حكومة العمال بالعدول عن سياسة الحيادة المطلقة أمام الازمة المصرية الراهنة (٨) . ولنشاطه طرحت عدة أسئلة في مجلس العموم البريطاني ، عن مدى اتصال الحكومة البريطانية بالحكومة المصرية وعما تنويه من تغيير في الدستور وقانون الانتخاب ، فرد المسئول عن السياسة الخارجية بأن سياسة الحكومة البريطانية هي سياسة الحياد (٩) . وفي جلسة ٣ نوفمبر أجاب هندرسون على سؤال عن الحالة في مصر بأن سياسة حكومته مسجلة في جلسة ١٦ يوليو الماضية (١٠) . حيث صرح ملكونالد في مجلس العموم البريطاني في ١٦ يوليو ١٩٣٠ « ان حكومته تنوى أن تتوخى بمسلك الحياد وعدم التدخل فيما يبدو لها مسألة داخلية صرفة للمصريين انفسهم أن يقرروها » . ويرجع فشل الوفد في لندن أن حكومة النحاس استقالت من الحكم من تلقاء نفسها ، ولجوء الوفد الى صون الدستور بالقوة ، مما أدى الى تهديد الامن العام الذي تهرص عليه بريطانيا تلباً (١١) . ولم يكن حياد بريطانيا خالصاً ، لان اسماعيل صدقي عندما عهد اليه الملك بتشكيل الوزارة ، ترك زملاءه الذين اختارهم للوزارة وذهب لمقابلة المندوب السامي البريطاني للتحدث معه في بعض الشؤون السياسية . وقبل أن يصدر المرسوم الملكي بتشكيل الوزارة ، وخلال مفاوضات النحاس — هندرسون ،

(٧) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٩٩١ : ص ٩٩٩ والاهرام في ٢٦ يوليو .

(٨) مارسيل كولومب ، المرجع السابق ، ص ١١١ .

(٩) House of Commons, meeting of 30 July, P. 463.

(١٠) House of Commons, meeting of 3 November 1930, P. 422.

(١١) د. محمد حسين هيكل وآخرون ، المرجع السابق ، ص ١٢ : ص ١٤ .

وتشدد الوفد المصرى تجاه مسألة السودان بعث بعض الانجليز الى اعضاء الوفد من ينصحونهم وينذرونهم بنتائج عدم عقد المعاهدة على الوفد وعلى مصر ، وكتب الصحفى « أحمد حافظ عوض » وكان قريبا من المفاوضين مقالا فى صحيفة كوكب الشرق ، عقب استقالة النحاس ، فذكر ان الازمة الدستورية ليست ناشئة عن مشروع قانون محاكمة الوزراء ، انها هى ناشئة عن مسألة السودان . وانه كان يحدث عقب فشل اى مفاوضة . ان تظهر نجاة ازمة وتسقط الوزارة المصرية ، وتتجه السياسة الى التكتيل بالشعب ، بالإضافة الى ذلك فان كلا من القوانين ، الملك ودار المنسوب السامى لا ترغب فى اقرار مشروع قانون لمحاكمة الوزراء الذين هم فى حاجة اليهم لتنفيذ سياستهم ، وان قول ماكدونالد فى جلسة ١٦ يوليو الماضية ما هو الا تبرير تدخلهم ، اُضف الى ذلك استمرار تأييد الصحف البريطانية لاسماعيل صدقى طوال مدة حكمه والثناء عليه وعلى حكمه ومقدرته ، واتهام الوفد بالهروب من الازمة الاقتصادية (١٢) . وبهذا يمكن القول ان الملك تؤاد انتهاز من جهة فرصة فشل المفاوضات ، ومن جهة اخرى عدم معارضة الحكومة البريطانية له ، كعادتها فى معاقبة الشعب المصرى والحكومات المصرية عقب فشل كل مفاوضة كانت ستؤدى الى عقد المعاهدة وتجعل احتلاله شرعيا ، أن قام بعرقلة العلاقات اليومية بين الوزارة والتصمر وتعطيل أعمال الوزارة وكان من ضمنها مشروع قانون محاكمة الوزراء فلم يصدق عليه الملك . ومما سبق يتضح وقوف الحكومة البريطانية خلف التغيير الوزارى .

#### **اسماعيل صدقى وتغيير دستور ١٩٢٣ ، وقانون الانتخاب :**

وكان هذا الانقلاب الدستورى الثالث الذى قام به اسماعيل صدقى اُبعد مدى . فقد قام فى فترة العطلة البرلمانية باعداد دستور وقانون انتخابى جديدين ، وقد أُخبر القائم بأعمال المتدوب السامى البريطانى ، وزير خارجيته

---

(١٢) د. ضياء الدين الرئيس ، المرجع السابق ، ص ٧٥ : ص ٧٩ .

« هندرسون » ان صدقى على وشك اعلان دستور وقانون انتخابى جديدين قبل ٢٠ اكتوبر ، ولخونه مما سوف يحدث من اضطرابات قد تحدث نتيجة لهذا التغيير ، فقد ارسل السكرتير الشرقى لمقابلة صدقى ، فأخبره انه قادر على السيطرة على الامور بسهولة ، وانه سيستخدم القوة عند الضرورة ، وتساءل هل يمنع هذا التغيير أم يتركه يأخذ طريقه ، وأشار الى انه لا يوجد احتجاج من ( جائبنا ) سواء قبل أو بعد اعلان تلك المراسيم (١٣) . وقد رد عليه هندرسون بأن حكومته لا ترغب فى التدخل فى صورة أو أخرى فى مسألة مصرية بحثة ، وعلى صدقى أن يفهم اننا سنرفض التعقيب على تلك التغييرات عند ظهورها (١٤) . ويفهم من ذلك أن دار المندوب السامى ووزارة الخارجية البريطانية ، كانت على علم بالتغييرات الدستورية التى سيجريها صدقى ، وكانت على علم أيضا برغبة الملك لتغيير الدستور وموافقته على ما سيقوم عليه صدقى ، ولم تحاول التدخل لمنع هذا التغيير رغم علمها بقيام معارضة لذلك التغيير ، بحجة عدم التدخل فى مسألة مصرية بحثة ، ولكنها كما يقال أضاعت النور الأخضر لصدقى عقابا للشعب وللوفد الذى رفض توقيع المعاهدة ، وفى ٢٢ اكتوبر ١٩٣٠ اصدر صدقى الدستور الجديد مخالفا لما تقضى به نصوص دستور ١٩٢٣ الذى نص على عدم تعديل بند من بنوده الا بموافقة ثلثى اعضاء مجلسى البرلمان مجتمعين . وصدر فى نفس اليوم قانون انتخابى جديد منسجم فى مواده مع الدستور الجديد . وعمل صدقى على توسيع اختصاصات الملك (١٥) . ورافق معه خطبا تناول فيه تشكيل البرلمان وتكوينه وعلاقته بالسلطة التنفيذية وأشار فى مقدمته أن دستور ١٩٢٣ قد تم نظمه من بلاد اوروبية وانه

F. O. 3334 / (16) No. 158 Hoate to Henderson (12)

October 7, 1930 Tel. No, 456.

F. O. 3334 / (16) No. 159 Henderson to Roare (11)

October 10, 1930 Tel. No. 317.

(١٥) . عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٥١ .



الم يبلغها في تلك الدول طفرة واحدة ، وأنه وضع في كل بلد وفق أحوالها .  
« المعاصرة » ، ورأى أن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في مصر وخصوصا  
من حيث التعليم ، لم ترق الى أحوال تلك البلاد التي نقل عنها . ونظم  
الدستور البرلمان على أن يكون مؤلفا من مجلسين أحدهما وهو مجلس  
النواب يقوم على أسس الاقتراع العام ، والمجلس الآخر هو مجلس  
الشيوخ . وفي مجلس النواب ثبت عدد النواب الى ( ١٥٠ ) نائبا ( مادة  
٨٠ ) وعلى ذلك بأن المناقشات تكون أقل جدوى مع كثرة العدد وأن  
« الاوتوقراطية » ( يقصد الوفد ) أرادت بالعدد السابق ارضاء انصارها . في  
حين أن اللجنة العامة لوضع الدستور هي التي حددت نسبة ما يمثلها النائب  
أو الشيخ من السكان ، وهذا افتراء ملحوظ على الحقائق . وقيل قبل ذلك  
في البرلمان عن لسان اسماعيل صققي نفسه أن كثرة العدد تؤدي الى تنوع  
الجان والقيام بالحياة النيابية على أحسن وجه . وعن مجلس الشيوخ  
حدد أعضائه بمائة عضو ( مادة ٧٥ ) بشرط أن يعين الملك ثلاثة أخماسهم  
أي يعين الملك ستين عضوا منهم ، وذهب الى انتقاد الرأي حول المادة  
( ٤٨ ) من دستور ١٩٢٣ ، من أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ،  
ورأى أن تعيين الملك لأعضاء مجلس الشيوخ المعينين بناء على  
طلب الوزارة القائمة ، من شأنه أن يجعل التعيين في مجلس الشيوخ  
أمرا حزبيا ، ورأى أن يكون التعيين كله بيد الملك على أن يكون  
الانتخاب لمجلس الشيوخ على درجتين ، كانتخاب أعضاء مجلس  
النواب . وزيادة المعينين من مجلس الشيوخ بواسطة الملك نفسه ، مما  
يؤدي الى تسلط الحكومة على البرلمان ، وتعطيل المسائل الهامة التي يريد  
البرلمان تنفيذها إذا أرادت الحكومة ذلك . ويصبح المجلس أيضا مجلسا  
ملكيا ياتهر بإرادة الملك لا بإرادة الأمة . وعن علاقة البرلمان بالسلطة  
التفوضية ، فقد أبقت المسئولية الوزارية وجعل مجلس النواب ، أما المسئولية  
فأخص مظاهرها حالة الاقتراع بعدم الثقة في الوزارة . وهذا الاقتراع قيده  
« الدستور الجديد بقيود شتى ، وغرضه من ذلك وضع العراقيل في سبيلها

حتى تتمكن الوزارة من التأثير على النواب لاجتناب قرار عدم الثقة . أما عن حل المجلس فهو مطلق . ويشكل عام اعتبر الدستور منحة ملكية ، وجعله غير قابل للتعديل مدى عشر سنوات ، وجعل للسلطة التنفيذية حق التشريع غيبا بين ادوار انعقاد البرلمان ، ومدة سبعة شهور ، دون دعوة البرلمان الى اجتماع بشكل غير عادى ، وحق تقرير اعتمادات جديدة مدة العطلة البرلمانية ، وجعل للادارة حق تعطيل الصحف او الغائها بقرار من محكمة الاستئناف بجلسة سرية ، وجعل اقتراح القوانين المالية من حق السلطة التنفيذية دون البرلمان بعد ان كانت مشاركة بين الملك والبرلمان ، ونص على عدم صدور قانون لا يوافق عليه الملك ، واعاد للملك سلطته الدينية على الازهر والمآهد الدينية ( مادة ١٤٢ ) واطال مدة دعوة انعقاد مجلس النواب الجديد في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ الحل ، ودعوة المجلس الجديد في مدة اربعة شهور بعد ذلك التاريخ وجعل مدة الانعقاد نفسه خمسة شهور واجاز فض الدورة البرلمانية قبل اقرار الميزانية (١٦) . وأراد اسماعيل صدقى بذلك التعديل تغليب السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ، حتى لا تكون الامة مصدر السلطات ، وأن يكون دستورا ملكيا بتوسيع سلطات الملك على حساب سلطة الامة .

وعن قانون الانتخاب الجديد بين في المذكرة الايضاحية ان يكون الانتخاب على درجتين ، وشبهه بالمرشح الذى يعطى ماء اشد نقاء وصفاء . دون ان يغير ينبوعه وعلل ذلك بأن الانتخابات العامة المباشرة مرتبطة بالتطور الصناعى وانتشار التعليم وأن هيئة الناخبين في مصر يعوزها اسباب التربية السياسية التى تمكن الناخب من الحكم في قضايا السياسة . ومشاكل الحكم . وهاجم الوفد لاقتراره قانون الانتخاب المباشر ، لان مصر

---

(١٦) محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٧٥٨ : ص ٧٨٧ ، د . محمد خليل ليلة ، القانون الدستورى ج ١٩٤ : ص ٤٩٧ وعبد الرحمن الرامى ، المرجع السابق ، ص ١٥٢ : ص ١٥٧ .

لبست صناعية ولا تزال الامية فيها طاغية ، وإن التغيير كان لحاجة في نفوسهم « ليكون لهم سبيل النجاح وأمان المستقبل » . ويوجه عام احتفظ فيه ببدا الاقتراع العام في الدرجة الاولى لتربية طبقات الناخبين تربية سياسية ولكنه رفع سن الناخب الى خمس وعشرين سنة ، واشترط في المندوب ، أى ناخب الدرجة الثانية شروطا مالية او شروطا ثقافية بأن يكون حائزا على الشهادة الابتدائية او ما يماثلها ( مادة ١٩ ) وبذلك قل عدد الناخبين المندوبين ، وجعل كل خمسين ناخبا ينتخبون مندوبا سمي بالمندوب الخمسيني (١٧) . وبذلك يمكن التأثير عليهم وتوجيه ارادتهم الوجهة التي ترغبها الحكومة . وهكذا وقف اسماعيل صقلى امام نمو الدستور وقانون الانتخاب ، واعاد عقارب الساعة تجاهها الى الوراء .

### معارضة الوفد والاحرار الدستوريين :

وامام هذا التغيير ، الذى اتى لصالح الملكية ، فقد قابلته الاحزاب بالاحتجاج وقيام المظاهرات ، واسرعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى في ٢٤ أكتوبر ، فاستنكرت العبث بالدستور والاعتداء عليه ، واحتجت على الوزارة التى ليست لها سلطة تعديله وتغيير احكامه (١٨) . واجتمع الوفد في ٦ نوفمبر وقرر عدم الاعتراف بالدستور وقانون الانتخاب الجديد ، وعدم الرضوخ لهما ومقاطعة الانتخابات العامة بجميع عملياتها . وايدت الهيئة الوفدية البرلمانية قرار الحزب (١٩) . أما حزب الاحرار الدستوريين ، فلم يهاجم الوزارة ، وكان رايه تعديل قانون الانتخاب فقط ، ولما قام اسماعيل صقلى بوضع دستور جديد اجتمع الحزب في ٦ نوفمبر وقرر الاحتجاج على تعديل الدستور ، وعدم التعاون مع الوزارة ، ومقاطعة الانتخابات التى تقع تحت حكم الدستور الجديد (٢٠) . وبهذا أصبح الحزب في صفه

---

(١٧) محمد خليل صبحي ، المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٧٥٨ : ص ٧٦٤ ، والرامسى :

المرجع السابق ، ص ١٥٨ ، ص ١٥٩ .

(١٨) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٥٩ وص ١٦٠ .

(١٩) أحمد شفيق ، الحولية للسبعة ، ص ١٤١٩ .

(٢٠) نفسه ، ص ١٤٢١ وص ١٤٢٢ ، Zayid, M. Y., op. cit, Pz 136 .

«المعارضة (٢١) . ولكن الحزب الوطنى رغم استنكاره تعديل الدستور ، عقدت اقرت اغلبيه اللجنة الادارية للحزب عدم مقاطعة الانتخاب ، ما جعل صدقى يغتبط بدخوله الانتخابات واعتبر ذلك اقصرارا لدستوره (٢٢) . واستمرت المعارضة للنظام الجديد ، وانضم الى الوفد الاحرار الدستوريون ، واتفقت كلمتهم على مقاومة حكم صدقى . ومن اجل ذلك تم تاليف « لجنة الاتصال » (٢٣) الغرض منها تقريب وجهات النظر بين الحزبين . وتعاهدا على النضال من اجل استعادة دستور ١٩٢٣ . ولهذا عقدوا فى ٣١ مارس ١٩٣١ ميثاقا قوميا اسموه « عهد الله والوطن » واتخذوا فيه اسماعيل صدقى من التصدى لعقد المعاهدة ، لان حكومته لا تمثل الامة ، وقرروا مقاطعة الانتخابات التى ستجرى فى ظل الدستور الجديد ودعوة الامة الى مقاطعتها ، وتاليف جبهة لاعادة النظام الدستورى الذى ارتضته الامة ، وعلى ان تتولى الاغلبية النيابية شئون الحكم فى حدود التقاليد النيابية . واتفقوا ايضا فى الميثاق على زيارة الاقاليم ، وعقد مؤتمر وطنى عام يمثل الامة لتأييد هذه السياسة القومية (٢٤) .

وبوقوف حزب الاحرار الدستوريين الى جانب الوفد فى معارضة اسماعيل صدقى تغيير الدستور ، ومقاطعة الانتخابات التى ستجرى على احكام دستور ١٩٣٠ ، لم يعد الاحرار الدستوريون قوة سياسية تقف خلفه . وتؤيد مواقفه ضد المعارضة ، ولهذا فكر فى تكوين حزب سياسى يخوض به المعركة الانتخابية ليحصل به على الاغلبية البرلمانية (٢٥) ، التى يستند

---

(٢١) احمد شفيق ، ، الحولية السابعة ، ص ١٤٤٥ .

(٢٢) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

(٢٣) مثل الوفد فيها محمد فتح الله بركات ومكرم عبيد ، ومثل الاحرار الدستوريون محمد على علوية ، د . محمد حسين هيكل .

(٢٤) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٦٥ . والميثاق القومى بالمرجع

السابق ص ١٦٥ : ١٦٨ .

ونمت زيارة المعارضة الى بنى سويف .

(٢٥) د . محمد حسين هيكل وآخران ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

عليها في بقائه في الحكم (٢٦) ولهذا الف صبقى حزبا في ١٧ نوفمبر ١٩٣٠. سماه « حزب الشعب » ووضع له برنامجا (٢٧) ، وأنشأ له صحيفة تنطق باسمه هي « صحيفة الشعب » ولا شك أنه شبيه بحزب الاتحاد من حيث انه وليد السلطة الادارية ، ومن حيث الاعتقاد عليه في الحكم لو قدر له النجاح في الانتخابات . وقد تكون أيضا من الوصوليين ، وأصحاب المصالح من كبار الموظفين والاعيان ، والسياسيين الذين رأوا فرصتهم في الانضمام اليه ، لذلك وصفته صحيفة السياسة بحزب المصالح الشخصية (٢٨) . وقد صنف أيضا على أنه من احزاب القصر .

وجرت الانتخابات في مايو ١٩٣١ بين احزاب ( الشعب والاتحاد والوطني ) وهي احزاب ليس لها قواعد منظمة منتشرة في انحاء البلاد ، ولكنها احزاب يغلب عليها الطابع الاداري والوجود المؤقت. بدوام السلطة ما عدا ( الحزب الوطني ) وبالرغم من أن الانتخابات أجريت في وسط مظاهر السخط الشعبي وقيام حوادث دامية . فقد حصل فيها حزب الشعب على ( ٨٤ مقعدا ) وحزب الاتحاد على ٤٠ مقعدا ، والحزب الوطني على ( ٨ ) مقاعد والمستقلون على ( ١٨ ) مقعدا (٢٩) . وكلهم من الاعيان وذوى الاملاك والوزراء وأصحاب المهن الحرة . وهكذا حصل حزب الشعب على الاغلبية البرلمانية ولم يرض على تكوينه أقل من عام ، ولم ينشأ جماهيريا لتحقيق هدف معين . وحزب الاتحاد الذي حصل في انتخابات ١٩٢٨ على ثلاثة مقاعد ، بسبب العصبية المحلية يحصل في تلك الانتخابات على (٣٨)

---

(٢٦) مذكرات اسماعيل صقلى ، ص ٤٤ .

(٢٧) ومباذره ، الاستقلال التام لمصر والسودان ( مادة ١ ) ، والصفاء مع بريطانيا على المسائل المتعلقة مع استمرار سياسة حسن التفاهم معها ( مادة ٢ ) والفساء الانتخابيات الاجنبية ( مادة ٤ ) ودخول مصر في عصبة الامم ( مادة ٥ ) وتأييد النظم الدستورية والمحفوظة على سلطة الامة وحقوق العرش ( مادة ٦ ) واستقلال القضاء ( مادة ٧ ) واصلاح الشئون الداخلية في كل نواحي الحياة العامة .

احمد شفيق الحولية السابعة ، ص ١٤٦١ ومن ١٤٦٢ .

(٢٨) نفسه ، ص ١٤٥٧ .

(٢٩) صحيفة مصر ، ٤ في ٣ يونيو ١٩٣١ .

معهدا ، ويدل ذلك دالة قاطعة على تدخل الإدارة في انفساد الانتخاباته وتزوير ارادة الجاهل لصالح الخزيين المتكافئين ، من أجل اصطناع برلمان ضرورى والاستمرار في الحكم بوجهة برلمانية . واجريت انتخابات أعضاء مجلس الشيوخ يوم ١١ يونيو ١٩٣١ ، وفاز حزب الشعب والاتحاد ايضا بالاعلبية . وقام الملك بتعيين الاعضاء المعينين وكانت غالبيتهم من الخزيين السابقين ، وعين يحيى ابراهيم رئيسا للمجلس بمرسوم ملكي (٣٠) . وافتتح البرلمان في ٢٠ يونيو ١٩٣١ ، وتم اختيار محمد توفيق رفعت رئيسا لمجلس النواب . وهكذا انعكست الاوضاع البرلمانية ، فبدلا من أن تكون الوزارة وليدة انتخابات حرة وتكون ممثلة للاغلبية البرلمانية ، نجد هنا أن الوزارة هي التي تنشئ الدستور ، وتشكل البرلمان (٣١) ، من حزبي الشعب والاتحاد المنتهين اليها بالولاء . ولم يبق اسماعيل صدقي حتى باجراءات شكلية دستورية ، كالتي سبقه فيها أحمد زور ١٩٢٥ ، فلم تستقل الوزارة وتشكل حسب التقاليد الدستورية . واستكمل اسماعيل صدقي لحكمه كل اشكال الشرعية من حزب وبرلمان وأغلبية وصحيفة ، دون أن يكون له جوهر الحكومة الشرعية ، هو التأييد الحقيقي من جواهر الشعب (٣٢) .

وفي عام ١٩٣٢ جرت محاولات لقيام وزارة إثنلانية قومية — وعارض الوفد الفكرة (٣٣) . ولذلك استمر حكم اسماعيل صدقي من ١٩٣٠ حتى سبتمبر ١٩٣٣ ، استخدم فيها الشدة والعنف في مقاومة الوفد . واستغفقت فيها سلطة القصر . وبعد استقالة اسماعيل صدقي اختير عبد الفتاح

(٣٠) المسود في ١٩ يونيو ١٩٣١ .

(٣١) د. بونان لبيب ، تاريخ للوزارات المصرية ، ص ٣٦٧ .

(٣٢) د. شفيق الدين الرئيس ، المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

(٣٣) د. محمد حسين هيكل ، مذكراته في الصحافة المصرية ، ج ١ ص ٢٢٨ وص ٢٤٢ .

وقد اشهر المسود في ٨ يوليو ١٩٣٢ إلى وخيمة سيريرسي لورين في اقلية وزارة قومية كما حدث في برنظاقية .

يخى رئيسا للوزارة ، واختاره حزب الشعب رئيسا له فصدق عليه القول بأنه حزب المصالح ، واستمر برلمان صدقى مؤيدا للرئيس الجديد (٣٤) . وكان أهم ما نقلته برلمان ١٩٣١ ، هو الاهتمام بأسعار القطن ، وواحدة جفوب وأمور التعليم ( محو الأمية وتنظيم الجامعة ) والمطالبة بفناء الامتيازات الأجنبية وأكثرها طلبات خاصة بالدوائر المحلية .

وقد رأت الحكومة البريطانية ان كفة القصر قد مالت الى الحكم المطلق أكثر من اللازم ، فأرادت تغيير الوضع ، وتم اختيار محمد توفيق نسيم لتشكيل الوزارة . وقد ارضى اختياره القوى الثلاث الانجليز والوند والقصر (٣٥) . فالف وزارته في ١٥ نوفمبر ١٩٣٤ . وبادر في ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ بالفناء دستور ١٩٣٠ ، وحل مجلسى النواب والشيوخ القائمين على اساسه . ولكن دون عودة دستور ١٩٢٣ . واتضح ان الملك ورئيس وزرائه الجديد ودار المنسوب السامى يريدون دستورا جديدا . ومن هنا راوغ محمد توفيق نسيم الوفد بشأن اعادة دستور ١٩٢٣ . ولهذا هدد مصطفى النحاس رئيس الوفد في ١٩ أكتوبر رئيس الوزراء بسحب ثقة الوفد للوزارة (٣٦) . وانفصحت الحكومة البريطانية عن قصدتها نحو الدستور حيث صرح المستر هور وزير خارجيتها في ٩ نوفمبر ١٩٣٥ ، « بان انجلترا عندما استشارت من الحكومة المصرية نصحت أن لا يعاد دستور ١٩٢٣ ولا دستور ١٩٣٠ ، مادام الاول قد اظهر انه غير صالح والثانى انه لا ينطبق مطلقا على رغبات الأمة (٣٧) . فقامت المظاهرات احتجاجا عليه . وقام الشباب يدعو زعماء الاحزاب الى نسيان الخلافات حتى تتحقق مطالب البلاد ، ودعوا الى تكوين جبهة وطنية تعمل على اعادة دستور ١٩٢٣ والاستقلال التام . وتآلفت الجبهة الوطنية في ديسمبر ١٩٣٥ من الوفد

---

(٣٤) محمد زكى عبد القادر ، مجلة الدستور ، ص ٧٢ .

(٣٥) د. شهاب الدين الرئيس ، المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

(٣٦) د. يونان لبيب ، المرجع السابق ، ص ٣٧٧ .

(٣٧) عبد الرحمن الرافعى ، مذكراتى ، ص ٨٦ .

## الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	تقديم
٩	المقدمة : تطور الحياة النيابية قبل عام ١٩٢٤
	<b>الفصل الأول :</b>
٢٥	دستور ١٩٢٣ — وضعه — أهم أحكامه — نقده
	<b>الفصل الثاني :</b>
٨٥	قانون انتخاب ١٩٢٣
	<b>الفصل الثالث :</b>
١٠١	الانتخابات وتشكيل وزارة سعد زغلول ..
	<b>الفصل الرابع :</b>
١٢٧	برلمان ١٩٢٤
	<b>الفصل الخامس :</b>
١٨٣	الانقلاب الدستوري الأول ، وقيام الائتلاف الحزبي
	<b>الفصل السادس :</b>
٢٣١	برلمان ١٩٢٦ في ظل الائتلاف الحزبي
	<b>الفصل السابع :</b>
٢٨٩	الانقلاب الدستوري الثاني ، وتعطيل الحياة النيابية
	<b>الفصل الثامن :</b>
٣١٣	برلمان ١٩٣٠
	<b>الفصل التاسع :</b>
٣٤١	الانقلاب الدستوري الثالث
٣٥٧	الخاتمة
٣٧٠	الملاحق
٣٧٤	المصادر والمراجع



رقم الايداع ٨٩/٢١٢٢

---

دار الطباعة للجامعات  
٢٨ شارع جامع العيسوية  
دار السلام - القاهرة

Bibliotheca Alexandrina



0570848